

احمد الكاتب

الشيخ المفيد

مؤسس المذهب البويهي الاثني عشري

دراسة في منهج التفكير والاجتهاد

محتويات كتاب

الشيخ المفيد.. مؤسس المذهب البويهي (الاثني عشري)
دراسة في منهج التفكير والاجتهاد

الامامية الاثنا عشرية

انهيار نظرية الامامة الإلهية

البويهيون : من الزيدية الى الاثني عشرية

الباب الأول، الفصل الثالث

الفكر السياسي السني، عشية مولد الشيخ المفيد

الفكر السياسي السني

الخليفة القادر، واستراتيجية مواجهة البويهيين والفاطميين

الباب الثاني، الفصل الأول:

أصول المفيد في التفكير والتنظير والاجتهاد

المصدر الأول: القرآن الكريم

الناسخ والمنسوخ

السنة لا تنسخ القرآن

تخصيص عموم القرآن

إرادة الخصوص من العموم

المصدر الثاني: الحديث : التواتر

لا تواتر مع الشك في الحديث ولو رواه مليون انسان

القول في أخبار الآحاد

الموقف من الروايات المختلفة الظواهر

نقد المنهج الأخباري للصدوق

الاجماع والاجماع الدخولي

الموقف من القياس

ملاحظات على "أصول المفيد":

المصدر الأول: القرآن الكريم

تخصيص عموم القرآن
إرادة الخصوص من العموم
التواتر
الروايات المختلفة الظواهر
الموقف من القياس
الموقف من المنهج الباطني

الباب الثاني، الفصل الثاني:
منطق المفيد المزدوج في النقض والإثبات

خلافة الامام علي
المفيد وامامة زيد، والرد على الجارودية
الرد على الكيسانية
الحوار مع الزيدية الجارودية
حديث الثقلين لا يفيد
أزمة البداء
أزمة خلافة الصادق
نفي امامة محمد الديباج
الحركة الواقفية
أزمة الطفولة
استعمال القياس الباطل
انهيار نظرية الامامة
الحيرة الكبرى
ادعاء الاجماع على ولادة ابن الحسن
المفيد بين المنطق العقلي والمنطق الخرافي
محاولة إثبات وجود الولد (الامام الثاني عشر)
الاستدلال الفلسفي (الافتراضي)

الباب الثالث، الفصل الاول:
نظرية الامامة : العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية

الباب الثالث، الفصل الثاني:
تركيب نظرية الامامة على أهل البيت

الباب الثالث ، الفصل الثالث:
تلفيق النصوص على أئمة أهل البيت

وصايا الامام علي والزهراء تنقض "حديث اللوح"

الباب الثالث، الفصل الرابع:
"الامام الثاني عشر" يولد من رحم نظرية الامامة

كيف أثبت المفيد وجود "ابن العسكري"؟

- الدليل التاريخي

ب - الدليل العقلي

ج - الدليل الروائي

1- الروايات الواردة حول المهدي والقائم

2- الروايات الواردة حول الغيبة والغائب

3- الروايات الواردة حول الاثني عشر إماما

4- المهدي الإمام الثاني عشر

5- حتمية وجود الحجة في الأرض.

د - الدليل الاعجازي

ازدواجية المفيد في الموقف من استعمال القياس

طول عمر الامام المفترض

متى يجب أن يظهر الامام؟

كيف نعرف المهدي إذا ظهر؟

الباب الرابع، الفصل الأول:
الاستعانة بالمعاجز الأسطورية في الاستدلال على الأئمة

"معاجز" الامام علي

"معاجز" الامام زين العابدين

"معاجز" الامام الباقر

"معاجز" الامام الصادق
"معاجز" الامام الكاظم
"معاجز" الامام الجواد
"معاجز" الامام الهادي
"معاجز" االامام العسكري
"السفراء" يعلمون الغيب

الباب الرابع،الفصل الثاني:
المفيد على خطى الغلاة المفوضة

تعريف الصدوق للغلو
سقوط المفيد في متاهة الغلو والغلاة
آدم يسأل عن أشباح آل محمد
البشارة بالنبي والأئمة في الكتب الأولى
الأئمة أفضل من الانبياء والرسل
الأئمة أفضل من الملائكة
الله يوصي النبي بعلي
الله يأمر النبي بتفضيل علي
زواج فاطمة بأمر الله تعالى
النبي يذهب الى كربلاء، ويلتقط دم الحسين
الامام علي يعلم الغيب ويعرف قاتله
علم الأئمة بالضمائر والكائنات
الإيحاء الى الأئمة
علم الامام يزداد ساعة بعد ساعة
صدق منامات الأئمة

الباب الرابع، الفصل الثالث:
العنف والتكفير

لماذا التجريح بشخصية أبي بكر وعمر؟
أبو بكر ليس مؤمنا
مؤامرة قريش في زمن النبي
صلاة أبي بكر بالناس
تحميل السقيفة أوزار التاريخ
عمر يأمر بإضرام النار في دار فاطمة،
علي يهرب خارج المدينة!
قضية فدك
لماذا أقر الامام علي الخلفاء الثلاثة، ولم يجاهدهم؟
تأويل مواقف الامام الإيجابية من الخلفاء الثلاثة
محاولة إنكار زواج عمر من أم كلثوم
الموقف من محاربي الإمام علي
دار الايمان ودار الإسلام ودار الكفر

الباب الرابع، الفصل الرابع:
المفيد والفتنة الطائفية

مسجد براثا أو كانون الفتنة الطائفية
عام استثنائي فريد من الوحدة بين السنة والشيعة
موقف الشيخ المفيد من الفتنة الطائفية

الباب الخامس،الفصل الاول:
المفيد والفقه الجعفري

- عدة أيام شهر رمضان
- الحيرة في حكم الخمس في "عصر الغيبة"
- حكم ذبائح أهل الكتاب
- عدة المطلقة اليائس والصغيرة
- زواج المتعة
- منع الزوجة من ميراث العقار
- ارث البنت مع الأعمام
- الطلاق بالثلاث: باطل؟ أو طلقة واحدة؟
- تحريم بعض الأسماك
- ولاية المرأة على نفسها
- العقيدة الجبرية
- التداوي بطين قبر الحسين

الباب الخامس، الفصل الثاني:
الانتظار السلبي للإمام الغائب

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
اقامة الحدود

الباب الخامس، الفصل الثالث:
إحياء الموتى، وإماتة الأحياء

الخاتمة:

الشيخ المفيد.. وداعا

فرضية النيابة العامة الجزئية

ولاية الفقيه والديمقراطية

الشيخ المفيد.. مؤسس المذهب البويهي (الاثني عشري)

المقدمة:

هل أحيى الشيخ المفيد مذهب أهل البيت؟ أم أسس فرقة جديدة؟

ماذا فعل الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي العكبري، المشهور بـ: "المفيد" (٣٦٦- ٤١٣هـ)؟ هل أحيا التشيع ونصر مذهب أهل البيت؟ أم أسس فرقة جديدة منحرفة عنه؟

سؤال قد يصدم الكثير من محبي الشيخ المفيد والمعجبين به، والمحتفلين به بعد ألف عام من وفاته، والذين يرون فيه ناصرا لمذهب أهل البيت ومنقذا للفرقة "الاثني عشرية" التي يعتبرونها الامتداد الحقيقي والصحيح للمذهب الامامي، والتي كانت على وشك الانهيار والزوال في القرن الرابع الهجري، والتي استمرت بفضله الى اليوم.

عصر الحيرة

وكانت هذه الفرقة (الاثنا عشرية) قد نشأت خلال القرن الذي سبق ولادة الشيخ المفيد، بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، في سامراء سنة 260 للهجرة، دون إعلانه عن وجود خلف له، مما أدى الى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الامامية الموسوية، الذين كانوا

يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية الى يوم القيامة، وحدوث نوع من الشك والحيرة والغموض والتساؤل عن مصير الإمامة بعد العسكري ، وتفرقهم في الإجابة عن ذلك الى أربع عشرة فرقة.

وقد امتدت تلك الحيرة الى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث أشار الشيخ محمد بن علي الصدوق (٣٨١هـ)، في مقدمة كتابه: (كمال الدين وتمام النعمة) الى حالة الحيرة تلك، التي عصفت بالشيعة وقال:" وجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيّرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة" " وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالت، والحيرة قد اشتدت ، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد".

وقال محمد بن أبي زينب النعماني (٣٤٠هـ) يصف حالة الحيرة التي عمّت الشيعة في ذلك الوقت: "إن الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ والى متى يغيب؟ وكم يعيش هذا، وله الآن نيّف وثمانون سنة؟.. فمنهم من يذهب الى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد. فأي حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من هذا الأمر الخلق العظيم والجمّ الغفير؟ ولم يبق ممن كان فيه إلا النزر اليسير، وذلك لشك الناس".

وذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر، واختلاف الشيعة، وتشتتهم في ذلك العصر، واتهام بعضهم بعضا بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم ، ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تُكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسرهم كتكسر الزجاج أو الفخار.

فجاء الشيخ المفيد، وقام بحملة فكرية واسعة، من أجل ترسيخ نظرية الإمامة، وإثبات وجود "الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" وتبرير غيبته، مما جعله حقا: "مؤسس أو مكرس النظرية الاثني عشرية" في التاريخ.

وقال عنه تلميذه الشيخ الطوسي: " انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدَّماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدِّماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنّف، كبار وصغار".

فقد كتب خالد توفيق، في مقدمته لكتاب السيد علي الخامنئي (قائد الجمهورية

الإسلامية الإيرانية) عن (الشيخ المفيد وهوية التشيع)، ما يلي: " التنوع الهائل في الدائرة الشيعية صار يشكل خطرا على هوية التشيع الاثني عشري ويهدد بتذويب مكوناته..انطلق المفيد مؤسسا ومميزا وناقدا، مؤسسا يشيد مقولات التشيع على أسس استدلالية برهانية تستجمع للمنتمين الى المذهب نسقهم الموحد في أصول العقائد وفروع المعتقدات وفي الكلام والفقه. ومميزا يضع الحدود بين التشيع الاثني عشري ويرسم خطوط التفاصل مع بقية التنويعات في الدائرة العلوية – الشيعية من جهة ومع الاعتزال بالذات خارج هذه الدائرة من جهة أخرى".

وأكد الخامنئي دور الشيخ المفيد في ترسيخ "القواعد الفكرية لمذهب أهل البيت كما تحددت معالمها في جهود الشيخ المفيد ومدرسته". وقال: "اختط المفيد مسارا جديدا بين عقلانية المعتزلة المطلقة ومن اتبعهم من الشيعة أمثال بني نوبخت، وبين طريقة الصدوق الحديثية". و"كان له حضور دائم في المسار المعرفي الغني المستمر لفقه وكلام مدرسة أهل البيت، بما وضع من قواعد كانت بمنزلة حجر الزاوية في حركة هذا البناء المنيف". وأضاف: إن "الشيخ المفيد لم يكن في سلسلة علماء الامامية متكلما بارزا وفقيها رصينا وحسب، بل كان أرفع شأوا من ذلك فهو المؤسس والحلقة الأولى لمسار علمي تكاملي في حقلي الكلام والفقه امتدت آثاره الى اليوم، وتجلت في كيان الحوزات العلمية الشيعية المعاصرة، التي ظلت تحافظ على خصائصها الأصلية وتتماسك في اطار خطوطها الأساسية رغم أنها لم تبق بعيدة عن المؤثرات التاريخية والجغرافية والمذهبية".

وقال الخامنئي: "نحتاج أن ندرس الدور المؤثر والحاسم للشيخ المفيد على صعيد القضايا الثلاث التالية:

- تثبيت الهوية المستقلة لمذهب أهل البيت
- التأسيس لإطار علمي صحيح في تناول الفقه الجعفري
- إيجاد الأساس المنطقي للجمع بين العقل والنقل في الفقه والكلام

ان كلا من الشيخ المفيد وحوزة بغداد العلمية الشيعية في زمانه كانا من الظواهر

التي لم يكن لها مثل في تاريخ التشيع من قبل".

واعتبر الخامنئي الشيخ المفيد الرجل الذي حافظ على استقامة المذهب الشيعي من الانحرافات المختلفة، وقال: "من الأخطار التي هددت الكيان العام لمذهب أهل البيت (ع) مع بداية عصر الغيبة، وبالذات بعد انتهاء فترة الأربعة والسبعين عاما التي استغرقتها الغيبة الصغرى وانقطاع الشيعة كاملا عن الامام المهدي هي الأخطاء والانحرافات التي صدرت بدوافع عمدية أو غير عمدية من اشخاص ينتسبون الى المذهب، وبالشكل الذي يؤدي الى حذف بعض الأشياء أو زيادتها عليه". " ومن الطبيعي ان تندس من بين النظرات المختلفة التي تبرز الى السطح عناصر من اتجاهات منحرفة أو تتسلل مؤثرات من المذاهب الأخرى غير الشيعية الاثني عشرية (مثلا الزيدية، الإسماعيلية، الفطحية و...) مما يقود الى التأثير على نقاء البناء العام لمذهب أهل البيت ع وتهديد ما عليه من اتقان واحكام، بل ربما قادت هذه المؤثرات على المدى الطويل الى حدوث تغيير كلي في وجهة المذهب ومساره... هذه الوظيفة تتجلى في تشكيل التشيع في إطار نظام فكري وعملي، وتحديد معالمه وحدوده العقيدية والعملية وذلك بالاستفادة من الميراث الفذ لكلام أهل البيت (ع) ونصوصهم ".

ويقول الخامنئي: "نتبين أهمية عمل الشيخ المفيد بوصفه الرجل الذي أخذ على عاتقه مسؤولية رسم الحدود الواضحة لمذهب أهل البيت. فقد بادر هذا النابغة الكبير، إحساسا منه بما يقتضيه عصره واستنادا الى ما له من قدرات علمية، الى خوض هذا الميدان، بحيث أنجز عملا يتسم بالأهمية والحساسية لم يسبقه اليه أحد".

ويعتبر الخامنئي مسألة الامامة "العلامة الفارقة والنقطة الشاخصة التي تميز هذا المذهب عما سواه من المذاهب، والعقيدة التي يعرف بها متبع التشيع (الشيعي)" ويقول: "كان المفيد الشخص الذي ثبت معالم الهوية المستقلة لمذهب أهل البيت (ع)".

وقال الشيخ إبراهيم الانصاري الزنجاني الخوئيني: "اذا صارت عقيدة من العقائد المعتبرة عند الشيعة موردا لهجوم الأعداء بالتشكيك، فحينئذ يدرك العقل بأن مشرع الشريعة وصاحب الدين الذي ليس هو الا الله تبارك وتعالى يغضب لتحريف دينه، ويحب الدفاع عنه بلسان أو بيد، فمن اجتهد في تقوية الدين، أو جاهد في سبيل الدفاع عنه بدفع التشكيكات ورفع الشبه التي يوردها الأعداء فقد قام بنصرة الله تعالى الذي ينصر من ينصره، ويصدق انه من الذين جاهدوا في

الله ... وشيخنا المفيد من ابرز مصاديق هؤلاء المجتهدين في تفسير الدين وتوضيحه ورفع الابهامات عنه".

"رسائل الامام المهدي الى الشيخ المفيد"

تنصبه مرجعا أعلى للشيعة عبر التاريخ

وبالإضافة الى جهود الشيخ المفيد العلمية الكبيرة والرائدة، فقد احتل منزلة زعامة الشيعة الاثني عشرية في عصره وعبر التاريخ الى اليوم، بفضل الرسائل التي أشيع أن "الامام المهدي" قد أرسلها اليه، ومدحه فيها بشكل فريد، ودعا له بالتوفيق، ووصفه فيها بـ: "الشيخ السديد، والمولى الرشيد، والأخ المخلص في الدين، والصفي الناصر، المخصوص فينا باليقين" وأكد له أنه غير مهمل لمراعاته، ولا ناس لذكره، كما جاء في هذه الرسالة الأولى. وكما وصفه في الرسالة الثانية بـ: "ملهم الحق ودليله، والعبد الصالح، الناصر للحق، الداعي اليه بكلمة الصدق، الولي المجاهد فينا الظالمين " ودعا له الله بأن يحرسه بعينه التي لا تنام، ويؤيده بنصره.

وقد نشر هاتين الرسالتين، في القرن السادس الهجري، أي بعد حوالي مائة عام من وفاة المفيد، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، في كتابه: (الاحتجاج على أهل اللجاج) ثم تناقلها مؤرخو الشيعة ومحدثوهم وفقهاؤهم عبر التاريخ، مثل الشيخ محمد بن الحسن المعروف بالحر العاملي (١١٠٤هـ)، في كتابه: (وسائل الشيعة) والشيخ محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) في: (بحار الأنوار) والشيخ يوسف بن أحمد البحراني (١١٨٦هـ) في: (لؤلؤة البحرين) والسيد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) في: (الفوائد الرجالية) والشيخ عباس القمي (١٢٩٤هـ) في كتابه: (سفينة البحار، ومدينة الحكمة والآثار) والميرزا حسين النوري الطبرسي المعروف بالمحدث النوري (١٣٢٠هـ) في: (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) والميرزا محمد باقرالموسوي الخوانساري (١٣١٣هـ) في: (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) والشيخ عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ) في: (تنقيح المقال في علم الرجال)

والشيخ الملا علي العلياري التبريزي في: (بهجة الآمال في شرح زبدة المقال) والشيخ محمد هادي الأميني في: (معلم الشيعة الشيخ المفيد)

مما أضفى على الشيخ المفيد هالة مقدسة فريدة وعظيمة، وقد تعززت صورة الشيخ في الذهن الشيعي عبر التاريخ، أيضا من خلال الرؤيا، التي نقلها في القرن السابع الهجري، عبد الحميد ابن ابي الحديد المعتزلي (٦٥٥هـ) في كتابه: (شرح نهج البلاغة) عن فخار بن معد العلوي الموسوي عن الشيخ المفيد أنه رأى في منامه، كأن فاطمة بنت رسول الله (ص) دخلت اليه وهو في مسجده بالكرخ، ومعها ولداها الحسن والحسين صغيرين، فسلمتهما اليه، وقالت له: علمهما الفقه. فانتبه متعجبا من ذلك فلما تعالى النهار في صبيحة تلك الليلة التي رأى فيها الرؤيا، دخلت اليه في المسجد فاطمة بنت الناصر، وحولها جواريها وبين يديها ابناها محمد الرضي، وعلي المرتضى، صغيرين، فقام اليها وسلم عليها، فقالت له: أيها الشيخ هذان ولداي، قد أحضرتهما اليك لتعلمهما الفقه، فبكى أبو عبد الله وقص عليها المنام، وتولى تعليمهما، ما اشتهر عنهما.

وقد تناقل هذه الرؤيا علماء الشيعة عبر التاريخ، وأصبحت "دليلا" مهما إضافيا، على مكانة الشيخ المفيد الروحية الفريدة في التراث الشيعي.
وأضيف الى ذلك ما اشتهر أيضا بين الشيعة من رثاء الامام المهدي للشيخ المفيد، والقاء رقعة على قبره فيها هذه الأبيات:
"لا صوت الناعي بفقدك إنه. يوم على آل الرسول عظيم
إن كنت قد غيبت في جدث الثرى. فالعلم والتوحيد فيك مقيم
والقائم المهدي يفرح كلما تليت عليك من الدروس علوم".

وهذا ما يحتم النظر الى الشيخ المفيد نظرة تبجيل وتقديس وتعظيم، لا تدانيها أية نظرة الى أي عالم شيعي آخر في ما يسمى "بالغيبة الكبرى" .. نظرة مشابهة لنظرة الشيعة الى "النواب الخاصين الأربعة" في فترة "الغيبة الصغرى".

وفي هذا يقول الشيخ محمد هادي الأميني في كتابه: (معلم الشيعة الشيخ المفيد): "لا مشاحة أن علم الشيخ المفيد، وان كان في الظاهر اكتسابيا، إلا انه كان مؤيدا بتأييد الله تعالى، وتوفيقه، ومنه... ومشمولا بلطفه الخفي، ورعايته السرمدية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وليس بغريب أن يشمل الله سبحانه عبده الوفي، والمخلص التقي، والمجاهد الرشيد، بعنايته الخاصة".

وهذا ما يضفي على الشيخ المفيد هالة مقدسة لا تسمح لأي شيعي بالرد عليه أو مناقشته في أي رأي، أو دراسة تراثه وتجربته العملية، بصورة موضوعية محايدة. فكيف يمكن بعد كل ذلك التساؤل: فيما إذا كان الشيخ المفيد قد نصر التشيع ومذهب أهل البيت؟ أو أسس فرقة جديدة منحرفة عنه؟

ما هو التشيع؟

لكي نجيب على ذلك السؤال: (هل أحيى الشيخ المفيد التشيع؟ أو أسس فرقة جديدة منحرفة عنه؟) لا بد أن نعرف ما هو التشيع؟ وما هو جوهره؟ وما هي قشوره؟

ولكي نعرف التشيع، لا بد أن نعود الى سيرة الامام علي، ومواقفه وثقافته وأقواله، فقد خطب قائلا: "أيها الناس، أعينوني على أنفسكم، وأيم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخزامته حتى أورده منهل الحق وإن كان كارها".
وقال: "أقدموا على الله مظلومين، ولا تقدموا عليه ظالمين، واتقوا مدارج الشيطان، ومهابط العدوان".
وأعلن: "ألا وإن الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفر، وظلم لا يترك، وظلم مغفور لا يطلب. فأما الظلم الذي لا يغفر فالشرك بالله، قال الله تعالى: "ان الله لا يغفر أن يشرك به" وأما الظلم الذي يغفر فظلم العبد نفسه عند بعض الهنات. وأما الظلم الذي لا يترك فظلم العباد بعضهم بعضا".
و"إن من أحب عباد الله اليه عبدا أعانه الله على نفسه...قد أخلص لله فاستخلصه، فهو من معادن دينه، وأوتاد أرضه، قد ألزم نفسه العدل، فكان أول عدله نفي الهوى عن نفسه، يصف الحق ويعمل به..".
وحذر أصحابه قائلاً: "لا يحضرن أحدكم رجلا يضربه سلطان جائر ظلما وعدوانا، ولا مقتولا ولا مظلوما إذا لم ينصره، لأن نصرة المؤمن عليه فريضة واجبة. لئن أمهل (الله)

الظالم فلن يفوت أخذه، وهو له بالمرصاد".
وأوصى واليه على مصر مالك الأشتر قائلا: "إن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية". و"إن الوالي إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيرا من العدل، فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء، فانه ليس في الجور عوض من العدل".
وكتب الى ابنه الحسن يوصيه:" يا بني اجعل من نفسك ميزانا فيما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، واكره له ما تكره لها، ولا تظلم كما لا تحب أن تظلم".
وأوصى الحسن والحسين قائلا:" كونا للظالم خصما وللمظلوم عونا".

وهذا ما يؤكد سر الالتفاف الجماهيري حوله عبر التاريخ، بسبب سياسة العدل التي كان يدعو لها ويطبقها بين المسلمين، حتى أصبح رمزا للعدل ضد الظلم.

وبعد استشهاد الامام علي، تبلور التشيع في الالتفاف حول ابنه الامام الحسين في مقابل الحاكم يزيد بن معاوية، الذي فرضه أبوه بالقوة خليفة على المسلمين، ورفض الشيعة في العراق الخضوع له ومطالبتهم بحرية اختيار الامام، وقيامهم بدعوة الامام الحسين اليهم ومبايعتهم له.
وبالرغم من فشل الثورة الشيعية على يزيد، الا انهم ظلوا يرنون بأبصارهم نحو الامام العادل الذي كان يعبر عنه بـ: "الامام المهدي" خلال القرون الثلاثة الأولى.
وهكذا يمكننا القول بأن جوهر التشيع هو العدل والثورة على الظالمين والمستبدين، وانتظار الحاكم العادل. وأما الأئمة من أهل البيت الذين قادوا الحركات الشعبية الثورية المطالبة بالعدل، خلال القرون الأولى، فقد كانوا يمثلون إطار التشيع، دون أن يقتصر جوهر التشيع عليهم، حيث كانت المطالبة بالعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعارا لحركات إسلامية عديدة كثورة ابن الأشعث . والمعتزلة، وهي لا تدخل بالضرورة تحت مسمى الإطار الشيعي، أو تحت قيادة أئمة من أهل البيت، ولكنها كانت تنسجم مع جوهر التشيع. ولا شك أن ذلك الجوهر، أو المطالبة بالعدل والثورة على الظالمين، استمرت عبر التاريخ في العالم الإسلامي، ولم تكن تقتصر على

الشيعة، ولا سيما بعد انعدام شخصيات "الأئمة من أهل البيت" من الوجود، بل يمكن القول إن بعض الحركات المنحرفة التي رفعت شعار التشيع، ومارست العنف والظلم والإرهاب كالقرامطة، كانت أبعد ما تكون عن جوهر التشيع. إذن فان جوهر التشيع كان يعني المطالبة بالعدل في كل زمان ومكان.

وقد انقسمت الحركة الشيعية منذ مطلع القرن الثاني الهجري، الى "زيدية" و"إمامية"، حيث ركزت الأولى على الثورة ضد الظالمين، وذلك عندما قاد الامام زيد بن علي بن الحسين الثورة ضد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك عام ١٢٢هـ وقاد أبناؤه وأتباعه سلسلة من الثورات خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين. بينما ركز "الامامية" على أهمية العلم والفقه، والإيمان بالإمامة الإلهية لأهل البيت، والنشاط السلمي. وقد أسس لهذا المذهب الامام محمد بن علي الباقر (١١٤هـ) وورثه ابنه الامام جعفر الصادق، ثم الأئمة: موسى الكاظم، وعلي الرضا، ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري.

وقد تخلى "الامامية" عن منهج المعارضة العسكرية، أو الثورة على الظالمين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد رفضوا تأييد ثورة الامام زيد بن علي ضد الأمويين، واتخذ الامام جعفر الصادق موقف الحياد من ثورة الامام محمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية) ضد الخليفة العباسي المنصور عام ١٤٥هـ.

وكذلك رفض الامام موسى الكاظم تأييد "صاحب فخ" الحسين بن علي بن الحسن الذي ثار في المدينة، في أيام الخليفة موسى الهادي سنة 169 واعتذر منه . وكان يأمر شيعته بطاعة السلاطين على كل حال، فان كانوا عدولا فليسألوا الله إبقاءهم، وان كانوا جائرين فليسألوا الله صلاحهم.

ورفض كذلك تأييد حركة الإمام يحيى بن عبد الله ابن الحسن، الذي رفع راية الثورة على الخليفة العباسي هارون الرشيد، فكتب إليه يستنكر عليه خذلانه له ويقول له: " أما بعد ... خبرني من ورد علي من أعوان الله على

دينه ونشر طاعته، بما كان من تحننك مع خذلانك وقد شاورت في الدعوة للرضا من آل محمد (ص)، وقد احتجبتها واحتجبها أبوك من قبلك، وقديما ادعيتم ما ليس لكم، وبسطتم آمالكم إلى ما لم يعطكم الله فاستهويتم وأظللتم، وأنا محذرك ما حذرك الله من نفسه". فكتب إليه الكاظم محذرا وداعيا له الى الاستسلام للخليفة العباسي وطلب الأمان منه:" ... وأنا متقدم إليك أحذرك معصية الخليفة، وأحثك على بره وطاعته، وأن تطلب لنفسك أمانا قبل أن تأخذك الأظفار، ويلزمك الخناق من كل مكان تتروح إلى النفس من كل مكان ولا تجده، حتى يمنَّ الله عليك بمنه وفضله، ورقة الخليفة أبقاه الله، فيؤمنك ويرحمك، ويحفظ فيك أرحام رسول الله (ص) والسلام على من اتبع الهدى ...".

وعندما قام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل ابن طباطبا، بثورة ضد المأمون، في الكوفة سنة ١٩٩هـ وبعث بولاته الى البصرة والأهواز وفارس والحجاز واليمن، وكاد يقضي على دولة بني العباس، اتخذ الامام علي بن موسى الرضا موقفا محايدا منها، وسرعان ما استدعاه الخليفة المأمون الى خراسان، وأعلن له عن استعداده للتنازل عن الخلافة له، في محاولة لتهدئة الثورة الشيعية العارمة ضده، فرفض الرضا القبول بذلك، ولكنه اتفق مع المأمون أخيرا على أن يتولى ولاية العهد له، كدلالة على اعترافه بشرعية المأمون والخلافة العباسية، وألقى الرضا يوم البيعة خطبة قال فيها :" إن أمير المؤمنين عضده الله بالسداد ووفقه للرشاد عرف من حقنا ما جهله غيره فوصل أرحاما قطعت وآمن نفوسا فزعت ، بل أحياها وقد تلفت، وأغناها إذ افتقرت ، مبتغيا رضا رب العالمين لا يريد جزاء إلا من عنده... وانه جعل إلي عهده والإمرة الكبرى ان بقيت بعده ، فمن حل عقدة أمر الله تعالى بشدها ، وقصم عروة أحب الله إيثاقها فقد باع حريمه وأحل محرمه ، إذ كان ذلك زاريا على الإمام منتهكا حرمة الإسلام ، بذلك جرى السلف ... فرصة تنتهز وبائقة تبتدر ، وما ادري ما يفعل بي ولا بكم ، ان الحكم إلا لله يقضي الحق وهو خير الفاصلين".

ومنذ ذلك الحين اصبح التحالف بين البيتين الهاشميين العباسي والرضوي، سمة المرحلة التالية، لبضعة عقود، حيث استمر الخلفاء

العباسيون، بعد المأمون، كالمعتصم والواثق والمتوكل والمستعين والمعتمد في احتضان أبناء الرضا محمد الجواد وابنه علي الهادي وابنه الحسن العسكري. ولم يهتز ذلك التحالف بخروج محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين، في الطالقان ضد الخليفة المعتصم، سنة 219 هـ، ولا بخروج يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي، في الكوفة، ضد المستعين ، سنة 248 هـ.

وشهدت العقود الأخيرة من القرن الثالث الهجري، ولا سيما بعد انقراض الخط الرضوي بوفاة الحسن العسكري دون خلف، قيام جماعات إمامية أخرى، كالقرامطة والاسماعيلية، بثورة ضد العباسيين، والسيطرة على مساحات واسعة من الجزيرة العربية وشمال إفريقيا ، وبدلا من تحقيق العدل في الأرض، انقلبت تلك الجماعات الى حكومات ظالمة لا تختلف عن الحكام العباسيين ان لم تكن أسوأ منها بكثير. أي انها تشبثت بالأطر والقشور (الشيعية) وفقدت الجوهر (العدل).

وفي الوقت الذي كان الشيعة ينقسمون بصورة رئيسية الى "زيدية" و "إمامية" كان كل واحد منهما يعتبر نفسه الممثل الحقيقي والصحيح للتشيع، والتيار الآخر منحرفا عن التشيع، وفيما استمر التيار الزيدي يفجر الثورات ويحقق الانتصارات، في نهاية القرن الثالث الهجري، وصل التيار الامامي الى طريق مسدود بوفاة الامام الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ دون خلف، وانقراضه عمليا ، ووقوع شيعة العسكري في حيرة كبرى وتشرذمهم الى أربع عشرة فرقة، وبدلا من الاعتراف بخطأ الاتجاه السابق في الإيمان بنظرية "الامامة الإلهية" ، والتشبث بأشخاص الأئمة، فانهم أكملوا الخطأ السابق بخطأ جديد إضافي، تمثل في افتراض وجود ولد موهوم للامام العسكري، والقول بأنه "الامام الثاني عشر الغائب" وتأليف النظرية "الاثني عشرية". واذا كان فريق من الشيعة (واحد من اربع عشرة فرقة) قد آمن بهذه الفرضية فترة من الزمن، خلال ما يسمى "بالغيبة الصغرى" التي ادعى فيها مجموعة من الأشخاص بأنهم "نواب خاصون ووكلاء للامام الغائب" فان هذه النظرية

لم تعد مقبولة من عامة الشيعة الامامية، وقد تعرضت لاهتزاز كبير في القرن الرابع الهجري، بعد حوالي مائة عام من اختلاقها، كما اعترف بذلك الكليني والنعماني والصدوق، وهنا جاء الشيخ المفيد ليقوم بعملية الدفاع عن النظرية "الإمامية الاثني عشرية" وتكريسها وتبريرها، بالرغم من أنها كانت ميتة وغير معقولة ، وتشكل في الحقيقة انحرافا مزدوجا عن جوهر التشيع.

وقام الشيخ المفيد بالتنظير للمذهب الامامي الاثني عشري، ومهاجمة المذاهب الأخرى، ولا سيما المذهب السني ونظرية الشورى، وكان يركز على رموز أهل السنة من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وطلحة والزبير ومعاوية، وتكفيريهم وتضليلهم.

ولكنه تحاشى الحديث بصورة مباشرة ضد الخلافة العباسية أو الخليفة المعاصر، كما تحاشى الحديث عن الوضع الدستوري القانوني للدولة البويهية التي استولت على الخلافة العباسية بالقوة، أو الحديث عن العلاقة بينهما فيما يسمى "ولاية التفويض".

ولئن كان التنظير لنظرية الامامة يضرب شرعية الخلافة العباسية في الصميم، كما يضرب شرعية الدول الزيدية، فانه كان يصب عمليا في صالح الدولة الفاطمية (الامامية) ولذا كان لا بد من التنظير للاثني عشرية، من أجل ضرب شرعية الدولة الفاطمية، إضافة الى التشكيك بصحة انتماء الخلفاء الفاطميين الى النسب العلوي، ومن هنا لم يمانع الشيخ المفيد من التوقيع على بيان الخليفة العباسي القادر بالله، الذي كفر الفاطميين، وشكك بنسبهم العلوي. ولكن العمل الفكري الذي قام به المفيد في التنظير للامامة والاثني عشرية، لم يكن يصب في صالح الدولة البويهية بصورة مباشرة، وانما كان يترك فراغا كبيرا في موضوع الشرعية السياسية، يتيح لهذه الدولة (البويهية) استغلاله لصالحها.

البويهيون أئمة من لا إمام لهم!

وكان البويهيون قد وجدوا أنفسهم بين ثلاثة اطراف متصارعة هم العباسيون والفاطميون والزيدية، وبما أنهم كانوا قد تخلوا عن المشروع السياسي الزيدي، عند استيلائهم على عاصمة الخلافة العباسية بغداد عام ٣٣٤، وذلك بعدم اختيار إمام علوي زيدي، ولم يتحولوا الى "سنة يؤمنون بالخلافة العباسية" وكانوا في نفس الوقت في تنافس وصراع مع الفاطميين، فانهم بحثوا عن مذهب فكري يناقض المذاهب الثلاثة الآنفة: السنية والزيدية والاسماعيلية (الفاطمية) ووجدوا

ذلك في بقايا الفرع الامامي الموسوي الذي كان قد وصل الى طريق مسدود بوفاة الامام الحادي عشر: الحسن العسكري، سنة ٢٦٠هـ دون خلف، وفقد بالتالي المشروع السياسي والزعيم القائد، الا انه يمكن أن يدعم السلطة البويهية، ويقف أمام المذاهب الأخرى ومشاريعها السياسية. فأصبحوا "أئمة" للشيعة "الاثني عشرية" الذين لا إمام حيا وظاهرا لهم.

ويمكننا ان نعثر على بعض المؤشرات التي تؤيد هذا الاستنتاج، كما يلي:

- احتضان مؤسس الدولة البويهية الملك الحسن بن بويه بن فنا خسرو الديلمي الملقب بركن الدولة (ت 366 هـ) للشيخ محمد بن علي بن با بويه الصدوق، الذي كان ينشط في تأليف الكتب (الاثني عشرية).

وقد" وُصِف للملك المذكور حال أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، وما يقعده في المجالس وما عليه من الاثار وما يجيب عنه من المسائل والاخبار ورجوع الامامية إليه وإلى أقواله في البلدان والامصار. فأحبَّ لقاءه ومسألته فقدَّم إلى حاجبه البرمكي إحضاره، فركب الحاجب إليه وأحضره إلى مجلس السلطان، فلما دخل عليه قرَّبه وأدناه وأكرمه ورفع مجلسه، فلما استقر به المجلس، قال له السلطان: أيها الشيخ الفقيه العالم ..." ثم جرى بينهما حوار حول الامامة والغيبة.

وقد عبر الشيخ الصدوق، بنفسه عن بعض ما جرى، فقال: "لقد كلمني بعض الملحدين (ويعني المعارضين) في مجلس الأمير السعيد ركن الدولة (رضي الله عنه) فقال: وجب على إمامكم أن يخرج فقد كاد أهل الروم يغلبون على المسلمين. فقلت له: ... انه (ع) بأمر الله تعالى، ومتى أمره بالظهور والخروج خرج وظهر...

فقال الملحد: لست أؤمن بإمام لا أراه ولا تلزمني حجته ما لم أره، فقلت له: يجب أن تقول: انه لا تلزمك حجة الله تعالى ذكره، لأنك لا تراه ولا تلزمك حجة الرسول لأنك لم تره.

فقال للأمير السعيد ركن الدولة (رضي الله عنه): أيها الأمير راع ما يقول هذا الشيخ فانه يقول: إن الامام إنما غاب ولا يرى لأن الله عز وجل لا يرى، فقال له الأمير (رحمه الله): لقد وضعت كلامه غير موضعه، وتقولت عليه وهذا انقطاع منك وإقرار بالعجز".

وأكد الشيخ على أكبر الغفاري، تلك العلاقة الوثيقة بين ركن الدولة والشيخ الصدوق، في مقدمته لكتاب (كمال الدين وتمام النعمة في اثبات الغيبة وكشف الحيرة) فقال: إن "الملك ركن الدولة البويهي الديلمي أرسل اليه واستدعى حضوره لديه، فحضر مجلسه، فرحب به وأدناه من نفسه وبالغ في تعظيمه وتكريمه وتبجيله، والقى اليه مسائل غامضة في المذهب فأجاب عنها بأجوبة شافية، وأثبت أحقية المذهب ببراهين واضحة بحيث استحسنه الملك والحاضرون، ولم يجد بدا من الاعتراف بصحتها المخالفون.

وعمدة الكلام في تلك المجالس اثبات مذهب الامامية ولا سيما مسألة الغيبة.

وذلك لأن الشيعة -الفرقة الاثني عشرية – بعدما فقدت راعيها تفرقت وارتابت ووقعت في الحيرة لخفاء الأمر عليها، وكان أمر الصاحب (ع) منذ أيام السفراء الممدوحين الى أواسط القرن الرابع في ضمير الغيب، لا يكاد يسمع الا همسا أو من وراء حجاب، لا يعلمه الا الأوحدون، ولا يعرفه الا خواص من الشيعة وهم لا يستطيعون الاصحار باسمه ولا وصفه يعبرون عنه في نواديهم تارة بالصاحب، وأخرى بالغريم، وثالثة بالرجل أو القائم، ويرمزون اليه فيما بين أنفسهم ب (م ح م د) وأمر الامام في تلك الايام في غاية الاستتار.

ومن جانب آخر كثرة الشبهات والتشكيكات التي ظهرت من المخالفين كالزيدية - وهم العمدة - والكيسانية والاسماعيلية والواقفة في موسى بن جعفر، فتشابكت هذه العوامل وتحير الناس في أمر الامام الغائب، وأفضى الى ارتداد الفئة الناشئة وصرفهم عما كانوا عليه هم وآباءهم. ولولا مجاهداته ومباحثاته في الري في مجالس عدة عند ركن الدولة البويهي مع المخالفين وفي نيشابور مع أكثر المختلفين اليه وفي بغداد مع غير واحد من المنكرين، لكاد أن ينفصم حبل الامامية والاعتقاد بالحجة، ويمحى أثرهم ويؤول أمرهم الى التلاشي والخفوت والاضمحلال والسقوط ويفضي الى الدمار والبوار".

وعندما أراد الصدوق السفر لزيارة قبر الامام الرضا في خراسان، استأذن من الملك ركن الدولة البويهي، وبعد إكمال الزيارة دعا له وللمؤمنين تحت قبة الامام، و"قال مصنف هذا الكتاب (ره): لما استأذنت الأمير السعيد ركن الدولة في زيارة مشهد الرضا عليه السلام فأذن لي في ذلك في رجب من سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة فلما انقلبت عنه ردني، فقال لي: هذا مشهد مبارك قد زرته وسألت الله تعالى حوائج كانت في نفسي فقضاها لي، فلا تقصر في الدعاء لي هناك والزيارة عني فإن الدعاء فيه مستجاب فضمنت ذلك له ووفيت به فلما عدت من المشهد على ساكنه التحية والسلام ودخلت إليه، فقال لي: هل دعوت لنا وزرت عنا؟ فقلت: نعم فقال لي: قد أحسنت قد صح لي إن الدعاء في ذلك المشهد مستجاب".

وقد استنتج الشيخ براتي، من ثناء الشيخ الصدوق في عدة مواضع من كتاب (عيون أخبار الرضا) على ركن الدولة البويهي، على حسن اعتقاده واتباعه المذهب الاثني عشري.

- أمر الحاكم البويهي (أحمد معز الدولة) في سنة ٣٥١ بكتابة مواد إعلامية شيعية مثيرة على المساجد في بغداد، كما يلي: "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة (رضي الله عنها) فدكا، ومن منع من أن يدفن الحسن عند قبر جده (عليه السلام) ومن نفى أبا ذر الغفاري، ومن أخرج العباس من الشورى". فلما كان الليل حكه بعض الناس، فأراد معز الدولة إعادته، فأشار عليه الوزير أبو محمد المهلبي بأن يكتب مكان ما محي: "لعن الله الظالمين لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم" ولا يذكر أحدا في اللعن الا معاوية، ففعل ذلك.

- قيام (معز الدولة) بسن الاحتفال بعيد الغدير ويوم عاشوراء، عام ٣٦٢هـ

- احتفاء (عضد الدولة أبو شجاع فنا خسرو) (ت ٣٧٢هـ) بالشيخ المفيد، وذلك عندما وصل اليه خبر المناظرة التي جرت بين المفيد (عندما كان

تلميذا في بداية دراسته) وبين المتكلم الشيخ علي بن عيسى الرماني، حول الغدير، فأحضره عضد الدولة وأكرمه غاية الإكرام، وأمر له بجوائز عظام وأجرى له سنته. وربما زاره في داره ويعوده إذا مرض. "وكان يقضي حوائجه ويقول له: اشفع تشفع، وكان يقوم لتلامذته بكل ما يحتاجون اليه". حيث "كانت له وجاهة عند ملوك الأطراف، لميل كثير من ذلك الزمان الى التشيع". وقال ابن تغرى بردى في كتابه "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة": وكانت له منزلة عند بني بويه وعند ملوك الأطراف الرافضة... وبنو بويه كانوا يميلون الى هذا المذهب.

- قيام (بهاء الدولة) (ت٤٠٣) بدعم نشاطات الدعوة الشيعية الامامية الاثني عشرية، وذلك بإنشاء دار للعلم في محلة الكرخ الشيعية، في عام 383هـ وانفاق الأموال وتخصيص الأوقاف عليها، وتنصيب الشيخ المفيد مديرا ومعلما فيها.

وقد ذكر الشيخ المفيد أنه صنف كتابه "المقنعة" امتثالا لطلب احد الأمراء ولم يسمه (وربما كان يعني بهاء الدولة؟) ، فقال في مقدمة الكتاب: "وبعد فإني ممتثل ما رسمه السيد الأمير الجليل، (أطال الله في عز الدين والدنيا مدته، وأدام بالتأييد نصره وقدرته، وحرس من الغير أيامه ودولته): من جمع مختصر في الأحكام، وفرائض الملة، وشرائع الإسلام، ليعتمده المرتاد لدينه، ويزداد به المستبصر في معرفته ويقينه، ويكون إماما للمسترشدين، ودليلا للطالبين، وأمينا للمتعبدين، يفزع إليه في الدين، ويقضي به على المختلفين، وأن أفتتحه بما يجب على كافة المكلفين من الاعتقاد الذي لا يسع إهماله البالغين...".

الباب الأول

الفصل الاول

من "الفتنة الكبرى" السياسية الى "الفتنة العظمى" الفكرية

مقدمة: قبل أن نتحدث عن دور الشيخ المفيد في تأسيس الفرقة "الاثني عشرية" يجدر بنا القاء بعض الضوء على تاريخ تطور الحركة الشيعية، ابتداء من عهد الامام علي بن أبي طالب، ومرورا بالغلاة السبئية، ثم المرحلة الكيسانية، وما أعقبها من حركات مغالية، ثم انقسام الشيعة الى تيارين رئيسيين هما الزيدية والإمامية، وتطور المذهب

الامامي، والعقبات التي واجهته والانقسامات التي عصفت به منذ نشوئه في بداية القرن الثاني الهجري، حتى منتصف القرن الثالث، والعوامل التي أدت الى تأسيس الفرقة "الاثني عشرية" في القرن الرابع الهجري.

يطلق مصطلح "الفتنة الكبرى" على الأحداث والمعارك والصراعات التي حدثت في الجيل الأول من الصحابة، كالثورة على الخليفة الثالث عثمان بن عفان ومقتله، وما جر ذلك من تمرد طلحة والزبير وعائشة في البصرة على الامام علي، ثم تمرد الوالي الأموي على الشام معاوية بن ابي سفيان، وانشقاق جيش الامام بعد واقعة التحكيم، وخروج الخوارج في النهروان.
واذا توسعنا أكثر في تعريف مصطلح "الفتنة الكبرى" فيمكن أيضا اضافة قتل يزيد بن معاوية للامام الحسين في كربلاء، وثورة أهل المدينة وواقعة الحرة، وخروج عبد الله بن الزبير في مكة.

وقد كشفت تلك "الفتنة الكبرى" عن اضطراب النظام السياسي الدستوري العربي الوليد في أعقاب وفاة النبي محمد (ص) حيث تم اختيار الخليفة الأول أبي بكر في مؤتمر السقيفة، بسرعة، من دون مشاركة أهل البيت، وهي الطريقة التي وصفها عمر بن الخطاب بأنها كانت فلتة، وحذر من العودة اليها، ثم تعيين ابي بكر لعمر، ثم تعيين عمر لشورى مؤلفة من ستة من زعماء المهاجرين القرشيين، الذين انتخبوا عثمان، وسرعان ما اختلف بعضهم معه وقاموا بقتله، وقام الثوار بمبايعة علي، ولكنه لم يحض بإجماع المسلمين فانشق عليه طلحة والزبير ومعاوية.
وبالرغم من أن خليفة الامام علي، ابنه الحسن تنازل عن السلطة لمعاوية، على أن تعود الأمور شورى بين المسلمين، الا أن معاوية عهد بالخلافة الى ابنه يزيد مما أدى الى ثورات عديدة ضده، وكاد النظام الأموي أن ينهار أمام خلافة ابن الزبير، الا أن مروان بن الحكم استطاع أن يحتفظ

بالسلطة واستطاع ابنه عبد الملك أن يقضي على ثورة ابن الزبير، والثورات الأخرى التي حدثت ضد الامويين، واستمر الأمويون في السلطة حوالي سبعين سنة أخرى حتى عام ١٣٢هـ

فتنة الغلو والغلاة في صفوف الشيعة

أدى اقصاء الامام علي عن المشاركة في مؤتمر السقيفة، وتولي الخلافة، كما كان يرغب البعض من شيعته، ومحاربة معاوية له، ومقتل الحسين في كربلاء، الى ولادة معارضة هاشمية للأمويين طيلة العقود التالية، واتهام الهاشميين للأمويين بأنهم شكلوا المعارضة الرئيسية في مكة ضد الإسلام والنبي الهاشمي محمد (ص)، وسيطرتهم بعد ذلك على السلطة في الدولة الإسلامية، بحجة أنهم من قريش، واقصاء بني هاشم ولا سيما العلويين منها.

وقد تغذت المعارضة الهاشمية من السخط العربي والفارسي ضد الممارسات القبلية والعنصرية الأموية، فلقيت تأييدا كبيرا في صفوف بعض القبائل العربية والموالي الذين وقعوا تحت الفتح العربي الإسلامي في العراق وفارس، وتعرضوا للظلم والتمييز من قبل الأمويين فانحازوا الى المعارضة الهاشمية (الشيعية). وبما أن هؤلاء المهمشين من العرب والموالي، كانوا قد اسلموا حديثا، وكانوا ينحدرون من أصول يهودية كبعض القبائل اليمنية التي استقرت في العراق، أو من أصول مسيحية، كبعض القبائل العربية في شرق الجزيرة والعراق، أو من أصول مجوسية، ومن أصول برهمية، فقد خلط الكثير من العرب والموالي ثقافاتهم القديمة المشحونة بالغلو والتطرف بالثقافة الإسلامية، وتصدر بعض زعمائهم لحركات المعارضة ضد الأمويين والعباسيين لاحقا، وادعوا لأنفسهم النبوة والألوهية، كما ادعوها لبعض أئمة أهل البيت.

وكانت فتنتهم الفكرية أكبر وأعظم من "الفتنة الكبرى" السياسية التي عصفت بجيل الصحابة الأوائل. وتركت فتنة الغلاة آثارا عميقة وواسعة

على الفكر الإسلامي والشيعي بالخصوص .
وبالرغم من محاولات أئمة أهل البيت التخلص من أفكار ونظريات الغلاة حولهم، الا أن كثيرا منها استمر عبر التاريخ، ولا تزال بعض بصماتهم مشهودة لدى الفرق الشيعية المغالية حتى اليوم.
و سنقوم الآن بعرض مختصر للفتنة العظمى الفكرية التي عصفت بالحركات الشيعية في القرون الثلاثة الأولى.

ولا يعني كلامنا هذا ان جميع الشيعة أو التيار العام منهم تلوثوا بأفكار الغلاة، ولكنهم تأثروا بشكل أو بآخر، وبنسبة أو أخرى، ولم يسلم من التأثر بالغلاة حتى بعض قادة المعارضة الهاشمية (الشيعية).

وسوف نرى خلال الصفحات التالية: أن الغلاة شكلوا حركات مضادة لمبدأ الشورى، ومؤيدة للاستيلاء على السلطة بالقوة، وتوريث السلطة، تماما كما كان يفعل الأمويون، وقد نظروا لذلك بادعاءات واهية وعمليات ذهنية "قياسية" على ما حدث لدى اليهود والنصارى في التاريخ السحيق، وافتراضات وهمية، والغلو بأئمتهم وأئمة أهل البيت، وتأويل القرآن بصورة تعسفية، واختلاق أحاديث نبوية مزيفة، واعتماد المنهج الباطني في تفسير الأحداث الواضحة والأقوال الصريحة، ونشر الخرافات والأساطير، والابتداع في الدين، وافتعال أصول جديدة ما أنزل الله بها من سلطان، وتحويل الخلافات السياسية الحزبية الى عقائد دينية، وادعاء المهدوية والغيبة، وتحليل الحرام ونشر الإباحية، وإشاعة أجواء من العنف والتكفير.
وكل ذلك بعيدا عن القرآن الكريم والعقل والعلم، الثالوث الذي يشكل أساس كل حضارة ناجحة، وبناء كل مجتمع سليم.

وسوف اعتمد في قراءة الحركات الشيعية المغالية على كتابين مهمين لعالمين أو مؤرخين شيعيين اماميين من أواخر القرن الثالث الهجري، هما

كتاب المتكلم الشيعي الامامي المعروف ابي الحسن موسى بن سهل النوبختي "فرق الشيعة" وكتاب الفقيه سعد بن عبد الله الاشعري القمي "المقالات والفرق" وربما استعين لتوضيح الصورة ببعض الكتب الأخرى من السنة والشيعة، ككتاب الكشي ؟؟؟؟ في علم الرجال، و(الملل والنحل) للشهرستاني، و(الفرق بين الفرق) لعبد القاهر البغدادي. ؟؟؟؟؟؟
والكتابان المذكوران على درجة كبيرة من الحيادية والموضوعية، بالرغم من محاولة مؤلفيهما: النوبختي والقمي، التدخل لقراءة الأحداث التاريخية السابقة برؤية امامية، وتضخيم بعض الفرق على حساب بعض، واهمال بعض الفرق أو الأحداث والأقوال.

ان النوبختي والقمي يذكران في كتابيهما المتشابهين الى درجة كبيرة، أقوال بعض الفرق الشيعية المعارضة لنظرية الامامة، مثل قول عمر بن رباح (أو رياح، حسب الاشعري القمي) ضد الامام محمد الباقر، وقول سليمان بن جرير الرقي ضد الامام جعفر الصادق، ويؤكدان معا على دور عبد الله بن سبأ في ابتداع القول بنظرية الامامة والوصية، ويشيران الى خلفيته اليهودية، وسبب اتهام البعض للشيعة الامامية بالتأثر بابن سبأ، ومع ذلك فان النوبختي والأشعري القمي يستعرضان التاريخ الشيعي وكأن الفرقة الأولى والكبرى والرئيسية هي الفرقة الامامية الموسوية، ويهمشان حجم التيار الزيدي الذي كان يحتل موقع الصدارة الشعبية خلال القرون الثلاثة الأولى.

الخلاف الرئيس بعد النبي حول الامامة

يؤكد المؤرخان الشيعيان الإماميان النوبختي والاشعري القمي ما يقوله علماء المقالات والفرق من أهل السنة بأن أول وأهم خلاف حدث بين المسلمين كان حول الامامة، فيقولان: "إن فرق الأمة المتشيعة وغيرها

اختلفت في الإمامة في كل عصر، ووقت كل امام بعد وفاته، وفي عصر حياته، منذ قبض الله محمدا (ص). ويعترفان " بأن السواد الأعظم والجمهور الأكثر من المسلمين صار مع ابي بكر وعمر مجتمعين عليهما راضين بهما".
وان عامة أوائل المسلمين قالوا في الامامة: " خرج رسول الله من الدنيا ولم يستخلف على دينه من يقوم مقامه في لم الشعث، وجمع الكلمة، والسعي في أمور الملك والرعية، وإقامة الهدنة، وتأمير الأمراء، وتجييش الجيوش، والدفع عن بيضة الإسلام، وردع المعاند، وتعليم الجاهل، وانصاف المظلوم، وجوزوا فعل هذا الفعل لكل امام أقيم بعد الرسول ص".

وان بعضهم قال:" على الناس أن يجتهدوا آراءهم في نصب الامام وجميع حوادث الدين والدنيا الى اجتهاد الرأي. وقال بعضهم: الرأي باطل ولكن الله عز وجل أمر الخلق أن يختاروا الامام بعقولهم.

ومع أن الشيعة الأوائل لم يكونوا يختلفون مع عامة المسلمين حول مبدأ الشورى واختيار الناس للامام، وانما حول تفضيل علي بن ابي طالب على بقية الصحابة، الا ان النوبختي والأشعري القمي يزعمان وجود اختلاف في صفوف الشيعة بين من يتبنى نظرية الشورى والاختيار، وبين من يقول بالامامة الإلهية (القائمة على العصمة والنص والسلالة العلوية)، في الزمن الأول، وان الفرقة الأولى كانت تقول: "ان عليا كان أولى الناس بعد رسول الله (ص) بالناس لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم ، وأجازوا مع ذلك امامة ابي بكر وعمر وعدوهما أهلا لذلك المكان والمقام، وذكروا ان عليا سلم لهما

الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعا غير مكره، وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي الله المسلمين له ولمن بايع لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحدا الا ذلك، وان ولاية ابي بكر صارت رشدا وهدى لتسليم علي ورضاه، ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئا ضالا هالكا، وهم أوائل البترية".

ثم يعود النوبختي والاشعري القمي ليتحدثا عن وجود فرقة شيعية "امامية" كانت معروفة في زمان النبي (ص) بانقطاعها الى الامام علي والقول بامامته. وان هذه الفرقة :" قالت ان عليا (ع) امام مفترض الطاعة بعد رسول الله واجب على الناس القبول منه والأخذ لا يجوز غيره، الذي وضع عنده النبي (ص) من العلم ما يحتاج اليه الناس من الدين والحلال والحرام وجميع منافع دينهم ودنياهم ومضارها وجميع العلوم جليلها ودقيقها واستودعه ذلك كله واستحفظه إياه وله استحق الامامة ومقام النبي ص لعصمته وطهارة مولده وسابقته وعلمه وسخائه وزهده وعدالته في رعيته، وان النبي (ص) نص عليه وأشار اليه باسمه ونسبه وعينه وقلد الأمة امامته ونصبه لهم علما وعقد له عليهم امرة المؤمنين، وجعله أولى الناس منهم بأنفسهم في مواطن كثيرة مثل غدير خم وغيره، وأعلمهم ان منزلته منه منزلة هارون من موسى ص الا انه لا نبي بعده، فهذا دليل امامته، اذ لا معنى الا النبوة والامامة، وإذ جعله نظير نفسه في أنه أولى بهم منهم بأنفسهم في حياته ولقوله (ص) لبني وليعة: لتنتهن أو لأبعثن اليكم رجلا كنفسي ، ولمقام النبي (ص) لا يصلح من بعده الا من هو كنفسه، والامامة من أجل الأمور بعد النبوة.

وقالوا انه لا بد مع ذلك من أن يقوم مقامه بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد (ع) معصوم من الذنوب طاهر من العيوب تقي

نقي مأمور (مأمون) رضي مبرأ من الآفات والعاهات في كل من الدين والنسب والمولد يؤمن منه العمد والخطأ والزلل منصوص عليه من الامام الذي قبله مشار اليه بعينه واسمه، الموالي له ناج والمعادي له كافر هالك، والمتخذ دونه وليجة ضال مشرك.
وان الامامة جارية في عقبه ما اتصلت أمور الله وأمره ونهيه".

ولكن أحدا من المؤلفين (الاشعري القمي والنوبختي) لم يقدم أي دليل على وجود فرقة تؤمن بالنص على الامام علي سوى السبئية، أتباع عبد الله بن سبأ الذي افترض ضرورة وجود وصي للنبي محمد (ص) في امامة المسلمين، قياسا على وصية النبي موسى ليوشع بن نون، ومع ذلك فانه لم يتحدث عن وجود نص صريح وجلي على الامام علي بالامامة الإلهية. وقد أغفل المؤلفان النصوص الكثيرة المروية عن الامام علي والحسن والحسين حول مبدأ الشورى وحق الأمة في اختيار الامام. مما يؤكد عدم معرفة أحد من عامة الشيعة الأوائل بنظرية الامامة.

"السبئية": أصحاب عبد الله بن سبأ

يقول الأشعري القمي، نقلا عن "جماعة من أهل العلم من أصحاب علي (ع): ان عبد الله بن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالى عليا (ع) وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى (ع) بهذه المقالة (الوصية)، فقال في اسلامه بعد وفاة النبي (ص) في علي بمثل ذلك، (أي انه وصي النبي محمد وامام مفترض الطاعة) وهو أول من شهر القول بفرض امامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه،

وكاشف مخالفيه.
فمن هناك قال من خالف الشيعة: أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية".

ويضيف النوبختي: "وهذه الفرقة تسمى "السبئية" أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان ممن اظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة، وتبرأ منهم وقال: ان عليا (ع) أمره بذلك، فأخذه علي فسأله عن قوله هذا فأقر به فأمر بقتله، فصاح الناس اليه: يا أمير المؤمنين أتقتل رجلا يدعو الى حبكم أهل البيت والى ولايتك والبراءة من أعدائك، فصيره الى المدائن".

ويتابع النوبختي: "ان هذه الفرقة قالت: ان عليا لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا. وهي أول فرقة قالت في الإسلام بالوقف بعد النبي من هذه الأمة، وأول من قال منها بالغلو، ولما بلغ عبد الله بن سبأ نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه: كذبت لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة وأقمت على قتله سبعين عدلا لعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل ولا يموت حتى يملك الأرض".

ولم يكتف ابن سبأ بنسبة الامامة بالوصية من النبي للامام علي، وانما قال بعد ذلك بأنه نبي، ثم قال بعد ذلك بألوهية الامام. وذلك بحلول الله فيه. وقال بعد ذلك بأن عليا صعد الى السماء، والرعد صوته والبرق سوطه، فكان أتباعه اذا سمعوا صوت الرعد قالوا: السلام عليك يا أمير المؤمنين! واذا نشأت سحابة بيضاء صافية منيرة قاموا اليها يبتهلون ويتضرعون ويقولون: قد مر علي بنا في السحاب.

ويلاحظ أن هذه الفرقة "السبئية" قد بنت عقيدتها على القياس الباطل بين الامام علي الذي كان وصيا للنبي، وصية عادية على أهل بيته وقضاء ديونه، والنبي يوشع الذي كان وصيا للنبي موسى على بني إسرائيل، وانها اتسمت بالغلو الى حد نسبة الألوهية للامام علي، والعنف ضد الشيخين والصحابة، والطعن بهم، كما اتسمت باعتماد المنهج الباطني في رفض الاعتراف بوفاة الامام علي، والإصرار على غيبته ومهدويته وعودته في المستقبل.

وفيما عدا هذه الفرقة (السبئية) التي ابتدعت القول بالنص والوصية في الامامة، فان عامة الشيعة قاموا باختيار الامام الحسن خلفا لأبيه، وعندما تنازل عن الخلافة الى معاوية بايعوا الأخير واندمجوا في جيشه وشيعته، وذابوا بجماعة المسلمين، ما عدا شرذمة طعنوا فيه وخالفوه، ولما انتهى الى مظلم ساباط وثب عليه رجل من هنالك يقال له الجراح بن سنان فأخذ بلجام دابته ثم قال: الله اكبر اشركت كما اشرك ابوك من قبل وطعنه بمغول في اصل فخذه.

ورغم ذوبان عامة الشيعة بالجماعة، الا ان النوبختي يقول: "ان سائر أصحاب الحسن بقوا على امامته الى ان قتل، وأن هؤلاء نزلوا الى القول بامامة أخيه الحسين، فلما قتل الحسين حارت فرقة منهم فشكوا لذلك في امامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام ".

ان التاريخ الشيعي الذي يكتبه النوبختي والأشعري القمي وغيرهما لا يشير الى وجود نص واضح وصريح ومعروف من الحسين لابنه زين العابدين بالإمامة، فقد قتل الحسين في كربلاء دون أن يوصي إليه – حسبما يقول الباقر والصادق -: "لأنه كان مبطونا لا يرون إلا أنه لما به". ولا يشير التاريخ الشيعي الى أي دور سياسي لعلي بن

الحسين، أو دعوة لاتباعه كإمام معين من قبل الله، وانما الى تفضيله العزلة ، كما يقول الشيخ محمد بن علي بن با بويه الصدوق :" فانه انقبض عن الناس فلم يلق أحدا ولا كان يلقاه إلا خواص أصحابه ، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم إلا يسيرا ".

ولكن المؤرخين الاماميين (النوبختي والاشعري القمي) يتحدثان مع ذلك، وكأن الشيعة قد افترقوا الى فرق عديدة، ويلقيان الكلام على عواهنه ويدعيان نزول فرقة من الشيعة العلوية بعد استشهاد الامام الحسين، الى القول بإمامة علي بن الحسين.

ويتبين ضعف هذه الدعوى بوجود فرقة آمنت بامامة السجاد، من عدم وجود أي نص أو وصية له من أبيه الحسين، حتى لو كانت وصية عادية، ولذلك قالت فرقة من الشيعة: "انقطعت الامامة بعد الحسين، انما كانوا ثلاثة أئمة مسمين بأسمائهم استخلفهم رسول الله (ص) وأوصى اليهم وجعلهم حججا على الناس وقواما بعده واحدا بعد واحد، فلم يثبتوا امامة لأحد بعدهم". بينما قالت فرقة أخرى:" إن الامامة صارت في ولد الحسن والحسين، وهم كلهم فيها شرع سواء، من قام منهم ودعا الى نفسه فهو الامام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن ابي طالب واجبة امامته من الله على أهل بيته وسائر الناس كلهم، فمن تخلف عنه في قيامه ودعائه الى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر".

الكيسانية

ان التاريخ الشيعي يؤكد تصدي الامام محمد بن الحنفية لقيادة الشيعة (الكيسانية) في المرحلة التي أعقبت استشهاد الامام الحسين عام ٦١ في كربلاء، ورعايته لثورة المختار بن عبيد الثقفي

في الكوفة عام ٦٦ ، الى حين وفاته عام ٨١ كما يقول النوبختي: أن فرقة قالت: "بامامة محمد بن الحنفية وزعمت انه لم يبق بعد الحسين أحد اقرب الى امير المؤمنين من محمد بن الحنفية فهو أولى الناس بالامامة كما كان الحسين أولى بها بعد الحسن".

وبالرغم من عدم وجود نص بالامامة الإلهية على محمد بن الحنفية، ما عدا الوصية العادية من الامام علي، والتي اشترك فيها محمد مع أخويه الحسن والحسين، الا ان تفشي الغلو في صفوف الشيعة (الكيسانية) قد فتح الباب أمام هذا القول، والادعاء بمهدويته، وغيبته ورجعته في المستقبل. ثم حصر الامامة في ذريته كابنه أبي هاشم عبد الله الذي أصبح أكبر زعيم شيعي علوي في أواخر القرن الأول الهجري.
ثم القول بإمامة ابنه الآخر: علي بن محمد، الذي ورث الامامة الى ابنه الحسن، والقول بحصر الامامة والمهدوية في ذريته، الى يوم القيامة، كما قالت بذلك الفرقة "المختارية".

الا ان الصراعات التي عصفت بالشيعة في بداية القرن الثاني الهجري، تجاوزت هذه السلالة، ونقلت القيادة الى زعماء آخرين. إذ راح زعماء شيعة (غير علويين) متعددون يستخدمون منطقا مغاليا خارجا عن الإسلام، من أجل تدعيم زعامتهم، يقوم على نسبة الألوهية لمحمد بن الحنفية، وادعاء النبوة والامامة لأنفسهم، وهو ما قام به في بداية القرن الثاني الهجري، رجل من الغلاة يدعى "حمزة بن عمارة البربري"، الذي كان من أهل المدينة وادعى أن محمد بن الحنفية هو الله عز وجل وانه (أي حمزة) نبي، وامام ، وانه ينزل عليه سبعة أسباب من السماء فيفتح بهن الأرض ويملكها، و قال من عرف الامام فليصنع ما شاء فلا اثم عليه. فتبعه على ذلك ناس من اهل المدينة و الكوفة.

وقد تبع حمزة رجلان من قبيلة "نهد" يقال لأحدهما صائد والآخر بيان بن سمعان التميمي، ولا نعرف كثيرا عن صائد، وأما بيان فكان تبانا يبيع التبن بالكوفة، وادعى أن أبا هاشم نص على إمامته ونصبه إماما، ثم ادعى انه نبي، وأن أبا هاشم نبأه عن الله عزو جل، وتأول قوله تعالى: "هذا بيان للناس" تأويلا تعسفيا حيث ادعى أنه هو البيان الذي يشير اليه القرآن. وقد غلا بيان في علي، حتى قال: هو إله ، حل فيه جزء إلهي اتحد بناسوته، به كان يعلم الغيب ويظفر بالكفار وبه اقتلع باب خيبر. وأن روح الإله تعالى حلت في علي، ثم من بعده في ابنه محمد بن الحنفية، ثم من بعده في ابنه أبي هاشم، ثم من بعده في بيان نفسه.؟؟؟؟

وقد خرج بيان مع المغيرة في الكوفة سنة ١١٩هـ فقتلهم الوالي الأموي خالد بن سعيد القسري.

وما أن تم القضاء على حركة بيان والمغيرة، حتى رفع راية الغلو رجل يدعى "عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي" الذي قال:" إن روح الاله تناسخت في الأنبياء والأئمة الى ان انتهت الى ابي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، ثم أن تلك الروح انتقلت من عبد الله بن محمد بن الحنفية الى عبد الله بن عمرو بن حرب". الا ان أصحاب ابن حرب اختلفوا فيما بينهم " ثم اجتمع أمرهم على أن يخرجوا الى المدينة يلتمسون اماما من بني هاشم اذا كان لا بد لهم من امام، فبينا هم بالمدينة متحيرين اذ أتى آت عبد الله بن معاوية فأخبره خبرهم فأرسل اليهم، فلما دخلوا عليه قربهم وانتسب الهم وأخبرهم بصفتهم وما قدموا له ورغبهم أن هذا أمر علمه بذاته وطبعه، فقبلوا قوله وصدقوه وادعوا امامته وانه وصي أبي هاشم، ثم ادعى ان روح الله تحولت في آدم كما قالت طائفة من النصارى في عيسى بن مريم، وان تلك الروح لم يزل تتحول حتى صارت فيه وانه يحي الموتى. وانما أطمعه في تصديقهم إياه ما وقف عليه من تصديقهم لابن حرب، وكان هو (أي عبد الله) من ابين الناس

وأنصحهم وأخطبهم وأشهرهم فقبلوه وجعلوه اماما، ودعوا اليه، فكان أول ما شرع لهم تحريم الختان ... وأحل لهم الميتة والدم ولحم الخنزير ... وتأولوا في ذلك قول الله :"ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات" وان هذه الآية ناسخة لما قبلها من قوله "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير" ولكن ما حرم شيئا من ذلك".

وهكذا استطاع عبد الله ان يكسب ولاء جماعة من الغلاة من أهل المدائن أصحاب عبد الله بن الحارث الذين زعموا أنه الامام وهو العالم بكل شيء، وقالوا: ان الله عز وجل نور، وهو في عبد الله بن معاوية، ومن عرف الامام فليصنع ما شاء.

وكما يلاحظ فان عبد الله بن معاوية بنى امامته على مجرد الادعاء بالوصية اليه من قبل أبي هاشم، دون أي دليل، وأنه استمال "الحربية" الذين كانوا يأتون من خلفية مسيحية، بإلغاء الختان واباحة الخنزير، وتناغمه معهم في أن روح الله حلت بآدم وعيسى المسيح، كقول فرقة من النصارى، ثم انتقالها الى محمد وعلي وابن الحنفية وحلولها أخيرا في عبد الله بن معاوية.

وقد خرج عبد الله بن معاوية عام ١٢٩هـ على الأمويين في بلاد فارس، فقتله أبو مسلم الخراساني، ولكن اتباعه لم يصدقوا خبر مقتله ورفضوا الاعتراف بموته، و قالوا: "ان عبد الله بن معاوية هو القائم المهدي الذي بشر النبي (ص) أنه يملك الأرض ويملأها قسطا وعدلا بعد ما ملئت ظلما وجورا".

"الروندية": شيعة العباسيين الغلاة

وفي هذه الأثناء، كان رجل آخر من بني هاشم، وبالتحديد من أبناء العباس هو "محمد بن علي بن عبد الله بن العباس" يدعي أيضا استمداد

الشرعية الدينية من الوصية له من قبل أبي هاشم، وذلك عندما لفظ أنفاسه الأخيرة في الحميمة في كنف والده علي بن عبد الله بن عباس "فهو الامام وهو العالم بكل شيء، فمن عرفه فليصنع ما شاء".

وبما أن العباسيين كانوا جزءا من حركة المعارضة الشيعية الواسعة، وتيارا في الحركة الكيسانية المغالية، فقد تأثروا أيضا بالبيئة المحيطة بهم، وكانت لهم فرقة خاصة تتبعهم وتدور حولهم وهي الفرقة "الروندية" والتي تفرعت عنها فرق مغالية عديدة.

ويحدثنا النوبختي عن: "فرقة قالت: الامام عالم بكل شيء وهو الله عزو جل. ويحيي ويميت وأبو مسلم (الخراساني) نبي مرسل يعلم الغيب، ارسله أبو جعفر المنصور، وهم "الروندية" أصحاب عبد الله الروندي، وشهدوا أن المنصور هو الله فانه يعلم سرهم ونجواهم، وأعلنوا القول بذلك ودعوا اليه ، فبلغ قولهم المنصور فأخذ منهم جماعة فأقروا بذلك فاستتابهم وأمرهم بالرجوع عن قولهم ذلك، فقالوا: المنصور ربنا وهو يقتلنا شهداء كما قتل انبياءه ورسله على يدي من شاء من خلقه، وأمات بعضهم بالهدم والغرق، وسلط على بعضهم السباع وقبض أرواح بعضهم فجأة وبالعلل وكيف شاء، وذلك له يفعل ما يشاء بخلقه لا يسأل عما يفعل، فثبتوا على ذلك الى اليوم (أوخر القرن الثالث الهجري) وادعوا أن اسلافهم مضوا على هذا القول ولكنهم كتموه عن الناس، وكان ذلك ذنبا منهم يتوب الله منه عليهم وليس هو بمخرجهم من الايمان ولا من طاعة امامهم".
كما يحدثنا عن: "فرقة منهم تسمى "الهاشمية" قالت: ان الامام عالم يعلم كل شيء وهو بمنزلة النبي في جميع أموره، ومن لم يعرفه لم يعرف الله وليس بمؤمن بل هو كافر مشرك، وقادوا الامامة عن ابي هاشم الى ولد العباس".

ويقال لقسم من الفرقة الراوندية: "الهريرية". كما يقال لقسم أخر منهم "الخرمدينية" أو "الأبا مسلمية" وهم أصحاب ابي مسلم الخراساني الذي

قتله المنصور، ولكنهم اتبعوا نهجا باطنيا ولم يعترفوا بمقتله، بل قالوا بإمامته وادعوا انه حي لم يمت، وقالوا بالإباحات وترك جميع الفرائض، وجعلوا الايمان المعرفة لامامهم .

ومكننا ملاحظة صفات تشترك تلك الحركات المغالية جميعا فيها وهي:

- بناء النظرية السياسية لكل واحدة منها على "الوصية" سواء من النبي محمد (ص) للامام علي، كما قالت السبئية، أو الوصية من الامام علي لمحمد بن الحنفية، ومنه لابنه عبد الله ابي هاشم، كما قالت الكيسانية، أو من عبد الله لزعماء الحركات المختلفة التي تفرعت عنها كالحربية والبيانية والمغيرية والجناحية والعباسية.
- الغلو في أئمتها وزعمائها الى درجة الألوهية، والنبوة.
- ادعاء العلم الإلهي لأئمتها، بما كان وما هو كائن وما يكون.
- ادعاء المهدوية والغيبة للأئمة.
- اتباع المنهج الباطني في تأويل الأحداث والأقوال وقلبها، ورفض الاعتراف بموت من يموت منهم.
- تأويل القرآن الكريم، لخدمة نظرياتها السياسية المختلفة.
- اختلاق المعاجز الأسطورية، ونسبتها للأئمة، في محاولة لاثبات ارتباطهم بالسماء.
- العنف واللعن والتكفير لمخالفيها، وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان، وطلحة والزبير وعائشة ومعاوية.
- إباحة المحرمات كالزنا واللواط والميتة ولحم الخنزير.
- الخروج عن أصول الإسلام الرئيسية.

باب ١ فصل ٢

الحركات الشيعية الزيدية والإمامية

المبحث الأول: **الشيعة الزيدية**

وبينما كان المرجل الشيعي يغلي بحركات معارضة مختلفة، في العقود الأولى من القرن الثاني الهجري، قام الامام زيد بن علي بن الحسين، بثورة ضد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك عام ١٢٢هـ، وأسس بذلك تيارا شيعيا ثوريا معتدلا مستمرا، ضم عددا من المذاهب الفكرية السياسية، حيث كان بعضهم "يرون الخروج مع كل من ولد علي يذهبون في ذلك الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويثبتون من خرج من ولد علي الامامة عند خروجه ولا يقصدون في الامامة قصد رجل بعينه، حتى يخرج".

بينما كان فريق آخر يدعون "الحسينية" يذهبون الى القول بأن الامام علي "كان اماما وقت ما دعا الناس واظهر امره ثم كان بعده الحسين.. ثم زيد بن علي ثم يحيى ثم عيسى بن زيد ثم من دعا الى طاعة الله من آل محمد فهو امام".

وعندما أخذ النظام الأموي يتداعى بسبب الصراعات الداخلية بين أبنائه عام ١٢٥هـ نشط الشيعة ، وعقدوا مؤتمرا كبيرا في منطقة "الأبواء" قرب المدينة عام ١٢٦، وبايعوا الزعيم الهاشمي الأبرز محمد بن عبد الله بن الحسن "النفس الزكية" الا ان العباسيين نكثوا ببيعتهم بعد تحقيق الانتصار على الأمويين عام ١٣٢ فرفض العلويون الاعتراف بهم، ولا سيما "النفس الزكية" الذي أعلن معارضته للعباسيين، وقام بثورة ضد الخليفة المنصور، في الحجاز عام ١٤٥

كما قام أخوه إبراهيم بثورة أخرى في العراق عام ١٤٦

وظل الصراع بين الزيدية والعباسيين مستمرا أكثر من قرن، فقد بايع الزيدية الإمام عيسى بن زيد بن علي سراً بالإمامة في عام 156هـ ، واتفق مع أصحابه على الخروج بعد وفاة المنصور، فمات مسموما بسواد الكوفة سنة 166هـ في أيام الخليفة العباسي محمد المهدي (158- 169هـ). فحمل الراية بعده الإمام الحسين بن علي بن الحسن (المثلث) "صاحب فخ" الذي قام بثورة في المدينة وسيطر على الحجاز سنة 169 هـ في أيام الخليفة العباسي موسى الهادي (169- 170هـ) وحمل بعد مقتل "صاحب فخ" الإمام يحيى بن عبدالله ابن الحسن، راية الثورة على الخليفة العباسي هارون الرشيد، في بلاد الديلم، بينما ذهب أخوه إدريس بن عبد الله إلى بلاد البربر في المغرب، وأعلن نفسه أميراً للمؤمنين، وأسس لقيام دولة الأدارسة التي دامت حوالي قرنين من الزمن من 172 إلى 375 هـ

وفي هذه الأثناء قام محمد بن ابراهيم ابن طباطبا بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، باعلان الثورة في الكوفة ضد المأمون، عام ١٩٩هـ، ثم قام محمد الديباج بن جعفر الصادق بثورة في مكة وسيطر على الحجاز سنة ٢٠٠ وأعلن نفسه أميراً للمؤمنين.

وفي مطلع القرن الثالث الهجري، حقق التشيع الزيدي انتشارا واسعا حيث استطاع الإمام محمد بن القاسم بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب تحشيد أربعين ألف مقاتل في خراسان والطالقان ، وتفجير ثورة ضد الخليفة العباسي المعتصم سنة 218 هجرية، خاض خلالها معارك عنيفة مع الجيش العباسي طوال تسع سنين، إلى أن هزم سنة 227 هـ .

ثم حمل الراية من بعده الإمام يحيى بن عمر العلوي الحسيني، الذي خرج على المتوكل العباسي في خراسان، ولكن الجيش العباسي استطاع إخماد ثورته بسرعة، واعتقاله في بغداد، ولكنه نجح في الهروب من السجن، والقيام بثورة أخرى في الكوفة في أيام الخليفة المستعين سنة 248 هـ ، ثم قتل حوالي سنة 250 للهجرة.

وفي عام ٢٥٠هـ ظهر العلويون بنو الأخيضر في اليمامة (نجد) وأقاموا لهم دولة استمرت حوالي مائة عام ، كما ظهر الحسن بن زيد بن محمّد العلوي في طبرستان، واستولى على الدَّيلم والريّ، وأسس الدولة العلوية بطبرستان، التي استمرت حتى سنة 287 هـ

وفي عام 280 هـ قام الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسّي في صعدة وأسس دولة شيعية في شمال اليمن، وتلقّب بالهادي إلى الحقّ.

و في عام 301هـ قام الإمام الحسن بن علي الملقب بالناصر الأطروش من إعادة السيطرة على الجبل، والديلم، وطبرستان، واستمرت دولته ومن تعاقب من بعده من أهل بيته إلى عام 315 هـ

القرامطة والاسماعيليون

وبينما كانت الحركات الزيدية تنجح في الهيمنة على قطاع كبير من العالم الإسلامي، نهض جناح آخر من الامامية هو الخط "الإسماعيلي" الذي اختلف مع الخط "الموسوي" في وراثة الامام جعفر الصادق، وانتهج خطا مغايرا للخط الرضوي، اتسم بالثورية والسرية، وكان يقوده أبناء محمد بن إسماعيل، وهم "الوافي أحمد بن محمد بن إسماعيل" و"التقي محمد بن أحمد المستور" ثم "الزكي عبد الله بن أحمد" وأخيرا "الامام المهدي عبيد الله" الذي ادعى المهدوية لنفسه، عام ٢٨٦ خلافا لما كان الاسماعيليون يشيعون خلال المائة عام السابقة، أن "محمد بن إسماعيل هو الامام المهدي" وذلك في محاولة منهم للتغطية على أبنائه من بطش الخلفاء العباسيين، فأعلن عبيد الله أنه الإمام الحادي عشر وأنه المهدي، وأمر جميع الدعاة الاسماعيليين في مختلف الأمصار بإعلان ذلك ونشر الدعوة باسمه الخاص بدلا من مهدوية محمد بن إسماعيل. وقد أدى ذلك الإعلان الى حدوث انشقاق في الحركة الإسماعيلية، حيث رفض زعيمها في العراق حمدان قرمط، الاعتراف به، ولكنه سرعان ما قتل في ظروف غامضة، الا ان أتباعه "القرامطة" بزعامة أبي سعيد الجنابي الحسن بن بهرام ، نجحوا في السيطرة على البحرين (الاحساء وهجر وجزيرة أوال) وقد حاربهم الخليفة المعتضد، وأسر أحدهم فسأله عن سبب خروجهم، فقال:" قبض رسول الله (ص) وأبوكم العباس حي فلم يطلب هذا الأمر ولا بايعه أحد، ثم قبض أبو بكر واستخلف عمر وهو يرى العباس ولم يعهد إليه عمر ولا جعله من أهل الشورى وكانوا ستة وفيهم الأقرب والا بعد، وهذا اجماع منهم على دفع جدك عنها فبماذا تستحقون أنتم الخلافة؟". ابن خلدون

الا ان المعتضد لم يستطع القضاء عليهم، اذ انهم انتشروا أكثر وأخذوا يهاجمون البصرة والكوفة والرقة وحمص وحماه ودمشق وبغداد، ويأخذون الجزية والأتاوة من أهلها، في أيام الخليفة المكتفي والمقتدر والراضي وغيرهم من الخلفاء، وقاموا بمهاجمة الكعبة المشرفة وقتل الحجاج وسرقة الحجر الأسود، ومنع الحج حوالي عشرين عاما.

وقد تعرضت الحركة "القرمطية" الى كثير من التطورات السلبية، بالإضافة

الى ما ورثته من أفكار مغالية من الحركة "الخطابية" فقد تذبذبت بين الولاء للأئمة الاسماعيليين والتمرد عليهم، وبين الدعوة لتطبيق الشريعة والكفر بها.

ورغم انشقاق "القرامطة" عن الحركة الإسماعيلية، فان الامام عبيد الله المهدي نجح عام ٢٩٧ في تأسيس "الدولة الفاطمية" في القيروان، والتي سيطرت على شمال إفريقيا وامتدت الى مصر عام 359 هـ، وبعدها الى الحجاز والشام في عام 363 هـ

المبحث الثاني: **الامامية الاثنا عشرية**

وفي الوقت الذي اختار الحسنيون والزيدية الطريق الثوري السياسي العسكري، من أجل اسقاط النظام العباسي، والحلول محله، اختار جناح آخر من العلويين بزعامة الامام محمد الباقر (١١٤هـ) وابنه الامام جعفر الصادق (١٤٨هـ) والامام موسى الكاظم (١٨٣هـ) الطريق العلمي والسلمي في بناء قاعدتهم الشعبية، وعرف شيعة هؤلاء الائمة بـ: "الامامية" نظرا لإيمانهم بنظرية "الإمامة الإلهية" والنص الجلي على الإمام علي بالخلافة بعد الرسول، واستمرار الامامة في ذريته الى يوم القيامة. وعرفوا أيضا بـ: "الرافضة" لأنهم رفضوا الاعتراف بخلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل، واعتبروهم "مغتصبين لحق الامام علي بالخلافة".

وكان الامام محمد بن علي بن الحسين الباقر (توفي ١١٤هـ) قد وجد نفسه في خضم عدد من الأحزاب المغالية التي التف بعضها حوله وأخذ يقول بإمامته، كالحربية، والعجلية، والمغيرية، والبيانية، فحاول الامام ان يخفف من غلوائها ويعيدها الى جادة الصواب والاعتدال، ولما لم ينفع النصح والوعظ قام بطردها من صفوف شيعته والتبرؤ منها ولعنها.

كما فعل مع "أبو منصور العجلي" الذي قال: "ان الامامة دارت في أولاد علي، حتى انتهت الى الباقر" ولكن الباقر أحس بالغلو لدى أبي منصور فتبرأ منه وطرده من شيعته، وعندئذ زعم أبو منصور أنه هو الامام، ودعا الناس الى نفسه، ولما توفي الباقر، قال: انتقلت الامامة اليه، ثم ألحد في دعواه فزعم أنه نبي وأن جبرئيل يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل، وان الله

بعث محمدا بالتنزيل وبعثه هو بالتأويل، وان الله عرج به الى السماء، و مسح بيده على رأسه، وقال له بالسريانية أو الفارسية: "يا بني بلغ عني" ثم أنزله الى الأرض. وكفر العجلي بالقيامة والجنة والنار، وتأول الجنة على نعيم الدنيا والنار على محن الناس في الدنيا.

وحاول رجل آخر من الغلاة هو "حمزة بن عمارة البربري" التقرب أيضا من الامام محمد الباقر، ولكن الامام لعنه عندما ادعى النبوة ، وبرئ منه وكذبه وبرئت الشيعة منه.

وحاول رجل ثالث هو "بيان بن سمعان التميمي" أن يلتف حول الباقر، فادعى في البداية: ان محمد بن علي بن الحسين أوصى اليه. الا انه سرعان ما انقلب عليه، وكتب اليه يدعوه الى نفسه والاقرار بنبوته ويقول له: "اسلم تسلم وترتق في سلم وتنج وتغنم فانك لا تدري اين يجعل الله النبوة والرسالة وما على الرسول الا البلاغ وقد اعذر من أنذر". فأمر محمد بن علي الباقر رسول بيان بأكل قرطاسه الذي جاء به.

وفي نفس الوقت حاول رجل رابع من الغلاة هو "المغيرة بن سعيد" أن يدس نفسه في أصحاب الباقر، وبعد فترة زعم أنه رسول نبي وان جبرئيل (ص) يأتيه بالوحي من عند الله، وقال بالتناسخ، وادعى مثل بيان التميمي الربوبية لآل محمد.

فبرئت منه شيعة ابي عبد الله جعفر بن محمد، ورفضوه.

وفي هذه الأجواء المغالية ولدت نظرية "الامامة الإلهية" التي نسبها بعض الشيعة الى الامام محمد الباقر، وأصبحت عنوانا على فريق من الشيعة هم "الامامية" الذين نعتوا في التاريخ بـ "الرافضة" من قبل الشيعة الزيدية وغيرهم.

ورغم شكنا بوضع تلك النظرية على لسان الباقر، إلا أن المصادر الإمامية تقول بأنه رفض مبدأ الشورى في الامامة، وتبنى نظرية النص، اعتمادا على روايات خاصة رواها عن رسول الله (ص) تؤكد: " الوصية والنص على الإمام علي بن أبي طالب بالخلافة من رسول الله". فقال:"... نزلت الولاية في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله عز وجل: " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي " وكان كمال الدين بولاية علي ابن أبي طالب (ع) ... فنزلت " يا أيها الرسول بلغ ما انزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين" فأخذ رسول الله (ص) بيد علي فقال: أيها الناس إنه لم يكن نبي من الأنبياء ممن كان قبلي إلا وقد عمره الله، ثم دعاه فأجابه، فأوشك أن ادعى فأجيب وأنا مسؤول وأنتم مسؤولون فما ذا أنتم قائلون؟ فقالوا : نشهد أنك قد بلغت ونصحت، وأديت ما عليك فجزاك الله أفضل جزاء المرسلين، فقال: اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم قال: يا معشر المسلمين هذا **وليكم من بعدي** فليبلغ الشاهد منكم الغائب...ثم إن رسول الله (ص) حضره الذي حضر، فدعا عليا فقال: يا علي إني أريد أن أأتمنك على ما ائتمنني الله عليه من غيبه وعلمه ومن خلقه ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه. فلم يشرك والله فيها أحدا من الخلق". واتخذ الامام الباقر من هذه الرواية دليلا على أن نظرية الامامة قديمة منذ عهد رسول الله (ص) وانه لم يفعل شيئا سوى اظهارها للناس في بداية القرن الثاني الهجري.

وقد اختط الامام محمد الباقر خطا سلميا علميا، بخلاف أخيه الامام زيد، الذي اختط نهجا ثوريا مسلحا، وتبعه ابنه أبو عبد الله جعفر الصادق، وابنه موسى الكاظم.

وحسبما يقول المفيد:" ان الذي يظهر من أحوال الأئمة الماضين (ع) انهم أبيحت لهم التقية من الأعداء، ولم يكلفوا بالقيام بالسيف مع الظهور لعدم مصلحة في ذلك، ولم يكونوا ملزمين بالدعوة، بل كانت المصلحة تقتضي الحضور في مجالس الأعداء والمخالطة لهم ولهذا اذاعوا تحريم اشهار السيوف عنهم، وخطر الدعوة اليها... فلما ظهر ذلك من السلف من آباء

صاحب الزمان ، وتحقق عند سلطان كل زمان علموا من الأمة الماضين (ع) أنهم لا يتدينون بالقيام بالسيف ، ولا يرون الدعاء الى أنفسهم وانهم ملتزمون بالتقية، وكف اليد، وحفظ اللسان، والتوفر على العبادات ، والانقطاع الى الله بالأعمال الصالحات، لما عرف الظالمون من الأئمة هذه الحالات أمنوهم على أنفسهم ".

وهكذا قام الامام علي بن موسى الرضا بالتفاوض مع الخليفة العباسي المأمون، واتفق معه على تبوء منصب ولاية العهد، عام٢٠١ هـ ولكنه توفي بعد سنتين في ظروف غامضة مشبوهة، الا ان أبناءه (محمد الجواد، وابنه علي الهادي، وابنه الحسن العسكري) ظلوا محافظين على تحالفهم السلمي مع الخلفاء العباسيين اللاحقين، والعيش في كنفهم كرموز للخط العلوي.

انهيار نظرية الامامة الإلهية

ولم يكد الحسن العسكري يستلم زعامة الشيعة (الامامية الموسوية)، حتى توفي وهو شاب وقبل أن يخلف أو يوصي إلى أي أحد بالإمامة، مما أوقع "الإمامية" في أزمة كبرى أطلقوا عليها اسم "الحيرة العظمى" وقد أدت إلى تفرق ما تبقى منهم إلى أربع عشرة فرقة، كل يقول برأي مختلف، فذهب بعضهم للقول بإمامة أخيه جعفر، وذهب بعضهم للالتحاق بالمحمدية الذين قالوا باختفاء محمد بن علي وأنكروا وفاته، وقال بعضهم بانقطاع الإمامة، وأنكر بعضهم وفاة الحسن، وقال بعضهم بعودته إلى الحياة مرة أخرى، وقال بعض آخر بوجود ولد له في السر، ولد في حياته أو بعد وفاته. هو "الإمام الثاني عشر محمد المهدي". ثم قالوا بغيبته إلى أن يظهر في المستقبل ليؤسس دولته المنشودة.

فيما ادعى مجموعة من اصحاب العسكري ووكلائه الماليين "النيابة الخاصة" أو "السفارة" عن ذلك الولد المخفي المفترض، خلال ما عرف تاريخيا باسم "الغيبة الصغرى" التي امتدت من يوم وفاة العسكري الى عام ٣٢٩ هـ

وبغض النظر عن المناقشة في حقيقة ولادة ووجود ذلك "الإمام الغائب" فإن نظرية "الإمامة الإلهية" (الموسوية) وصلت بذلك إلى طريق مسدود، وانتهت عمليا بعدم وجود إمام ظاهر من سلالة الحسين منذ ذلك التاريخ.

البويهيون : من الزيدية الى الاثني عشرية

انبثق من بين فلول الحركة الزيدية في طبرستان، ثلاثة إخوة من أبناء (أبي شجاع بويه) هم: (علي والحسن وأحمد) وخرجوا ليسيطروا على بلاد فارس كلها ويؤسسوا "الدولة البويهية" في ظل الخلافة العباسية، من عام ٣٢١هـ الى عام ٤٤٧هـ

وترافق ظهورهم مع تدهور الوضع الأمني والسياسي في عاصمة الخلافة بغداد، بفعل سيطرة الجنود الأتراك، وصراعاتهم، وتلاعبهم بالخلفاء العباسيين، وهذا ما دفع الخليفة المستكفي (عبد الله بن المكتفي أحمد بن المعتضد) للاستنجاد بالبويهيين ليخلصوه من سيطرة الأتراك، فلبى نداءه أحمد، الذي دخل بغداد، في الحادي عشر من جمادى الثاني سنة ٣٣٤هـ فرحب به الخليفة، ولقبه بـ: "معز الدولة" ولقب أخاه الأكبر علي الذي كان يحكم شيراز، بـ: "عماد الدولة" وأخاه الثاني الحسن الذي كان يحكم الري، بـ: "ركن الدولة".

وبما أن "بني بويه" كانوا زيدية، فقد أراد أحمد بن بويه بعد احتلاله بغداد، نقل الخلافة الى الإمام أبي الحسن محمد بن يحيى الزيدي، لكنه عدل عن ذلك. وفضل التعايش مع العباسيين، بسبب الخوف من ردة فعل الجماهير السنية المؤيدة للخلافة العباسية. كما يقول البيروني بأن "زعماء الأمصار قد اعتادوا الدولة العباسية، ودانوا بدولتهم وأطاعوهم طاعة الله ورسوله وأرادوهم أولي الأمر". وكذلك بسبب الخشية من سيطرة الأئمة الزيدية على السلطة والانقلاب على البويهيين. ويقال إن الوزير أبا جعفر الصيمري نصح الأمير البويهي بعدم تنفيذ تلك الفكرة (تسليم السلطة للامام الزيدي) قائلا له: "اذا بايعته استنفر عليك أهل خراسان وعوام البلدان وأطاعه الديلم، ورفضوك وقبلوا أمره فيك". وكما يقول ابن الأثير: "انصبت نصائح الخاصة لأحمد بن بويه بالامتناع عن تغيير الخلافة العباسية، فاليوم مع خليفة (عباسي) تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس أهلا للخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه، مستحلين دمه، ومتى أجلست بعض العلويين خليفة، كان معك من يعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته، فلو أمرهم بقتلك لفعلوا ، فأعرض عن ذلك".

وهنا قام البويهيون بالتحول نحو دعم الفرقة "الاثني عشرية" وتبنيها من أجل استغلالها في مواجهة الخلفاء العباسيين، ومنافسيهم الفاطميين والزيدية.

ولم يلبث (معز الدولة أحمد بن بويه) أن قام بالحجر على الخليفة المستكفي بالله، ثم خلعه من الخلافة، وألقى به في السجن حتى مات، وبايع بدلا منه "المطيع لله، الفضل بن المقتدر" في نفس السنة. ولم يحض هذا (الخليفة) من أمر الخلافة سوى بالخطبة يوم الجمعة. وكان خليفة بالاسم فقط، إلى أن استقال لصالح ابنه "الطائع لله، عبد الكريم" سنة ٣٦٣هـ.
ولم يملك "الطائع" أيضا من أسباب السلطة شيئا، وإنما كان يقوم كسلفه بتفويض السلطنة بصورة رسمية إلى أمراء بني بويه واحدا بعد آخر، ومع ذلك فانه لم يسلم على نفسه ومنصبه، حيث قام "بهاء الدولة فيروز بن عضد الدولة" بإلقاء القبض عليه وأجبره على الاستقالة عام ٣٨١هـ وعين مكانه "القادر بالله، أحمد بن عباس بن المقتدر" (381 – 422)

وقد ولد الشيخ المفيد، بعد سنتين من هيمنة الأمراء البويهيين على عاصمة الخلافة العباسية، بغداد، عام ٣٣٤ ونشأ في خضم تلك التيارات الفكرية السياسية الزيدية والاسماعيلية والعباسية السنية والمعتزلية، والمتصارعة فيما بينها أيضا، وتبنى نظرية "الامامة الإلهية الاثني عشرية" وانصب جهده نحو "إثبات وجود الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" وتبرير غيبته الطويلة. وخاض جدالات طويلة مع مختلف الفرق السنية والشيعية، كالزيدية "الجارودية" الذين كانوا يؤمنون بالنص على الامام علي والحسن والحسين، والمعتزلة، وأهل السنة من الحنابلة والأحناف والأشاعرة، بيد أنه لم يكن يجادلهم بهدف تطوير فكرهم السياسي نحو الشورى وحق الأمة في اختيار الامام، وانما كان يقتصر على الرد عليهم في بعض المسائل الفقهية والفلسفية والتاريخية.
ولم يتوقف كثيرا عند مناقشة "الإسماعيلية" الذين كانوا يؤمنون بنظرية الامامة الإلهية، ويقيمون الدولة "الفاطمية" في تلك الأيام.

الباب الأول
الفصل الثالث
الفكر السياسي السني، عشية مولد الشيخ المفيد

يعتبر القرن الرابع الهجري قمة الحضارة الإسلامية لما قدمه المسلمون من علوم وما قاموا به من فتوحات بلغت أقصى الشرق واقصى الغرب، ولكنهم كانوا يعانون من أزمة سياسية دستورية عميقة، أدت الى تشرذم الدولة الإسلامية الى عباسية وفاطمية وأموية، والى صراع قومي وهيمنة بعض الجيوش التركية والفارسية على قلب الدولة العباسية في بغداد، والى حدوث انقلابات عسكرية

عديدة انعكست وأنتجت مذاهب فكرية – دستورية متصارعة ، بعضها يتشبث بما بقي من وحي وعقل أملا بالعدل والحرية، وبعضها يتمسك بالأمر الواقع والقوة العسكرية، وبعض ثالث يحلق في الخيال والوهم والغلو والخرافة.

وفي الحقيقة لم يبدأ هذا المشهد السياسي الفكري الدستوري في القرن الرابع الهجري، وانما ولد على انقاض الخلافة الراشدة القائمة على مبدأ الشورى، عندما سيطر الأمويون على السلطة بالقوة اعتمادا على القبائل العربية، وأعقبهم العباسيون، الذين استعانوا يوما بالفرس ويوما آخر بالأتراك ويوما ثالثا بجنود آخرين من قوميات أخرى.

لقد اعتاد المؤرخون على تقسيم الخلافة العباسية الى عهدين قوي وضعيف، يبدأ العهد الأول من تاريخ استلام ابي العباس السفاح السلطة عام ١٣٢هـ وينتهي بقتل الأتراك للمتوكل عام ٢٤٧هـ ولكنه لم يكن نظاما مثاليا طوال هذا القرن، فقد شهد عددا من الثورات العلوية (كثورة ذي النفس الزكية عام ١٤٥ وثورة ابي السرايا عام ١٩٩) كما شهد سيطرة البرامكة الفرس على عهد هارون الرشيد، الذي تولى الخلافة بعمر العشرين، وفوض الحكم للبرامكة بشكل كامل، ثم قضى عليهم فجأة قبل أن يتوفى ويترك الخلافة العباسية موزعة بين أبنائه الثلاثة، الذين تقاتلوا فيما بينهم وقتل المأمون أخاه الأمين، مستعينا بجيش يغلب عليه الفرس، وعندما وصلت الخلافة الى أخيه المعتصم (المولود من أم تركية) استعان بجيش من الأتراك لحماية نظامه، وجعل منهم ملوكا وسلاطين في ظل سلطة عباسية اسمية، وهذا ما اعطاهم قوة واقعية لنصب بعض الخلفاء وعزل بعض آخر، خلال العقود التالية من القرن الثالث الهجري فيما يعرف بالعهد العباسي الثاني. كما حدث عند تدخل السلطان (وصيف) التركي في مبايعة المتوكل خلافا لرغبة البيت العباسي في اختيار محمد بن الواثق، ثم قيامه بقتل المتوكل في مجلس شرابه في 10 ديسمبر 861م، الموافق 3 شوّال 247هـ وتعيين ابنه (المنتصر بالله) وقتله بعد أقل من ستة أشهر. ثم مبايعة أحمد المستعين بالله ابن المعتصم بالله.

ولكن الاتراك أنفسهم لم يتفقوا هذه المرة، فاختلفوا فيما بينهم، وقام القائد العسكري (بغا) بقيادة الجيش التركي لفرض (محمد المعتز بالله بن المتوكل). ورغم تنازل المستعين ومبايعته للمعتز، الا أن هذا الأخير قام بقتله.

ورغم خضوع المعتز للأتراك، إلا أنهم خلعوه بعد فترة قصيرة وبايعوا (المهتدي بالله بن الواثق) فاعتقل المعتز حتى مات في سجنه.

وعندما حاول المهتدي كسر شوكة الأتراك، بقتل قائدهم (بايكال) بعد أشهر من توليه الخلافة، قام الأتراك بقتله قبل أن يكمل عاما واحدا في منصب الخلافة. ثم بايعوا (المعتمد على الله بن المتوكل)

ومن بعده (المعتضد بالله) الذي ورثه (المكتفي) ثم (جعفر المقتدر بالله) (282 – 320) الذي ولي الخلافة وهو ابن ثلاث عشرة سنة، فاختل النظام العام كثيرا في أيامه لصغره، وكان لوالدته (شغب) دور كبير في تسيير شئون البلاد وتولية الوزراء، ولذلك لم يهنأ المقتدر بالخلافة، حيث خلع مرتين، الأولى في بداية عهده ، عندما قام عبد الله بن المعتز، بالانقلاب عليه، ولكنه قتل في اليوم التالي. وكانت المرة الثانية عام ٩٢٩ عندما خلعه الجند ورجال الدولة بسبب سيطرة النساء والخدم على الدولة الا انه عاد بعد ثلاثة أيام، و استمر في الخلافة حوالي أربعة أعوام حتى قتله القائد العسكري التركي مؤنس، وعين اخاه (الراضي بالله) مكانه، ثم قام بعد عامين بسجنه وسمل عينيه وقتله.

ولم يحصل الراضي الا على اسم الخلافة، بينما اصبح نفوذ امير الأمراء (بجكم التركي) قويا الى درجة أن (أهل الحل والعقد)، لم يستطيعوا تعيين خليفة بعد موت الراضي مباشرة الا بعد أسبوع لحين عودة بجكم من واسط ومبايعته (المتقي لله).

ولم يسلم العسكر التركي من الصراعات الداخلية والانقلابات فيما بين الأمراء، تلك الخلافات التي كانت تنعكس على موقع الخلافة أيضا، حيث سيطر ابن البريدي على امارة الجيش فترة من الزمن، ثم كورتكين، ثم ابن رابق الذي هرب من ابن البريدي، مع الخليفة الراضي الى الموصل محتميا بالحمدانيين، ولم يلبث ناصر الدولة بن حمدان أن قتل ابن رابق وتولى امارة الأمراء بنفسه، وأعاد الخليفة الى بغداد، ولكن قائدا تركيا آخر هو (توزون) قام بالاستيلاء على السلطة وعزل الخليفة المتقي؟؟؟؟ وسمل عينيه وبايع (المستكفي بالله) عام ٩٤٤ الذي لم يلبث في مقام الخلافة سوى عامين.

الفكر السياسي السني

وكان الفكر السياسي السني يضم ثلاثة تيارات:

- الفكر السياسي العباسي، الذي يؤمن بحق "العترة" أو العباسيين في الخلافة، وتوارثها في هذه السلالة، الى يوم القيامة. ومن المعروف ان الخلافة العباسية قامت على القوة والقهر والغلبة، ولكنها تلفعت أحيانا بغطاء "أهل الحل والعقد" وهي فكرة مستمدة من تجربة الخلفاء الراشدين الذين اعتمدوا على بيعة أهل الحل والعقد، سواء في سقيفة بني ساعدة، أو بيعة المهاجرين والأنصار، أو الشورى العمرية، ولكن تطبيق مبدأ الشورى من خلال أهل الحل والعقد جرى بصورة مشوهة دائما، حيث اقتصر على قاضي القضاة الذي يعينه الخليفة السابق، أو أمير الأمراء، وبعض

الحاشية، أو هؤلاء مجتمعين، وهم لا يمثلون رأي الأمة بقدر ما يمثلون إرادة الخليفة السابق، أو مركز القوة العسكرية، في النظام، في أي وقت، وقد خضع الخلفاء العباسيون منذ عهد المتوكل الى هيمنة العسكر (الأتراك) الذين دأبوا على خلع خليفة وتعيين آخر مكانه، فيما عرف بالعهد العباسي الثاني، الذي غلب عليه الضعف والتقلص والخضوع لسلطة العسكر.

ورغم كل هذا الانحطاط السياسي، في نظام الخلافة، فقد كان هناك من الفقهاء من يبرر ذلك، وينظر له ، كما فعل الماوردي الذي أجاز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار، بل منع قيام أي فرد أو مجموعة من أهل الحل والعقد من ممارسة عملية الاختيار، إلا لمن نص عليهم الخليفة من قبل، معتبراً ذلك من حقوق الخلافة. وقد استلهم كثير من الفقهاء الحكم من تجربة الصحابة وبيعة أبى بكر وعمر، وقالوا إنها استقرت بمجرد بيعة عمر لأبي بكر في السقيفة، وعهد أبى بكر لعمر، فلم تكن هنالك حاجة ماسة لبيعة الأمة بعد ذلك إلا من أجل تقديم الطاعة للخليفة الذي استقرت إمامته. وهكذا قسَّم كثير من الفقهاء البيعة إلى قسمين: بيعة الانعقاد وبيعة الطاعة. وذهبوا الى أن الإمامة تنعقد بالبيعة الأولى.

- الفكر السياسي السني، الذي يؤمن بشرعية أي قرشي يسيطر على السلطة بالقوة.

وكان "المذهب السُنّي" قد تطور في القرن الثالث الهجري، اعتمادا على "أهل الحديث" الذين كانوا يتداولون احاديث نبوية توصي بالخضوع للحكام وعدم الثورة عليهم، مهما كانوا ظالمين، وبغض النظر عن طريقة وصولهم الى السلطة، وبذلك كانوا يشكلون أفضل ظهير للنظام العباسي ودعم منطق الحكم الاستبدادي المطلق، في مواجهة الثورات الشعبية الشيعية. ورغم أن امام أهل السنة أحمد بن حنبل (241 هـ) لم يكن يعترف بالنظام العباسي كخلافة دينية، وكان يعتقد – بناء على حديث نبوي يرويه، يقول: إن "الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك" وما تلاها أنظمة جبرية، فانه كان يرفض الثورة والخروج على الحكام، ويؤمن بوجوب الخضوع لمن يسيطر على السلطة بأي شكل كان. فقد كتب في رسالة "أصول السُنَّة" وكتبه الأخرى: "من ولي الخلافة، واجتمع الناس عليه، ورضوا به، ومن استولى عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسمي "أميرالمؤمنين" فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً، براً كان أو فاجراً". ورفض محاسبة الحكام ومراقبتهم ونقدهم وتغييرهم قائلا: "قسمة الفيء ... إلى الأئمة ماضٍ، ليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم".

وكان الامام أحمد يقول: بوجوب السمع والطاعة لـ"أمير المؤمنين البر

والفاجر. كما كان يحرم الثورة على الظالمين، ويقول: "من خرج على إمام من أئمة المسلمين - وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان، بالرضا أو بالغلبة - فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السُنَّة والطريق".

وقد أجاز ابن حزم الوثوب على السلطة من أي قرشي، في حالة عدم عهد الامام السابق"فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله تعالى وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم". وأجاز لأي رجل "صالح" الوثوب على السلطة والسبق اليها بأخذ البيعة ولو من رجل واحد، ولو بطرفة عين "فالحق حق الأول وسواء كان الثاني أفضل منه أو مثله أو دونه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: فوا بيعة الأول فالأول، من جاء ينازعه فاضربوا عنقه كائناً من كان".

- الفكر السياسي المعتزلي الذي يؤمن بالشورى، وحق الأمة أو أهل الحل والعقد باختيار الامام، ولكنه لا يملك طريقا لتنفيذ نظريته. وقد عبر عن هذه النظرية زعماء المعتزلة الأوائل كعمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء وحفص بن سالم مولى ابن هبيرة وناس من رؤسائهم، في حوارهم مع الامام جعفر الصادق، عام ١٢٦، حيث سأل الصادق قائلا: " أخبرني يا عمرو لو أن الأمة قلدتك أمرها وولتك بغير قتال ولا مؤونه وقيل لك : ولها من شئت من كنت توليها ؟" قال : "كنت أجعلها شورى بين المسلمين، قال : بين المسلمين كلهم ؟ قال : نعم ، قال : بين فقهائهم وخيارهم ؟ قال : نعم ، قال : قريش وغيرهم ؟ قال : نعم ، قال : والعرب والعجم ؟ قال : نعم ".

الكليني، الكافي، ج٥ ص ٢٢ ح١

ويمكن مشاهدة الاتجاه نحو (الاختيار) لدى أبي بكر الباقلاني (الأشعري) وكذلك لدى الفقيه الدستوري الشهير الماوردي (الأشعري) في كتابه: (الأحكام السلطانية) حيث قال: "إن الإمامة حق المسلمين جميعا، وأنها عقد بينهم وبين الإمام". "الإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل العقد والحل..". و"إن أهل الاختيار تقوم بهم الحجة وببيعتهم تنعقد الخلافة".

ومن الواضح ان هذا الفكر المؤيد للاختيار، كان يشكل امتِدادا لفكر الجيل

الإسلامي الأول الذي كان يرفع شعار الشورى، كما يشكل امتداداً لفكر المعتزلة عبر خلفهم الأشاعرة، ولكن اندماج الفقهاء السنة بالنظام العباسي القائم، دفعهم للمزج بين نظرية الشورى والاختيار وبين نظرية القوة والقهر والغلبة، وقد اضطر الماوردي للتحدث بلغتين في وقت واحد، حيث ذهب في البداية الى وجوب قيام أهل الاختيار بانتخاب إمام للأمة. وضرورة تجنب الإكراه والإجبار في البيعة " لأنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار". ورفض عقد الإمامة إلا بالرضا والاختيار.

ثم تخلى عن مبدأ الشورى، وأخذ ينظِّر لشرعية العهد من السابق للاحق، حيث اعتبر العهد أحد طريقين للإمامة، الى جانب الاختيار. إضافة الى تفريغ مفهوم أهل الحل والعقد من محتواه، بتقليص عدد أهل الشورى الى واحد أو أثنين أو ثلاثة. وقد اعتبر الماوردي في كتاب " أدب الدنيا والدين": السلطانَ القهري، قاعدة من القواعد الست التي يتم بها صلاح الدنيا وانتظام أحوالها والتئام أمرها.

ونكاد نجد نفس الموقف لدى إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (419-478 هـ) الذي كان يعتقد من ناحية أن "الإمام نائب عن المسلمين أجمعين". أو " أنه نائب عن كافة أهل الإسلام". ويقول:"إن الاختيار من أهل الحل والعقد هو المستند المعتقد، والمعول المعتضد". ومن ناحية أخرى لم يكن يشترط رضاهم في انتخاب الإمام. ويقول:"إن بايع رجل واحد مرموق كثير الأتباع والأشياع مطاع في قوم ، وكانت بيعته تفيد ما أشرنا اليه (من الشوكة) انعقدت الإمامة". وصحح إمامة من يستولي على السلطة بشوكته حتى إذا لم يكن منتخبا من أحد، فقال:" من يستبد بالاستيلاء والاستعلاء من غير نصب ممن يصح نصبه، فإذا استظهر المرء بالعدد والعدد ، ودعا الناس الى الطاعة... فان لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار، وكان الداعي الى اتباعه على الكمال المرعي، فإذا استظهر بالقوة وتصدى للإمامة، كان إماما حقاً، وهو في حكم العاقد والمعقود له". وقام الجويني بالاعتراف بحكومة الأمر الواقع، فقال: "إذا استقل فرد الزمان بعدة لا تصادم، واستطالت يده الطولى على الممالك عرضاً وطولاً، واستتبت الطاعة، وأمكنت الاستطاعة، فقيامه بمصالح أهل الإيمان بالسيف والسنان، كقيام الواحد من أهل الزمان بالموعظة الحسنة باللسان".

ونجد نفس الموقف أيضاً لدى أبي حامد الغزالي الذي يطرح نظرية (الاختيار) ولكنه يعود ليفسرها ويقول بأن المقصود بـ: (الاختيار) ليس "اعتبار كافة الخلق" بل " إنما الغرض قيام شوكة الامام بالأتباع والأشياع". ويبرر ذلك "بأن الولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة، فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الامام". ويضيف: "إن السلطان الظالم الجاهل مهما ساعدته الشوكة وعسر خلعه وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق وجب تركه ووجبت الطاعة له".

واستقر الفقه الدستوري السني على "أن البيعة تنعقد بمن تيسر حضوره وقت المبايعة في ذلك الموضع من العلماء والرؤساء ووجوه الناس المتصفين بصفات الشهود، حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفى".

وقد نقل القاضي الهمداني المعتزلي عن أستاذه أبى علي الجبائي أنه كان يقول بإمكانية عقد الإمامة برجل واحد. وذلك فيما إذا كان الإمام يتمتع بفضل وسابقة وعلم لا مثيل له في الزمان، حيث يجب على الجميع المبايعة له لارتفاع الشبهة في أمره. فإذا سبق إليه من أهل السير واحد فبايعه كان إماما ببيعته، وعلى سائر المسلمين أن يرضوا به ولا يجوز منهم الاجتهاد.

كما نقل الهمداني عن شيخ آخر من شيوخ المعتزلة وهو أبو هاشم قوله بجواز مبايعة أحد المتغلبين المستولين على مدن الإسلام، بشرط مبايعته "ومن سبق إلى بيعته صار إماما وعلى المسلمين الرضا بذلك". والاكتفاء بعقد الواحد.

واستند الهمداني وهو يقنن لأهم بند من بنود نظام الخلافة، إلى تجربة الصحابة، أو ما عرف بـ"الإجماع" وقد استفاد منه الاكتفاء بالعدد القليل وعدم الحاجة للإجماع. وقال: "يدل على ذلك ما قد ثبت من إجماع الصحابة في بيعة أبى بكر، لأنه بايعه الواحد برضا أربعة على ما تقدم ذكره، وقد علمنا بإجماعهم من بعد بأنه صار إماماً من أول ما عقد له".

وقد تعرض النظام العباسي منذ نشوئه الى تحد من المعارضة الشيعية (الزيدية والقرمطية والاسماعيلية) التي قامت بعدة ثورات خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، ونجحت في أواخر هذه الفترة بالسيطرة على أجزاء واسعة من الدولة العباسية، كما حدث في طبرستان واليمن والبحرين وشمال افريقيا، وانتهى الأمر بسيطرة "البويهيين" الشيعة، على عاصمة الخلافة العباسية بغداد، عام ٣٣٤هـ، ليبدأ عهد جديد من التحالف والصراع، امتد أكثر من قرن، كان خلالها البويهيون ينصبون الخلفاء ويعزلونهم، في حين كان "الفاطميون" يسيطرون على مزيد من الأراضي ويهددون العاصمة بغداد، مما كان يشكل تهديدا جديا لوجود الخلافة العباسية.

وبالرغم من أن العباسيين كانوا يدعمون أحيانا أحد المذاهب السُنّية كالحنبلي أو الشافعي أو الحنفي، إلا أن هذه المذاهب كانت أقرب الى المذاهب الفقهية والقانونية، ولم تكن تمتلك تصورا سياسيا واحدا وداعما بقوة للعباسيين، ولم يكن "أهل السُنَّة" حتى ذلك الوقت (أي القرن الرابع الهجري) يحملون نظرة قدسية خاصة تجاه الدولة العباسية، إذ أنهم كانوا يعتقدون بخلافة الخلفاء الراشدين فقط، ويؤمنون بالخضوع لأي متغلب من قريش يتسمى بأمير المؤمنين، ولم تكن الدعوة "السُنّية" قد تبلورت بعد، ولا أصبحت أيديولوجية الخلافة العباسية.

وهذا ما كان يسمح بتقبل أتباع المذاهب "السُنّية" كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وغيرها، بأي حاكم يستولي على السلطة، ولا سيما اذا كان فاطميا، كما حدث في مصر والحجاز والشام.

الخليفة القادر، واستراتيجية مواجهة البويهيين والفاطميين

وهذا ما دفع الخليفة القادر بالله أحمد بن اسحاق بن المتوكل (336 – 422) الذي ولي الخلافة عام 381 هـ، الى الشعور بخطر كبير على وجود الخلافة العباسية، والعمل من أجل وضع استراتيجية عامة: فكرية وثقافية واعلامية وأمنية وسياسية واجتماعية، طويلة المدى لاستعادة السلطة الحقيقية من البويهيين وخصومه الآخرين.

وكانت استراتيجيته تعتمد على ما يلي:

- التصدي الإعلامي لاحتفالات الشيعة يومي (الغدير وعاشوراء)

وذلك بالاحتفال عام 389 بيومين آخرين هما: يوم الغار، في السادس والعشرين من ذي الحجة، أي مصاحبة أبي بكر للنبي في غار ثور أثناء الهجرة من مكة الى المدينة، ويوم زيارة قبر مصعب بن الزبير، في الثامن عشر من المحرم. ؟؟؟؟؟؟؟

- التشكيك بنسب الفاطميين

وبما أن الفاطميين كانوا يشكلون خطرا جديا كبيرا على العباسيين، لأنهم كانوا حسب الفكر السياسي السني السائد قرشيين، وهذا أهم شرط كان يشترطه الفقهاء السُنَّة في الخلافة، في ذلك الوقت، إضافة الى كونهم علويين يدعون الأحقية بالخلافة من العباسيين، بحجة النص على الامام علي، وحق ذريته في وراثته، بخلاف العباسيين الذين لم يكونوا يمتلكون أية شرعية دينية تاريخية خاصة، سوى الاشتراك بالقرابة "العترة" فقد قام الخليفة القادر بقطع الطريق على الفاطميين إلى الخلافة، وذلك بتجريدهم من سلاح "النسب" والقرابة للنبي، والتشكيك بصحة انتمائهم للبيت العلوي، واتفق مع بهاء الدولة البويهي، في سنة 382، على جمع الطالبيين من آفاق العراق وسؤالهم عن قرابتهم من "العبيديين الفاطميين"، "فأنكروا كلهم معرفتهم، ونفوهم وتبرأوا منهم، فأخذ خطوطهم بأن هؤلاء أدعياء وأن انتماءهم للامام علي باطل وزور وأنهم كفار وفساق وزنادقة". ؟؟؟؟؟؟؟

وعندما اقترب الخطر الفاطمي من بغداد، قام القادر سنة 402هـ بكتابة محضر يطعن في نسب الفاطميين ويجردهم من شرف الانتساب للعترة النبوية. وقد جاء فيه: "إن الناجم بمصر وهو منصور بن نزار الملقب بالحاكم - حكم الله عليه بالبوار والخزي والنكال- ابن معد بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد - لا أسعده الله - فإنه [أي سعيد] لما سار إلى المغرب تسمى بعبيد الله وتلقب بالمهدي وهو ومن تقدمه من سلفه الأرجاس الأنجاس - عليه وعليهم اللعنة - أدعياء الخوارج، لا نسب لهم في ولد علي بن أبي طالب، وإن ذلك باطل وزور، وإنهم لا يعلمون أن أحداً من الطالبيين توقف عن إطلاق القول في هؤلاء الخوارج أنهم أدعياء، وقد كان شائعاً بالحرمين في أول أمرهم بالمغرب، منتشراً انتشاراً يمنع من أن يدلس على أحد كذبهم، أو يذهب وهم إلى تصديقهم، وإن هذا الناجم بمصر هم وسلفه كفار وفساق فجار زنادقة، ولمذهب الثنوية والمجوسية معتقدون، قد عطلوا الحدود، وأباحوا الفروج، وسفكوا الدماء، وسبّوا الأنبياء، ولعنوا السلف وادّعوا الربوبية".
وقد وقع على المحضر، بالاضافة الى أئمة السُنَّة وقضاتهم، كبار العلويين وفقهاء الشيعة الامامية (الاثني عشرية) مثل جامع نهج البلاغة ونقيب الطالبيين الشريف الرضي (359 – 406) وأخيه الشريف المرتضى (355 – 436) وابن الأزرق الموسوي، ومحمد بن محمد بن عمر بن أبي يعلى، وشيخ الشيعة الاثني عشرية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (366 – 413).

- إعلان "الاعتقاد القادري"

وقام الخليفة القادر بتوحيد المذاهب السنية وإزالة الخلافات الداخلية فيما بينها، لا سيما بين الشافعية والحنابلة والأحناف. وذلك بإعلان **"**الاعتقاد القادري**"** الذي يتبنى مواقف "الحنابلة - أهل السنَّة" من القضايا الخلافية مع كافة الفرق والمذاهب الأخرى، ولكنه يركز في الرد على "الروافض" في الموقف من الصحابة. ويتبنى موقفا مغاليا ومتطرفا، نكاية بالشيعة الإمامية ، وجاء فيه: "يجب أن يحب الصحابة من أصحاب النبي (ص) كلهم. ونعلم أنهم خير الخلق بعد رسول الله (ص) وأن خيرهم كلهم وأفضلهم بعد رسول الله (ص) أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ويشهد للعشرة بالجنة، ويترحم على أزواج رسول الله (ص)

ومن سب عائشة فلا حظ له في الاسلام، ولا يقول في معاوية إلا خيرا، ولا يدخل في شيء شجر بينهم، ويترحم على جماعتهم".

وقد جرى نشر "الاعتقاد القادري" وإرساله الى الخطباء والقضاة والفقهاء والمتكلمين والوعاظ والزهاد وحكام الولايات ومجامع العامة من اهل السُنَّة، ليُقرأ ويُعمل به، في محاولة من أجل استحداث "دعوة" سُنّية رسمية تواجه الدعوات الأخرى، وتقف مع الخلافة العباسية في صراعها مع البويهيين والفاطميين.

ويمكن القول انَّ "المذهب السُنّي" شهد على يدي القادر بالله ولادة جديدة، وأضحت قضيته الأولى في عهد القادر: (مكافحة الشيعة والتشيع). واستطاع القادر بتبنيه لنظريات أهل السُنَّة في مجال العقيدة والقرآن والتاريخ السياسي (الصحابة والخلفاء الراشدين) باستقطاب طوائف السُنَّة وجماهيرها الى جانبه في صراعه المحتدم مع الشيعة في تلك الأيام .

وقد أنتج ذلك التحالف العباسي – السُنّي فيما بعد، كتابين مشهورين في الفكر السياسي السُنّي، هما الكتابان اللذان يحملان عنوانا مشابهاً هو: "الأحكام السلطانية" ويتشابهان في المضمون إلى حد كبير، واللذان كتب أحدهما أبو يعلى الفراء (458هـ) إمام الحنابلة في بغداد في القرن الخامس. وكتب الآخر معاصره أبو الحسن الماوردي (450هـ) أحد أهم علماء الشافعية (الأشاعرة) في بغداد.
ولعل أهم نقطة وردت في الكتابين المذكورين هي تحويل الخلافة التي فقدت شرعيتها وسلطتها في الواقع، إلى **خلافة دينية رمزية، وضرورة استمراريتها كحقيقة دينية خالدة** منذ خلافة الراشدين ومروراً بالأمويين وانتهاء بالعباسيين وإلى يوم القيامة. وذلك من أجل تجريد الفاطميين من أية شرعية دينية سياسية، وتكوين خط نظري روحي بديل ومنافس لهم ولما كانوا يدعون ويضفون على أنفسهم من هالة روحية مقدسة باعتبارهم ورثة الحق الالهي في الإمامة.

- تأليف الكتب في الرد على الشيعة

وقد عزز الخليفة القادر موقفه (السني) بالقيام بحملة فكرية لتأليف الكتب دعما لفكرة (الاختيار) كأساس لشرعية الخلافة، في مقابل الشيعة الذين يقولون بنظرية النص، ككتاب عبد القادر البغدادي (الفرق بين الفرق). الذي أخرج البويهيين والشيعة الزيدية، من الاسلام، بصورة نسبية، واعتبرهم من أهل البدعة، وأطلق عليهم لأول مرة اسم "الرافضة" وحرم الصلاة عليهم أو خلفهم، وكذلك ذبائحهم

والتزاوج معهم. كما شن حملة شعواء ضد الإسماعيليين (الفاطميين) الذين سماهم بالباطنية، وأخرجهم عن جميع فرق الإسلام .
وطلب القادر من أبي بكر الباقلاني (403هـ) المالكي الأشعري، مهاجمة الشيعة والمعتزلة والباطنية، ونصرة الخلافة العباسية، فألف كتابه المشهور (التمهيد) الذي دافع فيه عن الشورى وخلافة الراشدين، وتصدى للنظرية الشيعية في النص والتعيين، وقال في كتابه الآخر (كشف الأسرار وهتك الأستار) عن الباطنية: "إنهم قوم يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض".

- تعزيز العلاقة السياسية مع أمراء الأطراف (السُنَّة)

وقام الخليفة القادر بتعزيز العلاقة السياسية مع أمراء السُنّة في الأطراف، وذلك بمنحهم الشرعية ودفعهم للضغط على البويهيين، فقد أرسل سنة 408 إلى السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، سلطان خراسان، وفداً يحمل اقتراحا بشن كفاح مشترك ضد الباطنية والمعتزلة. وكان السلطان الغزنوي قد استولى على بلاد خراسان وغزنين سنة 387 وأعلن نفسه مدافعاً عن المذهب السُنّي وقدم ولاءه للخليفة العباسي. وقد استجاب السلطان لطلب الخليفة وبالغ فيه، وكما يقول الذهبي "فانه قتل جماعة، ونفى خلقا كثيرا من المعتزلة والرافضة والاسماعيلية والجهمية والمشبهة، وأمر بلعنهم على المنابر". ؟؟؟؟ ثم قام الغزنوي سنة 420 بمهاجمة البويهيين في الري وقتل ورجم وصلب كثيرا من الشيعة والمعتزلة في شوارع المدينة، ونهب أموالهم، وأحرق كتبهم ، حتى "خلت هذه البقعة من دعاة الباطنية وأعيان المعتزلة والروافض، وانتصرت السُنَّة" كما يقول في رسالة له الى الخليفة القادر. فأغدق عليه هذا ألقاب التعظيم مثل "نظام الدين ويمين الدولة" و"أمين الملة وكهف الاسلام والمسلمين". وأقره سلطانا على ما تحته من بلاد خراسان، والجبال، والهند، وطبرستان.

ورغم جميع الإجراءات التي اتخذها الخليفة العباسي القادر وابنه القائم، فان الفاطميين امتدوا الى حدود بغداد عام ٤٠١هـ عندما خطب لهم على منابر الجمعة في الأنبار والمدائن، وبعد خمسين عاما قام أحد مماليك (بهاء الدولة البويهي) القائد العسكري التركي أرسلان البساسيري الذي أصبح بعد سقوط الدولة البويهية: "ملك الأمراء" باعتقال الخليفة العباسي "القائم"، وإعلان الخطبة باسم الخليفة الفاطمي "المستنصر" في بغداد، في الأول من ذي الحجة من سنة 450 = 1058م لمدة عام تقريبا، مما دفع الخليفة (المعتقل) للاستنجاد بالسلطان التركي السلجوقي طغرلبك الذي احتل بغداد وقتل البساسيري في الكوفة.

الباب الثاني
الفصل الأول

أصول المفيد في التفكير والتنظير والاجتهاد

قبل أن نقوم باستعراض عمل الشيخ المفيد في التنظير لنظرية الامامة الإلهية والاثني عشرية، يجدر بنا أن نتعرف على منطقه في التفكير، وقد تحدث هو عن ذلك في عدد من كتبه، ونحاول بعد ذلك النظر في مدى التزامه بهذا المنطق في عملياته الفكرية حول الامامة.

يقول في كتاب "التذكرة في أصول الفقه":

"اعلم أن أصول الأحكام الشرعية ثلاثة أشياء:

- كتاب الله
- وسنة نبيه
- وأقوال الأئمة الطاهرين من بعده.

والطرق الموصلة الى علم المشروع في هذه الأصول ثلاثة:
أحدها: العقل، وهو السبيل الى معرفة حجية القرآن ودلائل الأخبار
والثاني: اللسان، وهو السبيل الى المعرفة بمعاني الكلام.
والثالث: الأخبار، وهي السبيل الى اثبات أعيان الأصول من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة.
والأخبار الموصلة الى العلم بما ذكرنا ثلاثة أخبار:

- خبر متواتر
- وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه

وخبر مرسل في الاسناد يعمل به أهل الحق، على الاتفاق".

وهناك قواعد أصولية أخرى، مثل القياس والاجماع والرأي، ناقشها الشيخ المفيد ورفض بعضها أحيانا ومارسها أحيانا أخرى.

ويبدو أن المفيد كان يتحدث هنا عن "الاحكام الشرعية" وليس عن نظرية الامامة، كأنه قد فرغ من البحث فيها وتبيان أصولها، وقد قال في (المسائل الصاغانية) في جواب الشيخ الحنفي الصاغاني، الذي انتقد الشيعة على أخذهم بأحاديث الأئمة، فقال الشيخ المفيد: " انا نعتمد على الصادق جعفر بن محمد في الأحكام... فانه ديننا الذي نتقرب به الى الله اذ كان هو الامام المنصوص عليه من قبل الله المأمور بطاعته كافة الأنام، لكونه من سادة العترة الذين خلفهم نبينا (ص) المعصوم فينا واخبرنا بأنهم لا يفارقون كتاب الله حكما ووجودا حتى يردا عليه الحوض يوم المعاد".

وهو ما يشي بأن المفيد يعتبر ذلك من المسلمات، و يبني عقيدته في حجية قول الأئمة، على حديث الثقلين.

المصدر الأول: القرآن الكريم

يعتبر الشيخ المفيد (القرآن الكريم) المصدر الأول للتشريع، دون أن يبحث هنا رأيه بموضوع تحريف القرآن، وهو قول ذهب اليه الغلاة من الشيعة بأن الخلفاء حذفوا من القرآن ما يتعلق بالنص على الامام علي أو أهل البيت وحقهم في الخلافة.

وقد تبنى الشيخ المفيد في بعض كتبه الرأي القائل بالتحريف، فقال: " إن الأخبار قد جاءت **مستفيضة** عن أئمة الهدى من آل محمد باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان ". وذكر أن بعض الشيعة الامامية في القرنين الثالث والرابع كان يؤمن بتحريف القرآن، كما ينسب ذلك الى "بني نوبخت" وهم مجموعة من المتكلمين والفلاسفة الشيعة. وقال:" قد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره، وألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ ، ووضع كل شيء منه في محله". وزعم أن "القائم" (الامام الثاني عشر الغائب محمد بن الحسن العسكري) سوف يقرأ للناس القرآن على ما أنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين. وأضاف: "لا شك أن الذي بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتنزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر، وهو جمهور المنزل. والباقي مما أنزله الله تعالى عند المستحفظ للشريعة، المستودع للأحكام، لم يضع منه شيء. وإن كان الذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع لأسباب دعته إلى ذلك، منها: قصوره عن معرفة بعضه، ومنها: شكه فيه وعدم تيقنه، ومنها: ما تعمد إخراجه منه".

وهذا يوحي بإيمان المفيد بحدوث تحريف في عملية جمع القرآن وأن القرآن الكامل هو ما جمعه الامام علي بن أبي طالب، وأنه موجود عند الامام الثاني عشر (محمد بن

الحسن العسكري) المهدي المنتظر. ومع ذلك فان المفيد أكد على لزوم التقيد بما بين الدفتين، اتباعا للخبر الصحيح عن أئمة أهل البيت الذين أمروا بقراءة ما بين الدفتين، وعدم تجاوزه إلى القراءات الأخرى التي تزيد أو تنتقص من المصحف، نظراً لأنها لم تأت على التواتر، وإنما جاء بها الآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله.

واحتمل المفيد أن تكون القراءات الخاصة المنقولة عن أئمة أهل البيت كقراءة " كنتم خير أئمة أخرجت للناس" و " كذلك جعلناكم أئمة وسطا " و "يسألونك الأنفال" أنها منزلة على وجهين، كنوع من الأحرف السبعة "كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتى".

ومع أن الشيخ المفيد كان يؤمن بـ "الأخبار المستفيضة التي جاءت عن أئمة الهدى من آل محمد (ص) باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان". الا انه مال في كتب أخرى، أو في فترة لاحقة، الى تفسير تلك الأخبار بأنها تعني التأويل والتفسير ولا تمس النص القرآني، وقال: "قد قال جماعة من أهل الإمامة إنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن حذف ما كان مثبتا في مصحف أمير المؤمنين (ع) من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتا منزلا وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز... وعندي أن هذا القول أشبه (أي أفضل) من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب".

وقد مال الشيخ المفيد هنا الى الموقف الشيعي الاثني عشري الذي تبلور في القرن الرابع الهجري، على يد محمد بن علي بن با بويه الصدوق والمرتضى والطوسي، الى جهة رفض أية زيادة أو نقيصة في القرآن، والتأكيد على اعتبار الروايات الواردة بهذا الشأن من قبيل التفسير المنزل، وليس من أساس القرآن.

الناسخ والمنسوخ

يؤكد الشيخ المفيد وجود نسخ في القرآن الكريم، فيقول: "ان في القرآن ناسخا ومنسوخا، كما ان فيه محكما ومتشابها، بحسب ما علمه الله من مصالح العباد.
قال الله عز اسمه: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها". والنسخ عندي في القرآن انما هو نسخ متضمنه من الأحكام، وليس هو رفع أعيان المنزل، كما ذهب اليه كثير من أهل الخلاف. ومن المنسوخ في القرآن قوله تعالى "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير إخراج" وكانت العدة

بالوفاة بحكم هذه الآية حولا ثم نسخها قوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا". واستقر هذا الحكم باستقرار شريعة الإسلام، وكان الحكم الأول منسوخا، والآية الثانية ثابتة غير منسوخة، وهي قائمة في التلاوة كناسخها بلا اختلاف.
وهذا مذهب الشيعة وجماعة من أصحاب الحديث وأكثر المحكمة والزيدية.
ويخالف فيه المعتزلة وجماعة من المجبرة، ويزعمون أن النسخ قد وقع في أعيان الآي كما وقع في الأحكام.
وقد خالف الجماعة شذاذ انتموا الى الاعتزال، وأنكروا نسخ صافي القرآن، على كل حال".

السنة لا تنسخ القرآن

يقول المفيد: "ان القرآن ينسخ بعضه بعضا، ولا ينسخ شيئا منه السنة، بل تنسخ السنة به، كما تنسخ السنة بمثلها من السنة، قال الله تعالى: "ما ننسخ من آية..." وليس يصح أن يماثل كتاب الله تعالى غيره، ولا يكون في كلام أحد من خلقه خير منه...
والقول بأن السنة لا تنسخ القرآن مذهب أكثر الشيعة، وجماعة من المتفقهة وأصحاب الحديث".
وأكد المفيد هذا الموقف في "التذكرة، فقال: إن "السمع ورد بأن الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها".

تخصيص عموم القرآن

يرفض المفيد تخصيص عموم وظاهر القرآن بأخبار الآحاد الشاذة، أو المراسيل من الآحاد والظن الفاسد والقياس. كتخصيص أهل السنة عموم القرآن بالحديث الذي رواه أبو بكر عن النبي من قوله: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة" الذي يخصص آية: "وورث سليمان داود" وآية: "فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب" وآية "للرجال نصيب مما ترك الوالدان..." وظاهر قوله تعالى: " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين"، واتهم المفيد أبا بكر بأنه "قصد بذلك منع سيدة نساء العالمين ميراثها من أبيها مع ما بيناه من ايجاب عموم القرآن ذلك".

وقال بأن أهل السنة " يخصون العموم وظاهر القرآن بأخبار الآحاد الشاذة، ومنهم من يخصه بالمراسيل من الآحاد والظن الفاسد الذي يسمونه قياسا".

وبالرغم من أن المفيد يرفض مبدئيا تخصيص عموم القرآن بالحديث، الا انه يسمح بتخصيص القرآن بالسنة أو بأحاديث "الأئمة" كتخصيص آية: "والمطلقات يتربصن بأنفسهم ثلاثة قروء...". (البقرة، ٢٢٨) حيث يفتي في موضوع عدة المتمتع بها، وأنها قرءان اثنان، ويقول: "انما يجب الحكم بالعموم ما لم يقم دليل على الخصوص باتفاق القائلين بالعموم من المتكلمين والفقهاء، فأما ما خصه البرهان فالحكم بعمومه بخلاف العقول ودين الإسلام، وهذه الآية (ثلاثة قروء) مخصوصة عندنا بالسنة عن النبي".
ويقوم المفيد أيضا بتخصيص آية الميراث:ـ"ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم"
وذلك بحرمان الزوجات من رباع الأرض (أي الأرض والبيوت). واحتج لهذا التخصيص بـ " تواتر الشيعة عن أئمة الهدي من آل محمد (ع) بأن المرأة لا ترث من رباع الأرض شيئا، لكنها تعطى قيمة البناء والطوب والخشب والآلات، اذ ثبت الخبر عن الأئمة المعصومين بذلك... فكيف ننكر خبرا ثبت عن النبي من جهة عترته الصادقين؟".

إرادة الخصوص من العموم

يرفض الشيخ المفيد هذه القاعدة (إرادة الخصوص من العموم). ولا سيما عندما ترتكز على تأويل بعض الآيات، مثل: "وعد الله الذين آمنا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض، كما استخلف الذين من قبلهم" آية: "والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون" (الزمر، ٣٥) وآية: "قالوا أوذينا من قبل أن تأتينا ومن بعد ما جئتنا، قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون". (الأعراف، ١٢٩) و آية: " محمد رسول الله والذين آمنوا معه أشداء على الكفار رحماء بينهم، تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا، سيماهم في وجوههم من أثر السجود، ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل...". (الفتح، ٢٩) وهي آيات استدل بها أهل السنة على شرعية حكم الخلفاء الراشدين، وقال:" ان المراد في الآية بالاستخلاف انما هو توريث الأرض والديار، والتبقية لأهل الايمان بعد هلاك الظالمين لهم من الكفار، دون ما ظنه القوم من الاستخلاف في مقام النبوة، وتملك الامامة وفرض الطاعة على الأنام". واعتبر تأويل أهل السنة لتلك الآيات في أبي بكر، من تأويل القرآن بالرأي، وقال: "إن تأويل كتاب الله تعالى لا يجوز بأدلة الرأي، ولا تحمل معانيه على الأهواء، ومن قال فيه بغير علم فقد غوى. والذي ادعيتموه

من نزول هذه الآية في أبي بكر على الخصوص، فهذا راجع الى الظن، والعمل عليه غير صادر عن اليقين. وما اعتمدتموه من الخبر فهو مخلوق. وقد سبرنا الأخبار ونخلنا الآثار فلم نجد في شيء منها معروف، ولا له ثبوت من عالم بالتفسير موصوف، ولا يتجاسر أحد من الأئمة على اضافته الى النبي... هو من طريق مقصور على دعوة الخصم خاصة، وهذا لا يحيل الحق فيه على أحد من العقلاء".

واستشهد في الرد على من يخصص آية (الزمر، ٣٥) في أبي بكر، بجمهور متكلمي العامة وفقهائهم الذين قالوا بأن الآية عامة في جميع المصدقين برسول الله.

وفي الوقت الذي رفض الشيخ المفيد تأويل أهل السنة لتلك الآيات بالخلفاء الراشدين، بناء على رفضه لقاعدة (إرادة الخاص من العام) فانه استثنى من ذلك تأويل بعض تلك الآيات في اثبات الخلافة لائمة أهل البيت، فقال: "وأما ما تعلقوا به من (كاف) المواجهة "يستخلفكم" في آية الاستخلاف، فانه يخل بما شرحناه في التأويل من آل محمد، لأن القائم من آل محمد والموجود من أهل بيته في حياته فهو من المواجهين في الحقيقة والنسب والحسب، وان لم يكن من أعيانهم، فاذا كان منهم بما وصفناه، فقد دخل تحت الخطاب، وبطل ما توهم أهل الخلاف".

ويرفع المفيد يده عن عموم آية الفتح: " محمد رسول الله والذين آمنوا معه أشداء على الكفار رحماء بينهم..." ويقول: " انما نزلت في أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة من بعدهم خاصة، دون سائر الناس". ويعتمد في تخصيصها على بعض أحاديث الأئمة، فيقول: "وروايتهم لما ذكرنا عمن سمينا أولى بالحق والصواب مما ادعيتموه بالتأويل والظن والحسبان والرأي، لإسنادهم مقالتهم في ذلك الى من ندب النبي الى الرجوع اليه عند الاختلاف، وأمر باتباعه في الدين، وأمن من الضلال".

ويدعم المفيد رأيه هذا بتأويل الآية، قائلا: "ثم ان دليل القرآن يعضده البيان. وذلك ان الله تعالى أخبر عمن ذكره بالشدة على الكفار والرحمة لأهل الايمان والصلاة له والاجتهاد في الطاعات، بثبوت صفته في التوراة والانجيل، وبالسجود لله تعالى وخلع الأنداد، ومحال وجود صفة ذلك لمن سجوده للأوثان، وتقربه للات والعزى دون الواحد القهار، لأنه يوجب الكذب في المقال او المدحة بما يوجب الذم من الكفر والعصيان. وثبت لأمير المؤمنين والأئمة من ذريته ذلك للاتفاق على أنهم لم يعبدوا قط غير الله تعالى، ولا سجدوا لأحد سواه، وكان مثلهم في التوراة والانجيل واقعا موقعه على ما وصفناه".

أصل الحديث : التواتر

يقول المفيد: إن "الحجة في الأخبار ما أوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة مخبرها ونفي الشك فيه والارتياب. وكل خبر لا يوصل بالاعتبار الى صحة مخبره، فليس بحجة في الدين ولا يلزم به عمل على حال. والأخبار التي يجب العلم بالنظر فيها على ضربين:

أحدهما: التواتر، المستحيل وروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك، أو ما يقوم مقامه.

والثاني: خبر واحد يقترن اليه ما يقوم مقام التواتر في البرهان على صحة مخبره وارتفاع الباطل منه والفساد.

والتواتر الذي وصفناه هو ما جاءت به الجماعات البالغة في الكثرة والانتشار الى حد قد منعت العادة في اجتماعهم على الكذب بالاتفاق، كما يتفق لاثنين أن يتواردا بالارجاف، وهذا حد يعرفه كل من عرف العادات.

وقد يجوز أن ترد جماعة دون ما ذكرنا في العدد بخبر يعرف من شاهدهم برواياتهم ومخارج كلامهم، وما يبدو في ظاهر وجوههم ويبين من مقصودهم أنهم لم يتواطئوا لتعذر التعارف بينهم والتشاور... وان لم يكونوا من الكثرة على ما قدمناه".

ويشرح المفيد "حد التواتر من الأخبار" فيقول: "ان التواتر المقطوع بصحته في الأخبار هو نقل الجماعة التي يستحيل في العادة أن تتواطأ على افتعال خبر فينطوي ذلك ولا يظهر على البيان. وهذا أمر يرجع الى أحوال الناس واختلاف دواعيهم واسبابهم. والعلم بذلك راجع الى المشاهدة والوجود، وليس يتصور للغائب عن ذلك بالعبارة والكلام.

وهذا مذهب أصحاب التواتر من البغداديين، ويخالف فيه البصريون ويحدونه: بما أوجب علما على الاضطرار".

لا تواتر مع الشك في الحديث ولو رواه مليون انسان

ويلجأ المفيد الى التمسك بالتواتر وتعريفه بالعلم الاضطراري، في رده على الفرق الشيعية المختلفة التي تشعبت عن الخط العام للتشيع عبر التاريخ، وقيامها بإنكار بعض الضروريات كوفاة بعض الأئمة، كـ "السبئية" الذين أنكروا وفاة الامام علي، أو الامام الحسين، أو "الكيسانية" الذين أنكروا وفاة محمد بن الحنفية أو ابنه عبد الله، أو "الناووسية" الذين أنكروا وفاة الامام الصادق، فيقول: "فأما الناووسية فقد ارتكبت في انكارها وفاة أبي عبد الله ضربا من دفع الضرورة وانكار المشاهدة لأن العلم بوفاته كالعلم بوفاة ابيه من قبله، ولا فرق بين هذه الفرقة وبين الغلاة ، الدافعين لوفاة

أمير المؤمنين، وبين من انكر قتل الحسين وادعى انه كان مشبها للقوم. وأما الخبر الذي تعلقوا به فهو خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا، ولو رواه ألف انسان، وألف ألف لما جاز ان يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات، وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات".

القول في أخبار الآحاد

وبناء على الموقف السلبي من أخبار الآحاد، يقول الشيخ المفيد: "انه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين الا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان. وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحكمة وطائفة من المرجئة، وهو خلاف لما عليه متفقهة العامة وأصحاب الرأي".

ويضيف: "إن العلم بصحة جميع الأخبار طريقه الاستدلال، وهو حاصل من جهة الاكتساب، ولا يصح وقوع شيء منه بالاضطرار، والقول فيه كالقول في جملة الغائبات. والى هذا القول يذهب جمهور البغداديين، ويخالف فيه البصريون والمشبهة وأهل الأخبار".

الموقف من الروايات المختلفة الظواهر

ويقول: "للشيعة أخبار في شرائع مجمع عليها بين عصابة الحق واخبار مختلف فيها، فينبغي للعاقل المتدبر أن يأخذ بالمجمع عليه – كما أمر بذلك الامام الصادق (ع) – ويقف في المختلف فيه ما لم يعلم حجة في أحد الشيئين منه، ويرده الى من هو أعلم منه، ولا يقنع منه بالقياس فيه، دون البيان على ذلك والبرهان، فانه يسلم بذلك من الخطأ في الدين والضلال، ان شاء الله".

ونظرا لورود أحاديث متناقضة عن أئمة أهل البيت، واحتمال صدور بعضها تقية، أو احتمال كذب نسبتها اليهم، إذ " انه ليس كل حديث عزي الى الصادقين حقا عليهم، وقد اضيف اليهم ما ليس بحق عنهم، ومن لا معرفة له لا يفرق بين الحق والباطل". ولذلك يتصدى الشيخ المفيد لبيان كيفية معرفة الصحيح من الموضوع، فيقول: "متى وجدنا حديثا يخالفه الكتاب ولا يصح وفاقه له على حال اطرحناه، لقضاء الكتاب بذلك

واجماع الأئمة (ع) عليه. وكذلك ان وجدنا حديثا يخالف أحكام العقول اطرحناه لقضية العقل بفساده، ثم الحكم بذلك على أنه صحيح خرج مخرج التقية، أو باطل أضيف اليهم موقوف على لفظه ".

ولكن الشيخ المفيد يقدم مقياسا آخر في عموم الأحاديث المتناقضة الواردة عن أئمة أهل البيت، يعتمد على كثرة رواية الشيعة الإمامية لها، فيقول: "ان المكذوب فيها لا ينتشر بكثرة الأسانيد انتشار الصحيح المصدق على الأئمة فيه. وما خرج للتقية لا تكثر روايته عنهم كما تكثر رواية المعمول به، بل لا بد من الرجحان في أحد الطرفين على الآخر من جهة الرواة، حسبما ذكرناه، ولم تجمع العصابة على شيء كان الحكم فيه تقية، ولا شيء دلس فيه ووضع متخرصا عليهم وكذب في اضافته اليهم. فاذا وجدنا أحد الحديثين متفقا على العمل به دون الآخر علمنا أن الذي اتفق على العمل به هو الحق في ظاهره وباطنه، وان الآخر غير معمول به، اما للقول فيه على وجه التقية، أو لوقوع الكذب فيه. واذا وجدنا حديثا قد تكرر العمل به من خاصة أصحاب الأئمة في زمان بعد زمان وعصر امام بعد امام قضينا به على ما رواه غيرهم من خلافه ما لم تتكرر الرواية به والعمل بمقتضاه، حسب ما ذكرناه. وإذا وجدنا حديثا رواه شيوخ العصابة ولم يرووا على أنفسهم خلافه علمنا أنه ثابت، وان روى غيرهم ممن ليس في العدد وفي التمحيص بالأئمة (ع) مثله اذ ذاك علامة الحق فيه، وفرق ما بين الباطل وبين الحق في معناه، وانه لا يجوز أن يفتي الامام (ع) على وجه التقية في حادثة فيسمع ذلك المختصون بعلم الدين من اصحابهم. ولا يعلمون مخرجه على أي وجه كان القول فيه، ولو ذهب عن واحد منهم لم يذهب عن الجماعة، لا سيما وهم المعروفون بالفتيا والحلال والحرام، ونقل الفرائض والسنن والأحكام...فهذه جملة ما انطوت عليه من التفصيل تدل على الحق في الاخبار المختلفة، والصريح فيها لا يتم الا بعد ايراد الأحاديث، والقول في كل واحد منها ما بينا طريقه".

نقد المنهج الأخباري للصدوق

ويدعو المفيد الى الاجتهاد في الأحاديث والأخبار، وعدم الأخذ بظواهرها بسرعة، فيقول: "لا يجوز لأحد من الخلق أن يحكم على الحق فيما وقع فيه الاختلاف من معنى كتاب أو سنة أو مدلول دليل عقلي، الا بعد احاطة العلم بذلك، والتمكن من النظر المؤدي الى المعرفة. فمتى كان مقصرا عن علم طريق ذلك فليرجع الى من يعلمه، ولا يقول برأيه وظنه. فان عول على ذلك فأصاب الاتفاق لم يكن مأجورا، وإن أخطأ الحق فيه كان مأزورا.

والذي رواه أبو جعفر (الصدوق) رحمه الله فليس يجب العمل بجميعه اذا لم يكن ثابتا

من الطرق التي تعلق بها قول الأئمة (ع)، اذ هي أخبار آحاد لا توجب علما ولا عملا، وروايتها عمن يجوز عليه السهو والغلط. وانما روى أبو جعفر (ره) ما سمع ونقل ما حفظ، ولم يضمن العهدة في ذلك. وأصحاب الحديث ينقلون الغث والسمين، ولا يقتصرون على المعلوم، وليسوا بأصحاب نظر وتفتيش، ولا فكر فيما يروونه وتمييز، فأخبارهم مختلطة لا يتميز منها الصحيح من السقيم، الا بنظر في الأصول، واعتماد على النظر الذي يوصل الى العلم بصحة المنقول".

وانتقد المفيد المنهج الاخباري الذي كان يتبعه الصدوق، والشيعة الاخباريون عموما في القرن الرابع الهجري، فقال عند نقده لكلام الشيخ في المشيئة والإرادة: " الذي ذكره الشيخ أبو جعفر (ره) في هذا الكتاب لا يتحصل، ومعانيه تختلف وتتناقض، والسبب في ذلك أنه عمل على ظواهر الأحاديث المختلفة، ولم يكن ممن يرى النظر فيميز بين الحق منها والباطل، والعمل على ما يوجب الحجة، ومن عول في مذهبه على الأقاويل المختلفة، وتقليد الرواة كانت حاله في الضعف ما وصفناه".

وقام الشيخ المفيد بنقد الشيخ الصدوق، بقوله: "وأما ما تعلق به أبو جعفر (رحمه الله) من حديث سليم (الوارد في كتاب سليم بن قيس الهلالي) الذي رجع فيه الى الكتاب المضاف اليه برواية أبان بن أبي عياش، فالمعنى فيه صحيح، غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لروايته، وليفزع الى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث، ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد".

ووجه المفيد اتهاما للصدوق بالعمل على منهج أصحاب الحديث، وذلك في اطلاقه القول بالتقية، وعدم ملاحظة الواقع الذي لا يوجب التقية في كل ظرف وكل زمان ومكان، نظرا لتمسكه بالمنهج الأخباري، وقال: "... لكنه على مذهب أصحاب الحديث في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طريق الاعتبار، وهذا رأي يضر صاحبه في دينه ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار".

الاجماع والاجماع الدخولي

تطرق المفيد – كما نقلنا في بداية هذا الفصل - الى مصادر الحكم الشرعي، وذكر منها: الاجماع الدخولي، أو بالاجماع غير المخالف، "والا لم يكن حجة، ولا يوجب علما ولا عملا". ويعني بالاجماع الدخولي تضمنه لموقف الأئمة من أهل البيت، بما يؤدي الى الاعتماد أساسا على ذلك الموقف وليس على الاجماع. وقال: "ان اجماع الأمة حجة لتضمنه قول الحجة. وكذلك اجماع الشيعة حجة لمثل ذلك دون الاجماع. والاصل

في هذا الباب ثبوت الحق من جهته بقول الامام القائم مقام النبي (ص) فلو قال وحده قولا لم يوافقه عليه أحد من الأنام لكان كافيا في الحجة والبرهان. وانما جعلنا الاجماع حجة به وذكرناه لاستحالة حصوله الا وهو فيه، اذ هو أعظم الأمة قدرا وهو المقدم على سائرها في الخيرات ومحاسن الأقوال والأعمال. وهذا مذهب اهل الامامة خاصة".

الموقف من القياس

يشن المفيد وعامة الفقهاء الشيعة هجوما لاذعا ضد القياس واجتهاد الرأي الذي كان يقوم به الامام أبو حنيفة، وعموم الفقهاء السنة، بناء على حديث متواتر عند الشيعة ... عن زرارة بن أعين، قال لي أبو جعفر (ع): "يا زرارة إياك وأصحاب القياس في الدين فانهم تركوا علم ما وكلوا به وتكلفوا ما قد كفوه، يتأولون الأخبار ويكذبون على الله عز وجل، قد تاهوا وتحيروا في الأرض والدين". وعن غير واحد عن أبي عبد الله (ع)، قال: "لعن الله أصحاب القياس، فانهم غيروا كلام الله وسنة رسوله، واتهموا الصادقين في دين الله عز وجل".

ومن هنا يقول الشيخ المفيد: "فأما القياس والرأي، فانهما عندنا في الشريعة ساقطان لا يثمران علما ولا يخصان عاما ولا يعممان خاصا، ولا يدلان على حقيقة. ولا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد، لأنه لا يوجب علما ولا عملا. وانما يخصه من الأخبار ما انقطع العذر بصحته عن النبي (ص) وعن أحد الأئمة (ع)".

ويؤكد المفيد موقفه هذا في كتاب آخر، فيقول: "ان الاجتهاد والقياس في الحوادث لا يسوغان للمجتهد ولا للقائس، وان كل حادثة ترد فعليها نص من الصادقين، يحكم به فيها ولا يتعدى الى غيرها. بذلك جاءت الأخبار الصحيحة، والآثار الواضحة عنهم وهذا مذهب الامامية خاصة. ويخالف فيه جمهور المتكلمين وفقهاء الأمصار".

ان هذا الموقف السلبي من القياس في الحقيقة هو موقف الشيعة الاخباريين في القرن الرابع وحتى اليوم، اعتمادا على الاخبار التي رواها الشيخ المفيد في الاختصاص وغيره في غيره: من أن كل شيء موجود في الكتاب والسنة أو انه ليس شيء الا وفيه كتاب أو سنة، و أن أهل البيت يستخرجون حكمه من الكتاب، أو من السنة الخاصة التي يتوارثونها فيما بينهم، كالروايات الموجودة في "الجفر والجامعة ومصحف فاطمة" والتي يقال اشتمال هذه الكتب السرية على جميع الأحكام الكلية

والجزئية.

الموقف من المنهج الباطني

وهذا أصل مهم جدا في قراءة الأحاديث والمواقف والأحداث، والتفكير بصورة سليمة، خلافا لما كان يفعله الغلاة الباطنيون الذين كانوا يفسرون كل الأمور بصورة مقلوبة، ويزعمون أن النبي محمد (ص) لم يتوف، وكذلك الامام علي والامام الحسين وبقية الأئمة الآخرين، وبعض أبنائهم، ويزعمون أيضا وجود أولاد لبعض الأئمة خلافا للظاهر من حياتهم. ومن ابرز مظاهر المنهج الباطني القول بالتقية، الذي كان يعني قلب أقوال الأئمة وافكارهم، ورواية اقوال أخرى تتنافى مع مواقفهم المعلنة والثابتة.

وقد اتخذ الشيخ المفيد هنا موقفا سلبيا رافضا للمنهج الباطني المستخدم من الفرقة "الواقفية" التي رفضت التصديق بوفاة الامام موسى الكاظم، وادعت هروبه من السجن، واستمرار حياته الى قرون لاحقة، ربما حتى القرن الخامس الهجري، في زمن المفيد. وقد اضطر المفيد لنقد عقيدتهم من أجل وصل حبل الامامة الإلهية بعلي بن موسى الرضا والأئمة الباقين من أبنائه، وصولا الى القول بالعقيدة "الاثني عشرية". فوجه المفيد خطابه اليهم قائلا:" يقال لهذه الفرقة: ما الفرق بينكم وبين الناووسية الواقفة على ابي عبد الله (الصادق)، والكيسانية الواقفة على ابي القاسم محمد بن الحنفية، والمفوضة المنكرة لوفاة أبي عبد الله الحسين الدافعة لقتله، والسبئية المنكرة لوفاة أمير المؤمنين المدعية حياته، والمحمدية النافية لموت رسول الله المتدينة بحياته؟. وكل شيء راموا به كسر مذاهب من عددناهم فهو كسر لمذاهبهم ودليل على ابطال مقالتهم".

رفض التقليد الأعمى

وأخيرا فان من البديهي أن يدعو الشيخ المفيد الى الاجتهاد ورفض التقليد الأعمى، حيث يقول: "المتعاطي لإبطال النظر شاهد على نفسه بضعف الرأي، وموضح عن قصوره عن المعرفة ونزوله عن مراتب المستبصرين ، والنظر غير المناظرة، وقد يصح النهي عن المناظرة للتقية، وغير ذلك ، ولا يصح النهي عن النظر لأن في العدول عنه المصير إلى التقليد والتقليد مذموم باتفاق العلماء ونص القرآن والسنة. قال الله تعالى ذاكرا لمقلدة من الكفار وذاما لهم على تقليدهم: "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون، قال أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباؤكم". (الزخرف، ٣٣و٣٤) وقال الصادق - عليه السلام : "من أخذ دينه من أفواه الرجال أزالته الرجال،

ومن أخذ دينه من الكتاب والسنة زالت الجبال ولم يزل ". وقال - عليه السلام -: "إياكم والتقليد، فإنه من قلد في دينه هلك، إن الله تعالى يقول: "اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله". (التوبة، ٣١) فلا والله ما صلوا لهم ولا صاموا، ولكنهم أحلوا لهم حراما، وحرموا عليهم - حلالا، فقلدوهم في ذلك، فعبدوهم وهم لا يشعرون". وقال - عليه السلام -: "من أجاب ناطقا فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله تعالى فقد عبد الله، وإن كان الناطق عن الشيطان فقد عبد الشيطان". ولو كان التقليد صحيحا والنظر باطلا لم يكن التقليد لطائفه أولى من التقليد لأخرى، وكان كل ضال بالتقليد معذورا، وكل مقلد لمبدع غير موزور، وهذا ما لا يقوله أحد، فعلم بما ذكرناه أن النظر هو الحق والمناظرة بالحق صحيحة، وأن الأخبار التي رواها أبو جعفر - رحمه الله - وجوهها: ما ذكرناه، وليس الأمر في معانيها على ما تخيله فيها، والله ولي التوفيق".

ملاحظات على "أصول المفيد":

يعاني منهج الشيخ المفيد الأصولي، من ثغرة كبيرة جدا، تتمثل في بنائه الأحكام الشرعية الفرعية الصغيرة، على القرآن والسنة وأقوال الأئمة، وتجنبه الاعتماد على القرآن والسنة، في بناء نظرية "الإمامة الإلهية" التي تجعل من "أقوال الأئمة" مصدرا تشريعيا الى جانب القرآن والسنة.

في حين كان يفترض به قبل أن يجعل من "أقوال الأئمة" مصدرا من مصادر التشريع، يوازي الكتاب والسنة، أن يوضح ويثبت ذلك بصورة مستقلة أو بالاعتماد على الكتاب والسنة، وهو ما لم يفعله بصورة دقيقة، وانما قام ببحث الكثير من فقرات نظرية الامامة الإلهية والاثني عشرية بعيدا عن صريح القرآن والسنة. وبالرغم من أنه عرّف الطريق الموصل الى الكتاب والسنة بالعقل والأخبار المتواترة، "التي توجب العلم من جهة النظر فيها بصحة مخبرها ونفي الشك فيه والارتياب" وعرّف التواتر بأنه "المقطوع بصحته في الأخبار هو نقل الجماعة التي يستحيل في العادة أن تتواطأ على افتعال خبر فينطوي ذلك ولا يظهر على البيان" ورفض الأخبار التي يرويها ألف ألف انسان اذا كانت تدفع ضروريا من الضروريات. وقال: "انه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين الا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان". بالرغم من ذلك فان المفيد اعتمد في بناء نظرية الامامة التي جعلها أصلا من الأصول الموازية للكتاب والسنة، على الاشاعات والأساطير، وأخبار الآحاد الضعيفة المتهافتة، والتأويلات التعسفية لها

ولبعض آيات القرآن الكريم، كما اعتمد على الظن والخيال والافتراض الوهمي الباطني والتقليد للسابقين.

وقد مهد لذلك بالتنازل عن شرط التواتر في الحديث الى قبول "خبر الواحد إذا كان معه قرينة تشهد بصدقه" ثم تنازل عن ذلك الى قبول "الخبر المرسل الذي يعمل به أهل الحق، على الاتفاق".

وقد تخلى في الحقيقة في بناء عقيدته في "الامامة الاثني عشرية" حتى عن الأخبار المرسلة، وتشبث بالظنون الوهمية والافتراضات التعسفية الباطنية، التي عاب هو على الفرق الأخرى الاعتماد عليها.

ومن الواضح عدم جواز الاعتماد في البداية على الأصل الثالث: (أقوال الأئمة) قبل الانتهاء من بيان دليله، والا لحدث الدور الباطل. الا أن المفيد قام بالاعتماد على (أقوال الأئمة) حتى في بناء نظرية الامامة، وهو ما يشكل خللا كبيرا في عمل المفيد الفكري.

وأما النوع الثالث من الأخبار (الخبر المرسل المعمول به من أهل الحق) فانه ينطوي على نوع من التقليد للمجتمع أو السلف، لا يجدر بمفكر ولا فقيه الالتزام به في عمله، ولا سيما في بناء عقيدته. ولكن المفيد حكم بحجية الخبر المرسل غير المعارض بأقوى منه، وقال: "يعمل به أهل الحق على الاتفاق".

وقد فتح المفيد بذلك بابا واسعا على الاشاعات والاساطير المرسلة المناقضة للقرآن وأحاديث النبي والأئمة والعقل والقرائن المضادة لها، والتي أخذ بها في تشييده لنظرية الامامة الإلهية.

المصدر الأول: القرآن الكريم

وبالنسبة الى المصدر الأول في التشريع (القرآن الكريم) فقد تذبذب موقف الشيخ المفيد، فقال في بعض كتبه بوجود الحذف والنقصان في القرآن، ثم قال في كتب أخرى بأن ما حذف منه هو "التفسير المنزل" الذي كان يختص به الامام علي، والمحفوظ عند الامام الغائب "المهدي المنتظر". وذلك في محاولة منه لتجنب القول الصريح بالتحريف، الوارد في بعض الأحاديث المروية عن الامام الباقر، ولكن المفيد لم يقدم أي دليل علمي تاريخي أو حديث متواتر على وجود "التفسير المنزل" وهو ليس

الا فرضية وهمية مبنية على ادعاءات فارغة، مستندة الى أخبار آحاد ضعيفة.

تخصيص عموم القرآن

لقد رفض الشيخ المفيد تخصيص عموم وظاهر القرآن بأخبار الآحاد الشاذة، أو

المراسيل من الآحاد والظن الفاسد والقياس. ولكنه سمح بتخصيص القرآن بالسنة أو بأحاديث "الأئمة" كتخصيص آية: "والمطلقات يتربصن بأنفسهم ثلاثة قروء...".
(البقرة، ٢٢٨) حيث أفتى في موضوع عدة المتمتع بها، وأنها قرءان اثنان، وقال: "انما يجب الحكم بالعموم ما لم يقم دليل على الخصوص باتفاق القائلين بالعموم من المتكلمين والفقهاء، فأما ما خصه البرهان فالحكم بعمومه بخلاف العقول ودين الإسلام، وهذه الآية (ثلاثة قروء) مخصوصة عندنا بالسنة عن النبي". وقام المفيد أيضا بتخصيص آية الميراث: "ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم". (النساء، ١٢) وذلك بحرمان الزوجات من رباع الأرض (أي الأرض والبيوت). واحتج لهذا التخصيص بـ " تواتر الشيعة عن أئمة الهدي من آل محمد (ع) بأن المرأة لا ترث من رباع الأرض شيئا، لكنها تعطى قيمة البناء والطوب والخشب والآلات، اذ ثبت الخبر عن الأئمة المعصومين بذلك... فكيف ننكر خبرا ثبت عن النبي من جهة عترته الصادقين؟".

ولم يتوقف المفيد لكي يثبت ورود ذلك الخبر المخصص لميراث النساء، عن النبي (ص) بصورة مستقلة، وانما بنى على وروده عن "عترته" وافترض نسبته الى النبي، دون أن يتأكد من ذلك، وهو غير ثابت، إذ لم يتحدث النبي عن تخصيص ميراث النساء، وترك أزواجه في بيوتهن. وهذا يعني أن المفيد قد خصص عموم الآية بخبر واحد ضعيف مروي عن "العترة" وليس عن النبي الأكرم (ص).

إرادة الخصوص من العموم

وقد رفض الشيخ المفيد هذه القاعدة (إرادة الخصوص من العموم). وتأويل أهل السنة لبعض الآيات، مثل: "وعد الله الذين آمنا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض، كما استخلف الذين من قبلهم" للاستدلال على شرعية حكم الخلفاء الراشدين. واعتبر ذلك تأويلا للقرآن بالرأي، وقال: "إن تأويل كتاب الله تعالى لا يجوز بأدلة الرأي، ولا تحمل معانيه على الأهواء، ومن قال فيه بغير علم فقد غوى".
ولكن المفيد استعمل هذه القاعدة (إرادة الخاص من العام) عندما استثنى منها

تأويل بعض الآيات في اثبات الخلافة لائمة أهل البيت.

التواتر

يصف الشيخ المفيد "التواتر" بأنه الخبر الذي جاءت به الجماعات البالغة في الكثرة والانتشار الى حد قد منعت العادة في اجتماعهم على الكذب بالاتفاق.
ويشرح المفيد "حد التواتر من الأخبار" فيقول: "ان التواتر المقطوع بصحته في الأخبار هو نقل الجماعة التي يستحيل في العادة أن تتواطأ على افتعال خبر".
ويرفض الأخبار التي تتعلق بها السبئية والكيسانية والناووسية التي تنكر بعض الضروريات حتى لو رواها ألف ألف إنسان، وجعلها حجة في دفع الضرورات، وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات.
ولكنه يتساهل كثيرا في اطلاق صفة "التواتر" على الأحاديث الموضوعة أو المشكوك فيها، فهو يدعي: "تواتر" الشيعة بأمر النبي (ص) جماعة من أصحابه بالسلام على الامام علي بإمرة المؤمنين تهنئة له بالمقام. وهذا ما لم يحدث أبدا، ولم يروه أي أحد من عامة المسلمين، ولكن المفيد يعتبره حديثا "متواترا" لرواية الشيعة له، رغم وجود احتمال كبير باختلاقهم لهذا الخبر.
ويعود المفيد مرة أخرى ليطلق صفة "التواتر" بصورة عشوائية على حديث مختلق في القرن الرابع الهجري، وهو حديث "الاثني عشر" الذي لم يعرفه الشيعة الامامية خلال القرون الثلاثة الأولى، فضلا عن عامة الشيعة، أو عامة المسلمين.

وبعد أن يطلق صفة التواتر على حديث "الاثني عشر" يعود فيتنازل ويصف الحديث بعدم الاختلاف: "لم يختلفوا في أنه عليه السلام قال: الأئمة بعدي عددهم عدد نقباء موسى عليه السلام، اثنا عشر اماما".

أخبار الآحاد

ومع أن الشيخ المفيد يتخذ موقفا سلبيا رافضا من أخبار الآحاد، و"انه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين الا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان". الا انه في الواقع يقوم بالاعتماد كثيرا على تلك الأخبار، ويتوسع جدا في العمل بها، ولا سيما في بناء عقيدته الامامية والاثني عشرية، حيث يتبني الحكايات الأسطورية عن معاجز الأئمة المختلفة، ومع انه يضع شروطا صعبة ومهمة لقبول أخبار الآحاد، الا نه يتغاضى عنها

لدى الاستفادة منها، ويبرر ذلك بالقول: "فأما خبر الواحد القاطع للعذر، فهو الذي يقترن اليه دليل يفضي بالناظر فيه الى العلم بصحة مخبره. وربما كان الدليل حجة من عقل، وربما كان شاهدا من عرف، وربما كان اجماعا بغير خلف، فمتى خلا خبر الواحد من دلالة يقطع بها على صحة مخبره، فانه ليس بحجة ولا موجب علما ولا عملا على كل وجه".

ومن أبرز الأمثلة التي يخالف فيها الشيخ المفيد منهج التحقق من الروايات، وتصديقه ببعض الأساطير الفاضحة مثل:

- رد الشمس للامام علي مرتين، واعتباره حقيقة مسلمة، والايمان بها كأنها "خبر متواتر" بالرغم من ان المفيد يروي الحكاية الأسطورية عن امرأة عجوز، أو شخص أو شخصين، وأنه لم يتحقق من صدق الحكاية عن طريق علم الفلك، وإمكان حدوث حدث كوني مثل رد الشمس أو توقفها وسط السماء، وهو ما يؤثر على النظام الفلكي وطبيعة الأرض وكل ما هو موجود فيها من ماء وهواء وشجر وانسان وحيوان، دون أن يلحظه أي أحد سوى أسماء بنت عميس، أو أم سلمة، أو بعض الأشخاص المنحازين. ومع ذلك يقول: "ومما اظهره الله تعالى من الاعلام الباهرة على يد أمير المؤمنين، ما استفاضت به الاخبار، ورواه علماء السير والآثار، ونظمت فيه الشعراء الاشعار: رجوع الشمس له مرتين، في حياة النبي مرة، وبعد وفاته مرة أخرى".

ولم يجد الشيخ المفيد من يستشهد بقوله على صحة حدوث هذه الاسطورة سوى الشاعر الحميري، دون بقية العالمين. وهذا ما يدل على وجود خلل كبير في منهج الشيخ في توثيق الأخبار واعتبار بعضها متواترا أو مستفيضا أو مشهورا أو صحيحا، كما يكشف عن روح التقليد الأعمى لديه لما ينقله الشيعة أو أصحاب الأئمة، حتى لو كان كاذبا وموضوعا.

- تحدث الأسماك في نهر الفرات مع الامام علي والسلام عليه بإمرة المؤمنين، وهي أسطورة سافرة، ولكن المفيد ينقلها بكل ثقة وقوة، ويقول: "من ذلك ما رواه نقلة الأخبار واشتهر في أهل الكوفة لاستفاضته بينهم، وانتشر الخبر الى من عداهم من أهل البلاد فأثبته العلماء، من كلام الحيتان له في فرات الكوفة... وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي (ص) وتسبيح الحصى بكفه وحنين الجذع اليه، واطعامه الخلق الكثير من الطعام القليل". ولم يكتف بنقل الأسطورة، بلفظ: "قيل" مثلا، وانما أكدها بكل قوة، فادعى ان نقلة الأخبار قد نقلوها، وزعم استفاضة الخبر واشتهاره بين أهل

الكوفة.

الروايات المختلفة الظواهر

يعترف الشيخ المفيد بأن: "للشيعة أخبارا في شرائع مجمع عليها بين عصابة الحق واخبارا مختلف فيها". وأن " ليس كل حديث عزي الى الصادقين حقا عليهم، وقد اضيف اليهم ما ليس بحق عنهم". ويقول: "متى وجدنا حديثا يخالفه الكتاب ولا يصح وفاقه له على حال اطرحناه، لقضاء الكتاب بذلك واجماع الأئمة (ع) عليه. وكذلك ان وجدنا حديثا يخالف أحكام العقول اطرحناه لقضية العقل بفساده". ولكن الشيخ المفيد لا يلتزم بعرض الأحاديث دائما على القرآن أو العقل، ويقدم مقياسا آخر في عموم الأحاديث المتناقضة الواردة عن أئمة أهل البيت، يعتمد على كثرة رواية الشيعة الإمامية لها، فيقول: "ان المكذوب فيها لا ينتشر بكثرة الأسانيد انتشار الصحيح المصدق على الأئمة فيه".

ولكن مقياس كثرة الرواية أو اشتهارها، أو حتى الإجماع عليها، لا يمكن أن يكون دليلا قويا على صحتها، وذلك لحدوث انشقاقات عديدة في الحركة الشيعية، ورواية كل فريق ما يحلو له من روايات ونسبتها الى أئمة أهل البيت، وعلى رأسها روايات "الإمامة الإلهية" التي اكتسبت صفة "التواتر" و"الإجماع" عند الشيعة الإمامية، في حين كان لا بد من دراسة أساس نظرية الإمامة، وحجية قول الأئمة أنفسهم. وفي غير هذه الحالة يعتبر الاستناد الى الشهرة أو الإجماع نوعا من التقليد الأعمى المقيت.

الموقف من القياس

يشن المفيد هجوما لاذعا ضد القياس واجتهاد الرأي الذي كان يقوم به الامام أبو حنيفة، وعموم الفقهاء السنة. ولكنه يستعمل القياس أحيانا، كما تبريره لتحريم طعام أهل الكتاب المحلل في ظاهر القرآن "وطعامهم حل لكم" فيفتي بحرمة ذبائح أهل الكتاب، قياسا على حرمة مستحل الخمر بالشبهة، ويقول: "اليهود أولى بأن تكون ذبائحهم محرمة لزيادتهم عليه في الكفر والضلال أضعافا مضاعفة".

ويقول: "ان القياس المستمر في السمعيات، على مذاهب خصومنا يوجب حظر ذبائح أهل الكتاب من قبل أن الاجماع حاصل على حظر ذبائح كفار العرب، وكانت العلة في ذلك كفرهم، وان كانوا مقرين بالله، فوجب حظر ذبائح اليهود والنصارى لمشاركتهم من ذكرنا، في الكفر، وان كانوا مقرين لفظا بالله.

وشيء آخر: هو أنا وجمهور مخالفينا فى إباحة من سها عن ذكر الله من المسلمين، لما يعتقد عليه من النية وفرضها، فوجب أن يكون ذبيحة من أبى فرض التسمية محظورة، وان تلفظ عليها بذكرها، وهذا مما لا محيص عنه".

الموقف من المنهج الباطني

وقد أحسن الشيخ المفيد في رفض المنهج الباطني الذي اعتمده كثير من الفرق الشيعية المغالية المنحرفة، كالسبئية والكيسانية والناووسية والواقفية. ولكنه استخدم نفس المنطق الباطني في ادعاء وجود ولد للامام الحسن العسكري، رغم عدم ظهوره للملأ، وعدم معرفة أهل البيت به، وعدم اعتراف العسكري بوجوده، في حياته، وعدم الإشارة اليه في وصيته، ثم ادعاء المفيد بعدم وفاة ذلك الولد المفترض واستمراره في الحياة، كقول السبئية والكيسانية والناووسية والاسماعيلية والفطحية والواقفية والمحمدية، سواء بسواء.

دون أن يستند في افتراضه لذلك الولد الموهوم، الى أي خبر يقين، لا من علام الغيوب ولا من الناس، وانما يقوم بعملية تخرص في القول، وادعاء فارغ لا أساس له من الصحة.

الباب الثاني

الفصل الثاني:

منطق المفيد المزدوج في النقض والإثبات

كما رأينا في الفصل السابق، فقد طرح الشيخ المفيد قواعد أصولية في استنباط الأحكام الشرعية. وافترضنا انه يستعمل هذه القواعد في التنظير للامامة الإلهية، لأنها أهم من الأحكام الشرعية الجزئية، وتشكل لديه عقيدة دينية بمستوى النبوة، يستقي منها كثيرا من الأحكام الفقهية، ولكنه خالف توقعنا تماما بتجاهله لتلك القواعد الأصولية، في بحث الامامة، بصورة كبيرة.

وبالرغم من أن المفيد يعتبر الامامة أصلا من أصول الدين، أو ركنا مهما من أركان الدين، وكان يفترض به أن يعتمد في بناء هذه العقيدة على القرآن الكريم، الا أنه لم

يقترب منه الا بالتأويل التعسفي لبعض الآيات في بعض المواضيع الجزئية والهامشية، وأما السنة فقد اعتمد منها على أخبار الآحاد، والمراسيل، التي قال عنها أنها لا يجوز العمل بها، ومع ذلك فقد اعترف ببناء نظرية الامامة على أخبار الآحاد، وقال: "ليس يضر الامامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد، لما اقترن اليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه، من وجوب الامامة وصفات الأئمة (ع) ".

ويا ليته اكتفى بذلك، وانما اعتمد كثيرا على الاشاعات والأساطير التي راجت حول نظرية الامامة، دون بحث ولا تحقيق، ولا مقارنة مع الاحاديث المؤكدة السابقة المروية في التراث الشيعي. واستعمل بالإضافة الى ذلك قواعد أصولية مرفوضة من قبله، مثل القياس والاجماع والرأي.

ان من يطلع على كتابات الشيخ المفيد، يجد أنه يستعمل منطقا علميا رائعا في الرد على الفرق الإسلامية والشيعية الأخرى، ولكنه يتنكر لمنطقه، ويستخدم نفس الطريقة التي يستخدمها الآخرون، في إثبات ما يريد.

وهذا يعود الى أنه لم يقرأ التاريخ ولم يستمع الى الأحاديث الصحيحة المتواترة بصورة محايدة وموضوعية حتى يعرف النظرية السياسية الصحيحة، وانما تبنى مسبقا بصورة تقليدية نظرية معينة وأراد اثباتها بشتى الوسائل حتى لو كانت مخالفة للوقائع التاريخية أو النصوص الثابتة، واستعد أن يشكك ببعض النصوص التي لا تعجبه، أو اهمالها، أو تأويلها بصورة تعسفية.

خلافة الامام علي

ولدينا أمثل كثيرة، ولنبدأ الآن بموضوع خلافة الامام علي والنص عليه من الرسول، فهل كان ذلك حقيقة ثابتة؟ أم نظرية مفتعلة؟

يعترف الشيخ المفيد بأن رسول الله (ص) قال: "ان اخي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير من أترك بعدي يقضي ديني وينجز بوعدي علي بن ابي طالب". بما يؤكد أن الامام علي كان خليفة الرسول ووصيه في أهله، ولم يكن معينا من قبل النبي لحكم المسلمين من بعده، وهذا ما يؤكده القول المسنود للعباس بن عبد المطلب، لأمير المؤمنين بعد وفاة رسول الله: "أمدد يدك يا ابن أخ أبايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن أخيه فلا يختلف عليك اثنان". الذي يرويه المفيد، ولا يشك بصحته، والذي يثبت مبدأ أن الخلافة بالبيعة من الناس وعدم وجود نص سابق أو بيعة من المسلمين له في عهد

الرسول، وهو ما ذهب اليه المعتزلة الذين: " ادعوا أن في هذا دليلا على أن رسول الله لم ينص على أمير المؤمنين، وقولهم انه لو كان نص عليه لم يدعه العباس الى البيعة لأن المنصوص عليه لا يفتقر في امامته وكمالها الى البيعة، فلما دعاه العباس الى عقد امامته من حيث تنعقد الامامة التي تكون بالاختيار دل على بطلان النص".

ولا يجد المفيد ما يعلق به على قول العباس، الا بالتأويل، حيث يقول: "هذا الكلام مع وهنه فقد حار قوم من الشيعة عن فهم الغرض فيه، وعدلوا عن نقضه من وجهه" ثم احتج المفيد بحديث موضوع لا أصل له، وهو: "لما ألح عليه (العباس) قال: يا عم ان رسول الله أوصى الي وأوصاني أن لا أجرد سيفا بعده حتى يأتيني الناس طوعا، وأمرني بجمع القرآن، والصمت حتى يجعل الله عزو وجل لي مخرجا". وعلق عليه قائلا: "فدل ذلك أيضا على أن البيعة انما دعا اليها للنصرة والحرب، وانه لا تعلق لثبوت الامامة بها، وان الاختيار ليس منها في قبيل ولا دبير".

وإذا صح هذا الحديث، أي انتظار الامام علي أن يأتيه الناس طوعا، فان في ما عرضه عليه أبو سفيان من النصرة والتأييد، حجة عليه، ولكنه لم يستجب له.
يقول المفيد:" قد كان أبو سفيان جاء الى باب رسول الله (ص) وعلي والعباس متوافران على النظر في أمره، فنادى:
بني هاشم لا تطمعوا الناس فيكم ولا سيما تيم بن مرة أو عدي
فما الأمر الا فيكم واليكم وليس لها الا أبو الحسن علي
أبا حسن فاشدد بها كف حازم فانك بالأمر الذي يرتجى ملي
ثم ناد بأعلى صوته: يا بني هاشم يا بني عبد مناف أرضيتم أن يلي عليكم أبو فصيل الرذل بن الرذل؟ أما والله لئن شئتم لأملأنها خيلا ورجلا.
فناداه أمير المؤمنين: ارجع يا أبا سفيان، فوالله ما تريد الله بما تقول، وما زلت تكيد الإسلام وأهله، ونحن مشاغيل برسول الله، وعلى كل امرئ ما اكتسب وهو ولي ما احتقب".

وإذ لم يستجب الامام علي لدعوة عمه العباس ولا لدعوة شيخ قريش أبي سفيان، فان ميزان القوى السياسي والقبلي لم يكن يميل بقوة لصالح أبي بكر، ولم يكن يسمح له باضطهاد علي أو اجباره على البيعة له، ومع ذلك فان المفيد يتشبث بروايات مناقضة تتحدث عن هروب الامام علي من بيته خوفا من أبي بكر، وتهديد عمر بحرق بيت الزهراء، فيقول:
" اخبرني أبو بكر محمد بن عمر الجوالي، قال حدثنا أبو الحسين العباس بن المغيرة،

قال حدثنا أبو بكر احمد بن منصور الرمادي، قال حدثنا سعيد بن عفير، قال حدثني ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن ابن ابي هلال، عن مروان بن عثمان، قال: لما بايع الناس أبا بكر دخل على والزبير والمقداد بيت فاطمة، وأبوا أن يخرجوا ، فقال عمر: اضرموا عليهم البيت نارا، فخرج الزبير ومعه سيفه، فقال أبو بكر: عليكم بالكلب، فقصدوا نحوه فزلت قدمه وسقط الى الأرض ووقع السيف من يده، فقال أبو بكر: اضربوا به الحجر، فضرب بسيفه الحجر حتى انكسر، وخرج علي نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شماس، فقال: ما شأنك يا أبا الحسن؟ فقال: أرادوا أن يحرقوا علي بيتي، وأبو بكر على المنبر يبايع له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره، فقال له ثابت: ولا تفارق كفي يدك حتى اقتل دونك. فانطلقا جميعا حتى عادا الى المدينة، واذا فاطمة واقفة على بابها، وقد خلت دارها من أحد من القوم، وهي تقول: لا عهد لي بقوم أسوأ محضرا منكم تركتم رسول الله جنازة بني أيدينا وقطعتم امركم بينكم لم تستأمرونا، وصنعتم بنا ما صنعتم ولم تروا لنا حقا".

وبناء على افتراض المفيد لوجود نص من النبي على الامام علي بالخلافة، يغمض عينيه عن التاريخ الشيعي الذي ينفي وجود هكذا نظرية أو معرفة عامة الشيعة بها في القرن الأول الهجري، وقد استعرضنا ذلك في الباب الأول، ويتشبث بأحاديث مروية عن الامام جعفر الصادق حول الامامة والولاية، ويعتبر قوله حجة قبل أن يتأكد أو يثبت حجيته، فيقول: "انا نعتمد على الصادق جعفر بن محمد في الأحكام، فانه ديننا الذي نتقرب به الى الله عز وجل، اذ كان الامام المعصوم، المنصوص عليه من قبل الله عز وجل المأمور بطاعته كافة الأنام، مع كونه من سادة العترة الذين خلفهم نبينا عليه السلام فينا، وأخبرنا بأنهم لا يفارقون كتاب الله جل اسمه، حكما ووجودا حتى يردا عليه الحوض يوم المعاد".

وبالرغم من أن امامة الصادق وابيه الباقر لم تثبت بدليل شرعي قوي، وكانت محل جدل وخلاف بين الشيعة، الا ان المفيد يعتبر ذلك أمرا مسلما، ويبني عليه ما يريد، فيروي عنه قوله: "ان الله فرض ولايتنا وأوجب مودتنا، والله ما نقول بأهوائنا ولا نعمل بآرائنا ولا نقول الا ما قال ربنا عزو جل".

ويصدق المفيد برواية الصادق عن رسول الله، بلا سند، كهذه الرواية: " قال رسول الله: ما بال أقوام من أمتي إذا ذكر عندهم إبراهيم وآل إبراهيم استبشرت قلوبهم وتهللت وجوههم وإذا ذكرت وأهل بيتي اشمأزت قلوبهم وكلحت وجوههم، والذي بعثني بالحق نبيا لو أن رجلا لقى الله بعمل سبعين نبيا ثم لم يأت بولاية أولي الأمر منا أهل

البيت، ما قبل الله منه صرفا ولا عدلا".

ويروي عن محمد بن علي الباقر والصادق: " قال: حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: نادى رسول الله في المهاجرين والأنصار فحضروا بالسلح وصعد النبي المنبر، ثم قال: يا معاشر المسلمين من أبغضنا أهل البيت بعثه الله يهوديا. قال جابر: فقمت اليه فقلت: يا رسول الله وإن شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله؟ فقال: وإن شهد أن لا اله الا الله، فانما احتجز من سفك دمه، ويؤدي الجزية عن يد وهو صاغر. ثم قال: من أبغضنا أهل البيت بعثه الله يوم القيامة يهوديا، فان أدرك الدجال كان معه، وان هو لم يدركه بعث في قبره فآمن به". فقال أبو عبد الله: ان هذا الحديث ما ظننت أنه خرج من أبي الى أحد".

ولو روى هذه الاحاديث رجال غير الباقر والصادق، لبادر المفيد الى التشكيك بصحتها والسؤال عن سندها، وقال عنها أنها اخبار آحاد، وقام باتهام الراوي لها بافتعالها وأن له مصلحة سياسية في روايتها، كما يفعل مع أحاديث وادعاءات الفرق الشيعية الأخرى، ولكنه قرر منذ البداية التسليم بصحة كل ما ينسب الى الباقر والصادق، حتى لو كان خبر آحاد، أو خبرا مرسلا ومقطوعا، لأنه يعزز نظريته المسبقة بامامة أهل البيت.

ولم يتوقف المفيد ليسأل نفسه ويقول لنا: كيف عرف عصمة الباقر والصادق، وكيف تأكد من وجود النص عليهما من الله؟

رغم أنه يروي اتهام أهل المدينة لهما بالكذب على الله ورسوله، حيث ينقل بسنده... عن سالم بن أبي حفصة، قال: "لما هلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر قلت لأصحابي: انتظروني حتى أدخل على أبي عبد الله جعفر بن محمد فأعزيه، فدخلت عليه فعزيته ثم قلت: انا لله وانا اليه راجعون، ذهب والله من كان يقول: "قال رسول الله" فلا يسأل عمن بينه وبين رسول الله (ص) لا والله لا يرى مثله أبدا. قال فسكت أبو عبد الله ساعة، ثم قال: "قال الله عز وجل: إن من عبادي من يتصدق بشق تمرة فأربيها له فيها كما يربي أحدكم فلوه، حتى أجعلها له مثل أحد". فخرجت الى أصحابي، فقلت: ما رأيت أعجب من هذا: كنا نستعظم قول أبي جعفر "قال رسول الله" بلا واسطة، فقال لي أبو عبد الله: "قال الله عز وجل" بلا واسطة!".

ومع أن دعوى الباقر والصادق (إن ثبتت عنهما) في الامامة الإلهية، كانت محل جدل واسع في صفوف الشيعة في القرن الثاني الهجري، بل ومحل رفض من عموم الشيعة

الزيدية الذين كان على رأسهم زعماء آخرون من أهل البيت، كالامام زيد بن علي، وكان منهم أيضا فرق شيعية آمنت في البداية بدعوى الباقر والصادق، ثم شكت بصدقهما في الادعاء بالارتباط بالله تعالى، كما حدث مع عمر بن رباح الذي سأل الباقر سؤالا حول مسألة فقهية، مرتين، فأجابه الباقر بجوابين مختلفين، وعزى ذلك التناقض الى التقية، فقال عمر لم يكن بيني وبينه أي احد، وان الباقر قد أجابني من عند نفسه ونسي الجواب في المرة التالية فأجابني بجواب آخر،؟؟؟؟؟ وكما حدث مع الفرقة السليمانية (أصحاب سليمان بن جرير الرقي) التي تراجعت عن القول بنظرية الامامة وإمامة الصادق، بعد تعيين ابنه إسماعيل خليفة له، وموته في حياته، وقول الصادق بالبداء وتغيير الله لرأيه حول إسماعيل، وقول سليمان الرقي بأن تعيين إسماعيل لم يكن من الله وان الصادق يتكلم من نفسه وينسب ذلك الى الله.؟؟؟؟ الا ان الشيخ المفيد يهرب من الرد على الزيدية والمشككين بنظرية الامامة التي ابتدعها الباقر في بداية القرن الثاني الهجري، ولا يتصدى لمناقشتهم والرد عليهم، ويحاول ان يحصر نقاشه للكيسانية والفرق الامامية المنشقة الأخرى.

المفيد وامامة زيد، والرد على الجارودية

وعندما سأل المفيدَ جمعٌ من الزيدية بمسجد الكوفة (أكثر من خمسمائة انسان) :

- بأي شيء استجزت انكار امامة زيد بن علي؟ قال المفيد:
- "أنا اثبت من امامة زيد ما تثبته الزيدية، وانفي عنه ما تنفيه، فأقول: ان زيدا رحمه الله كان اماما في العلم والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانفي عنه الامامة الموجبة لصاحبها العصمة والنص والمعجز، وهذا ما لا يخالفني عليه أحد من الزيدية.

فلم يتمالك جميع من حضر من الزيدية أن شكروه. ولكنه لم يقل لهم كيف يثبت الامامة الإلهية القائمة على العصمة والنص والمعجز. والتي كان يقول بها بالنسبة لأخي زيد محمد الباقر.

وسوف نرى بعد قليل كيف يرد على الشيعة الكيسانية في استدلالهم على إمامة أئمتهم، دون أن يلتفت الى أنه يستخدم نفس منطقهم، بل منطقا أوهى منه في إثبات إمامة الأئمة الذي يعتقد بهم.

الرد على الكيسانية

يقوم الشيخ المفيد في البداية بتعريف مصطلح "الإمامية" فيقول: " الامامية هم القائلون بوجوب الامامة والعصمة ووجوب النص. وانما حصل لها هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو امامي، وان ضم اليها حقا في المذهب كان أم باطلا، ثم ان من شمله هذا الاسم واستحقه لمعناه قد افترقت كلمتهم في أعيان الأئمة (ع)، وفي فروع ترجع الى هذه الأصول أو غير ذلك".

ولما كان المفيد يفترض صحة النص المسبق على "الأئمة الاثني عشر" فانه افترض انشقاق الكيسانية عن الشيعة الامامية، بالرغم من قيام الباقر بتشييد نظرية الامامية الحسينية، على انقاض الحركة الكيسانية، فيقول: "أول من شذ عن الحق من فرق الامامية (الكيسانية)... وقالت هذه الطائفة بامامة أبي القاسم محمد بن أمير المؤمنين ابن خولة الحنفية، وزعموا أنه المهدي الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا.. وانه حي لم يمت ولا يموت حتى يظهر الحق، وتعلقت في امامته بقول أمير المؤمنين يوم البصرة: "أنت ابني حقا" وانه كان صاحب رايته كما كان أمير المؤمنين صاحب راية رسول الله (ص) وكان ذلك عندهم الدليل على أنه أولى الناس بمقامه...وجميع ما حكيناه من الأقوال فهو حادث لجأ القوم الاضطرار عند الحيرة وفراقهم الحق".

ويقوم المفيد بعد ذلك باستخدام المنطق المعقول في الرد على الكيسانية، فيقول: "مما يدل على بطلان قول الكيسانية في امامة محمد (رض) انه لو كان على ما زعموا اماما معصوما يجب على الأمة طاعته لوجب النص عليه أو ظهور العلم الدال على صدقه، اذ العصمة لا تعلم بالحس ولا تدرك من ظاهر الخلقة، وانما تعلم بخبر علام الغيوب المطلع على الضمائر، أو بدليله سبحانه على ذلك وفي عدم النص على محمد من الرسول أو من ابيه أو من اخويه أيضا دليل على بطلان من ذهب الى امامته.
وكذلك عدم الخبر المتواتر لمعجز ظهر عليه عند دعوته الى امامته، اذ لم كان لكان ادعاها – برهان على ما ذكرناه.
مع ان محمدا (رض) لم يدع قط الامامة لنفسه ولا دعا أحدا الى اعتقاد ذلك فيه، وقد سئل عن ظهور المختار وادعائه عليه أنه أمره بالخروج والطلب بثأر الحسين وانه أمره أن يدعو الناس الى امامته ، عن ذلك وصحته، فأنكره وقال لهم: والله ما أمرته بذلك لكني لا أبالي أن يأخذ بثأرنا كل أحد، وما يسوؤني أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا".

وكما نرى فان المفيد يطالب الكيسانية بالنص الصريح المتواترعلى إمامة ابن

الحنفية، أو المعجزة، ويرفض الاستعانة بالأحاديث الضعيفة والاشارات الغامضة الواهية كقول الامام علي له: "أنت ابني حقا" أو حمل ابن الحنفية الراية في حرب الجمل، كما يقوم بنفي ادعائه للامامة، بالرغم من أنه أصبح امام الشيعة الفعلي بعد استشهاد أخيه الحسين، ووصى الى ابنه أبي هاشم عبد الله الذي اصبح أكبر زعيم شيعي علوي في أواخر القرن الأول الهجري.

وفي الوقت الذي يقوم المفيد بنسف نظرية الكيسانية في الامامة، يبني إمامة الباقر على مجموعة أوهام وادعاءات فارغة، واحاديث موضوعة، و"معاجز" اسطورية (غير متواترة). وسوف نستعرض تلك "المعاجز" في الفصل التالي، ونرى أنها لم تكن سوى اشاعات متهافتة لا ترقى حتى الى مستوى خبر الواحد الضعيف.

الحوار مع الزيدية الجارودية

وكما استخدم المفيد المنطق المزدوج في الجدل مع الكيسانية، استخدم هذا المنطق مع الشيعة الزيدية الجارودية، وهي فرقة كانت تتبع الامام محمد الباقر، وتأثرت بنظريته في النص على الامام علي، ثم انشقت عنه وعن الخط الامامي، ثم سيطرت على الزيدية في القرون اللاحقة. وقد ألف المفيد كتابا خاصا في الرد عليها.

يحاول المفيد في البداية الاستعانة بالجارودية في دعم النظرية الامامية، ثم يجادلها في النقاط الخلافية، فيقول: "اتفقت الشيعة العلوية من الامامية والزيدية الجارودية على أن الامامة كانت عند وفاة النبي (ص) لأمير المؤمنين (ع) ، وانها كانت للحسن من بعده وللحسين... وانها من بعد الحسين من ولد فاطمة (ع) لا تخرج منهم الى غيرهم ولا يستحقها سواهم ولا تصلح الا لهم، فهم أهلها دون من عداهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين".

ثم يحاول أن يختلف معهم في حصر الامامة في أبناء الحسين فقط، كما يقول محمد الباقر، فيدعي المفيد: "انها لا تصلح الا لولد الحسين، ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج عنهم الى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة".

ولكن المفيد لا يملك من الأدلة ما يثبت به دعواه، غير القول: " ان ولد الحسين انما اختصوا بالامامة لفضلهم على كل من عداهم من بني عمهم وغيرهم في المعاني التي يستحق بها الامامة من العلم والبصيرة بالتدبير والسياسة وكيت كيت، ما لا بد من حوز الأئمة له من الفضل ، لولا ذلك لجوزناها في غير ولد الحسين، وما قصرناها

فيهم. – وينقل رد الجارودية -:
قالت الجارودية: هذه دعوى منكم يا معشر الامامية بلا بينة، فدلوا على صحتها بحجة والا فأنتم متحكمون. – ويجيب -:
قالت لهم الامامية: فما عدونا طريقكم في الاحتجاج ولا خالفنا سبيلكم في الكلام، بل تحرينا حكاية ألفاظكم وأوردنا فيها معانيكم بعينها على التحقيق.
فان كنتم فيما اعتمدتموه من اختصاص الحسن والحسين بالامامة واستحقاقهما لهما دون اخوتهما على دعوى لا يثبت لها بينة فكفاكم بذلك عارا عند أهل النظر ومثله شهدتم على أنفاسكم بالتقصير".

وكما يلاحظ فان المفيد يعجز هنا عن رد الجارودية، ويعتمد على ادعاءاتها الاعتباطية في حصر الامامة في أبناء فاطمة: الحسن والحسين (دون أبناء علي كما كانت تقول الكيسانية) ولا يملك المفيد ما يثبت ذلك الحصر بأبناء الحسين سوى ادعاء العلم والتدبير السياسي، حيث لا نص ولا وصية معروفة أو متواترة من الحسين، ولا حديث منه أساسا حول حصر الامامة الوراثية في أهل البيت، وهو ما كانت تقول به فرق شيعية أخرى كالبترية والسليمانية، التي كانت تؤمن بنظرية الشورى لعامة المسلمين.

ويكاد المفيد يعترف بعدم وجود أي دليل على حصر الامامة في أبناء الحسين، أثناء الجدال مع الجارودية، ولا يملك الا ان يعيرهم بعدم امتلاكهم هم أيضا أي دليل على حصر الامامة في أولاد فاطمة، وأرى من المفيد جدا نقل حواره الطويل في هذا المجال هنا:

"قالت الامامية: وأي نفع لكم في وفاقنا اياكم على شيء لا حجة لنا جميعا عليه، والدعوى فيه عرية من برهان على صحته، وخصومنا جميعا يعيروننا بالاقتصار فيه على الدعاوي المجردة من البيان، ويحكمون علينا من أجل ذلك بالعجز عن الاحتجاج والتقليد في الاعتقاد، اللهم الا أن تزعموا أن الدعاوي مغنية عن البرهان، فيلزمكم ما ذكرناه من الدعوى لولد الحسن وتسقط مطالبتكم بالبرهان".

"قال الجارودية: انما اقتصرنا في فضل الحسن والحسين على اخوتهما فيما عددناه، على الحكم المجرد من البيان لظهور ذلك عند العلماء.

قالت الامامية: فاقنعوا منا بمثل هذا المقال فيما اختصصنا به من الاعتقاد في ولد الحسين، وظهور فضلهم على بني عمهم عند العلماء.

والا فمن يخفى عليه فضل زين العابدين على الحسن بن الحسن وعبد الله بن الحسن وفضل الباقر على محمد بن عبد الله بن الحسن وإبراهيم، فهل معكم شيء أكثر من الدعوى؟".

"قالت الجارودية: تفضيلكم من سميتموه من ولد الحسين على ولد الحسن صادر عن هوى وعصبية، والا فهاتوا عليه برهانا".

"قالت الامامية: الكيسانية وسائر أهل الخلاف لنا جميعا يحكمون علينا في تفضيل الحسن والحسين على اخوتهما، بمثل ما حكمتم به علينا من العصبية والضلال. بالعصبية والهوى والتقليد والضلال، فبأي شيء تتفضلون منه فهو فضلنا منكم على كيسان؟

قالت الامامية: يوجد نص على أولاد الحسين من الرسول وأمير المؤمنين والحسن والحسين، والا لما حصرنا الامامة في ولد الحسين.

قالت الجارودية: ما نعرف هذه النصوص التي تدعونها، ولا يصح عندنا ولا تثبت، فدلوا على حقكم فيها".

"قالت الامامية: هذا قول الكيسانية لنا جميعا في امامة الحسن والحسين، وتعلقنا بالنص عليهما، وقول المعتزلة والمرجئة والحشوية والخوارج ، وحكمهم على بطلان دعوانا في ذلك، وانها غير ثابتة ولا صادقة، ومطالبتهم لنا بالحجة عليها. فماذا يكون جوابنا لهم، دلونا على وجه نعتمده، والا فنحن جميعا على ضلال".

"وقد ورد الخبر عن النبي أنه قال: ان الله اختارني نبيا واختار عليا لي وصيا، واختار الحسن والحسين وتسعة من أولاد الحسين أوصياء، الى أن تقوم الساعة في أمثال هذا الحديث لفظه ومعناه".

"قالت الجارودية: هذه خرافات واخبار موضوعات، والا دلونا على صحتها ببرهان".

"قالت الامامية: هكذا تقول لنا جميعا الكيسانية في الخبر الذي أثبتناه في النص على الحسن والحسين، وتقول لنا الناصبة بأسرهم فيه، ويحكمون بأنه خرافة

وموضوع. فبأي شيء انفصل بيننا وبينهم فهو فصل لنا منكم بغير اشكال".

"قالت الجارودية: كيف يثبت اخباركم في النص على ولد الحسين، وهي غير معروفة عند ولد الحسن، اللهم الا ان تحكموا عليهم من دعوى الامامة لأنفسهم بالعناد.

قالت الامامية: لسنا نقطع على أن المدعين الامامة من ولد الحسن كانوا عارفين بالنصوص على غيرهم من الأئمة، فسلكوا في خلافها طريق العناد، ولا نحكم أيضا عليهم فيما ادعوه من ذلك بالضلال الموجب للتأويل بخبر العفو عنهم في ذلك، ونرجو لهم فيه الغفران، فلا يمتنع أن يكون ما هم فيه لنصرة الدين وما نالهم به من القتل والآلام مكفرا لزللهم في دعوى الامامة، ومستمرا لهم كثيرا من الثواب، ومن اصحابنا من يقطع بالجنة لجميع ولد فاطمة، فهو يحكم لهم بالتوبة قبل خروجهم من الدنيا بينهم وبين الله، وان لم يظهر ذلك للعباد".

ثم يخاطب الشيخ المفيد الجارودية قائلا: "ان مقالتكم لنا في هذا الباب كمقال الناصبة لنا جميعا فيما ذهبنا اليه في النص على أمير المؤمنين (ع) وذلك انهم قالوا لنا كيف يثبت اخباركم في ذلك، وهي غير معروفة عند ابي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن والمهاجرين بأسرهم والانصار والتابعين لهم بإحسان، اللهم الا ان تحكموا على الخلفاء الراشدين بالعناد والخروج عن الايمان وتضللوا الصحابة من المهاجرين والانصار، وتفسقوا التابعين بإحسان، وتشهدوا على الجماعة بالردة عن الإسلام.

وهذا من أفحش المقال".

حديث الثقلين لا يفيد

"قالت الجارودية: ان لنا حجة في اختصاص الحسن والحسين وولدهما بالامامة دون غيرهم من ولد الامام وبني هاشم، قول النبي: اني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي، وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض".

"قالت الامامية: هذا الخبر بأن يكون حجة لمن جعل الامامة في جميع بني هاشم أولى من أن يكون حجة لمن جعلها في ولد فاطمة، لأن جميع بني هاشم عترة النبي

وأهل بيته بلا اختلاف، والا فان اقترحتم فيها الحكم على أنه مصروف الى ولد فاطمة، اقترح خصومكم من الامامية الحكم به على انه من ولد فاطمة في ولد الحسين بعده، وبعد أخيه الحسن. فلا تجدون منه فصلا".

"قالت الامامية (باختصار): لا يعني الذرية دون الاخوة والعمومة وبني العم، ولو كان الأمر على ما ذكرتموه خرج أمير المؤمنين من العترة وهو سيد الأئمة وأفضلها، لخروجه من جملة الذرية. وهذا باطل بالاتفاق".

"قالت الجارودية: فهذا يلزم الامامية فيجب أن يكون العباس وولده وعبد شمس وولده داخلين في جملة العترة التي خلفها النبي في أمته، اذا كانت العترة تتعدى الورثة الى غيرها من الأهل. وهذا نقض مذهب الشيعة".

"قالت الامامية: هذا يلزمنا لو تعلقنا في الامامة باسم العترة كما تعلقت الزيدية، لكنا لا نعتمد على ذلك ولا نجعله أصلا لنا في الحجة. وكيف يوجه علينا ما ظننتموه لولا التحريف في الاحكام". "انا نرجع الى معناه (معنى حديث العترة) المعلوم بالاعتبار وهو ان عترة الرجل كبار أهله وأجلهم وخاصتهم في الفضل ولبابهم. وقد ثبت عندنا بأدلة من غير هذا الخبر فضل أمير المؤمنين في وقته على سائر أهل بيت النبي، وكذلك فضل الحسن والحسين والأئمة من ولد الحسين على غيرهم من كافة الناس. فوجب لذلك ان يكون المخلفون فينا من جملة الرسول هم دون من سواهم وانهم العترة للنبي". "واذا ثبت عصمة أمير المؤمنين والأئمة من ولده بواضح البيان ثبت أنهم المرادون بالعترة من ذكر الاستخلاف.

فان قال قائل من أهل الخلاف: ان النصوص التي يروونها الامامية موضوعة والأخبار بها آحاد، والا فليذكروا طرقها، أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتياب.

قيل له: ليس يضر الامامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد، لما اقترن اليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه، من وجوب الامامة وصفات الأئمة ع بدلالة أنها لو كانت باطلة على ما تتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص من أئمتنا (ع) بالاتفاق والظاهر الذي لا يوجد اختلاف، وهذا بين بحمد الله

لمن كان له عقل يدرك الأشياء".

وكما يبدو فان نتيجة مباراة الامامية مع الجارودية كانت: صفرا في صفر، ولم يستطع أحد الفريقين أن يقدم أية أدلة متواترة أو صحيحة أو معتبرة بحصر الامامة في العترة أو أبناء علي وفاطمة. كما اعترف بذلك المفيد بقوله الآنف: "ليس يضر الامامية عدم التواتر في اخبار النصوص على أئمتهم". وإن حاول ان يدعم تلك الأخبار بفلسفة الامامة التي هي محل جدل وأول الكلام.

وبعد أن ينسحب المفيد خالي الوفاض، من ساحة المعركة مع الزيدية الجارودية، الذين كانوا ينشطون في القرن الرابع، يتوجه للرد على الفرق الامامية الأخرى ومعالجة المشاكل والتحديات التي واجهت نظرية الامامة في مهدها الأول، في القرن الثاني الهجري، فيقفز على اشكال عمر بن رباح على الباقر، ويتوقف ليقاوم "السليمانية" الذين كذبوا الصادق وتراجعوا عن القول بنظرية الامامة الإلهية، بعد وفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، وحديث البداء.

أزمة البداء

لقد تحدثنا في الباب الأول، عن هذه الازمة الكبيرة التي عصفت بالامامية ونظرية الامامة، وتسببها في تراجع "السليمانية" عن الاعتقاد بالامامة الإلهية، وذهابهم الى القول بالشورى، وكذلك تسببها في ولادة الفرقة "الإسماعيلية" التي أنكرت وفاة إسماعيل، وزعمت أن الإعلان عن وفاته كانت مسرحية قام بها الامام جعفر الصادق، للتغطية على تهريبه من أنظار السلطات العباسية.

وعندما يحاول الشيخ المفيد التخلص من هذه الأزمة، واثبات الامامة في نسل جعفر الصادق الأحياء، يعترف في البداية باستحالة حدوث "البداء" في الامامة الإلهية، ويقول: "جاء الرواية بضد ذلك عن أئمة آل الرسول (ص) فروي أنهم قالوا: "مهما بدا لله في شيء فانه لا يبدو له في نقل نبي عن نبوته، ولا امام عن امامته، ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن ايمانه".

ويؤكد المفيد عبثية "البداء" وتناقضه مع نظرية الامامة الإلهية، لو صح الحديث، فيقول: "إذا كان المعلوم من حاله (الأكبر إسماعيل) أنه يموت في حياته ولا يبقى بعده فليس يجب ما ادعوه (من النص على إسماعيل) بل لا معنى للنص عليه. ولو وقع لكان

كذبا لأن معنى النص أن المنصوص عليه خليفة الماضي فيما كان يقوم به، وإذا لم يبق بعده لم يكن خليفة، فيكون النص عليه حينئذ كذبا لا محالة، وإذا علم الله أنه يموت قبل الأوان وأمره باستخلافه، لكان الأمر بذلك عبثا مع كون النص كذبا، لأنه لا فائدة فيه ولا غرض صحيح، فبطل ما اعتمدوه في هذا الباب".

ولا يستطيع بالطبع تبني قول "السليمانية" في نسبة الكذب على الله للامام الصادق، في اعلان خلافة ابنه إسماعيل ثم وفاته في حياته.

ويعترف ثانية بصعوبة الحديث حول "البداء" فيقول: "اما إطلاق لفظ البداء فانما صرت اليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عز وجل. ولو لم يرد به سمع أعلم صحته ما استجزت اطلاقه... ولكنه لما جاء السمع به صرت اليه على المعاني التي لا تأباها العقول".

وهذا - كما هو واضح من عبارته - يعني أنه يحاول تأويل "البداء" قدر إمكانه، فيحاول في البداية نفي وقوع النص على إسماعيل، ثم يحاول تأويله، فيقول: "وأما ما ادعوه من تسليم الجماعة لهم حصول النص عليه، فانهم ادعوا في ذلك باطلا، وتوهموا فاسدا من قبل أنه ليس أحد من اصحابنا يعترف بأن أبا عبد الله نص على ابنه إسماعيل، ولا روى ذلك في شاذ من الاخبار، ولا في معروف منها، وانما كان الناس في حياة إسماعيل يظنون أن أبا عبدالله ينص عليه فلما مات إسماعيل زالت ظنونهم، وعلموا أن الامام في غيره، فتعلق هؤلاء المبطلون بذلك الظن وجعلوه أصلا وادعوا انه قد وقع النص، وليس معهم في ذلك أثر ولا خبر يعرفه أحد من نقلة الشيعة، واذا كان معتمدهم على الدعوى المجردة من برهان فقد سقط بما ذكرناه".

ولم يقل المفيد: لماذا إذن شك "السليمانية" بنظرية الامامة، ولماذا تشبث "الاسماعيليون" بإمامة إسماعيل؟ ولماذا تحدث الامام الصادق عن "البداء"؟
ولماذا لم يقل لشيعته مثلا: أنا لم اعين إسماعيل إماما بعدي أبدا؟

ويحاول المفيد أن يأول "حديث البداء" تأويلا تعسفيا، معتمدا على روايات مختلقة لم يروها أحد غيره، ويقول: "فأما الرواية عن ابي عبد الله من قوله "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل" فانها على غير ما توهموه أيضا، من البداء في الامامة، وانما معناها ما روي عن ابي عبد الله أنه قال: ان الله تعالى كتب القتل على ابني إسماعيل مرتين، فسألته فيه فعفا عن ذلك، فما بدا له في شيء مما بدا له في إسماعيل، يعني به ما ذكره من القتل الذي كان مكتوبا فصرفه عنه بمسألة ابي عبد

الله. وأما الامامة فانه لا يوصف الله فيه بالبداء، على ذلك اجماع فقهاء الامامية، ومعهم فيه أثر عنهم أنهم قالوا: مهما بدا لله في شيء فلا يبدو له في نقل نبي عن نبوته ولا امام عن امامته ولا مؤمن قد أخذ عهده بالايمان عن ايمانه".

ولم يقل المفيد كيف عرف الصادق: أن الله قد كتب على إسماعيل القتل مرتين، وأنه بدا له في ذلك بعدما سأله الصادق أن يعفو عن ابنه، ويصرف عنه القتل؟ هل نزل عليه الوحي من الله مثلا؟

ثم يحاول المفيد مرة أخرى تأويل "البداء" تأويلا تعسفيا، فيقول: "ان البداء من الله تعالى هو الظهور، فاذا ظهر من أفعاله ما لم يكن في الاحتساب والظنون قيل في ذلك: "بدا لله في كذا وكذا".. وليس البداء من الله تعالى تعقب رأي ولا استدراك فائت، ولا انتقال من تدبير الى تدبير.. والمعنى في قوله: "ما بدا لله في شئ كما بدا في إسماعيل" بمعنى ما ظهر له فعل في أحد من أهل البيت، ما ظهر له في إسماعيل، وذلك انه كان الخوف عليه من القتل مستندا، والظن به غالبا، فصرف الله عنه ذلك بدعاء الصادق ومناجاته لله. وبهذا جاء الخبر عن الرضا علي بن موسى، وليس الأمر في هذا الخبر كما ظنه قوم من الشيعة (كالسليمانية والاسماعيلية) في أن النص كان قد استقر في إسماعيل فقبضه الله اليه، وجعل الامامة من بعده في موسى. فقد جاء الرواية بضد ذلك عن أئمة آل الرسول (ص) فروي أنهم قالوا: "مهما بدا لله في شيء فانه لا يبدو له في نقل نبي عن نبوته، ولا امام عن امامته، ولا مؤمن قد أخذ عهده بالايمان عن ايمانه". فكان هذا الخبر مصححا من التأويل في البداية ما قدمناه".

ثم يدعي الشيخ المفيد وجود "تواتر" في النص من الصادق على ابنه موسى بن جعفر، بالرغم من عدم وجود أي خبر ولو خبر آحاد على ذلك، فيقول: "ومما يدل أيضا على فساده تواتر الخبر بنص أبي جعفر الباقر على ابنه الصادق بالامامة، ونص الصادق على ابنه الكاظم موسى، ونص موسى على علي، وتظاهر الخبر عمن ذكرناه بالعلوم الدالة على امامتهم والمعجزات المنبئة عن حقوقهم، أو صدقهم مع الخبر عن النبي بالنص عليهم من "حديث اللوح" وما رواه عبد الله بن مسعود ووصفه سلمان من ذكر أعيانهم وأعدادهم. وقد أجمع من ذكرناه بأسرهم والأئمة من ذريتهم وجميع أهل بيتهم على موت ابي القاسم، وليس يصح أن يكون اجماع هؤلاء باطلا".

ونسي المفيد أنه، في جداله مع الشيعة الجارودية الزيدية، قد عجز عن الإتيان بأي خبر يثبت إمامة الباقر، فضلا عن بقية الأئمة من ولده، ولكنه يقوم بمنتهى الجرأة والادعاء، على وصف روايات مختلقة في القرن الرابع الهجري، بالتواتر، كرواية

"حديث اللوح" الذي نزل به جبرئيل على النبي محمد (ص) وأعطاه لابنته فاطمة، والذي يتضمن أسماء الأئمة الاثني عشر، وسوف نبحث هذا الحديث الموضوع في فصل قادم.

أزمة خلافة الصادق

ولم يكد الشيعة الامامية يتجاوزون أزمة البداء، حتى وقعوا في أزمة أخرى، شتتهم الى ست فرق، نتيجة الغموض في النص والوصية للامام الجديد، ونتيجة استعمال المنطق الباطني الافتراضي، في إنكار وفاة الامام، أو ادعاء وجود ولد لم يولد قط، ولقد استخدم المفيد مع بعض هؤلاء المنطق الظاهري، ورفض أخبار الآحاد، أو النظريات المتشددة التي يتمسكون بها لإثبات مقولاتهم العجيبة.
وكان على رأس هؤلاء "الإسماعيلية" الذين أنكروا وفاة إسماعيل في حياة أبيه، ثم جاء بعدهم "الناووسية" (نسبة الى رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناووس) الذين أنكروا وفاة جعفر الصادق نفسه، وقالوا انه حي لم يمت ولا يموت. وانه المهدي المنتظر، ثم فريق من "الفطحية" الذين قالوا بإمامة عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، وهم الذين ادعوا وجود ولد له اسمه "محمد بن عبد الله" وأنه المهدي المنتظر، وأن أباه عبد الله قد أخفاه في اليمن خوفا عليه من العباسيين.

والغريب أن الشيخ المفيد لم يتحدث في كتبه المختلفة عن "الإسماعيلية" أو ينتقدهم مباشرة لإنكارهم وفاة إسماعيل، كما لم يتحدث عن الفطحية الذين ادعوا وجود ولد لعبد الله، بينما ركز حديثه فقط ضد "الناووسية" وضد منطقهم الباطني، فقال: "أما الناووسية فقد ارتكبت في انكارها وفاة أبي عبد الله ضربا من دفع الضرورة وانكار المشاهدة لأن العلم بوفاته كالعلم بوفاة ابيه من قبله، ولا فرق بين هذه الفرقة وبين الغلاة ، الدافعين لوفاة أمير المؤمنين، وبين من انكر قتل الحسين وادعى انه كان مشبها للقوم.
وأما الخبر الذي تعلقوا به فهو خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا، ولو رواه ألف انسان، وألف ألف لما جاز ان يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات، وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات".

وقد أبدع الشيخ المفيد هنا في نقد "الناووسية" (ومن ورائهم الإسماعيلية والفطحية) ورفض المنطق الباطني، والتشبث بأخبار الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا، ولو رواها مليون انسان. وكان يفترض به أن يلتزم بهذه القاعدة الأصولية المهمة،

في جميع الأحوال، ولكنه تخلى عنها في محطات عديدة، كما رأينا سابقا، وسنرى لاحقا.

لقد كان الشيخ المفيد يحاول بناء نظرية "الإمامة" من حجارة متناثرة في التاريخ، فيلتقط بعض الحجارة، ويهمل أحجارا أخرى، لكي يبني النظرية كما يشاء، ولذلك يضطر الى تزييف التاريخ الشيعي.

وأبرز مثل على ذلك قراءته لما حدث في أعقاب وفاة الصادق، من ذهاب عامة الشيعة (ما عدا الإسماعيلية والناووسية) الى القول بإمامة ابنه الأكبر "عبد الله الأفطح" الذي جلس مجلس أبيه وادعى الوصية له.

وحسبما يقول النوبختي والاشعري القمي، فقد مال إلى عبد الله الأفطح جل مشايخ الشيعة وفقهائها، ولم يشكّوا في أن الإمامة في عبد الله بن جعفر وفي ولده من بعده. وذلك لإحجام الصادق عن تعيين شخص معين خليفة له، بعد وفاة ابنه إسماعيل (وحدوث البداء) واكتفائه بتبيان العلامات العامة فقط كـ:" الوصية الظاهرة والفضل، بحيث لا يستطيع أحد أن يطعن عليه في فم ولا بطن ولا فرج، فيقال: كذاب ويأكل أموال الناس، وما أشبه هذا". أو اتصافه بـ "السكينة والوقار والهيبة". أو الوراثة في "الكبير ما لم تكن فيه عاهة".

ولكن الأفطح توفي عقب أبيه بسبعين يوما، دون أن يخلف ولدا تستمر فيه الإمامة، مما ولد صدمة جديدة في صفوف "الإمامية" الذين كانوا يؤمنون بقانون التوارث العمودي. فقال قسم منهم بالجمع بين عبد الله وأخيه موسى (وهؤلاء هم الفطحية) بينما توقف آخرون التزاما منهم بالشعار الذي كان يقول بأن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين، واضطروا إلى افتراض ولد مخفي لعبد الله الأفطح، قالوا إن اسمه "محمد بن عبد الله" وانه المهدي المنتظر، وأنه موجود في اليمن بصورة سرية وقد أخفاه أبوه بسبب التقية، في حين قام فريق ثالث بشطب اسم "الأفطح" من سلسلة الأئمة والادعاء بخطأ الذهاب إليه من البداية، وانتقلوا إلى أخيه موسى بن جعفر (وهؤلاء هم الموسوية).

وبدلا من اعتراف الشيخ المفيد بالقصة التاريخية، وثبوت إمامة عبد الله الأفطح لبعض الوقت على الأقل، فانه حاول، تبعا للموسوية، أن يشطبه نهائيا من قائمة الأئمة، ويجرده من أية مؤهلات دينية، وقام بترديد تهم كاذبة، وتأويل أحاديث موضوعة، وادعاء التواتر على أحاديث أخرى، فقال:" أما الفطحية فان أمرها أيضا واضح وفساد قولها غير خاف ولا مستور عمن تأوله. وذلك انهم لم يدعوا نصا من أبي عبد الله (ع) على عبد الله، وانما عملوا على ما رووه من أن الامامة تكون في الأكبر، وهذا حديث لم يرو قط الا مشروطا، وهو انه قد ورد أن الامامة تكون في الأكبر ما لم تكن به عاهة، وأهل الامام القائلون بإمامة موسى متواترون بأن عبد الله كان به عاهة في

الدين، لأنه كان يذهب الى مذاهب المرجئة الذين كانوا يقعون في علي وعثمان، وان أبا عبد الله قال، وقد خرج من عنده "عبد الله هذا مرجئ كبير" وانه دخل عليه عبد الله يوما وهو يحدث أصحابه فلما رآه سكت حتى خرج، فسئل عن ذلك فقال: أو ما علمتم أنه من المرجئة؟. هذا مع انه لم يكن له من العلم ما يتخصص به من العامة، ولا روي عنه شيء من الحلال والحرام، ولا كان بمنزلة من يستفتى في الأحكام، وقد أدعى الامامة بعد ابيه فامتحن بمسائل صغار فلم يجب عنها، ولا تأتى للجواب، فأي علة أكبر مما ذكرناه تمنع من امامة هذا الرجل. مع انه لو لم تكن علة تمنع من امامته لما جاز من أبيه صرف النص عنه، ولو لم يكن قد صرفه عنه لأظهره فيه، ولو أظهره لنقل وكان معروفا في أصحابه، وفي عجز القوم عن التعلق بالنص عليه دليل على بطلان ما ذهبوا اليه".

ويلاحظ أن المفيد هنا، يتغافل عن اجماع الشيعة على القول بامامة عبد الله الأفطح، قبل وفاته، وعدم شكهم في أن الإمامة في عبد الله بن جعفر وفي ولده من بعده. كما قال النوبختي والأشعري القمي، وأن سبب التراجع عن القول بإمامة الأفطح هي وفاته دون خلف، كما يتغافل عن استمرار الفطحية (الذين جمعوا بين عبد الله وأخيه موسى) الى عهد الحسن العسكري، وكذلك عدم وجود نص واضح وصريح ومتواتر على موسى بن جعفر، وعدم تصديه للامامة بصورة ظاهرة، وعدم معرفة أقطاب النظرية "الإمامية" وحتى المتكلمين منهم كهشام بن سالم الجواليقي وأبي جعفر الأحول (المعروف بمؤمن الطاق) بإمامة موسى الكاظم الا بطريقة غيبية إعجازية.

ولو كان النص واضحا وصريحا وثابتا ومتواترا على الكاظم – كما يدعي المفيد - لما تفرق شيعة الصادق الى ست فرق، ولما ادعى عبد الله الامامة ولا اخوه محمد الديباج بن جعفر الصادق.

نفي امامة محمد الديباج

وكما فشل الشيخ المفيد في اسقاط شخصية الامام عبد الله الأفطح، أو شطبه من التاريخ الامامي، فقد فشل أيضا في نفي إمامة محمد بن جعفر الذي قام بثورة في الحجاز عام ٢٠٠هـ وتسمى بـ "أمير المؤمنين"، فاستند المفيد الى القاعدة الأصولية السابقة أي عدم جواز الاعتماد على أخبار الآحاد، بالرغم من أن محمد الديباج كان زيديا ولم يكن يؤمن بالنص ولا بنظرية الامامة الإلهية، ولكن المفيد حاول اسقاط شرعية الديباج كما لو أنه كان مدعيا للامامة بالنص، فقال: " ان الحديث الذي رووه لا يدل على ما ذهبوا اليه، لو صح وثبت، فكيف وهو ليس حديثا معروفا ولا رواه محدث مذكور، وأكثر ما فيه عند ثبوت الرواية له أنه خبر واحد، وأخبار الآحاد لا يقطع على

الله بصحتها. ولو كان صحيحا أيضا لما كان في متضمنه دليل الامامة، لأن "مسح أبي عبد الله التراب عن وجه ابنه" ليس بنص عليه في عقل ولا سمع ولا عرف ولا عادة... مع أن محمد بن جعفر خرج بالسيف بعد ابيه ودعا الى امامته وتسمى بإمرة المؤمنين، ولم يتسمَّ بذلك أحد ممن خرج من آل ابي طالب. ولا خلاف بين أهل الامامة أن من تسمى بهذا الاسم بعد امير المؤمنين فقد أتى منكرا...وقد انقرضوا حتى لم يبق منهم أحد. وفي ذلك ابطال مقالتهم، لأنها لو كانت حقا لما جاز أن يعدم الله أهلها كافة".

الحركة الواقفية

لم تكد نظرية الامامة تستقر على موسى بن جعفر، حتى تفجرت بعد وفاته مرة أخرى، وكادت تنقرض، كما يقول الشيخ المفيد:" اختلفت الواقفة في الرضا ومن قام من آل محمد بعد ابي الحسن موسى:

فقال بعضهم: هؤلاء خلفاء ابي الحسن، وأمراؤه وقضاته الى أوان خروجه، وانهم ليسوا بأئمة وما ادعوا الامامة قط.

وقال الباقون: انهم ضالون مخطئون ظالمون، وقالوا في الرضا خاصة قولا عظيما، وأطلقوا تكفيره وتكفير من قام بعده من ولده.

وشذت فرقة ممن كان على الحق الى قول سخيف جدا، فأنكروا موت ابي الحسن وحبسه، وزعموا ان ذلك كان تخييلا للناس، وادعوا انه حي غائب، وانه المهدي، وزعموا انه استخلف على الأمر محمد بن بشير مولى بني اسد، وذهبوا الى الغلو بالإباحة ودانوا بالتناسخ.

واعتلت الواقفة فيما ذهبوا اليه بأحاديث رووها عن أبي عبد الله منها: انهم حكوا عنه لما ولد موسى بن جعفر، قوله لأمه حميدة البربرية: يا حميدة بخ بخ حل الملك في بيتك. وسئل عن اسم القائم فقال: اسمه حديدة الحلاق".

وبالرغم مما يستعظمه المفيد من تكفير بعض شيعة الكاظم لابنائه وأحفاده، وتضليلهم وتخطئتهم ونفي الامامة عنهم، وهو ما يدل على هشاشة نظرية الامامة الإلهية وعدم قيامها على نصوص واضحة وصريحة ومتواترة، ومعروفة لدى عامة الشيعة الامامية، فان المفيد لم يتوقف ليرد على هؤلاء "الواقفة" الذين أغلقوا باب الامامة، وتاجروا بما تبقى منها، واختطافها، وادعاء محمد بن بشير، الغالي باستخلاف الكاظم له، ونقل الخلافة الى أولاده، كما حدث قبل حوالي مائة عام، بعد وفاة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، عندما قام عدد من الغلاة كالحربية

والبيانية والمغيرية والمنصورية، والجناحية والروندية، بادعاء الامامة والنبوة، بناء على أقوال مزعومة أو إشارات غامضة، أوتأويلات تعسفية، ولم يكن علي بن موسى الرضا يمتلك أدلة قوية وواضحة وصريحة ومتواترة على إمامته، مما ساعد الغلاة والواقفة على تسويق مقولاتهم.

وكان على المفيد أولا، أن يرفض المنهج الباطني الذي تشبث به الواقفة في إنكارهم لوفاة الامام موسى الكاظم، وادعائهم هروبه من السجن، وهو موقف كان يحظى بقدر كبير من المعقولية، حيث قال لهم: "ما الفرق بينكم وبين الناووسية الواقفة على ابي عبد الله، والكيسانية الواقفة على أبي القاسم محمد بن الحنفية، والمفوضة المنكرة لوفاة أبي عبدالله الحسين الدافعة لقتله، والسبئية المنكرة لوفاة أمير المؤمنين المدعية حياته، والمحمدية النافية لموت رسول الله المتدينة بحياته؟
وكل شيء راموا به كسر مذاهب من عددناهم فهو كسر لمذاهبهم ودليل على ابطال مقالتهم".

وحاول المفيد أن يفسر ويأول بعض الأحاديث التي كان الواقفة يتشبثون بها، مثل "موسى هو القائم" أو "القائم اسمه حديدة الحلاق" فقال:" قد علمنا أن كل امام فهو قائم بالأمر بعد ابيه، فأي حجة فيما تعلقوا به لولا عمى القلوب؟".

وكان على المفيد ثانيا، أن يثبت لهم بمنطق النصوص والأحاديث المتواترة الصريحة، إمامة الرضا، ولكنه كان عاجزا عن القيام بذلك، فلجأ الى قياس الرضا على أبيه الكاظم، فقال: "على انه يقال لهم: ما الدليل على امامة أبي الحسن موسى؟ وما البرهان على أن أباه نص عليه؟ فبأي شيء تعلقوا في ذلك واعتمدوا عليه أريناهم بمثله صحة امامة الرضا، وثبوت النص عليه من ابيه، وهذا ما (لا) يجدون عنه محيصا".

ولكن المشكلة أن النص على موسى الكاظم كان غامضا وضعيفا أو غير موجود، ولذلك ذهب عامة الشيعة وفقهاؤهم وأجلاؤهم الى القول بامامة عبد الله الأفطح، ثم لجأوا الى الكاظم بعد وفاة أخيه.
واذا راجعنا تاريخ الرضا، فسنجد أنه عانى من اهمال وانكار ورفض عامة الشيعة له، حتى استدعاء الخليفة العباسي المأمون له، وعرض ولاية العهد عليه، حيث التف حوله بعض شيعة أبيه و "تذكروا" بعض النصوص المنسية حوله.

أزمة الطفولة

بعد حوالي مائة عام من تأسيس نظرية الامامة الإلهية (العلوية الحسينية) على يدي محمد الباقر، أصيبت النظرية بضربة قاتلة، عند وفاة علي بن موسى الرضا سنة ٢٠٣وتركه لطفل بعمر سبع سنوات هو محمد الجواد، وكان ذلك سببا كبيرا لتفرق الشيعة الذين قالوا بإمامة الرضا، الى ثلاث فرق:

- فرقة عادت لتبني الوقف على موسى الكاظم.
- فرقة قالت بإمامة أحمد بن موسى، وزعموا أن الرضا وصى اليه ونص عليه بالامامة.
- و"فرقة مضت على سنن القول في الامامة، ودانت بإمامة أبي جعفر (الجواد) ونقلت النص عليه، وهم أكثر الفرق عددا". كما يدعي الشيخ المفيد.

وهنا ينتقل الشيخ المفيد الى منطق اللامعقول، فيهاجم الفريقين اللذين "شذا عن أصل الامامة، واعتلا بصغر سن ابي جعفر، وقالوا: ليس يجوز أن يكون امام الزمان صبيا لم يبلغ الحلم". مع أن موقف الفريقين كان أقرب الى العقل، ولا سيما موقف الشيعة "الأحمدية" الذين اتبعوا أحمد بن موسى، ولكن الشيخ المفيد، الذي يتشبث بوجود نص على الجواد (الطفل الصغير) رغم أنه غير معروف ولا معقول ولا متواتر ولا حتى خبر آحاد، فيقول:" ... كما قيل للواقفة، قولو بأي دليل شئتم على امامة الرضا حتى نريكم بمثله على امامة ابي جعفر، وبأي شيء طعنتم به في نقل النص على أبي جعفر، فان الواقفة تطعن بمثله في نقل النص على أبي الحسن ولا فصل في ذلك".

استعمال القياس الباطل

وحاول المفيد، بعد ذلك، حل مشكلة الطفولة باستعمال قياس باطل، وهو تشبيه الجواد على النبيين عيسى ويحيى، فقال: "على أن ما اشتبه عليهم من جهة سن أبي جعفر فانه بين الفساد، وذلك ان كمال العقل لا يستنكر بحجج الله تعالى مع صغر السن. قال الله سبحانه: "قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا، قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا" فخبر عن المسيح بالكلام في المهد وقال في قصة يحيى: " وآتيناه الحكم صبيا". وقد اجمع جمهور الشيعة مع سائر من خالفهم على أن رسول الله دعا عليا وهو صغير السن ولم يدع الصبيان غيره، وباهل بالحسن والحسين وهما طفلان... واذا كان الأمر على ما ذكرناه من تخصيص الله حججه بطل ما تعلق به هؤلاء القوم. على أنهم إن أقروا بظهور المعجزات على الأئمة وخرق العادة لهم وفيهم،

بطل أصلهم الذي اعتمدوا عليه في انكار إمامة أبي جعفر، وان ابوا ذلك ولحقوا بالمعتزلة في انكار المعجز الا على الأنبياء، كلموا بما تكلم به إخوانهم من أهل النصب والضلال".

ويكشف هذا المقطع الأخير من كلام المفيد، عدم امتلاكه دليلا قويا مستندا الى نص صريح من الرضا على الجواد، أو نصب معقول لطفل صغير لقيادة الأمة الإسلامية، ولذلك يلجأ المفيد الى ادعاء وجود معاجز تدعم إمامة الجواد، وهو ما لم يعترف به عامة الرافضين لإمامته من ناحيتين:

الأولى: عدم ثبوت تلك الدعوى،

والثانية: انقطاع المعاجز بعد الأنبياء.

ولكن المفيد يصر على قياس الجواد على الأنبياء، بالرغم من عدم وجود نص عليه من الله.

وحاول المفيد أن يخرج الجواد من عموم آية الأيتام: "وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم" (النساء، 6) التي تفرض الحجر عليهم حتى يبلغوا سن الرشد.

ولم ينظر المفيد الى واقع الجواد عندما كان طفلا صغيرا، وعدم قيامه بأي دور كبير، وعدم تحمله لأية مسؤولية شخصية فضلا عن قدرته على تحمل مسؤولية قيادة الأمة.

وقد تكررت أزمة الطفولة مرة أخرى مع علي الهادي بن محمد الجواد، الذي توفي أبوه وهو في سن الثمانية أعوام، وأوصى لمن يشرف عليه وعلى أمواله حتى يبلغ. كما يروي الكليني في "الكافي" وهو ما يدل على عدم إمكانية تبوء الهادي كأبيه، لمنصب الامامة، ومع ذلك فان الشيخ المفيد، يصر على تسلسل الامامة من واحد الى آخر رغم الطفولة والجهل، ويقول: "ثم ثبتت الامامية القائلون بإمامة ابي جعفر بأسرها على القول بإمامة أبي الحسن علي بن محمد بعد أبيه، ونقل النص عليه ...فلما توفي تفرقوا بعد ذلك، فقال الجمهور منهم بإمامة أبي محمد الحسن بن علي، ونقلوا النص عليه واثبتوه.

وقال فريق منهم: إن الامام بعد ابي الحسن محمد بن علي، أخو أبو محمد، وزعموا أن اباه عليا نص عليه في حياته، وهذا محمد كان قد توفي في حياة أبيه، فدفعت هذه الفرقة وفاته، وزعموا أنه لم يمت وانه حي وهو الامام المنتظر.

وقال نفر من الجماعة شذوا أيضا عن الأصل: ان الامام بعد محمد بن علي أخوه جعفر بن علي، وزعموا أن أباه نص عليه بعد مضي محمد وانه القائم بعد ابيه".

ويدخل المفيد في حوار مع هذه الفرق "فيقال للفرقة الأولى: لم زعمتم ان الامام بعد ابي الحسن ابنه محمد؟ وما الدليل على ذلك؟ فان ادعوا النص طولبوا بلفظه والحجة عليه، ولن يجدوا لفظا يتعلقون به في ذلك ولا تواتر يعتمدون عليه، لأنهم في أنفسهم من الشذوذ والقلة على حد ينفي عنهم التواتر القاطع للعذر في العدد، مع انهم قد انقرضوا ولا بقية لهم، وذلك مبطل أيضا لما ادعوه. ويقال لهم في ادعاء حياته ما قيل للكيسانية والناووسية والواقفة، ويعارضون بما ذكرناه ولا يجدون فصلا".

ويلاحظ أن المفيد هنا، يتنكر للأحاديث الثابتة والمتواترة، والتي يعترف بها شيعة الحسن العسكري، وسائر المؤرخين الشيعة، من وصية الهادي في البداية الى ابنه محمد، وقوله بحدوث البداء فيه، بعد وفاته في حياة أبيه، ثم قوله للحسن: "يا بني أحدث لله شكرا فقد أحدث فيك نعمة. لقد بدا لله في محمد كما بدا في إسماعيل". وقد روى المفيد نفسه هذا الحديث في كتاب (الإرشاد) ولكنه لم يشر إليه في كتاب (الفصول المختارة) في محاولة منه لتزوير التاريخ الشيعي والتهرب من الاعتراف بحدوث البداء في مسألة النص بالإمامة.

وإذا كان المفيد يجحد وجود النص على محمد بن علي، فان شيعة جعفر بن علي، قد أنكروا النص على الحسن وادعوا الامامة له، أيضا، مما يؤكد حدوث صراع بين الاخوة، وغموض النص على كل واحد منهم.

انهيار نظرية الامامة

شاهدنا خلال المائة والخمسين سنة الماضية من عمر نظرية الامامة الإلهية (من بداية القرن الثاني الهجري حتى أواسط القرن الثالث) أقوالا عجيبة غريبة لبعض الغلاة وأصحاب الفرق الضالة والمنحرفة مثل ادعاء النبوة أو الألوهية لهم ولبعض أئمة أهل البيت، أو إنكار وفاة بعضهم واختلاق أولاد لبعض آخر، أو القول بإمامة بعض الأطفال الصغار الذين لم يبلغوا الحلم، وشاهدنا كذلك تفرق شيعة كل امام بعد وفاته الى عدة فرق بسبب غموض النص أو الوصية على الامام الجديد، وذلك ما أدى الى ضمور الفرقة الامامية الى درجة كبيرة في مقابل التيار الزيدي الذي كان يغلب على الشيعة، بسبب نظريته السياسية المعقولة التي تقول بإمامة كل من يخرج من أهل البيت ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

وقد وصلت النظرية الامامية (الموسوية) الى طريق مسدود في منتصف القرن الثالث الهجري، بعد وفاة الامام الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ وتفرق شيعته الى أربع عشرة

فرقة، حيث قال بعضها بأقوال غريبة مشابهة لأقوال الغلاة السابقين، بسبب تصلبهم الأيديولوجي، وطريقة تفكيرهم الخرافية اللامعقولة، مما وضع نهاية لهذا الخط الامامي.

وقد تصدى الشيخ المفيد لبعض هؤلاء الغلاة الخرافيين، ورد عليهم بمنطق علمي وعقلاني، ولكنه استخدم نفس منطقهم في تبني نظرية شبيهة مغالية خرافية أيضا. وهذا من أعجب العجب، بالرغم من أن المفيد جاء الى الحياة بعد أكثر من قرن على انهيار نظرية الإمامة (الموسوية)، وقد حاول بعث الروح فيها لمواجهة حركات سياسية ذات نظريات فكرية حية مثل الحركة الزيدية والحركة الفاطمية (الامامية الإسماعيلية) اللتين كانتا قد نجحتا في إقامة دول شيعية في اليمن وشمال افريقيا.

لقد تعرضت الفرقة الامامية (الموسوية) الى أزمة في منتصف القرن الثالث الهجري، شبيهة بالأزمة التي تعرضت لها في أواسط القرن الثاني، وذلك عندما أوصى الامام جعفر الصادق الى ابنه إسماعيل، ثم توفي في حياته، فأشار الى ابنه عبد الله الأفطح، فتوفي هذا من دون عقب تستمر فيه الامامة، فافترق أصحابه الى عدة فرق منهم من تراجع عن القول بإمامته، وانتقل الى أخيه موسى بن جعفر، ومنهم من جمع بين الاثنين، ومنهم من اختلق ولدا له في السر، قال انه الامام بعده.

وقد حدث ما يشبه ذلك عندما أوصى الامام علي الهادي الى ابنه محمد، فتوفي في حياته، فأشار الى ابنه الحسن، فتوفي دون عقب، فتراجع بعض شيعته عن القول بإمامته، وانتقلوا الى أخيه جعفر، ومنهم من ذهب للقول بإمامة محمد المتوفى سابقا، وقال كالإسماعيلية، انه لم يمت، أو مات وأوصى الى جعفر، ومنهم من اختلق ولدا للحسن العسكري في السر وقال انه الامام وانه المهدي المنتظر.

وقد تبنى الشيخ المفيد قول الشيعة "الاثني عشرية" الذين قالوا بوجود الولد واختفائه وظهوره في المستقبل، وتصدى لمناقشة الفرق الشيعة الأخرى باستعمال منطق مزدوج يرد على الخرافيين بالعقل ويرد على العقلاء بالخرافة.

وسوف نستعرض في ما يلي محاولاته المتناقضة في هذا المجال.

الحيرة الكبرى

أدت وفاة الإمام الحسن العسكري، في سامراء سنة 260 للهجرة، دون إعلانه عن وجود خلف له، والوصية بتركته الى أمه المسماة بـ:" حديث" الى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الامامية الموسوية ، الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية الى يوم القيامة. وحدوث نوع من الشك والحيرة والغموض والتساؤل عن مصير الإمامة بعد العسكري، وتفرقهم في الإجابة عن ذلك الى أربع عشرة فرقة. كما يقول

النوبختي في (فرق الشيعة)، وسعد بن عبد الله الأشعري القمي في (المقالات والفرق)، ومحمد بن أبي زينب النعماني في (الغيبة)، والصدوق في (إكمال الدين)، والمفيد في (الإرشاد) والطوسي في (الغيبة) وغيرهم .. وغيرهم..

ويقول المؤرخون الشيعة: إن جعفر بن علي الهادي، أخا الحسن العسكري، حاول أن يحوز كل تركة الإمام، ولما اتصل خبر وفاة الحسن بأمه وهي في المدينة، خرجت حتى قدمت (سرّ من رأى) وادعت الوصية عنه، وثبت ذلك عند القاضي. وأن جارية للإمام العسكري، تسمى صقيل، ادعت أنها حامل منه، فتوقفت قسمة الميراث. وحمل الخليفة العباسي المعتمد الجارية صقيل الى داره، وأوعز الى نسائه، وخدمه ونساء الواثق ونساء القاضي ابن أبى الشوارب بتعهد أمرها والتأكد من حملها واستبرائها .. ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية ملازمين لها حتى تبين لهم بطلان الحمل فقسم ميراث الحسن بين أمه وأخيه جعفر.

وينقل الصدوق حديثا عن "أبي الأديان البصري" الذي يصفه بأنه خادم الإمام العسكري ورسوله الى الشيعة في مختلف الأمصار، أن عامة الشيعة عزّوا جعفرا وهنئوه، وكان من ضمنهم عثمان بن سعيد العمري الذي ادعى "النيابة الخاصة" عن ابن الحسن بعد ذلك.

ويذكر النوبختي والأشعري القمي والمفيد، أن بعض شيعة الإمام العسكري، وخاصة الفطحية، اعترفوا بالظاهر وسلموا بعدم وجود ولد للعسكري، وآمنوا بإمامة أخيه جعفر . وقالوا: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده جعفر بن علي أخوه ، وذهبوا في ذلك الى بعض مذاهب الفطحية الذين جمعوا بين إمامة عبد الله وموسى ابني جعفر الصادق، والذين لم يكونوا يشترطون الوراثة العمودية دائما في الإمامة. وكان رئيسهم والداعي لهم الى ذلك رجل من أهل الكوفة من المتكلمين يقال له "علي بن الطاحي الخزاز" وعلماء بني فضال، وأخت الفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني .

وكاد أهل قم أن يستجيبوا لجعفر، لأنهم لم يكونوا يعرفون غيره، وقد اجتمعوا الى شيخهم احمد بن إسحاق، وكتبوا الى جعفر كتاباً، جواباً عن كتابه، وطلبوا منه أن يجيبهم على عدة مسائل؛ وأرسلوا وفدا منهم الى جعفر لمحاورته، فأوصل الكتاب إليه وسأله في البداية عن كيفية انتقال الإمامة إليه مع وجود خبر يقول بعدم جواز انتقال الإمامة الى أخوين بعد الحسن والحسين؟ فاعتذر جعفر بحدوث البداء من الله، لعدم وجود ولد لأخيه الحسن.

ويقول الخصيبي: إن جماعة من أهل قم، هم: (أبو الحسين بن ثوابة وأبو عبد الله الجمال وأبو علي الصائغ والقزويني) كانوا يأخذون الأموال باسم جعفر ويأكلونها ولا يوصلونها إليه ويتهمونه بالكذب، مما يشير الى أن قسما من شيعة قم آمنوا بإمامة جعفر، بالفعل، وأخذوا يرسلون إليه الأموال.

ادعاء الاجماع على ولادة ابن الحسن

وبالرغم من حدوث "الحيرة الكبرى" وذهاب فريق كبير من الشيعة للقول بإمامة جعفر بن علي الهادي، الا ان الشيخ المفيد يدعي حدوث شبه إجماع على القول بولادة ابن الحسن وإمامته، فيقول: "لما توفي أبو محمد الحسن بن علي افترق أصحابه اربع عشرة فرقة، فقال **الجمهور منهم** بإمامة ابنه القائم المنتظر" وهذا ما لم يقله النوبختي في نهاية القرن الثالث الهجري، وانما انتشر في القرن الرابع عند ولادة المفيد، ولو كان الجمهور الشيعي قد تبنى القول بإمامة ابن العسكري، لما تفرقوا الى اربع عشرة فرقة، واطلقوا على ذلك العصر: اسم "عصر الحيرة". ولكن الشيخ المفيد يحاول التشبث بشبهة الاجماع، بالرغم من انه لا يؤمن بحجية الاجماع الا إذا كان معبرا عن قول المعصوم، كما يقول.

ان قول "الجمهور" لا يعني الاجماع، وانما يتضمن أيضا الاعتراف بوجود آراء أخرى، يحاول المفيد أن يصفها بالهامشية مقابل الجمهور، وحتى لو ثبت ذلك فان "الاجماع" المتأخر لا يشكل حجة عند أي من علماء الأصول الشيعة، وإذا كان "شبه الاجماع" قد تحقق في القرن الرابع، كما يدعي المفيد، فلا بد أن نعود الى الوراء لنتأكد من حجم هذا "الاجماع" وعلى ماذا يستند؟ وفيما كان أحد يعرف بوجود ولد للامام العسكري، في الأيام الأولى؟ ولماذا حدثت "الحيرة الكبرى"؟

المفيد بين المنطق العقلي والمنطق الخرافي

ولننظر الآن في المنطق العقلي الذي استخدمه المفيد في الرد على الفرق الخرافية المغالية:

لقد وجه خطابه الى الفرقة الباطنية التي أنكرت وفاة الحسن العسكري، وقالت باستمرار حياته، قائلا:" ما الفصل بينك وبين الواقفة والناووسية؟" وهما الفرقتان اللتان أنكرتا وفاة الامام الصادق وابنه موسى بن جعفر، كما قال غلاة آخرون أنكروا وفاة الامام علي والحسين وابن الحنفية وعبد الله بن معاوية وإسماعيل بن جعفر".

وانتقل الى الفرقة الأخرى الأسطورية التي اعترفت بوفاة العسكري، ثم قالت بعودته للحياة، وزعمت أنه المهدي المنتظر، فقال لها:" إذا جاز أن تخلو الدنيا من امام حي يوما فلم لا يجوز أن تخلو منه سنة؟ وما الفرق بين ذلك وبين أن تخلو أبدا من الامام؟... ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الحسن ميتا لا محال، ولم يعش بعد، وسيعيش، وهذا

نقض مذاهبهم فأما ما اعتلوا به من أن القائم انما سمي بذلك لأنه يقوم بعد الموت، فانه يحتمل أن يكون المراد به بعد موت ذكره، دون أن يكون المراد به موته في الحقيقة، بعدم الحياة منه، على أنهم لا يجدون بهذا الاعتلال بينهم وبين الكيسانية فرقا. مع ان الرواية قد جاءت بأن القائم انما سمي بذلك لأنه يقوم بدين قد اندرس، ويظهر بحق كان مخفيا، ويقوم بالحق من غير تقية تعتريه في شيء منه. وهذا يسقط ما ادعوه".

ورفض الشيخ المفيد قول "الفرقة التي أقرت بالمنتظر وانه ابن الحسن وزعمت أنه قد مات وسيحيى ويقوم بالسيف – وقال -: فان الحجة عليها ما يجب من وجود الامام وحياته وكماله وكونه بحيث يسمع الاختلاف ويحفظ الشرع، وبدلالة انه لا فرق بين موته وعدمه".

ورد المفيد على "الفرقة التي زعمت أن القائم ابن الحسن وانه ولد بعد ابيه بثمانية أشهر، فانكروا أن يكون له ولد في حياة أبيه، فانه يحتج عليهم بوجوب الامامة من جهة العقل، وكل شيء يلزم المعتزلة وأصناف الناصبة يلزم هذه الفرقة فيما ذهبوا اليه من جواز خلو العالم من وجود امام حي كامل ثمانية اشهر لأنه لا فرق بين ثمانية اشهر وثمانين. على أنه يقال لهم: لم زعمتم ذلك؟ أبالعقل قلتموه؟ أم بالسمع؟ فان ادعوا العقل أحالوا في القول، لأن العقل لا مدخل له في ذلك. وان ادعوا السمع طولبوا بالأثر فيه، ولن يجدوه، وانما صاروا الى هذا القول من جهة الظن والرجم بالغيب، والظن لا يعتمد عليه في الدين".

وإذا كان قول هذه الفرقة على قدر من الإمكان في الزمن الأول، وذلك بناء على ادعاء جارية للحسن بالحمل منه، وأمر الخليفة باستبرائها، الا ان قول الفرقة التالية كان ضاربا في الباطنية واللامعقول، حيث قالت: باستمرار الحمل الى سنوات طويلة بصورة اعجازية، وذلك لعدم حدوث الولادة، وكان من السهل على الشيخ المفيد الرد عليها مستنكرا إمكانية استمرار الحمل لمائة سنة، وقائلا: "هذا مما لم تجر به عادة، ولا جاء به أثر في سائر الأمم، ولم يكن له نظير. وهو ولو كان مقدورا لله تعالى فليس يجب أن يثبت الا بعد الدليل الموجب لثبوته. ومن اعترف به من حيث الجواز فأوجبه يلزمه ايجاب وجود كل مقدور حتى لا يأمن لعل المياه قد استحالت ذهبا وفضة وكذلك الأشجار، ولعل كل كافر في العالم اذا نام مسخه الله تعالى قردا أو كلبا أو خنزيرا من حيث لم يشعر به ثم يعيده الى الإنسانية، ولعل بالبلاد القصوى مما لا نعرف خبره نساء يحبلن يوما ويضعن في غده، وهذا كله جهل وضلال فتحه على نفسه من اعترف بخرق العادة من غير حجة على جواز ذلك في القدرة".

واذا أردنا ان نلخص كلام الشيخ المفيد في مواجهة الغلاة الخرافيين، فيمكن التأشير على النقاط التالية:

- رفض المنهج الباطني الافتراضي بإنكار وفاة الحسن العسكري، أو القول بعودته للحياة، بعد الإقرار بوفاته، أو انكار وفاة أخيه محمد بن علي، أو افتراض وجود ولد للعسكري، ثم الادعاء بوفاته، وعودته الى الحياة في المستقبل.
- رفض التأويل التعسفي لكلمة "القائم" والتشبث بها لاختلاق نظرية معينة.
- رفض الفراغ، أو جواز خلو العالم من وجود امام حي كامل، والقول بوجوب وجود امام حي يسمع الاختلاف ويحفظ الشرع، دائما.
- استخدام العقل.
- المطالبة بالأدلة النقلية المتواترة.
- رفض الظن والرجم بالغيب.
- رفض دعاوى الاعجاز باستمرار الحمل لمدة طويلة غير محددة، وخرق العادة من غير حجة قوية.

ولئن كانت تلك الفرق المغالية الخرافية ذات منطق متهافت، فان الفرق الأخرى لم تكن بعيدة عن العقل والمنطق، كالفرقة التي ذهبت الى القول ببطلان نظرية الامامة، نتيجة عدم إشارة الحسن العسكري الى وجود ولد له، أو الحديث عن مصير الامامة بعده، وقولها: "ان الامامة قد بطلت بعد الحسن فارتفعت الأئمة، وليس في الأرض حجة من آل محمد، وانما الحجة الأخبار الواردة عن الأئمة المتقدمين، وزعموا أن ذلك سائغ اذا غضب الله على العباد فجعله عقوبة لهم".

ولكن الشيخ المفيد حاول ان يرد على هذه الفرقة العقلانية بمنطق افتراضي، وتأويل تعسفي للقرآن، واستناد الى أخبار آحاد واهية وغامضة، فقال لهم:" ان وجوب الامامة بالعقل، يفسد قولها، وقول الله "يوم ندعو كل أناس بإمامهم" وقول النبي "من مات وهو لا يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية" وقول أمير المؤمنين "اللهم انك لا تخلي الأرض من حجة على خلقك إما ظاهرا مشهورا، أو خائفا مغمورا، لئلا تبطل حججك وبيناتك" وقول النبي "في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين". وأما تعلقهم بقول الصادق "ان الله لا يخلي الأرض من حجة الا أن يغضب على أهل الدنيا" فالمعنى في ذلك أنه لا يخليها من حجة ظاهرة، بدلالة ما قدمناه".

علما بأن العقل يفترض وجوب وجود امام عام، أي حاكم، في كل مكان وزمان، ولا يفترض وجوب وجود امام "معصوم معين من قبل الله من سلالة علي والحسين والحسن العسكري" فلا دليل على بطلان قول هذه الفرقة، وأما استدلال المفيد بآية "يوم ندعو كل أناس بإمامهم" أو قول النبي: "من مات وهو لا يعرف امام زمانه..." فلا يدل على مطلوب المفيد، لعدم وجود خلف ظاهر للحسن العسكري، ينطبق عليه اسم "الامام". ولا يفيد أن يكون مغمورا مختفيا، لأن المفيد نفسه اشترط فيما سبق في رده على الفرق الأخرى، أن يكون الامام حيا يسمع الاختلاف ويحفظ الشرع، وهذا ما لا يمكن ان يقوم به إمام موهوم مفترض يعمل في السر.

وقد فشل الشيخ المفيد أيضا في رد الفرقة التي أقرت بإمامة الحسن، ووقفت بعده، واعتقدت أنه لا بد من امام، ولم تعين أحدا.

وذلك لأن مجرد الإتيان بنصوص مفتعلة مزعومة لا يحل المشكلة ولا يقدم لها اماما حيا ظاهرا يقودها في الحياة.

تبقى الفرقة الأخيرة التي قالت بأن جعفر بن علي هو الامام بعد أخيه الحسن، كما قالت الفرقة الموسوية بإمامة موسى بن جعفر بعد وفاة أخيه عبد الله الأفطح دون عقب، والتي لم تكن تمتلك نصا واضحا وصريحا وثابتا ومتواترا عليه. وكان قول هذه الفرقة (الجعفرية) أقرب الى الواقع والعقل لحل أزمة الامامة بعد وفاة العسكري دون خلف، وقد ذهب الى هذا القول الشيعة الفطحية وبنو فضال (علماء الكوفة) وقوم من قم، ولكن الشيخ المفيد رفض هذا القول المعقول، واحتج عليهم بالقول:" انهم صاروا الى ذلك من طريق الظن والتوهم، ولم يوردوا خبرا ولا أثرا يجب النظر فيه، ولا فصل بين هؤلاء وبين من ادعى الامامة بعد الحسن لبعض الطالبيين، واعتمد على الدعوة المتعرية من برهان".

وذهب المفيد يجادلهم قائلا: "فأما ما اعتلوا به من الحديث عن ابي عبد الله (أن الأمام هو الذي لا يوجد منه ملجأ الا اليه) فانه يقال لهم فيه: ولم زعمتم أنه لا ملجأ الا الى جعفر؟ وما أنكرتم أن يكون الملجأ هو ابن الحسن الذي نقل جمهور الامامية النص عليه.

فان قالوا: لا يجب ان يثبت وجود من لم يشاهد.

قيل لهم: ولم لا يجب ذلك إذا قامت الدلالة على وجوده، مع انه لا يجب علينا أن نثبت الامامة لمن لا نص عليه، ولا دليل على امامته.

على أن هذه العلة يمكن أن يعتل بها كل من ادعى الامامة لرجل من آل ابي طالب بعد

الحسن، ويقول: انما قلت ذلك لأني لم أجد ملجأ الا اليه".

وكان في قول المفيد هذا مغالطة كبيرة وهي المساواة بين رجل حي ظاهر هو جعفر بن علي، وبين ولد موهوم لم يره أحد، وتفضيله على جعفر بادعاء وجود النص عليه، وهو نص لم يثبت وجوده، بل ثبت العكس من نفي الحسن لوجود ولد له فضلا عن النص عليه بالامامة، وعدم اشارته اليه في وصيته بأمواله أمام القاضي ابن ابي الشوارب.

ويعتمد المفيد في رفض إمامة جعفر على أدعياء "السفارة" و"النيابة الخاصة" من أصحاب الحسن، الذين ادعوا وجود ولد له في السر، ونقلوا النص عليه.

ثم يقوم بمهاجمة جعفر، اعتمادا على الاشاعات والاتهامات العبثية التي روجها أولئك "النواب الخاصون السفراء" ضده "من فساده، وما كان عليه في الظاهر مما يضاد صفات الامامة من نقصان العلم وقلة المعرفة وارتكاب القبائح والاستخفاف بحقوق الله في مخلفي أخيه مع عدم النص عليه".

وقد رأينا فيما سبق كيف أن الصراع بين الاخوة الثلاثة، أو أنصارهم، كان عنيفا ومحتدما الى حد تكفير بعضهم للحسن العسكري وتضليله وتفسيقه.
؟؟؟؟

ومن الملفت للنظر ان الشيخ المفيد لم يحتج في رفض إمامة جعفر، بما احتج به البعض في أيامه، بالحديث الذي اشتهر لدى الامامية سابقا بأن "الامامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين". وذلك ربما لعدم إيمان الفطحية الموسوية به.
واعتقد المفيد أنه سدد الضربة القاضية النهائية لجميع الفرق السابقة، وقال: "ليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا وهو من سنة ثلاثة وسبعين وثلاثمائة، الا الامامية الاثنا عشرية، القائلة بامامة ابن الحسن المسمى باسم رسول الله، القاطعة على حياته، وبقائه الى وقت قيامه بالسيف،
وهم أكثر فرق الشيعة عددا وعلماء ومتكلمين ونظارا وصالحين وعبادا متفقهة وأصحاب حديث وأدباء وشعراء، وهم وجه الامامية، ورؤساء جماعتهم والمعتمد عليهم في الديانة.
ومن سواهم منقرضون لا يعلم أحد من جملة الأربع عشرة فرقة التي قدمنا ذكرها ظاهرا بمقالته ولا وموجودا على هذا الوصف من ديانته، وانما الحاصل منهم حكاية عمن سلف واراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت".

محاولة إثبات وجود الولد (الامام الثاني عشر)

ولد الشيخ المفيد بعد وفاة الامام الحسن العسكري بست وسبعين سنة، وبعد سبع سنوات من انتهاء ما سمي بـ "الغيبة الصغرى" التي تناوب فيها أربعة من "السفراء" و "نواب الامام الخاصون" (هم : عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد الصيمري) أي في بداية ما عرف تاريخيا باسم "الغيبة الكبرى" وألف كتبه حول الامامة والمهدي، ولا سيما كتاب (الفصول المختارة من العيون والمحاسن) بعد أن بلغ الأربعين من العمر، أي بعد أكثر من مائة عام على حدوث أزمة الخلف و"الحيرة الكبرى" التي عصفت بالشيعة الامامية نتيجة عدم مشاهدة ولد للحسن العسكري لتستمر الامامة فيه، وعدم اشارته في وصيته الى وجود هكذا ولد لديه، وهو ما أدى - كما رأينا - الى تفرق الشيعة الامامية الى أربع عشرة فرقة، وقول بعضهم بأقوال عجيبة غريبة كعدم وفاة العسكري، أو وفاته وعودته للحياة مرة أخرى، وما شابه من الأقوال التي استعرضناها قبل قليل، وبالرغم من وجود نظريات معقولة، كانقطاع الامامة، أو القول بإمامة جعفر بن علي الهادي، الا ان فريقا من أصحاب الامام العسكري ادعوا في وقت متأخر، وبصورة سرية، وجود ولد له، وزعموا أنهم شاهدوه والتقوا به وأخذوا النيابة والسفارة عنه، خلال سبعين عاما من "الغيبة الصغرى".

وهذا ما أدى الى انتشار فكرة وجود "الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" بين أوساط الشيعة الامامية، بالرغم من عدم وجود ذلك الامام في الحياة والظاهر، وقد فتح الشيخ المفيد عينيه ليرى الشيعة في بغداد والعراق وسائر المناطق مجمعين تقريبا على وجود ذلك الامام، كما يقول:" وهم أكثر فرق الشيعة عددا وعلماء ومتكلمين ونظارا وصالحين وعبادا متفقهة وأصحاب حديث وأدباء وشعراء، وهم وجه الامامية، ورؤساء جماعتهم والمعتمد عليهم في الديانة". ولذلك وصف المفيد هذا الفريق بـ: "الجمهور" في وقت كان قد تلاشى الفرقاء الآخرون، تقريبا، وأكد أن الشيعة " اثبتوا ولادته وصححوا النص عليه، وقالوا هو سمي رسول الله، ومهدي الأنام، واعتقدوا أنه له غيبتين احداهما أطول من الأخرى، والأولى منهما هي القصرى، وله فيها الأبواب والسفراء، ورووا عن جماعة من شيوخهم وثقاتهم أن أبا محمد الحسن اظهره لهم وأراهم شخصه، واختلفوا في سنه عند وفاة أبيه، فقال كثير منهم كان سنه اذ ذاك خمس سنين لأن أباه توفي سنة ستين ومائتين، وكان مولد القائم سنة خمس وخمسين ومائتين.

وقال بعضهم بل كان مولده سنة اثنتين وخمس ومائتين، وكان سنه عند وفاة ابيه ثماني سنين، وقالوا إن اباه لم يمت حتى أكمل الله عقله، وعلمه الحكمة وفصل الخطاب،

وأبانه من سائر الخلق بهذه الصفة، اذ كان خاتم الحجج ووصي الأوصياء وقائم الزمان".   "واحتجوا في جواز ذلك بدليل العقل من حيث ارتفعت احالته ودخل تحت القدرة، وبقوله تعالى في قصة عيسى "ويكلم الناس في المهد" وفي قصة يحيى "وآتيناه الكتاب صبيا". وقالوا: ان صاحب الأمر حي لم يمت ولا يموت ولو بقي ألف عام حتى يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا، وانه يكون عند ظهوره شابا قويا في صورة ابن نيف وثلاثين سنة.
وأثبتوا ذلك في معجزاته، وجعلوه من جملة دلائله وآياته".

والسؤال الآن: هل اجتهد الشيخ المفيد في قضية وجود الولد للامام العسكري، بنفسه؟ أم قلد الآخرين تقليدا أعمى؟ وما هي المعايير التي استند اليها في إثبات وجود الولد، والقول بعد ذلك أنه "الامام الثاني عشر" في سلسلة الأئمة العلويين الحسينيين الموسويين، و "المهدي المنتظر"؟

إن هذا القول بوجود ولد للامام الحسن العسكري، وغيبته ومهدويته يشبه دعاوى عدد من فرق الشيعة السابقين مثل: مهدوية الامام علي، وابنه محمد بن الحنفية، وعبد الله بن معاوية، ومحمد بن عبد الله ذي النفس الزكية، وجعفر الصادق، وموسى الكاظم، ومحمد بن علي الهادي، وقد رفضها الشيخ المفيد جميعا واتهم قائليها بالظن والتخرص والافتراض الوهمي، مع أن أولئك الرجال (المهديين) كانوا رجالا ظاهرين ومعروفين، واشتهرت عنهم الغيبة والمهدوية بعد وفاتهم، ولكن في حالة "ابن الحسن" جرى الحديث عن المهدوية والغيبة في خضم الجدل حول وجود الولد، وعدم وجود أدلة قاطعة وقوية على ذلك.
وكان من الأجدر بالشيخ المفيد إثبات وجود الولد تاريخيا، ثم الصاق ما يشاء من الصفات اليه، كالامامة والمهدوية والعمر الطويل، والبقاء بحالة الشباب بصورة اعجازية. ولكن الشيخ المفيد آمن بما كان المجتمع المحيط به يؤمن، و لم يشرح كيف أثبت الشيعة ولادته ووجوده، بالرغم من عدم اظهار الحسن له في حياته، وإنكار أهل البيت لوجوده، وادعاء جعفر بالإمامة، ووقوع الشيعة في حيرة، وتفتيشهم عن الولد وعدم العثور على أي أثر له، وتفرقهم وقولهم بأقاويل عجيبة، ما عدا "رواية جماعة من الشيوخ والثقات اظهار الحسن ابنه لهم" ولم يقل الشيخ المفيد من هم هؤلاء الشيوخ والثقات؟ ولكن كان قد اصبح معلوما أنهم أو أن من بينهم "النواب أو السفراء الأربعة".

الاستدلال الفلسفي (الافتراضي)

وفي الحقيقة ان الشيخ المفيد لم يكن يملك أية أدلة تاريخية، ولا من ادعى وجود الولد ممن يسميهم "الشيوخ الثقات" أو النواب الأربعة، وانما اعتمد على تنظير فلسفي افتراضي، حيث قال متسائلا:

"من هو اما هذا الزمان؟

الجواب: القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن العسكري

الدليل على وجوده:

ان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم، والا لخلا الزمان من امام معصوم، مع انه لطف واللطف واجب على الله تعالى...واللطف الواجب على الله في الامام هو نصبه وتكليفه بالإمامة، والله تعالى قد فعل ذلك، فلم يكن مخلا بالواجب وانما الاخلال بالواجب من قبل الرعية فانهم يجب أن يتابعوه ويمتثلوا أوامره ونواهيه، ويمكنوا من أنفسهم، فحيث لم يفعلوا ذلك كانوا مخلين بالواجب، فهلاكهم من قبل أنفسهم".

والشيخ المفيد هنا يختصر هذا الدليل الذي أطلق عليه البعض اسم "الدليل العقلي" وهو لا يقوم بهذه المقدمات "العقلية" فقط، وانما بحاجة الى مجموعة مقدمات أخرى حتى يمكن الوصول الى هذه النتيجة، إذ أن من الممكن جدا رد هذا الاستدلال الذي يقدمه المفيد، بالقول أو الادعاء ان الامام المعصوم هو جعفر بن علي، أو أحد أبناء إسماعيل بن جعفر الذين كانوا لا يزالون يدعون الامامة الإلهية، فلا يشكل "دليل اللطف" دليلا على وجود إنسان مفترض لم يثبت وجوده بأدلة تاريخية صحيحة وقوية، ولم تكن أقوال "النواب الأربعة" أو الشيوخ الثقات، في الحقيقة، الا اشاعات وظنون وأراجيف وادعاءات مشبوهة، ولا يشكل انتشارها في المجتمع بعد مائة عام دليلا على صحتها، لأن الاجماع ليس حجة عند الشيعة، فكيف بهذا الاجماع أو شبه الاجماع المتأخر؟

وهكذا يمكن القول إن الشيخ المفيد قد استعمل منطق الغلاة الخرافيين الباطنيين، في ادعاء وجود الولد للعسكري، وقام بتأويل الأحاديث تأويلا تعسفيا، وأقر الفراغ السياسي في قيادة الشيعة، وآمن بوجود شخص لا يسمع ولا يحفظ الشرع، وجانب العقل، اعتمادا على الظن والرجم بالغيب، وافترض حدوث اعجاز في اكتمال عقل طفل بعمر الخامسة، دون بينة، وخرق للعادة كطول حياة ذلك الشخص المفترض، من غير حجة قوية، ولم يأت بأدلة نقلية صحيحة ومتواترة. وقام بارتكاب نفس الأخطاء التي أخذها على الفرق المغالية وفند من خلالها مقولاتها الباطلة.

الباب الثالث:

الفصل الاول:

نظرية الامامة : العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية

لو كان الشيخ المفيد قد ولد في القرن الثاني الهجري، غداة ولادة نظرية الإمامة، وقام بالدفاع عنها والتحمس لها، لكنا قد عذرناه قليلا، ولو كان ينتمي للفرع الإسماعيلي الذي يؤمن باستمرار الامامة الى يوم القيامة، لكنا قد عذرناه أيضا، ولكن أن يولد في أواسط القرن الرابع الهجري، ويؤمن بالنظرية الاثني عشرية، التي انقطعت فعليا قبل مائة عام، ووصلت الى طريق مسدود، وانحسرت عن المشهد السياسي، فان ذلك لم يكن متوقعا من متكلم بارع وذكي جدا مثل الشيخ المفيد الذي كان يفترض به أن يتوقف ليدرس مقدمات النظرية الإمامية المثالية الخيالية الأسطورية، وينظر لنتيجتها المدمرة التي أخرجت الشيعة الاثني عشرية من التاريخ.

كيف بدأت الحكاية؟

ابتدأ الاتجاه الإمامي، من فرضية مثالية حول المؤهلات العالية المطلوبة للحكام، وافتراض "أن الأئمة القائمين مقام الأنبياء (ص) في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وانهم لا يجوز منهم صغيرة... وانه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين، ولا ينسون شيئا من الأحكام".

ان المفيد يعتمد نظريات سياسية مثالية ويدعي الاجماع عليها مثل مقولة: "الامام لا يحتاج الى امام" بما يعني الرئاسة المطلقة والعلم المطلق والحكم المطلق، ويعرف الامامة بأنها: " التقدم فيما يقتضي طاعة صاحبه والاقتداء به فيما تقدم فيه على البيان".

وهذه في الحقيقة فرضية مثالية، لم يتحدث عنها القرآن الكريم، الذي لم يتحدث مطلقا عن النظام السياسي أو شروط الحاكم الذي ينفذ الأحكام ويقيم الحدود، وضرورة تمتعه بصفة العصمة، فضلا عن الحديث عن احتلاله مقام الأنبياء، واتسامه بصفة دينية.

وقد قال الاماميون بشرط العصمة في الامام (أي الحاكم بصورة عامة) تجنبا للوقوع في أزمة طاعة الحاكم الفاسق الذي يأمر بمعصية الله، بناء على تفسيرهم لآية الطاعة: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم". (النساء، ٥٩) تفسيرا مطلقا، بالرغم من أن الآية تأمر بطاعة أولي الأمر طاعة نسبية، حيث تقول: "فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا". وهو ما يدل على إمكانية فسق أو ظلم أو انحراف الحكام، وعدم طاعتهم في المعصية، والعودة الى القرآن والرسول في حالات الاختلاف بين المؤمنين وأولي الأمر.

وأضاف الإماميون مقولة أخرى وهي: "ضرورة وجود الحجة الإلهية"، فقال المفيد: "اتفق أهل الامامة على أنه لا بد في كل زمان من امام موجود يحتج الله عز وجل به على عباده المكلفين، ويكون بوجوده تمام المصلحة في الدين". وقال: "اتفقت الامامية على أن إمام الدين لا يكون الا معصوما من الخلاف لله تعالى، عالما بجميع علوم الدين كاملا في الفضل بائنا من الكل بالفضل عليهم بالأعمال التي يستحق بها النعيم المقيم".

وهذه فكرة مثالية افتراضية، نقلها المفيد دون أن يدعمها بأي سند قرآني، أو نبوي، أو عقلي متين.

وبعد أن افترض الإماميون هذه الشروط المثالية للامام (الحاكم) وقعوا في أزمة مستعصية، وهي كيفية التعرف على هذا "الإمام المثالي المعصوم"؟ فاضطروا الى إلغاء دور الامة في انتخاب الامام، والتنكر لمبدأ الشورى،

واختراع وسائل افتراضية كالنص عليه من الله (عبر النبي أو الامام السابق) أو الوصية، أو المعجز. وهي أيضا وسائل مثالية وهمية يصعب الحصول عليها دائما، ولكن الشيخ المفيد تبناها من دون أن يقدم أي دليل قرآني أو نبوي أو عقلي، فقال: "اتفقت الامامية على أن الامامة لا تثبت مع عدم المعجز لصاحبها الا بالنص على عينه والتوقيف".

وتساءل المفيد: "من أين صار النص أولى من الاختيار؟" ثم أجاب: "انه كذلك، لأن من شرط الامام انه الأفضل عند الله والأعلم الاشجع الأصلح، وذلك مما لا يعلم المستحق له على التعيين بالعقل ولا بالحدس، فثبت أنه لا طريق اليه الا بالنص من العالم بالسرائر، والتوقيف منه عليه. وأيضا فان الامام يجب أن يكون معصوما كعصمة النبي (ص) ولا طريق الى العلم بالعصمة الا من جهة النص من صادق عن الله، أو علم معجز خارق للعادات. وأيضا فان الاختيار طريقه السمع دون العقول، وليس في الشرع فرض الاختيار ولا اباحته، فبطلت الدعوى له في الامامة، وفي بطلانها ثبوت النص والتوقيف".

وقد وقع الشيخ المفيد هنا في مغالطة، أو شبهة، وألقى الكلام على عواهنه، من حيث افترض أن الامامة مسألة دينية، وتحتاج الى السمع (أي النص الديني) دون العقل، مع أن أمر الامامة في الحقيقة مما لم يتحدث عنه الإسلام (القرآن والسنة)، وأوكله الى العقل الإنساني، وأن العقل يقول بضرورة اختيار الامام عن طريق الشورى والاختيار.

وقبل أن ينتقل المفيد الى تطبيق نظرية الامامة على أئمة أهل البيت، يعترف بصعوبة هذه المقدمة، فيقول:" الكلام في أعيان الأئمة فرع على أصول في صفاتهم الواجبة لهم بصحيح الاعتبار، فمتى لم تستقر هذه

الأصول لم يمكن القول في فروعها من التعيين.
فمن ذلك: وجوب وجود امام في كل زمان.
ومنها: ان الامام معصوم من العصيان مأمون عليه السهو والنسيان.
ومنها: انه يجب أن يكون عالما بجميع ما يحتاج اليه الأمة في الأحكام، والا لحقه العجز فيها واحتاج الى مسدد له وامام.
ومنها: وجوب فضله على كافة رعيته في الدين عند الله.
واذا ثبتت هذه الأصول وجب إبانة الامام من رعيته بالنص على عينه، والعلم المعجز الخارق للعادات، اذ لا طريق الى المعرفة بمن يجتمع له هذه الصفات الا بنص الصادق عن الله تعالى، أو المعجز..
وإذا وجب النص على أعيان الأئمة، ولم نجد ذلك في أحد بعد النبي (ص) على الدعوى والبيان الا في أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة من ولده، ثبت أنهم الأئمة بشاهد العقل وإيجابه، لصحة الأصول المقررة على ما قدمناه".

وهذا يعني أن نظرية الامامة ستنهار إذا لم نستطع إثبات تلك "الأصول" التي كانت محل جدل كبير بين الإمامية والمعتزلة وعامة المسلمين، وفيما بينهم وبين الشيعة الزيدية، وحتى فيما بين الإمامية أنفسهم، أو بين التيار العام و"الشذاذ" منهم، كما يصفهم المفيد.

هل الأنبياء معصومون؟

ولكي يسوق الشيخ المفيد مقولة "العصمة" للأئمة، كان عليه أن يأول عددا من آيات القرآن الكريم التي تنفي العصمة عن الأنبياء، فكيف يجب ان يكون الأئمة معصومين بينما يتحدث القرآن عن أخطاء الأنبياء ومعاصيهم، كما في الآيات التالية:

- " وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى". (طه

(121-122

- " قال هذا من عمل الشيطان إنه عدوٌ مضلٌ مبين* قال رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له إنه هو الغفور الرحيم". (القصص 15،16)
- "وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب، فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب".
- "وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ". (الزمر، 65)
- "عفا الله عنك لم أذنت لهم، حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين". (التوبة ٤٣)
- " يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس " (المائدة 67)
- " ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين". (الحاقة 47 – 44) .
- "ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر". (الفتح، ٢)
- "ووجدك ضالا فهدى". (الضحى، ٧)
- "واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها، فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين". (الأعراف، ١٧٥)

وكل هذه الآيات وغيرها تؤكد إمكانية وقوع الأنبياء في الأخطاء الى حد الانسلاخ من النبوة، وانهم لم يكونوا معصومين، وانما معتصمين بحبل الله، وأنهم معرضون للحساب والثواب والعقاب. وإذا كان الأنبياء كذلك فلماذا يجب ان يكون الحكام (الأئمة) معصومين، وفي منتهى العلم والتقوى؟ ولماذا لا يجوز أن يكونوا بظاهر العدالة، فينتخبهم الناس، وإذا ما أخطأوا أو انحرفوا أو ظلموا أو كفروا يقوم الناس بتغييرهم؟ كما يقول المعتزلة وأهل السنة، والشيعة الزيدية، ولعل الحديث النبوي الشهير الذي يرويه أهل السنة،

والذي يحرم الخروج على الحكام "إلا أن تروا منهم كفرا بواحا" ينسف نظرية العصمة المثالية المفترضة، التي قال بها الامامية.

ومن هنا لم يكن أحد من الصحابة والمسلمين الأوائل يعرف نظرية العصمة المثالية، وكانوا ينظرون الى الأئمة نظرة طبيعية معتدلة، كما جاء في خطبة أبي بكر عند توليه الخلافة، حيث قال: "أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم".
ابن هشام، السيرة النبوية، ج٤ ص٢٤٠، وابن قتيبة، عيون الأخبار، ج٢ ص ٢٣٤

واذا كان الشيعة لا يرون في خطبة أبي بكر حجة شرعية ضد نظرية العصمة، فان في خطبة الأمام علي أكبر دليل على بطلان تلك الفرضية المثالية، حيث قال:
" ... لا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي. فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره".

ولكن الشيخ المفيد الذي تشرب بنظرية الامامة المثالية، لم يستطع الا تأويل تلك الآيات الصريحة بعدم وجود فكرة العصمة الإلهية، الا في الوحي، فحاول تأويل تلك الآيات، أو غض النظر عنها، بما ينسجم مع نظرية العصمة

والنص، وحصر الامامة في الامام علي وذريته الى يوم القيامة، وقال:" ان نبينا محمدا (ص) ممن لم يعص الله عز وجل منذ خلقه الله عز وجل الى أن قبضه ولا تعمد له خلافا ولا أذنب ذنبا على التعمد والنسيان، وبذلك نطق القرآن وتواتر الخبر عن آل محمد، وهو مذهب جمهور الامامية، والمعتزلة بأسرها على خلافه. وأما ما يتعلق به أهل الخلاف من قول الله تعالى "ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر". (الفتح، ٢) واشباه ذلك في القرآن، ويعتمدونه في الحجة على خلاف ما ذكرناه، فانه تأويل بضد ما توهموه، والبرهان يعضده على البيان. وقد نطق الفرقان بما قد وصفناه، فقال جل اسمه:" والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى" فنفى عنه بذلك كل معصية ونسيان".

وقال أيضا:" فان قال قائل: أليس قد نطق القرآن بوقوع المعصية من نبي من أنبياء الله في حال نبوته، وهذا خلاف مذهبك في ارتفاع المعاصي عن الأنبياء كلهم والأئمة لأنه على أصلك معصومون من الذنوب والخطأ في الدين؟

فالجواب:

ان الذي ذهب اليه في هذا الباب أنه لا يقع من الأنبياء ذنب بترك واجب مفترض، ولا يجوز عليهم خطأ في ذلك ولا سهو يوقعهم فيه، وان جاز منهم ترك نفل ومندوب اليه على غير القصد والتعمد، ومتى وقع ذلك منهم عوجلوا بالتنبيه عليه، فيزولون عنه في أسرع مدة وأقرب زمان. فأما نبينا خاصة، والأئمة من ذريته، فلم يقع منهم صغيرة بعد النبوة والامامة من ترك واجب ولا مندوب اليه لفضلهم على من تقدمهم من الحجج، وقد نطق القرآن بذلك وقامت الدلائل منه ومن غيره على ذلك للأئمة من ذريته".

ولم يوضح الشيخ المفيد كيف نطق القرآن بعدم وقوع أية معصية صغيرة من الأئمة من ذرية النبي "من ترك واجب أو مندوب اليه"؟ وكيف قامت الدلائل من القرآن ومن غيره على ذلك للأئمة من ذرية النبي؟ ومتى قال النبي أو أهل

البيت ذلك بحديث صحيح متواتر؟

ويبدو أنه لا يملك الا تأويل آية: "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا". التي نزلت بين آيات عديدة تخاطب نساء النبي، وتطلب منهن الالتزام الدقيق بالتعاليم الإسلامية، وتعدهم بالأجر المضاعف في حالة الطاعة، والعقاب المضاعف في حالة المعصية، وتبرر التشدد في التعامل معهن بهدف اذهاب الرجس عنهن وعن النبي، وبما أن هذا الهدف عام لجميع أهل البيت، فقد جاءت صيغة الخطاب في هذه الآية بالخصوص بصيغة الجمع المذكر: (عنكم.. يطهركم) وليس بصيغة نون النسوة. وكانت إرادة الله إرادة تشريعية وليست تكوينية، بمعنى إحداث العصمة في أهل البيت، ولكن الشيخ المفيد يرفض هذا التفسير الواضح، ويأول الآية بما يخدم نظرية (العصمة) فيقول: "ان الخبر عن إرادة الله تعالى اذهاب الرجس عن أهل البيت، والتطهير لهم لا يفيد إرادة عزيمة، أو ضميرا، أو قصدا، على ما يظنه جماعة ضلوا عن السبيل في معنى (إرادة الله عز اسمه) وانما يفيد إيقاع الفعل الذي يذهب الرجس وهو العصمة في الدين أو التوفيق للطاعة التي يقرب العبد بها من رب العالمين".

وكان على المفيد لكي يصل الى هذه النتيجة بصورة ثابتة، اقتلاع نساء النبي من (أهل البيت) وتفسير الإرادة (بالإرادة التكوينية). فقال: "نقل المخالف والموافق أن هذه الآية نزلت في بيت أم سلمة، ورسول الله في البيت ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين، وقد جللهم بعباءة خيبرية، وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأنزل الله :"انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا" فتلاها رسول الله ، فقالت أم سلمة: ألست من أهل بيتك؟ فقال: انك الى خير، ولم يقل انك من أهل البيت.
واذهاب الرجس لا يكون الا بالعصمة من الذنوب... والخبر عن الإرادة هنا انما هو خبر عن وقوع الفعل خاصة، دون الإرادة التي يكون بها لفظ الأمر أمرا... والفرق بين الخبر عن الإرادة هنا والخبر عن الإرادة في قوله تعالى

"يريد الله ليبين لكم" وقوله " يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"... فلما خص الله أهل البيت بإرادة اذهاب الرجس عنهم دل على ما وصفناه من وقوع اذهابه عنهم، وذلك موجب للعصمة. جمع المذكر بالميم وجمع المؤنث بالنون... فلما جاء بالميم وأسقط النون علمنا أنه لم يتوجه هذا القول الى المذكور الأول".

ونسي الشيخ المفيد بأن الملائكة قد خاطبوا زوجة إبراهيم بصيغة الجمع المذكر واعتبروها من أهل البيت، في هذه الآية: "قالوا أتعجبين من أمر الله، رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد". (هود، ٧٣) وأصر المفيد على تخصيص عموم القرآن بحديث آحاد، واستعان أيضا بأخبار آحاد أخرى، إن لم نقل موضوعة، "عن النبي والأئمة من ذريته" بما يدعم نظرية العصمة. فقال: "قد جاء الخبر بأن رسول الله (ص) والأئمة (ع) من ذريته كانوا حججا لله تعالى منذ أكمل عقولهم الى أن قبضهم، ولم يكن لهم قبل أحوال التكليف أحوال نقص وجهل، فانهم يجرون مجرى عيسى ويحيى في حصول الكمال لهم مع صغر السن وقبل بلوغ الحلم، وهذا أمر تجوزه العقول، ولا تنكره، وليس الى تكذيب الأخبار سبيل".

وقد ارتكب المفيد هنا خمسة أخطاء:

- حيث نقل عن رسول الله حديثا لا يعرفه أحد بأن الأئمة من ذريته حجج لله تعالى وأنه أكمل عقولهم.
- استند الى أخبار حول الموضوع أيضا منسوبة الى نفس الأئمة، وهذا دور باطل إذ لم تثبت حجيتهم بعد، فكيف ينقل عنهم أحاديث تدعي العصمة والكمال، لهم؟
- خصص آية الأيتام العامة: "وابتلوا اليتامى منكم حتى إذا بلغوا النكاح، فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم". (النساء، ٦) بدون مبرر.
- قاس الأئمة الأطفال (كالجواد والهادي) على أنبياء الله الذين ذكرهم القرآن الكريم كيحيى وعيسى، في حصول الكمال لهم مع صغر السن

وقبل بلوغ الحلم، بدون دليل من كتاب الله.

- خالف العقل والواقع، اعتمادا على أخبار آحاد موضوعة، ومدعومة بنظريات مسبقة.

الغلو بمنزلة الامامة

وبدلا من أن يثبت المفيد صحة تلك "الأصول" المثالية الوهمية، قام برفع درجة الامامة، الى مستوى الفرائض الإسلامية، اعتمادا على تأويل القرآن بصورة تعسفية، وادعاء التواتر على حديث موضوع، أو على الأقل خبر آحاد، وادعاء الاجماع اللا شرعي الموهوم، وممارسة القياس، فقال: إن"معرفة الامام فرض لازم كأوكد فرائض الإسلام، بدليل: القرآن والخبر عن النبي (ص) والاجماع والنظر والقياس والاعتبار".

فأما استدلاله بالقرآن، فقد اعتمد على آية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً". (النساء ٥٩) مع أن هذه الآية تتحدث أساسا عن قادة السرايا والولاة والقضاة الذين كان يعينهم النبي في حياته، ولا تضفي عليهم طابعا دينيا مقدسا، وكما هو ظاهر منها فانها تفترض حدوث التنازع بين المؤمنين وأولي الأمر، ولا تسمح بطاعتهم طاعة مطلقة، وبالتالي لا تجعل من طاعتهم فرضا من أوكد فرائض الإسلام، ولا سيما إذا اغتصبوا السلطة بالقوة واستغلوها لخدمة أغراضهم الخاصة.

كما اعتمد المفيد على تأويل آية أخرى عامة، هي: "يوم ندعو كل أناس بإمامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم ولا يظلمون فتيلا". (الاسراء ٧١) وكما هو ملاحظ فان الآية تتحدث عن عموم الأئمة أي الزعماء الصالحين والطالحين يوم القيامة، ولا ترفع درجة الامامة الى مستوى الفرض

الديني.

وأما استدلاله بالسنة، فقد اعتمد على حديث (خبر آحاد) موضوع ومناقض للقرآن، ووصفه بـ "الخبر المتواتر" وهو: "من مات وهو لا يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية" وعقب عليه قائلا: "وهذا صريح بأن الجهل بالإمام يخرج صاحبه عن الإسلام". بالرغم من أن الحديث غامض، ولا يشرح من هو إمام الزمان، وفيما اذا كان عادلا أم ظالما، وشرعيا أو غير شرعي.

وادعى المفيد، بعد ذلك "الاجماع" على ما ذهب اليه، فقال:": لا خلاف بين أهل الإسلام أن معرفة امام المسلمين واجبة على العموم كوجوب معظم الفرائض في الدين". دون أن يبين مستند هذا الاجماع المدعى، وحقيقته ومدى شرعيته، وفيما اذا كان هو يؤمن أساسا بحجية الاجماع أم لا؟

وأخيرا استدل المفيد بـ "النظر والاعتبار- فقال -: انا وجدنا الخلق منوطين بالأئمة في الشرع، اناطة يجب بها معرفتهم على التحقيق... ولما استحال ذلك على الحكيم الرحيم ثبت أنه فرض معرفة الأئمة ودل على أعيانهم بلا ارتياب".

الأمانة هي الولاية

وواصل المفيد تعظيم دور الامامة، حتى اعتبرها "الأمانة التي عرضها الله على الجبال والأرض والسماوات فأبين من حملها" وقال: "القوم من أصحاب الحديث الذاهبين الى الامامة جواب تعلقوا به من جهة بعض الأخبار، وهو أن الأمانة هي الولاية لأمير المؤمنين (ع) وانها عرضت قبل خلق آدم (ع) على السماوات والأرض والجبال، ليأتوا على شروطها فأبين من حملها على ذلك، خوفا من تضييع الحق فيها، وكلفها الناس فتكلفوها، ولم يؤد أكثرهم حقها".

المفيد: الامام علي لم يأت عن طريق الاختيار

وبعد أن قام الشيخ المفيد ببناء القاعدة الأساسية لنظرية الامامة، على قاعدة (العصمة) اتخذ الخطوة التالية، وهي القول بـ (النص) طريقا لتعيين الحكام، وضرب نظرية الشورى والاختيار، وقام بقراءة التاريخ الشيعي قراءة جديدة ومعكوسة، فأنكر أن يكون الامام علي مؤمنا بالشورى، أو سالكا هذا الطريق للوصول الى الامامة. فقال: "ان أمير المؤمنين (ع) لم يتوصل الى حقه في حال من الأحوال بما يوصل اليه من اختيار الناس له، على ما ظنه الخصوم. وذلك انه احتج في يوم الشورى بنصوص رسول الله (ص) الموجبة له فرض الطاعة كقوله:" أفيكم أحد قال له رسول الله أنت مني بمنزلة هارون من موسى، الا أنه لا نبي بعدي؟" واشباه هذا من الكلام الموجب لامامة صاحبه بدليله المغني له عن اختيار العباد.
ولما قتل عثمان لم يدع أحدا الى اختياره. لكنه دعاهم الى بيعته على النصرة له والاقرار بالطاعة، وليس في هذا من معنى الاختيار الذي يذهب اليه المخالفون شيء على كل حال".

وفي الحقيقة لم يدع الامام علي أحدا الى نفسه منذ أول يوم، كما يقول الامام محمد الباقر، في رواية ينقلها الكليني في (الكافي) وإنه أقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره.

ولئن كان الامام علي قد ذكر أهل (الشورى العمرية) بفضائله، الا أنه لم يتحدث عن حديث الغدير كنص عليه من النبي بالامامة.

وصحيح أيضا أنه عندما قتل عثمان وجاء المهاجرون والأنصار اليه يطالبونه بتولي الخلافة، دفعهم ، وقال لهم: " دعوني والتمسوا غيري، واعلموا أنى إن أجبتكم ركبت بكم ما اعلم ، وان تركتموني فأنا كأحدكم ، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميرا".

وهذا لا يدل على إيمانه بالنص، وإنما على زهده بالخلافة، في حين يتضح

إيمانه بالشورى، من خلال رده على معاوية الذي احتج بأنه لم يشارك في انتخاب الامام، فقال له: "إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على أتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى".

ولكن الشيخ المفيد أهمل كل النصوص الواردة عن الامام علي حول الشورى، مثل الحديث الذي ورد في (كتاب سليم بن قيس الهلالي) الذي انتشر في أيام المفيد، ويكشف عن إيمان الإمام علي بنظرية الشورى وحق الأمة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: "الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل .. أن لا يعملوا عملا ولا يحدثوا حدثا ولا يقدموا يدا ولا رجلا ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء والسنة".

كما أهمل المفيد الرواية التاريخية الشيعية التي تتحدث عن إيمان الامام علي بالشورى، وعدم معرفته بنظرية النص، وهي الرواية التي تتحدث عن دخول المسلمين على الامام، بعدما ضربه عبد الرحمن بن ملجم، وطلبهم منه أن يستخلف ابنه الحسن ، فقال:" لا ، إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف ، فقال: لا ، أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختر لكم" . وسألوه أن يشير عليهم بأحد ، فما فعل ، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن . فقال:" لا آمركم ولا أنهاكم . أنتم أبصر".

وكذلك خلو وصية الإمام علي إلى الإمام الحسن وسائر أبنائه، والتي يرويها المفيد، من أية إشارة الى الإمامة أو الخلافة، واقتصارها على الأمور الشخصية والروحية والأخلاقية.

وحاول المفيد تأويل الرواية التي يطلب فيها العباس من الامام علي سؤال النبي عن خليفته، والتي تتناقض مع وجود النص المسبق عليه، فقال: "سأل

المخالفون: اذا زعمتم أن النبي قد نص على أمير المؤمنين بالامامة وبين عن فرض طاعته، ودعا الأمة الى اتباعه، فما معنى قول العباس له في مرض رسول الله: " أي ابن اخ ادخل معي الى النبي فاسأله عن الأمر من بعده، هل هو فينا؟ فتطمئن قلوبنا له، أم هو في غيرنا فيوصيه بنا؟" فدخلا عليه فسأله العباس عن ذلك فلم يجبه هل هو فيهم أو في غيرهم فقال لهم:" على رسلكم معشر بن هاشم، ثم أنتم المظلومون وأنتم المقهورون".

فيقال لهم: أخطأتم الغرض في معنى هذا المقال وضللتم عن المراد منه، وذلك أن العباس انما سأل النبي عن كون الأمر فيهم بعده على الوجوب وتسليم الأمة لهم، وهل المعلوم عند الله عز وجل تمكينهم منه وعدم الحيلولة بينهم وبينه، فتطمئن لذلك نفسه، ويسكن الى وصوله الى غرضه، وعدم المنازع وتمكينهم من الأمر أو يغلبون عليه، ويحال بينهم وبينه، فسأل النبي أن يوصي بهم في الاكرام والاعظام، ولم يك في شك من الاستحقاق والاختصاص بالحكم".

وكما يلاحظ فان المفيد يقوم هنا بتأويل التاريخ تأويلا تعسفيا، ويفترض أن الامام علي لم يكن في شك من الاستحقاق والاختصاص بالحكم، وهذا قد يكون صحيحا، لقربه من رسول الله، ولكن لا دليل فيها على أنه كان يعتقد بأنه المختص بالحكم بناء على نص جلي وصريح من الرسول الأكرم، لأنه لم يتحدث أساسا عن نظام الحكم السياسي بعده، وترك ذلك للمسلمين. ولو كان هناك أي نص مسبق من النبي، لم يكن العباس يطلب من الامام علي أن يسأله: " عن الأمر من بعده، هل هو فينا؟ فتطمئن قلوبنا له، أم هو في غيرنا فيوصيه بنا؟".

ان الشيخ المفيد لم يقرأ التاريخ الإسلامي جيدا، أو بالأحرى لم يرد ان يتوقف عنده كثيرا لأنه ينقض نظريته حول الامامة الإلهية (العصمة والنص)، والتي أراد هو والإماميون تركيبها على الامام علي وأهل البيت، وقد رأينا في فصل سابق كيف ان المؤرخين الإماميين النوبختي والأشعري القمي، حاولا كتابة التاريخ كما يحلو لهما، عندما ذكرا انقسام الشيعة بعد وفاة

رسول الله (ص) الى من يؤمن بالنص ومن لا يعرفه، ولكنهما لم يذكرا أحدا من شيعة الامام علي ممن كان يعتقد بوجود النص عليه، فضلا عن عامة المسلمين الذين بايعوا الخلفاء الثلاثة الأوائل.

الباب الثالث

الفصل الثاني :

تركيب نظرية الامامة على أهل البيت

رأينا في الفصل السابق كيف حاول المفيد – تبعا لمنظري الامامية – تشييد نظرية العصمة في الحكام (الأئمة) ومن ثم الانتقال الى نظرية (النص) وإلغاء نظرية الشورى والاختيار.

ولم يكن الحديث يدور حول أئمة أهل البيت، وانما كان يدور بصورة عامة حول مطلق الحكام على مدى الزمان والمكان. وسوف نرى في هذا الفصل كيف يقوم المفيد بتركيب نظرية الامامة الإلهية القائمة على العصمة والنص، على أئمة أهل البيت، وعلى رأسهم الامام علي بن أبي طالب.

وقد استخدم في محاولته هذه منهج تأويل القرآن والأحاديث النبوية بصورة تعسفية، ولكنه انطلق في البداية مما افترضه حول العصمة، فقال: "اذا ثبتت عصمة الأئمة حسبما وصفناه، وأجمعت الأمة على أنه لو كان بعد النبي (ص) اماما على الفور تجب طاعته على الأنام، وجب القطع على أنه أمير المؤمنين علي بن ابي طالب، دون غيره ممن ادعيت له الامامة في تلك الحال، للاجماع على أنه لم تكن لواحد ممن ذكروه العصمة التي أوجبناها بالنظر الصحيح لأئمة الإسلام، واجماع الشيعة الامامية على أن علي بن ابي طالب كان مخصوصا بها من بين الأنام، اذ لو لم يكن الأمر كذلك لخرج الحق عن اجماع أهل الصلاة، وفسد ما في العقول من وجوب العصمة لأئمة

المسلمين بما ذكرناه".

وأضاف: إن "ثبوت الحاجة الى الامامة، باتفاق، وفساد ثبوت الامامة من جهة الشورى والآراء... فاذا ثبت ذلك وجب النص على الأئمة ، وفي وجوبه تثبت امامة أمير المؤمنين.
اذ الأمر بين رجلين:
أحدهما يوجب الامامة بالنص، ويقطع على امامة أمير المؤمنين، ومن جهته دون ما سواها من الجهات.
والآخر: يمنع من ذلك ويجوزها بالرأي،
واذا فسد هذا الفريق لفساد ما ذهبوا اليه من عقد الامامة بالرأي، ولم يصح خروج الحق عن أئمة الإسلام، ثبتت إمامة أمير المؤمنين... على أن الدليل قائم على أنها فيمن ذكرناه، لأن الأمر ورد باتباعهم على الاطلاق، وذلك يوجب عصمتهم وبراءة ساحتهم والأمان من زللهم بدلالة اطلاق الأمر باتباعهم، والعصمة توجب النص على صاحبها بلا ارتياب.
واذا اتفق مخالفونا على نفي العصمة والنص عمن ادعوا له تأويل هذه الآية، فقد ثبت أنها في الأئمة لوجود النقل بالنص عليهم، والا خرج الحق عن أمة محمد، وذلك فاسد".

ويرد على المفيد، بأنه إذا لم تثبت نظرية العصمة، وهي غير ثابتة، فلا يمكن افتراض وجود هذه الصفة في أحد، ولا يمكن بالتالي إبطال نظرية الشورى والاختيار، وبالتالي فلا حاجة للقول بحصر الامامة في علي بن أبي طالب ولا القول بعصمته.

الاستعانة بتأويل القرآن

يحاول المفيد دعم فرضيته بوجود نص على الامام علي (وذريته من بعده) بتأويل بضعة آيات من القرآن الكريم، تأويلا تعسفيا ، وهي آيات عامة لا

تحمل معنى النص بالخلافة، ولا بكونها في الامام علي. ولذلك يضطر المفيد للاعتراف في البداية أنها غامضة، ويقول: "ان ذلك النص ثابت في مجمله دون التفصيل منه والظاهر الذي يخرج عن الاحتمال. ولو كان ظاهرا في القرآن على التفصيل والبيان لما وقع فيه تنازع واختلاف". ومع ذلك يقول: "ليس وجوده في المحتمل من الكلام بمانع من قيام الحجة به على الأنام، كما كان النص على رسول الله (ص) بالنبوة والبشارة به في مجمل كلام الله سبحانه من التوراة والانجيل، ولم يكن ذلك مانعا من قيام الحجة به على الأنام.

وكما ثبت عند المخالف لنا إمامة أئمتهم وان لم يكن عليها نص جلي من القرآن، وثبت أنهم في الجنة على قولهم بالنص عن النبي (ص)، وان لم يكن ذلك موجودا في نصوص القرآن... فكذلك ثبتت إمامة أمير المؤمنين بالنص من رسول الله (ص) وان لم يكن ذلك مودعا في صريح القرآن".

وهذا استدلال عجيب، وقياس باطل على نبوة النبي محمد (ص) وإمامة الخلفاء الآخرين، حيث لم يقل أحد من أهل السنة بوجود نص على إمامتهم، وانما قالوا ثبتت إمامتهم عن طريق الشورى والاختيار، على العكس مما يقول المفيد والامامية بوجود نص على الامام علي بالإمامة.

وعلى الرغم من الاستدلال على النص بتأويل القرآن، فان المفيد يستشهد بعدة آيات، ويقول بكل جرأة: "من المواضع التي ثبت فيها النص على امامة أمير المؤمنين من مجمل القرآن قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا". (النساء،٥٩) ففرض طاعة أولياء الأمر كطاعة نفسه ونبيه، وأمير المؤمنين من أولياء الأمر بغير اشكال".

وقال أيضا: إن "الدليل على امامة أمير المؤمنين من كتاب الله وسنة نبيه ومن اجماع المسلمين:

من كتاب الله: "يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر

منكم"
نظرنا في أقاويل الأمة:
فقال بعضهم: أولو الأمر هم أمراء السرايا
وقال بعضهم : العلماء
وقال بعضهم: هم القوام على الناس والآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر.
وقال بعضهم: هم علي بن ابي طالب والأئمة من ذريته.
وكل تلك الصفات تنطبق على علي باتفاق الأمة واجماعها.
فوجب أن يكون اماما بهذه الآية لوجود الاتفاق على أنه معني بها ولم يجب العدول الى غيره والاعتراف بامامته، لوجود الاختلاف في ذلك".

ولو صح الاستشهاد بهذه الآية على نظرية النص، فيمكن الاستدلال بها أيضا على صحة إمامة الخلفاء الآخرين وكل من أصبح وليا للأمر، ولكنها في الحقيقة بعيدة عن المرام.

ويستشهد المفيد بآية: "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين". (الأحزاب، ٦) وهي آية نزلت في الإرث بين المسلمين، بعد أن كان المسلمون (المهاجرون والأنصار) يتوارثون فيما بينهم. ولكن المفيد يحاول أن يأولها في الامامة ويذهب الى وراثة الامام علي للنبي (ص). ويقول: "اذا أوجب الله للأقرب برسول الله الولاية وحكم بأنه أولى من غيره، وجب أن أمير المؤمنين كان أولى بمقام رسول الله من كل أحد". ويضيف: "إن أمير المؤمنين كان أقرب الى رسول الله من العباس وأولى بمقامه منه ان ثبت أن المقام موروث، وذلك لأن عليا كان ابن عم رسول الله لأبيه وأمه، والعباس عمه لأبيه خاصة، ومن تقرب بسببين كان أقرب ممن تقرب بسبب واحد".

وأما الآية الثالثة التي يستشهد بها فهي: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين". (التوبة، ١١٩) ويقول إنها نزلت في امير المؤمنين،

وجرى حكمها في الأئمة من ذريته الصادقين.

وكذلك يستشهد بهذه الآية: "ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا" . (الانسان، ٨) ويقول: "اتفقت الرواة من الفريقين الخاصة والعامة على أن هذه الآية بل السورة كلها نزلت في أمير المؤمنين، وزوجته وابنيه. والحكم جار فيمن يليه من أئمة الهدى".

بالرغم من أنها لا تتحدث من قريب أو بعيد عن الامامة والخلافة.

وأخيرا يستشهد بآية المباهلة: "فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم، فقل تعالوا ندعو أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين". (آل عمران، ٦١)

وكما نرى، ان جميع هذه الآيات عامة ولا تتحدث عن الامامة، فضلا عن النص على الامام علي بالخلافة، وقد كفانا المفيد بنفسه مؤونة ردها، بعد أن اعترف في البداية أنها مجملة غير بينة ولا مفصلة.

الاستدلال بالسنة النبوية على النص على الامام علي بالإمامة

بعد أن عجز الشيخ المفيد بالاستدلال بالقرآن على النص على الامام علي بالإمامة، انتقل الى الاستدلال بالسنة النبوية، وكانت العملية أسهل عليه، وهي تنقسم الى أحاديث عامة تتحدث عن فضل الامام علي، وأحاديث تتحدث بصراحة عن الامامة، ولكنها مشكوك في صحتها، وغير معروفة، أو مأولة بصورة تعسفية، ولكن المفيد يغض الطرف عن جميع عيوب تلك الأحاديث، ويقول: "أما الاظهار من النبي (ص) فقد وقع ولم يك خافيا في حال ظهوره، وكل من حضره فقد علمه ولم يرتب فيه ولا اشتبه عليه".

وسوف نرى فيما إذا كان قوله هذا صحيحا، أم ادعاء فارغا.

ولنبدأ باستشهاد المفيد بموضوع تولية النبي للامام علي القضاء في اليمن، وتأميره على الجيوش، واختياره لأداء سورة براءة، واستخلافه على

المدينة عند مغادرته لغزوة تبوك، فقد اتخذ المفيد من كل ذلك دليلا على النص على الامام، فقال: إن"سنة رسول الله بعد موته واجبة كوجوبها في حياته، وكان أولى بالامامة ممن لم يسن النبي فيه شيئا من ذلك".

وكان من أبرز الأحاديث النبوية التي استشهد بها المفيد على النص على الامام علي، حديث: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي". حيث قال: "إن الله تعالى فرض طاعته على أمة محمد كما كان فرض طاعة هارون على أمة موسى، وجعله اماما لهم كما كان هارون اماما لقوم موسى".
وأضاف: " فأوجب بذلك له الخلافة من بعده، وأوضح به عن استخلافه إماما".
وغفل المفيد عن أن هارون كان خليفة لموسى على قومه أثناء حياته لفترة من الوقت، ولم يكن إماما عليهم بعد وفاته، حيث توفي هارون في زمان موسى. وبالتالي فلا يمكن استنباط النص على الامام علي بالخلافة، من هذا الحديث.

حديث الغدير

وربما كان "حديث الغدير" هو أقوى نص يمكن أن يستشهد به الشيخ المفيد (والامامية) على وجود النص على الامام علي بالإمامة، ولذلك قال: "قد أجمع أهل الإسلام على أن رسول الله (ص) نصب عليا (ع) يوم غدير خم، في رجوعه من حجة الودا ع للأمة جمعاء، ثم واجههم بالخطاب: "من كنت مولاه فعلي مولاه" فأوجب له ما لنفسه من الطاعة، وشريف المقام، ولا خلاف بين أهل اللسان أن (المولى) عبارة في اللغة عن (السيد المطا ع)".
وقد " سلم لروايته الجميع من قول الرسول بغدير خم... فأعطاه بذلك حقيقة الولاية وكشف به عن مماثلته له في فرض الطاعة والأمر لهم والنهي والتدبير والسياسة والرئاسة.

وهذا نص – لا يرتاب بمعناه من فهم اللغة – بالامامة".

ثم روى المفيد الحديث بتفصيل، فقال: "في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، من سنة عشر من الهجرة، عقد رسول الله (ص) لمولانا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب، العهد بالامامة في رقاب الأمة كافة، وذلك بغدير خم، عند مرجعه من حجة الودا ع، حين جمع الناس فخطبهم ووعظهم ونعى اليهم نفسه ثم قررهم على فرض طاعته حسب ما نزل به القرآن وقال لهم على اثر ذلك:"من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره ، واخذل من خذله".

ثم نزل فأمر الكافة بالتسليم عليه بإمرة المؤمنين تهنئة له بالمقام، وكان أول من هنأه بذلك عمر بن الخطاب، فقال له: بخ بخ لك يا بن ابي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة".

وقال في ذلك حسان بن ثابت شعرا...

وأنزل على النبي (ص) عند خاتمة كلامه في الحال: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا".

وقد استشهد الشيخ المفيد بهذه القصيدة في إثبات نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، فقال: "ومما يشهد بقول الشيعة في معنى المولى وأن النبي أراد به يوم الغدير: الإمامة؛ قول حسان بن ثابت على ما جاء به الأثر: أن رسول الله لما نصب عليا يوم الغدير للناس علما وقال فيه ما قال، استأذنه حسان بن ثابت في أن يقول شعرا فأنشأ يقول: يناديهم يوم الغدير نبيهم . الأبيات، فلما فرغ من هذا القول قال له النبي صلى الله عليه وآله: لا تزال يا حسان مؤيدا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك، فلولا أن النبي (ص) أراد بالمولى الإمامة لما أثنى على حسان بإخباره بذلك، ولأنكره عليه، ورده عنه". وقال أيضا في: (رسالته في معنى المولى):" شعر حسان مشهور في ذلك... وهذا صريح في الإقرار بإمامته من جهة القول الكائن في يوم الغدير من رسول الله له، لا يمكن تأويله، ولا يسوغ صرفه إلى غير حقيقته".

وقفة تأمل في السند والمضمون

وبما أن حديث الغدير يعتبر أقوى دليل على نظرية النص، فمن الجدير التوقف مليا عنده، والنظر في سنده ومتنه، وكما يلاحظ فان الشيخ المفيد ينقل نصا متفقا عليه بين المسلمين (السنة والشيعة) وهو عبارة عن هذا الحديث: "من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره ، واخذل من خذله". وهذا الحديث بحد ذاته لا يحمل معنى الإمامة، ولا يتحدث عن المستقبل، وإنما يتحدث عن الولاء في حياة الرسول، ولكن الشيخ المفيد يضيف عليه كلمات أخرى، ويأوله كما يشاء، فيقول:" أوجب له ما لنفسه من الطاعة، وشريف المقام، ولا خلاف بين أهل اللسان أن "المولى" عبارة في اللغة عن "السيد المطاع"". وهذا في الحقيقة معنى واحد من عشرين معنى لكلمة "المولى" ثم يقول: " سلم لروايته الجميع من قول الرسول بغدير خم... فأعطاه بذلك حقيقة الولاية وكشف به عن مماثلته له في فرض الطاعة والأمر لهم والنهي والتدبير والسياسة والرئاسة. وهذا نص – لا يرتاب بمعناه من فهم اللغة – بالامامة". وهذا تأويل من الشيخ المفيد بلا دليل، ولم يكتف المفيد بذلك وإنما أضاف من عنده جملة أخرى، وهي:" ثم نزل فأمر الكافة بالتسليم عليه بإمرة المؤمنين تهنئة له بالمقام". وهذا غير صحيح، ولم يروه أحد، والمعروف أن عمر بن الخطاب، قال له: "بخ بخ لك يا بن ابي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة". وهذه الجملة تختلف عن "التسليم عليه بإمرة المؤمنين".

ويبدو أن حديث الغدير، الذي كان عارضا وقع أثناء رحلة العودة من حجة الودا ع، إثر خلاف نشب بين الامام علي وخالد بن الوليد حول تصرف الامام بجارية من غنائم اليمن، وشكواه للنبي، ولو كان النبي يريد أن ينصب الامام علي خليفة من بعده لنصبه في مكة أيام الحج أمام جميع حجاج بيت الله الحرام. بيد أن الشيعة الامامية وجدوا فيه مادة خصبة لادعاء النص الصريح الجلي في الامامة، كما فعل الكليني في (الكافي) حيث روى حديثا منسوبا للامام محمد الباقر يرويه عن رسول الله بلا واسطة أنه قال:" يا معشر المسلمين هذا **وليكم من بعدي** فليبلغ الشاهد منكم الغائب" وأنه دعا عليا فقال:" يا علي إني أريد أن أأتمنك على ما ائتمنني الله عليه من غيبه وعلمه ومن خلقه

ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه. فلم يشرك والله فيها أحدا من الخلق".

ولكن المفيد لم يرو هذه الرواية، واكتفى بتأويل النص المتفق عليه بين المسلمين، والذي لا يحمل معنى صريحا بالامامة.

وقد نفى الشريف المرتضى (تلميذ المفيد) في كتابه "الشافي" أن يكون حديث الغدير نصا جليا في الإمامة، كما نفى علمه بقول أحد من الشيعة بذلك، وقال ردا على القاضي الهمداني، صاحب كتاب "المغني" الذي اتهم الشيعة بالإمامية باختلاق القول بالنص الجلي:" إنه نص خفي، وليس بنص جلي".

وكان شيخ من المعتزلة قد قال للمفيد: "ان الذي تدعونه من النص الجلي على أمير المؤمنين شيء حادث، ولم يكن معروفا عند متقدمي الشيعة، ولا اعتمده أحد منهم في حجته، وانما بدأ به وادعاه ابن الراوندي في كتاب (الامامة)، وناضل عليه، ولم يسبقه اليه أحد. ولو كان معروفا فيما سلف لما أخل السيد إسماعيل بن محمد به في شعره، ولا ترك ذكره في نظمه، مع اغراقه في ذكر فضائل أمير المؤمنين، ومناقبه حتى تعلق بشاذ الحديث، وأورد من الفضائل ما لم نسمعه به الا منه، فما باله ان كنتم صادقين لم يذكر النص الجلي ولا اعتمده في شيء من مقاله، وهو الأصل المعول عليه لو ثبت؟" فرد عليه المفيد بذكر بيت من الشعر في قصيدة إسماعيل الحميري، وهو: "وفيهم علي وصي النبي بمحضرهم قد دعاه أميرا".

ولكن ذكر الشاعر الحميري للوصية لا يشكل دليلا على الامامة، فقد كان الامام علي فعلا وصي الرسول، ولكن لقضاء ديونه ورعاية أهله، وليس وصيا على الأمة كخليفة.

وأما قصيدة حسان بن ثابت، التي افترض المفيد أنها تدل على الإمامة، فقد وردت بصيغ عديدة، ولم يروها المفيد مسندة بدقة، ولم تظهر الا في القرن الرابع الهجري، حسبما يذكر الشيخ عبد الحسين الأميني صاحب كتاب "الغدير" الذي يقول: إن "أقدم كتاب سبق إلى رواية هذا الشعر هو

كتاب سليم بن قيس الهلالي التابعي الصدوق".

ولفت الأميني نظر القراء إلى التلاعب الذي حصل في القصيدة عبر التاريخ فقال: "يظهر للباحث أن حسانا أكمل هذا الأبيات قصيدة ضمنها نبذا من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام فكل أخذ منها شطرا يناسب موضوعه". وأضاف:" إن لحسان في مولانا أمير المؤمنين عليه السلام مدايح جمة ... فمن هذه الناحية نعرف أن يد الأمانة لم تقبض عليها يوم مدت إلى ديوانه، فحرفت الكلم عن مواضعها، ولعبت بديوان حسان كما لعبت بغيره من الدواوين والكتب والمعاجم التي أسقطت منها مدايح أهل البيت عليهم السلام وفضايلهم". وقد افترض الأميني أن التحريف تم في قصيدة حسان بن ثابت باتجاه مضاد للإمامية، ولم يشر بالطبع إلى احتمال قيام الإمامية بتأليف القصيدة أو تحريفها باتجاه يخدم نظريتهم.

وفي الواقع لا نحتاج إلى عناء كبير لنكتشف اختلاق هذه القصيدة أو إضافة المفاهيم الإمامية إليها في وقت متأخر (في القرن الرابع الهجري) فيكفي أن نعرف أن محدثي ومتكلمي ومؤرخي الشيعة الإمامية لم يشيروا إليها ولم يذكروها في كتبهم السابقة (كالنوبختي في فرق الشيعة، والأشعري القمي في المقالات والفرق، والكليني في الكافي، والصفار في بصائر الدرجات مثلا) مما يقوي الظن باختلاقها في القرن الرابع الهجري.

أحاديث أخرى

وبالإضافة الى حديث الغدير، روى المفيد أحاديث أخرى في كتاب خاص تحت عنوان "تفضيل أمير المؤمنين" تجعل حب علي حبا للرسول، وبغضه بغضا له،(ص ٢٤) واستدل فيه بحديث الطائر المشوي (ص ٢٧) ومقام الامام في يوم القيامة كدليل على أفضليته في الدنيا (ص ٢٩) وجهاد الامام وجهوده (ص ٣٦) وغيرها من الأخبار التي تتحدث عن فضل الامام علي، ولكنها لا تدل بصورة جلية على المطلوب.

ونقل عن الامام جعفر بن محمد عن ابيه عن جده، قال قال أمير المؤمنين: قال لي رسول الله :"...أنت الامام لأمتي".

وهذه كلها روايات مرسلة يشك بوضعها في وقت متأخر، ومروية عن أشخاص غير محايدين، كالامام محمد الباقر، لو صحت النسبة اليهم،

فانهم متهمون بتأسيس نظرية الامامة وجر النار الى قرصهم. وهي أخبار آحاد لا يمكن أن تبنى عليها عقيدة دينية. كما يذهب الشيخ المفيد.

الى هنا انتهت محاولة المفيد (والإمامية) الاستعانة بنصوص مفبركة وواهية وضعيفة ومأولة تأويلا تعسفيا، من أجل إثبات نظرية (الامامة الإلهية) على الامام علي بن أبي طالب، وذريته من بعده، بالنص الجلي أو الخفي ، وهي كما رأينا كانت محاولة فاشلة، فهل كان لدى المفيد والإمامية وسائل أخرى في هذا المجال؟

إذا عدنا الى التاريخ الشيعي الأول سنجد موضوع (الوصية) التي اعتمد عليها بعض الامامية في تركيب نظرية الامامة، على الامام علي وأبنائه من بعده. والتي كان أول من استخدمها عبد الله بن سبأ حين فتق القول بالامامة في أيام الامام علي. فما هي الوصية؟

وصية النبي الى الامام علي

ينقل المفيد (وسائر الامامية) نص الوصية التي أوصى بها النبي محمد (ص) الامام علي بن أبي طالب، في آخر أيام حياته، عندما كان في مرض الموت، وهي وصية عادية شخصية، عرضها النبي في البداية على عمه العباس فاستثقلها، فعرضها على الامام علي، فقبلها. ولم تكن وصية بالدين ولا بالخلافة والامامة، ولكن الامامية، وخصوصا الغلاة مثل عبد الله بن سبأ حاولوا أن يتكئوا عليها ويعتبروها نصا بالامامة.

وقد رواها الشيخ المفيد، ولم يعلق عليها، وهي كما يلي: "قال رسول الله:

- يا عباس يا عم رسول الله، تقبل وصيتي وتنجز عدتي، وتقضي عني ديني؟ فقال العباس:

- يا رسول الله عمك شيخ كبير ذو عيال، وأنت تباري الريح سخاء وكرما، وعليك وعد لا ينهض به عمك.

فأقبل على أمير المؤمنين، فقال له:

- يا أخي، تقبل وصيتي وتنجز عدتي وتقضي عني ديني، وتقوم بأمر أهلي من بعدي؟ قال:
- نعم يا رسول الله، فقال له:
- ادن مني، فدنا منه فضمه اليه ثم نزع خاتمه من يده فقال:
- خذ هذا فضعه في يدك

ودعا بسيفه ودرعه وجميع لامته فدفع ذلك اليه، والتمس عصابة كان يشدها على بطنه اذا لبس سلاحه وخرج الى الحرب، فجيئ بها اليه فدفعها الى أمير المؤمنين وقال له:

امض على اسم الله الى منزلك".

حديث العترة والثقلين

وهناك حديث آخر يتضمن الوصية بالعترة وأهل البيت، اتخذ منه بعض الامامية دليلا على النص على أئمة أهل البيت بالإمامة، وهو حديث تطور عبر التاريخ، واستغله أكثر من طرف من أقرباء الرسول.

وقد روى المفيد نسخته الأولى، فقال:

"أخبرني أبو حفص عمر بن محمد بن علي الصيرفي، قال: حدثنا جعفر بن محمد الحسيني، قال حدثنا عيسى بن مهران،، قال أخبرنا يونس بن محمد، قال حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل، قال اخبرني عبد الرحمن بن خلاد الانصاري، عن عكرمة عن عبد الله بن عباس قال : إن علي بن ابي طالب والعباس بن عبد المطلب والفضل بن العباس دخلوا على رسول الله (ص) في مرضه الذي قبض فيه... فخرج في ملحفة وعصابة حتى جلس على المنبر ثم قال: "... ألا اني لاحق بربي، وقد تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله تعالى بين أظهركم، تقرؤونه صباحا ومساء فلا تنافسوا

ولا تحاسدوا ولا تباغضوا، وكونوا اخوانا كما أمركم الله. وقد خلفت فيكم عترتي أهل بيتي، وأنا أوصيكم بهم ثم أوصيكم بهذا الحي من الأنصار، فقد عرفتم بلاهم عند الله عز وجل وعند رسوله وعند المؤمنين، ألم يوسعوا في الديار ويشاطروا الثمار ويؤثروا وبهم الخصاصة، فمن ولي منكم أمرا يضر فيه أحدا أو ينفعه فليقبل من محسن الأنصار وليتجاوز عن مسيئهم".
وكان هذا آخر مجلس جلسه حتى لقى الله عزوجل.

وكما يلاحظ فان هذه (الوصية) لا تتضمن حديثا عن الامامة والخلافة، وإنما تتوجه الى عامة المسلمين بالاهتمام بالعترة وأهل بيت النبي، والأنصار.

ويبدو أن هذه الوصية تطورت الى الرواية المشهورة "إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي". ولئن كانت هذه الرواية قد اشتهرت في القرن الثاني الهجري، واعتمد عليها الهاشميون في بناء شرعيتهم السياسية الدينية، فانها لم تصبح متواترة، وظلت كما هي (خبر آحاد) لا يحتوي على معنى سياسي، وانما يقتصر على الحب والمودة.

والرواية كما ينقلها الشيخ المفيد هكذا: "... عن معروف بن خربوذ قال سمعت أبا عبيد الله مولى العباس يحدث أبا جعفر، قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول:
ان آخر خطبة خطبنا بها رسول الله (ص) في مرضه الذي توفي فيه، خرج متوكأ على علي بن ابي طالب وميمونة مولاته، فجلس على المنبر، ثم قال:
يا أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين، وسكت فقام رجل فقال: ما هذان الثقلان؟

فغضب حتى أحمر وجهه ثم سكن، وقال: ما ذكرتهما الا وأنا اريد أن أخبركم بهما، ولكن ربوت فلم استطع، سبب طرفه بيد الله وطرف بأيديكم تعملون فيه كذا وكذا، ألا وهو القرآن، والثقل الأصغر أهل بيتي، ثم قال: والله لا يحبهم عبد الا أعطاه الله نورا يوم القيامة حتى يرد علي الحوض، ولا يبغضهم عبد الا احتجب الله عنه يوم القيامة.
فقال أبو جعفر: ان أبا عبيد الله يأتينا بما يعرف".

وبالرغم من أن هذا الحديث (الوصية) لا يحدد من هم "أهل البيت" ولا يجعلهم أئمة للمسلمين الى يوم القيامة، فان الشيخ المفيد ينقل رواية أخرى أوضح منها ، ولكنها بدون سند، ويدعي أنها "ما جاءت به الرواة على اتفاق واجتماع من قوله (ع) :

- أيها الناس، اني فرطكم وانتم واردون علي الحوض، ألا واني مسائلكم عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فان اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يلقياني، وسألت ربي فأعطانيه، ألا واني قد تركتهما فيكم: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فلا تسبقوهم فتفرقوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فانهم أعلم منكم... ألا وان علي بن ابي طالب أخي ووصيي، يقاتل بعدي على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله".

وكما رأينا في فصل سابق، فان الشيخ المفيد رفض الاعتماد على حديث "الثقلين" أو "العترة" وقال في حواره مع الزيدية الجارودية:" قالت الامامية: هذا الخبر بأن يكون حجة لمن جعل الامامة في جميع بني هاشم أولى من أن يكون حجة لمن جعلها في ولد فاطمة، لأن جميع بني هاشم عترة النبي وأهل بيته بلا اختلاف". وأضاف: " لكنا لا نعتمد على ذلك ولا نجعله أصلا لنا في الحجة".

النصوص على الأئمة أخبار آحاد ضعيفة

وقال الشيخ المفيد: "فان قال قائل من أهل الخلاف: ان النصوص التي يروونها الامامية موضوعة والأخبار بها آحاد، والا فليذكروا طرقها، أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتياب.
قيل له: ليس يضر الامامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد، لما

اقترن اليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه، من وجوب الامامة وصفات الأئمة ع بدلالة أنها لو كانت باطلة على ما تتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص من أئمتنا (ع) بالاتفاق والظاهر الذي لا يوجد اختلاف، وهذا بين بحمد الله لمن كان له عقل يدرك الأشياء".

محاولة إضفاء طابع إلهي على الامامة

ينقل المفيد أخبار آحاد مجهولة السند، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال قال رسول الله (ص):"لما أسري بي الى السماء، وانتهيت الى سدرة المنتهى، نوديت: يا محمد استوص بعلي خيرا، فانه سيد المسلمين، وامام المتقين، وقائد الغر المحجلين يوم القيامة".

ونقل عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عن أبيه عن جده قال: "ان الله جل جلاله بعث جبرئيل الى محمد أن يشهد لعلي بالولاية في حياته ويسميه بإمرة المؤمنين قبل وفاته، فدعا النبي تسعة رهط فقال: انما دعوتكم لتكونوا شهداء الله في الأرض أقمتم أم كتمتم، ثم قال: يا أبا بكر قم فسلم على علي بإمرة المؤمنين، فقال: أعن أمر الله ورسوله؟ قال: نعم، فقام وسلم، ثم قال لعمر والمقداد وأبو ذر وعبد الله بن مسعود وبريدة...".

ويكمل الصورة بحديث آخر عن جعفر بن محمد، يأول فيه الآية التي تتحدث عن الأمر الذي أسر به النبي الى بعض أزواجه، وهي: "وإذ أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا، فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض، فلما نبأها به، قالت: من أنبأك بهذا؟ قال نبأني العليم الخبير". (التحريم، ٣) وهو كما يقول المفسرون: خلوه مع مارية القبطية في بيت عائشة، واطلاع حفصة على ذلك، وطلب النبي منها كتمان الأمر، ولكنها أفشت السر الى عائشة.

فيدعي المفيد أن السر كان حول خلافة الامام علي، وليس خلو النبي مع مارية، ويقول: " قد جاء في حديث الشيعة عن جعفر بن محمد: ان السر

الذي كان من رسول الله (ص) الى بعض أزواجه: اخباره عائشة أن الله أوحى اليه أن يستخلف أمير المؤمنين، وانه قد ضاق ذرعا بذلك، لعلمه بما في قلوب قريش له من البغضاء والحسد والشنآن، وانه خائف منهم فتنة عاجلة تضر بالدين، وعاهدها أن تكتم ذلك ولا تبديه وتستره وتخفيه. فنقضت عهد الله سبحانه في ذلك، وأذاعت سره الى حفصة وأمرتها أن تعلم أباها ليعلمه صاحبه، فيأخذ القوم لأنفسهم ويحتالوا في بعض ما يثبته رسول الله لأمير المؤمنين... ففعلت ذلك حفصة، واتفق القوم على عقد بينهم إن مات رسول الله لم يورثوا أحدا من أهل بيته ولا يؤتوهم مقامه، واجتهدوا في تأخيرهم والتقدم عليهم".

وهذه الأحاديث أخبار آحاد، بدون سند صحيح، وتنسب الى الإمامين الباقر والصادق، وهما يرسلان الخبر الى النبي دون سند، وحتى لو صح الخبر عنهما فانهما ليسا محايدين، إذ أنهما متهمان بتأسيس نظرية الامامة الإلهية، والاستفادة منها. ولو أنني أنزههما عن رواية هكذا أخبار مشبوهة.

ويواصل المفيد محاولته إضفاء طابع إلهي على الامامة، فيذهب للتوراة لكي يستخرج منها نصا، يأوله في أئمة أهل البيت، ويدعي وجود البشارة بالنبي والأئمة في الكتب الأولى، ويقول: "قد بشر الله عز وجل بالنبي (ص) والأئمة (ع) في الكتب الأولى فقال في بعض كتبه التي أنزلها على أنبيائه (ع) وأهل الكتب يقرونه، واليهود والنصارى يعرفونه أنه ناجى إبراهيم الخليل (ع) في مناجاته: "أني قد عظمتك وباركت عليك وعلى إسماعيل، وجعلت منه اثني عشر عظيما وكثرتهم جدا جدا، وجعلت منهم شعبا عظيما لأمة عظيمة". واشباه ذلك كثير في كتب الله تعالى الأولى.

ولا يكتفي المفيد بإضفاء بعد تاريخي قديم من زمن إبراهيم على موضوع الامامة، وانما ينقل حديثا آخر يضفي عليها بعدا مستقبليا في الآخرة، عندما يروي ... عن ابي عبد الله جعفر بن محمد، قال: "اذا كان يوم القيامة نادى مناد من بطنان العرش: أين خليفة الله في أرضه؟ فيقوم داود النبي، فيأتي النداء من عند الله عزو جل: لسنا إياك أردنا، وان كنت لله خليفة.

ثم ينادى ثانية: أين خليفة الله في أرضه؟

فيقوم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)، فيأتي النداء من قبل الله عز وجل:

يا معشر الخلائق هذا علي بن ابي طالب خليفة الله في أرضه، وحجته على عباده، فمن تعلق بحبله في دار الدنيا فليتعلق بحبله في هذا اليوم ليستضئ بنوره، وليتبعه الى الدرجات العلى من الجنان.

قال: فيقوم أناس قد تعلقوا بحبله في الدنيا فيتبعونه الى الجنة، ثم يأتي النداء من عند الله جل جلاله:

ألا من إئتم بإمام في دار الدنيا فليتبعه الى حيث شاء، ويذهب به، فحينئذ "يتبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب، وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرأوا منا ، كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار".

الباب الثالث

الفصل الثالث:

تلفيق النصوص على أئمة أهل البيت

لم يكن ثمة في الزمن الأول، أي جدل حول الامامة وحق الامام علي بن أبي طالب الإلهي بها (عبر النص والوصية) وقد فشل الإماميون الذين ولدوا فيما بعد، في القرن الثاني الهجري، في التنظير لإمامة الامام علي بالتشبث ببعض الأحاديث وتأويل بعض الآيات القرآنية "لإثبات حق الامام علي بالخلافة المباشرة بعد الرسول". وواجهوا مشاكل كبيرة في جر النظرية الامامية الى ذرية الامام علي، عندما رفض الامام نفسه الوصية بها الى ابنه الحسن، وأصر على ترك المسلمين كما تركهم رسول الله (ص) كما قال. وكذلك عندما تنازل الامام الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، بعد أن انتخبه المسلمون، مثبتا بذلك أن الامامة ليست إلهية وانما هي مدنية يمكن أو يتولاها حتى الطلقاء. وإذا كان بعض الشيعة

قد اعتبروا وصية الامام علي العادية لأبنائه مؤشرا على انتقال الامامة منه اليهم، كما فعل الكيسانية الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية استنادا الى الوصية، فان الشيعة الامامية الذين حاولوا ربط السلالة الحسينية بالامام علي، فشلوا في حياكة نظرية قوية وثابتة، ولذلك ببساطة لأن الامام الحسين لم يوص الى ابنه علي السجاد بالامامة، وأنما أوصى فقط أخته زينب برعاية الأيتام في كربلاء.

و إضافة الى ذلك فان علي بن الحسين لم يدع الامامة الإلهية ولا المدنية، ولم يتصد لأي عمل سياسي، وبالطبع لم يوص الى أحد من أبنائه بالإمامة. وهذا يعني فقدان نظرية الامامة لأي أساس تاريخي، وأية حلقة تربط من وما ولد متأخرا في القرن الثاني بما حدث في القرن الأول، ولذلك فان المنظرين الأوائل للإمامة لم يجدوا نصا ولا وصية يعتمدون عليهما في الانتقال من إمام الى آخر، وأنما فقط بعض الشبهات والاشاعات و"المعاجز" الأسطورية، وادعاءات العلم بالغيب، وما الى ذلك.

ولكن الشيخ المفيد، ادعى خلال مناظرة دارت بينه وبين القاضي أبي بكر محمد ابن الطيب الباقلاني، بوجود نص جلي على الامام علي بالخلافة، وسجل ذلك الادعاء في: "رسالة في النص على أمير المؤمنين بالخلافة" وكان ذلك الادعاء قد راج في القرن الرابع الهجري، بعد أن لم يكن معروفا عند الشيعة الامامية. وقد ورد في تلك الرسالة: "سألني القاضي الباقلاني فقال: أخبرونا عن أسلافكم في النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) أكثير أم قليل؟ فإن قلتم: قليل، قيل لكم: فلا تنكرون أن يتواطؤوا على الكذب لأن إفتعال الكذب يجوز على القليل. و إن قلتم كثير، قيل لكم : فما بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يقاتل بهم أعداءه، لاسيما وأنتم تدعون أنه لو أصاب أعوانا لقاتل. الجواب وبالله الثقة: قيل له: أسلافنا - بحمد الله - في النص كثير لا يجوز عليهم إفتعال الكذب ، لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد ، لأنه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير، الثقة ، الامين ، ولا يصلح ذلك لضرب السيف . وأيضا فليست الحروب الدينية

موقوفة على كثرة الرجال، وإنما هي موقوفة على المصلحة ، ألا ترى أن رسول الله (صلى الله عليه واله) جاهد وهو في ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا، وقعد عن الجهاد يوم الحديبية وهو في ثلاثة ألاف وستمائة رجل. فعلمت أن الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصلحة لا على العدد".

وبالرغم من وجود الشك حول تبني الامامين الباقر والصادق لنظرية الامامة الإلهية، فقد تداول الإماميون أحاديث كثيرة نسبوها اليهما، ونقلها محمد بن فروخ الصفار في (بصائر الدرجات) ومحمد بن يعقوب الكليني في (الكافي) في مطلع القرن الرابع الهجري، ولكن الشيخ المفيد الذي جاء بعدهما لم يروها في كتبه العديدة المكرسة للتنظير للامامة، مثل حديث العترة أو الثقلين، الذي اعتبره الباقر دليلا على إمامته. أو تأويل آية أولي الأرحام: "النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله" التي روى الإماميون عن الباقر أنه قال:" إنها نزلت في الإمرة، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله (ص) من المؤمنين والمهاجرين والأنصار".

وقد روى مؤسسو نظرية "الإمامة الإلهية" أحاديث عن الإمام الباقر تقول إن الإمام علي أوصى حين وفاته ولده بالسمع والطاعة للحسن والحسين، وإن الحسين أوصى لابنته الكبرى فاطمة ودفع إليها كتابا ملفوفا ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين مبطونا لا يرون إلا أنه لما به، وأن فاطمة دفعت الكتاب إلى علي بن الحسين ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا.

ولكن هذه الرواية لا تحمل النص الصريح بالإمامة، وإنما تعترف بوصية الحسين لأخته فاطمة، وصية ظاهرة لا تتحدث عن الإمامة. كما لا يعرف أحد ماذا كان يوجد في الكتاب الملفوف، وأين هو؟ ومن رآه؟ وبالتالي فهو لا يدل على النص على الإمامة.

وهناك روايات أخرى مشابهة تعتمد على وراثة الكتب والسلاح، كدليل على الإمامة، ولكنها لا تتضمن نصا صريحا بالإمامة من واحد لآخر.

ومما يؤكد ضعف كل تلك "الأدلة" والروايات، هو لجوء الإمامية الى تدعيم نظريتهم بالأساطير التي يسمونها "معاجز" كمعجزة تحدث الحجر الأسود والفصل بين زين العابدين وعمه محمد بن الحنفية في نزاعهما المفترض (أو المتخيل) حول الإمامة.

ونظرا لوجود تنافس شديد بين عدد من أقطاب البيت الهاشمي (العباسيين والجناحيين والعلويين والفاطميين: الحسنيين والحسينيين) حول زعامة الشيعة، في

بداية القرن الثاني الهجري، فان أصحاب نظرية الامامة الإلهية اضطروا للاحتجاج بهذه الآية:" وجعلها كلمة باقية في عقبه" وتأويل "الكلمة" والضمير البارز بالحسين. ونسبة هذا التأويل إلى الإمام الباقر.

وربما كان الإمامية يشعرون بضعف موقفهم في تأسيس نظريتهم، فجاءوا بأسطورة أخرى هي "معجزة حصاة أم أسلم" التي رووها عن الإمام الباقر، وزعموا أنه قال : إن أم أسلم جاءت إلى النبي (ص) فأخبرته أنها قد قرأت الكتب وعلمت كل نبي ووصي، وسألته: فمن وصيك يا رسول الله؟ فقال لها : هذا هو وصيي، ثم ضرب بيده إلى حصاة من الأرض ففركها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق، ثم عجنها، ثم طبعها بخاتمه، ثم قال: من فعل فعلي هذا فهو وصيي في حياتي وبعد مماتي، فخرجت من عنده، ثم جاءت إلى أمير المؤمنين ففعل كما فعل رسول الله، ثم جاءت إلى الحسن والحسين ، وعمرت حتى لحقت بعلي بن الحسين وفعل كل واحد منهم كفعل رسول الله (ص)".

لقد كان الإمامية يحاولون بشتى الوسائل والطرق رسم هالة مقدسة حول الإمام محمد الباقر، وتحويله من إنسان عادي إلى "إمام معصوم معين من قبل الله" ولكنهم عجزوا في إقناع قطاع كبير من الشيعة الذين لم يكونوا يفرقون بينه وبين أخيه زيد بن علي، الذي رفع راية الجهاد والثورة والثأر للحسين، مما أدى إلى التفاف كثير من الشيعة حوله، ودعوتهم إياه للخروج.

ولكن الإمام محمد الباقر خذل الامامية، بالتبرؤ من كثير من الجماعات التي كانت تدعي التشيع له، وتنسب إليه أمورا لا يعرفها، كالامامة الإلهية عندما قال: إن "ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا، اثنتا عشرة فرقة منها في النار وفرقة في الجنة".

وخذل الامامية مرة أخرى بعدم وصيته بالإمامة إلى ابنه جعفر الصادق، فقد اكتفى بالوصية إليه بتغسيله وتكفينه ودفنه.

ورغم كل الروايات التي يرويها الامامية عن جعفر الصادق، حول ادعائه بالامامة الإلهية، فانهم يروون أيضا ما ينفي فيه ذلك عن نفسه. فقد روى الكليني عن سعيد السمان أنه كان عند أبي عبدالله (الصادق) إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أ فيكم إمام مفترض الطاعة؟ فقال: لا، فقالا له: قد أخبرنا عنك الثقات أنك تفتي وتقر وتقول به ونسميهم لك، فلان وفلان، وهم أصحاب ورع وتشمير، وهم ممن لا يكذب. فغضب أبو عبدالله فقال: هم أعلم وما قالوا .. ما أمرتهم بهذا. فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا.

ولكن "الإمامية"يضيفون إلى هذه الرواية: أن الإمام الصادق لعن السائلَين (الزيديين) بعدما خرجا، وأكد نظرية الإمامة، وادعى: "أن لديه سيف رسول الله (ص) ودرعه

ولامته ومغفره، وأن عنده خاتم سليمان والطست الذي كان يقرب بها موسى القربان، وأن عنده التابوت التي جاءت بها الملائكة تحمله، والسلاح الذي من صار إليه أوتي الإمامة". وبغض النظر عن المناقشة في هذه الدعاوى المغالية العجيبة الغريبة التي لم يدعها رسول الله (ص) من أجل إثبات نبوته. فإن هذه التتمة تكشف عن تناقض دعوى "الإمامية" السرية مع موقف الإمام الصادق المعلن الرافض لنظرية "الإمامة الإلهية".

وقال الإمام الصادق: " والله ما نحن إلا عبيد ... ما نقدر على ضرّ ولا نفع ، إن رحمنا فبرحمته، وان عذبنا فبذنوبنا ، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة ، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون ومسئولون .. أشهدكم أنى امرئ ولدني رسول الله وما معي براءة من الله ، إن أطعت رحمني وان عصيته عذبني عذابا شديدا ".

وعندما نقرأ تاريخ نظرية الإمامة خلال المائة والخمسين عاما من نشوئها في بداية القرن الثاني الهجري، ووصولها الى طريق مسدود في منتصف القرن الثالث، وندرس كيفية انتقال الامامة من واحد الى آخر، سنجد الغموض يلف كل واحد منهم، وعدم وجود نصوص صريحة ومتواترة بالامامة، ونجد بدلا من ذلك صراعات وانشقاقات ودعاوى متناقضة بين أبناء كل امام، مما ينسف دعاوى ثبوت الامامة بالنص، ويستبدلها بنظرية أخرى تقوم على الاشاعات والأساطير التي يسميها الإماميون "معاجز".

ومع ذلك فان الشيخ المفيد يغمض عينيه عن تاريخ نظرية الامامة، ويدعي وجود نصوص متواترة بالخلافة من كل إمام على آخر.

وهذا ادعاء تعسفي كبير، فكيف يمكن وجود تواتر في أمر معين يدور حوله تنازع شديد؟ ولكن المفيد يحاول تبرير ادعائه بما يلي:

"فان قال قائل: الشيعة أنفسها تفترق في الامامة على مذاهب وأقوال، فكيف يصح لنا ما ذكرتموه مع الاختلاف؟

فقل: يصح ذلك على الوجه الذي يصح في تأويل القرآن وما ثبت به الآيات، وبما يثبت به أعلام النبي خاصة، وفرائضه وسننه وأحكامه، وان كان بين المسلمين فيها اختلاف".

ويتراجع قليلا لكي يثبت الامامة للأئمة بالمعجزات والكرامات الخارقة للعادة

التي ظهرت على أيديهم مثل عجن الحصا وختمه، وأمثال ذلك.

وفي الحقيقة ربما تشكل "المعاجز" المدعاة أقوى دليل لدى الامامية على ثبوت الامامة لمن ادعوهم من الأئمة، وأضعف "الأدلة" في نفس الوقت. وسوف نتحدث عن ذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

الامامة اللامحدودة (اللا اثني عشرية)

ومن المعروف أن الفكر الإمامي كان منافسا وموازيا لنظرية الشورى، وهي نظرية مستمرة الى يوم القيامة، كما ان الفكر الامامي مستمر الى يوم القيامة. وقد كان الإماميون حتى نهاية القرن الثالث الهجري يعتقدون بالإمامة اللامحدودة المستمرة الى يوم القيامة، كما قال بذلك شيخ الشيعة في قم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري في كتابه (المقالات والفرق): "ان الامامة في عقب الحسن بن محمد ما اتصلت أمور الله ، ولا ترجع الى أخ ولا عم ولا ابن عم ولا ولد ولد، ومات أبوه في حياة جده، ولا يزول عن ولد الصلب، ولا يكون أن يموت_امام الا ولد له لصلبه وله ولد وولد، فهذه سبيل الامامة، وهذا المنهاج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الاجماع من الشيعة الامامية".

وقد أكد ذلك الشيخ المفيد، بقوله: " اتفقت الامامية على أن الامامة بعد النبي (ص) في بني هاشم خاصة، ثم في علي والحسن والحسين، ومن بعد في ولد الحسين دون ولد الحسن، الى آخر العالم".

وقال أيضا: "اتفقت الشيعة العلوية من الامامية والزيدية الجارودية على أن الامامة كانت عند وفاة النبي (ص) لأمير المؤمنين، وانها كانت للحسن من بعده وللحسين ...وانها من بعد الحسين من ولد فاطمة (ع) لا تخرج منهم

الى غيرهم ولا يستحقها سواهم ولا تصلح الا لهم، فهم أهلها دون من عداهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين".

وقال: "انها لا تصلح الا لولد الحسين، ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج عنهم الى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة".

وعزز الشيخ المفيد رأيه هذا برواية عن " ابن ابي نجران، عن عيسى بن عبد الله بن. محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب، عن ابي عبد الله قال قلت له:
ان كان كون – ولا أراني الله ذلك – فبمن أئتم؟. قال، فأومأ الى ابنه موسى، قلت: فان حدث بموسى حدث، فبمن أئتم؟ قال: بولده، قلت: وان حدث وترك أخا كبيرا وابنا صغيرا؟ قال: بولده، ثم هكذا أبدا".

و توجد روايات كثيرة تشير إلى عدم معرفة الأئمة أنفسهم بإمامتهم أو إمامة الإمام اللاحق من بعدهم إلا قرب وفاتهم. أو تقول إنهم كانوا يسمون شخصا فيموت في حياتهم ويحدث "البداء" (كما حصل مع إسماعيل بن جعفر الصادق، ومحمد بن علي الهادي) فضلا عن عدم معرفة الشيعة الامامية الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون بكل إمام أن يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد (كما فعل زرارة بن أعين الذي مات دون أن يعرف الإمام بعد الصادق) وإنهم كثيرا ما كانوا يقعون في الحيرة والجهل ويتبعون أئمة آخرين يتبين لهم فيما بعد أنهم ليسوا أئمة مثلا (كما حدث مع هشام بن سالم الجواليقي وأصحابه الذين ذهبوا إلى القول بإمامة عبد الله الأفطح ثم غيروا رأيهم فقالوا بإمامة الكاظم).

الاثنا عشرية

ولكن الخط الامامي "الموسوي" تعرض الى نكسة كبيرة بوفاة الامام الحسن العسكري سنة ٢٦٠ للهجرة، دون أن يخلف ولدا ظاهرا يحتل مقام الإمامة، ووصل الى طريق مسدود، مما أدى بشيعته الى الوقوع في حيرة وغموض، وتفرقهم الى أربع عشرة فرقة، وقول فريق منهم بوجود ولد له في السر وانه الامام الثاني عشر، ولم يكن هذا الفريق يعتقد بأن الامامة ستنتهي به، وسيكون آخر إمام، وكان ينتظر خروجه بعد حوالي أربعين عاما، ولكن عندما طالت الغيبة، ومضى عليها أكثر من سبعين عاما، بدأ ينتشر القول بـ "الاثني عشرية" وبدأ البعض يختلق الأحاديث والنصوص حول حصر الامامة في "اثني عشر إماما".

فقال المفيد: "اتفقت الامامية على أن الأئمة بعد الرسول اثنا عشر اماما. وخالفهم في ذلك كل من عداهم من أهل الملة".

حديث اللوح

وروى المفيد عن "... عن ابي عبد الله، قال قال أبي محمد لجابر بن عبد الله الانصاري: أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يدي أمي فاطمة، وما أخبرتك أمي أنه مكتوب في اللوح، فقال جابر: اشهد بالله أني دخلت على فاطمة أمك (ص) في حياة رسول الله فهنأتها بولادة الحسين، فرأيت في يدها لوحا أخضر، فظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتابا أبيض شبه نور الشمس، فقلت لها: ما هذا اللوح؟ قالت: هذا لوح أهداه الله الى رسول الله فيه اسم أبي واسمي واسم بعلي واسم ابني وأسماء الأوصياء من ولدي، فأعطانيه أبي ليسرني به، قال جابر: فاعطتنيه أمك فقرأته واستنسخته، فقال أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه علي؟ قال: نعم، فمشى معه أبي حتى أتى منزل جابر فأخرج أبي من كمه كمية من ورق، فقال يا جابر: انظر في كتابك لأقرأ أنا عليك ، فنظر في نسخته، فقرأه عليه أبي فما خالف حرف حرفا، فقال جابر: أشهد بالله اني كذا رأيته في اللوح مكتوبا".

وقال:"روت الشيعة في خبر اللوح الذي هبط به جبرئيل على رسول الله من الجنة، فأعطاه فاطمة وفيه أسماء الأئمة من بعده، وكان فيه : (محمد بن علي الامام بعد أبيه). وروت أيضا: ان الله تبارك وتعالى أنزل على نبيه كتابا مختوما باثني عشر خاتما وأمره أن يدفعه الى أمير المؤمنين... ويأمره أن يفض أول خاتم فيه ويعمل بما تحته، ثم يدفعه عند وفاته الى ابنه الحسن، ويأمره ان يفض الخاتم الثاني... ويدفعه علي بن الحسين عند وفاته الى ابنه محمد بن علي... ثم... حتى ينتهي الى آخر الأئمة".

لا ذكر للنص أو الوصية له من زين العابدين

ونقل المفيد حديثا آخر في هذا المجال: عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر عن ابيه عن جده قال قال رسول الله لعلي: "يا علي أنا وأنت وابناك الحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين اركان الدين ودعائم الإسلام، ومن تبعنا نجا، ومن تخلف عنا فالى النار".

ومع ذلك فان النظرية "الاثني عشرية" لم تستقر في العقل الإمامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري .. حتى أن الشيخ محمد بن علي الصدوق أبدى شكه بتحديد الأئمة في اثني عشر إماما فقط، وقال: "لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماما، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده". وروى عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد الثاني عشر، وعدم الاقتصار عليه، وكان منها رواية عن الإمام أمير المؤمنين (ع) حول غموض الأمر بعد القائم، وان رسول الله (ص) قد عهد اليه: " أن لا يخبر أحدا بذلك إلا الحسن والحسين". وانه قال:" لا تسألوني عما يكون بعد هذا ، فقد عهد إليّ حبيبي أن لا اخبر به غير عترتي".

وروى الطوسي : أن رسول الله (ص) قال لعلي:" يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماما، ومن بعدهم اثنا عشر مهديا، فأنت يا علي أول الاثني

عشر الإمام ... ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديا".

وعندما نشأت فكرة تحديد عدد الأئمة، بعد القول بوجود وغيبة " محمد بن الحسن العسكري" كاد الشيعة الامامية يختلفون فيما بينهم حول تحديد عددهم باثني عشر أو ثلاثة عشر، إذ برزت في ذلك الوقت روايات تقول: بأن عدد الأئمة ثلاثة عشر، وقد نقلها الكليني في "الكافي". وَوُجدت في الكتاب الذي ظهر في تلك الفترة ونُسِبَ الى "سليم بن قيس الهلالي" حيث تقول إحدى الروايات: ان النبي قال لأمير المؤمنين: "أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق". وهذا ما دفع هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب، حفيد أبى جعفر محمد بن عثمان العمري، (الذي كان يتعاطى الكلام) لأن يؤلف كتابا في الإمامة، يقول فيه: إن الأئمة ثلاثة عشر. ويضيف الى القائمة المعروفة (زيد بن علي) كما يقول النجاشي في (رجاله).

وقد ذكر المؤرخ الشيعي المسعودي (توفي سنة 345 هـ) في "التنبيه والاشراف": "أن أصل القول في حصر عدد الأئمة باثني عشر ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه".

وكان "كتاب سليم" هذا، قد ظهر في بداية القرن الرابع الهجري، وتضمن قائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر، التي يقول عنها: إنها كانت معروفة منذ عهد رسول الله، وانه هو الذي قد أعلنها من قبل. وأدى ظهور هذا الكتاب الى تكوّن الفرقة "الاثني عشرية" في القرن الرابع الهجري.. ثم بدأ الرواة يختلقون الروايات شيئا.. فشيئا. وذكر الكليني في (الكافي) سبع عشرة رواية، ثم جاء الصدوق بعده بخمسين عاما ليزيدها الى بضع وثلاثين رواية.. ثم جاء تلميذه الخزاز ليجعلها مائة رواية!

ومن هنا فقد اعترض الزيدية على الامامية وقالوا:" إن الرواية التي دلّت على أن الأئمة إثنا عشر، قولٌ أحدثه الامامية قريباً، وولّدوا فيه أحاديث كاذبة". واستشهدوا على ذلك بتفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام الى عدة فرق وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وحدوث البداء في إسماعيل ومحمد بن علي، وجلوس عبد الله الأفطح للإمامة، وإقبال الشيعة اليه، وحيرتهم بعد امتحانه، وعدم معرفتهم الكاظم حتى دعاهم الى نفسه، وموت الفقيه زرارة بن أعين

دون معرفته بالإمام .

وإذا أردنا استخدام منطق المفيد نفسه فانه يمكن القول إن الروايات التي يوردها أصحاب النظرية "الاثني عشرية" كلها أخبار آحاد لا يعضدها حجة ولا يمكن الادعاء بالعلم بصحتها، ومع هذا فالرواة مطعون عليهم، لا يوثق بقولهم ورواياتهم، لأنهم يجرون النار إلى قرصهم ، ثم إن رواياتهم أخبار متأولة.

ومع ذلك فان تلك الأحاديث ضعيفة بمقاييس علم الدراية والرجال عند "الاثني عشرية" أنفسهم، فهي متناقضة أو مرسلة أو مروية عن ضعاف أو كذابين أو غلاة أو مهملين أو مجهولين أو مختلقين، أو تحتوي على أساطير صارخة أو تخالف الحقائق التاريخية الثابتة. وخصوصا: انها مروية في فترة الحيرة التي أعقبت وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 ، وينهونها عادة إلى رجال من الفرق الشيعة الأخرى كالكيسانية أو الواقفية أو الزيدية أو الفطحية أو غيرهم ممن لا يؤمن بالإمامة أصلا، فضلا عن "الاثني عشرية". وذلك من اجل الإيحاء بصدورها وتأييدها من قبل الخصوم.

وصايا الامام علي والزهراء تنقض "حديث اللوح"

ومما يؤكد اختلاق قصة اللوح والقائمة المسبقة ، وصايا الامام علي والسيدة فاطمة الزهراء، فقد روى الكليني في (الكافي) عن " أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: بعث إلي أبو الحسن موسى عليه السلام بوصية أمير المؤمنين عليه السلام وهي: بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أوصى به وقضى به في ماله عبد الله علي ...فإنه يقوم على ذلك الحسن بن علي ...وإن حدث بحسن حدث وحسين حي فإنه إلى الحسين بن علي ... وإن حدث بحسن وحسين حدث فإن الآخر منهما ينظر في بنى علي، فان وجد فيهم من يرضى بهداه واسلامه وأمانته فإنه يجعله إليه إن شاء، وإن لم ير فيهم بعض الذي يريده فإنه يجعله إلى رجل من آل أبي طالب يرضى به، فان وجد آل أبي طالب قد ذهب كبراؤهم وذووا آرائهم فإنه يجعله إلى رجل يرضاه من بني هاشم ... وإن مال

محمد بن علي على ناحيته وهو إلى ابني فاطمة ... هذا ما قضى به علي بن أبي طالب في أمواله هذه الغد من يوم قدم مسكن ... شهد أبو سمر بن برهة وصعصعة بن صوحان ويزيد بن قيس وهياج بن أبي هياج وكتب علي بن أبي طالب بيده لعشر خلون من جمادى الأولى سنة سبع وثلاثين.
الكليني، الكافي، ج٧ ص ٤٩-٥٢

وكما يلاحظ فان الامام علي لم يشر الى أسماء أحد من أحفاده لكي يتولوا أوقافه، لأنه لم يكن يعرف نظرية الامامة الإلهية التي نشأت فيما بعد، ولا "حديث اللوح" الذي اختلق في القرن الرابع الهجري، كما ان الامام علي لم يشر الى نظرية الامامة في وصيته العامة المعروفة، التي أوصى بها بنيه وشيعته، بعدما ضربه ابن ملجم، وهي كما يلي:
" بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده و رسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، صلى الله عليه وآله ثم إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين. ثم إني أوصيك يا حسن وجميع أهل بيتي وولدي ومن بلغه كتابي بتقوى الله ربكم ولا تموتن الا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: " صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام " و " أن المبيرة الحالقة للدين فساد ذات البين " ولا قوة الا بالله العلي العظيم، انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون الله عليكم الحساب. الله الله في الأيتام فلا تغبوا أفواههم ولا يضيعوا بحضرتكم فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: " من عال يتيما حتى يستغني أوجب الله عز وجل له بذلك الجنة كما أوجب لآكل مال اليتيم النار ". الله الله في القرآن فلا يسبقكم إلى العمل به أحد غيركم. الله الله في جيرانكم فإن النبي صلى الله عليه وآله أوصى بهم وما زال رسول الله صلى الله عليه وآله يوصي بهم حتى ظننا أنه سيورثهم. الله الله في بيت ربكم فلا يخلو منكم ما بقيتم فإنه إن ترك لم تناظروا. الله الله في الصلاة فإنها خير العمل، إنها عمود دينكم. الله الله في الزكاة فإنها تطفئ غضب ربكم. الله الله في شهر رمضان فإن صيامه جنة من النار. الله الله في الفقراء والمساكين فشار كوهم في معايشكم. الله الله في الجهاد بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم فإنما يجاهد رجلان إمام هدى أو مطيع له مقتد بهداه. الله الله في ذرية نبيكم فلا يظلمن بحضرتكم وبين ظهرانيكم وأنتم تقدرون على الدفع عنهم. الله الله في أصحاب نبيكم الذين لم يحدثوا حدثا ولم يؤووا محدثا فإن رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى بهم ولعن المحدث منهم ومن غيرهم والمؤوي للمحدث. الله الله في النساء وفيما ملكت أيمانكم فإن آخر ما تكلم به نبيكم عليه السلام أن قال:

أوصيكم بالضعيفين: النساء وما ملكت أيمانكم. الصلاة الصلاة الصلاة، لا تخافوا في الله لومة لائم، يكفكم الله من آذاكم وبغى عليكم قولوا للناس حسنا كما أمركم الله عز وجل، ولا تتركوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولي الله أمركم شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم عليهم، وعليكم يا بني بالتواصل والتباذل والتبار وإياكم والتقاطع والتدابر والتفرق، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب، حفظكم الله من أهل بيت وحفظ فيكم نبيكم، أستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام ورحمة الله وبركاته".
الكليني، الكافي، ج٧ ص ٤٩-٥٢

وكذلك الحديث الذي يرويه الكليني عن الإمام الباقر حول وصية السيدة فاطمة الزهراء والتي جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصت به فاطمة بنت محمد رسول الله (ص) أوصت بحوائطها السبعة: العواف، والدلال، والبرقة، والميثب، و الحسنى، والصافية، وما لأم إبراهيم إلى على بن أبى طالب، فان مضى علي فإلى الحسن فان مضى الحسن فإلى الحسين فان مضى الحسين فإلى الأكبر من ولدي. شهد الله على ذلك والمقداد بن الأسود والزبير بن العوام وكتب على بن أبى طالب". ولم تسم الزهراء في هذه الوصية أسماء الأئمة القادمين، أو الإثني عشر، وإنما تركت الوصية مفتوحة في الأكبر من ولدها.

الباب الثالث

الفصل الرابع:

"الامام الثاني عشر" يولد من رحم نظرية الامامة

إذا كانت النصوص التي اختلقها المتكلمون الاماميون حول إمامة أهل البيت، قد انطوت على شيء من الغلو بأهل البيت، فإنها لم تكن مستغربة تماما في تلك الأجواء، ولكن أن تقوم تلك النصوص بولادة إنسان فهذه كانت قمة في مخالفة العقل والشرع والواقع، إلا أن هذا ما حدث بعد وفاة الامام الحسن العسكري سنة ٢٦٠ للهجرة، عندما افترض فريق من أصحاب العسكري وجود ولد له في السر، خلافا لجميع

القوانين الإسلامية والإنسانية، وخلافا للظاهر من حياة ذلك الامام الذي لم يتحدث عن وجود هكذا ولد، ولم يعرفه اقرباؤه من أهل البيت، ولا عامة الشيعة فضلا عن عامة المسلمين والناس أجمعين.

وفي الوقت الذي كان يفترض بالشيعة الامامية ولا سيما الموسوية، أن يعترفوا بانهيار نظرية الامامة الإلهية ، بعد وفاة العسكري، دون التحدث عنها، ويراجعوا مبانيهم الفكرية الافتراضية المثالية الخيالية، القائمة على أسس واهية، ويذهبوا لاختيار إمام عادل يقودهم في الحياة، كما كان يقول عامة الشيعة (الذين كانوا زيدية) في تلك الأيام، وكما ذهب قسم من الإمامية الى ذلك القول والإيمان بنظرية الشورى، فان ذلك الفريق الذي كان يعيش في جو من الخرافات والأساطير، فضل افتراض وجود ولد للامام العسكري، وقال: إنه "الإمام الثاني عشر" وأطلق عليه اسم "محمد المهدي" ولما لم يكن له وجود في الخارج، قال ذلك الفريق: إنه غائب، وسيظهر في المستقبل.

وبالرغم من أن الإيمان بوجود ذلك "الإمام الغائب" كان يستدعي عددا من الأسئلة المعقولة، عن سر الغيبة، ودور الشيعة في ظل الغيبة، وكيفية التعرف عليه عند خروجه في المستقبل، وما الى ذلك، فان منظري ذلك الفريق بذلوا أقصى جهدهم لخداع الشيعة وتضليلهم وتخديرهم ودفعهم لانتظار خروج ذلك الامام المفترض الموهوم.

ووجد الحكام البويهيون الذين استولوا على السلطة في القرن الرابع الهجري، في تلك المقولة، أطروحة سياسية ولو ميتة، لإضفاء الشرعية على حكمهم في مقابل الخلافة العباسية، والدولة الفاطمية (الشيعية الإمامية الإسماعيلية الحية) والدول الشيعية الزيدية، وكما رأينا في فصل سابق، أن البويهيين الذين جاءوا من خلفية زيدية، وأرادوا في البداية اسقاط الخلافة العباسية وتسليم السلطة لإمام علوي زيدي، إلا أنهم خشوا سيطرة الأئمة الزيدية عليهم، ففضلوا الإبقاء على الخلافة العباسية الضعيفة اسميا، والحكم بأنفسهم، ولم يفكروا بالطبع بتسليم الحكم لأئمة الدولة الفاطمية الاسماعيليين، فاستحسنوا دعم نظرية ميتة لا تملك إماما حيا ينافسهم على السلطة، كالنظرية الاثني عشرية، ولذلك استدعوا الشيخ المفيد وبنوا له مدرسة في بغداد، وأغدقوا عليه وعلى تلاميذه الأموال، لكي ينظر للفرقة "الاثني عشرية" ووجود "الامام الثاني عشر" وراء الستار، وهذا ما قام به الشيخ المفيد أفضل قيام، حيث كتب عدة كتب ورسائل ودفع تلامذته كالشريف الرضي والشريف المرتضى والشيخ الطوسي، وغيرهم للكتابة والتأليف حول نظرية الامامة (الموسوية) المنقرضة، والإمام الثاني عشر الغائب، وتبرير الغيبة اللامعقولة، والتصدي للإجابة على مختلف الأسئلة المعقولة التي كان يطرحها الشيعة حول الموضوع.

وسوف نقوم في هذا الفصل باستعراض دور المفيد في التنظير لوجود "الامام

الثاني عشر" الغائب، معتمدا على بعض الآيات المأولة تأويلا تعسفيا، وبعض الأحاديث الموضوعة والنظريات والفرضيات والاشاعات والأساطير، مخالفا بذلك جميع أسسه المنطقية المعقولة في التفكير والبحث العلمي والاجتهاد، التي استخدمها في الرد على الفرق الشيعية المغالية والمنحرفة التي انبثقت خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين.

كيف أثبت المفيد وجود "ابن العسكري"؟

عندما بدأ المفيد التنظير لوجود "الامام الثاني عشر" كان قد مضى تقريبا مائة عام على انتشار الإشاعة الافتراضية الوهمية القائلة بذلك، وفي الوقت الذي كان يفترض بعالم محقق مثل المفيد أن يدرس الإشاعة بدقة ويتأكد من حقيقتها، ويبحث عن أدلتها العلمية التاريخية والشرعية، فانه فضل التقليد الأعمى لما كان قد ترسخ في الأوساط الشعبية المغالية، وروايتها للآخرين بضرس قاطع، وكأنها حقيقة ثابتة غير قابلة للنقاش.

فقال: "خلف الحسن ابنه المنتظر لدولة الحق، وكان قد أخفى مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وشدة طلب سلطان الزمان له، واجتهاده في البحث عن أمره، ولما شاع من مذهب الامامية فيه، وعرف من انتظارهم له، **فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته.** وتولى جعفر بن علي أخو أبي محمد أخذ تركته، وسعى في حبس جواري أبي محمد، واعتقال حلائله وشنع على أصحابه بانتظارهم ولده، وقطعهم بوجوده، والقول بامامته. وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشردهم.
وجرى على مخلفي أبي محمد بسبب ذلك كل عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل (؟؟؟) ولم يظفر السلطان منهم بطائل. وحاز جعفر ظاهر تركة ابي محمد".

وأضاف قائلا: "وكان الامام بعد ابي محمد ابنه... ولم يخلف ابوه ولدا غيره ظاهرا ولا باطنا، **وخلفه غائبا مستترا**، وكان مولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وأمه أم ولد يقال لها نرجس، وكان سنه عند وفاة أبي محمد خمس سنين، آتاه الله فيها الحكمة وفصل الخطاب وجعله آية للعالمين، وآتاه الحكمة كما آتاها يحيى صبيا وجعله اماما في حالة الطفولة الظاهرة، كما جعل عيسى بن مريم في المهدي صبيا".

وكما يلاحظ فقد اعترف المفيد في هذا المقطع بأن الحسن العسكري "كان قد أخفى مولده وستر أمره" و "خلفه غائبا مستترا" " فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته". وبناء على ذلك "تولى جعفر بن علي أخو أبي محمد أخذ تركته"

" وحاز جعفر ظاهر تركة ابي محمد". و"شنع على أصحابه بانتظارهم ولده، وقطعهم بوجوده، والقول بامامته".

وبرر المفيد رواية الولادة السرية لابن العسكري، بـ "صعوبة الوقت وشدة طلب سلطان الزمان له، واجتهاده في البحث عن أمره، ولما شاع من مذهب الامامية فيه، وعرف من انتظارهم له". وهذا افتراض وهمي متأخر، إذ لم يكن معروفا عند الإمامية ولا عند الخلفاء العباسيين، ولا شائعا انتظار الشيعة لابن العسكري، وانما انتشر هذا الافتراض الوهمي في وقت متأخر، كتبرير للغيبة، وبناء على أحاديث مفتعلة، وقد سعى المفيد في قلب بعض الحقائق التاريخية واستغلالها لدعم هذه الفرضية، كاستبراء الخليفة المعتمد للجارية نرجس التي ادعت الحمل فتوقفت قسمة الميراث، ريثما يتم التأكد من وجود حمل لديها، وليس اعتقالها أو تعذيبها أو اهانتها أو اذلالها كما حاول المفيد أن يصور القصة، كما ان ادعاء جارية بالحمل كان سببا لقول فريق آخر من شيعة العسكري بوجود جنين، وعندما لم يظهر الحمل عليها قال فريق آخر من شيعة العسكري بأن الجنين بقي وسيبقى في بطن أمه ولو لمائة عام أو الى يوم القيامة، بصورة إعجازية، وقد نقل أقوال هذه الفرق النوبختي في كتابه (فرق الشيعة) والأشعري القمي في كتابه (المقالات والفرق) وحتى المفيد في عدد من كتبه.

ومع أن المفيد يعترف بأن الولادة المفترضة كانت سرية وان الجمهور لم يعرفها، فضلا عن أخي الحسن جعفر بن علي الهادي، الا أنه يناقض نفسه ويدعي أن مولد (ابن الحسن) "كان ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وأمه أم ولد يقال لها نرجس، وكان سنه عند وفاة ابي محمد خمس سنين
آتاه الله فيها الحكمة وفصل الخطاب وجعله آية للعالمين، وآتاه الحكمة كما آتاها يحيى صبيا وجعله اماما في حالة الطفولة الظاهرة، كما جعل عيسى بن مريم في المهدي صبيا".
وبما أن الولادة المزعومة كانت سرية، فان الذين ادعوها اختلفوا حول تاريخها، فقال بعضهم: انه ولد في الثامن من شهر ذي القعدة سنة 257 هجرية أو 258هـ ، وقال بعض آخر : انه كان له عند وفاة أبيه سنتان وأربعة اشهر. كما قال آخرون: انه ولد سنة 252 هـ وكان سنه عند وفاة أبيه ثماني سنوات .

ولم يقل لنا المفيد كيف عرف أن الله آتى ذلك الصبي المفترض الذي لم يره أحد، الحكمة وفصل الخطاب وجعله آية للعالمين؟ غير الرجم بالغيب والافتراض الوهمي الخيالي؟

- **الدليل التاريخي**

يقدم الشيخ المفيد في عدد من كتبه مجموعة أدلة تاريخية وعقلية وروائية واعجازية، على وجود "الامام الثاني عشر ابن الحسن العسكري" وقد درست هذه "الأدلة" في كتابي "الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟" وسوف اقتصر هنا على ما رواه المفيد من "أدلة" حول الموضوع.

يقول الشيخ المفيد: إن "الخبر بصحة ولد الحسن، قد ثبت بأوكد ما تثبت به انساب الجمهور من الناس، اذ كان النسب يثبت بقول القابلة، ومثلها من النساء اللاتي جرت عادتهم بحضور ولادة النساء، وتولي معونتهم عليه، وباعتراف صاحب الفراش وحده بذلك دون من سواه، وبشهادة رجلين من المسلمين على إقرار الأب بنسب الابن منه.
وقد ثبتت اخبار عن جماعة من اهل الديانة والفضل والورع والزهد والعبادة والفقه عن الحسن بن علي (ع) انه اعترف بولده المهدي وآذنهم بوجوده ونص لهم على امامته من بعده، وبمشاهدة بعضهم له طفلا، بعضهم له يافعا وشابا كاملا، واخراجهم الى شيعته بعد أبيه الأوامر والنواهي والاجوبة عن المسائل، وتسليمهم له حقوق الأئمة من أصحابه.
وقد ذكرت أسماء جماعة ممن وصفت حالهم من ثقات الحسن بن علي، وخاصته المعروفين بخدمته والتحقيق به واثبت ما رووه عنه في وجود ولده ومشاهدتهم من بعده وسماعهم النص بالامامة عليه".
ولا يذكر المفيد من هم (الجماعة) الذين شاهدوا ابن الحسن وليدا وطفلا وشابا يافعا؟

خبر الولادة

هناك رواية وحيدة عن حكيمة (أو خديجة) عمة الحسن العسكري، رواها الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق (٣٨١) والشيخ الطوسي (٤٦٠) بأشكال متعددة، بزيادة ونقصان، ورواها الشيخ المفيد باختصار شديد ، أو في الحقيقة بجملة واحدة فقط كأنه يرفض ما جاء فيها من أساطير: "انها رأت القائم ليلة مولده ، وبعد ذلك". وهي كما يلي:
تقول حكيمة: إن نرجس لم يكن بها أي أثر للحمل وإنها لم تكن تعرف ذلك ، وعندما قالت لها حكيمة إنها ستلد هذه الليلة استغربت وقالت:" يا مولاتي ما أرى شيئا من

هذا". حتى إذا كان آخر الليل وقت طلوع الفجر وثبت فزعة وقالت:" ظهر بي الأمر الذي أخبرك مولاي". فأقبلت حكيمة تقرأ على نرجس القرآن فأجابها الجنين من بطن أمه .. يقرأ مثلما تقرأ وسلّم عليها. مما أثار فزعها. وإن نرجس غُيّبت عن حكيمة فلم ترها كأنه ضرب بينها وبين نرجس حجاب، مما أثار استغرابها وصراخها ولجوئها إلى أبي محمد (العسكري)، حيث قال لها: ارجعي يا عمة وستجدينها في مكانها. قالت حكيمة: "فرجعت .. فلم ألبث أن كشف الغطاء الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري ، وإذا بالصبي ساجداً لوجهه". ثم حلق عدد من الطيور فوق رأس الوليد ، وقال الحسن لطير منها: احمله واحفظه ورده إلينا في كل أربعين يوما ، فتناوله الطير وطار به في جو السماء ، مما جعل أمه تبكي لفراقه .

ويقول الطوسي: "إن حكيمة ودعت أبا محمد وانصرفت إلى منزلها في أعقاب ولادة المهدي، وعندما اشتاقت له بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثرا ولا سمعت له ذكرا فكرهت إن تسأل، ودخلت على أبى محمد فبدأها بالقول: هو يا عمة في كنف الله أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيّب الله شخصي وتوفاني ورأيتِ شيعتي قد اختلفوا، فأخبري الثقات منهم .. وليكن عندك مستورا وعندهم مكتوما، فانَ ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه ليقضي الله أمرا كان مفعولا".

وكما يلاحظ فان هذه الرواية التي ينقلها الصدوق والطوسي عن كذابين ومجهولين وغلاة، عن لسان حكيمة، يرسلونها ارسالا، وهي حكاية خيالية مفعمة بروح الأسطورة والغلو، ولذلك يكتفي المفيد بالقول "إن حكيمة رأت القائم ليلة مولده" فقط.

ومع أن رواية الطوسي (تلميذ المفيد) تقول أن الغيبة التامة قد ابتدأت من لحظة الولادة (المزعومة) حتى الظهور، فان المفيد ينقل دون سند عددا من الاشاعات عن رؤية ذلك الولد في حياة الحسن العسكري، وبعد وفاته، ويقول: إن الحسن العسكري كان يعرضه على أشخاص حين يزورونه ، كعمرو الاهوازي .

ولو اطلع المفيد على رواية الشيخ الصدوق حول "ابي الأديان البصري" لعرف ضعف الرواية التي اعتمد عليها، وذلك لأن (البصري) خادم العسكري ورسوله وحامل كتبه الى الأمصار، لم يكن يعرف خليفة العسكري، ويقول انه وصل الى "سر من رأى" يوم وفاة العسكري، فسمع الواعية في داره ووجده على المغتسل "واذا أنا بجعفر بن علي أخيه بباب الدار والشيعة من حوله يعزونه ويهنئونه ، فدخل جعفر بن علي والشيعة من حوله يقدمهم السمان (عثمان بن سعيد العمري)" .

ويبدو أن المفيد لا يصدق رواية البصري التي تتضمن أيضا خروج الصبي والصلاة على جثمان أبيه، أمام الملأ، لأنها تناقض السرية الشديدة المفترضة، فلا يذكرها في أي من كتبه. ويكتفي بالاعتماد على رواية مدعي (النيابة الخاصة) الأول عثمان بن سعيد العمري أنه "قد مضى أبو محمد، ولكن خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده".

كما ينقل إشاعات أخرى عن رجال ونساء مجهولين، وبلا سند أنهم رأوا ابن الحسن هنا وهناك، كما عن فتح مولى الزراري، قال سمعت أبا علي بن مطهر يذكر انه رآه ووصف له قده. وعن خادمة (؟) لابراهيم بن عبده النيسابوري، انها قالت: كنت واقفة مع إبراهيم على الصفا فجاء صاحب الأمر حتى وقف معه وقبض على كتاب مناسكه وحدثه بأشياء. وعن ابي عبد الله بن صالح: انه رآه بحذاء الحجر، والناس يتجاذبون عليه وهو يقول: ما بهذا أمروا.

ويقول أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد عن محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، وكان أسن شيخ من ولد رسول الله بالعراق: "رأيت ابن الحسن بين المسجدين وهو غلام".

وعندما يتحدث المفيد عن مكان غيبة (ابن الحسن) فانه يروي عدة إشاعات عن اختبائه في بيت أبيه في سامراء، بالقرب من بيت الخليفة المعتمد، وينسى أنه يعيش في كتمان شديد أو أنه ملاحق من قبل السلطة العباسية التي ترى فيه مهددا لعرشها، فيورد قصة رجل اسمه "علي بن الحسين" يقول: انه زار الإمام المهدي في بيته في سامراء، وجلس عنده ثلاثة أيام ، كما يذكر قصة "الحسن بن الفضل" الذي يقول انه ورد العسكر (أي : سامراء) فبعث إليه الإمام المهدي صرة فيها دنانير. وينقل عن الحسن بن عبد الحميد انه شك في أمر "حاجز بن يزيد" أحد وكلاء المهدي ، فذهب إلى العسكر ، فخرج إليه ما يؤكد صحة دعوى ذلك الوكيل وينهاه عن الشك.

ولننظر الآن في ما قال المفيد وما قدم من حكايات.

لقد ادعى أن "الخبر بصحة ولد الحسن، قد ثبت بأوكد ما تثبت به انساب الجمهور من الناس، اذ كان النسب يثبت بقول القابلة، ومثلها من النساء اللاتي جرت عادتهم بحضور ولادة النساء، وتولي معونتهم عليه، وباعتراف صاحب الفراش وحده بذلك دون من سواه، وبشهادة رجلين من المسلمين على إقرار الأب بنسب الابن منه". وهذه طرق

قانونية يمكن بها عادة إثبات نسب أي ولد، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها في حالة عدم وجود أي ولد في الظاهر، كما هي حالة الولد المزعوم (ابن الحسن) ولا سيما في ظل إنكار الحسن لوجود هكذا ولد لديه، بزعم الاخفاء والتستر، والوصية بأمواله الى أمه "حديث" في دلالة على عدم وجود وريث له في المال والإمامة.

لقد حاول المفيد أن ينسف "الدليل الظاهري" الذي احتج به منكرو وجود الولد للحسن العسكري، كوصية الامام الحسن العسكري بأمواله الى أمه "حديث" وعدم وجود أي ولد له في الظاهر، ونفي أهل البيت ولا سيما جعفر بن علي، لوجوده، فقال: "أما تعلقهم بوصية أبي محمد الحسن في مرضه الذي توفي فيه الى والدته المسماة بحديث.. بوقوفه وصدقاته واسناد النظر في ذلك اليها دون غيرها. فليس بشيء يعتمد في انكار ولد له قائم من بعده مقامه ، من قبل انه أمر بذلك تمام ما كان من غرضه في إخفاء ولادته وستر حاله، عن متملك الأمر في زمانه... ولو ذكر في وصيته ولدا له واسندها اليه، لناقض ذلك الغرض منه فيما ذكرناه، ونافى مقصده... لا سيما مع اضطراره الى شهادة خواص الدولة العباسية عليه في الوصية وثبوت خطوطهم فيها كالمعروف بتدبر مولى الواثق، و"عسكر" الخادم مولى محمد بن المأمون، والفتح بن عبد ربه وغيرهم من شهود وقضاة سلطان الوقت وحكامه، لما قصد بذلك من حراسة قومه وثبوت وصيته عند قاضي الزمان وارادته مع ذلك الستر على ولده واهمال ذكره والحراسة لمهجته بترك التنبيه على وجوده والكف لأعدائه بذلك عن الجد والاجتهاد في طلبه.
ومن اشتبه عليه الأمر فيما ذكرناه حتى ظن أنه دليل على بطلان مقال الامامية في وجود ولد للحسن مستور عن جمهور الأنام كان بعيدا من الفهم والفطنة بائنا عن الذكاء والمعرفة عاجزا للجهل، عن تصور أحوال العقلاء وتدبيرهم في المصالح".

التشكيك بصدقية جعفر بن علي الهادي

وحاول المفيد بشتى الطرق النيل من صدقية جعفر بن علي الهادي، في نفيه لوجود ولد لأخيه الحسن، بدعوى السعي لاحتلال موقع الامامة، بالرغم من أن كلامه موافق للظاهر، وهو حجة شرعية. وقال: "أما المتعلق بإنكار جعفر بن علي شهادة الامامية بولد لأخيه الحسن ولد في حياته، والحوز لتركته بدعوى استحقاقه بميراثه مثلا، دون ولد له، وما كان منه من حمل أمير الوقت على حبس جواري الحسن، واستبذالهم بالاستبراء لهن من الحمل ليتأكد بقية لولد أخيه، واباحته دماء شيعة الحسن بدعواهم

خلفا من بعده، كان أحق بمقامه من بعده من غيره، وأولى بميراثه ممن حواه. فليس بشبهة يعتمدها عاقل في ذلك فضلا عن حجة، لاتفاق الأمة على أن جعفرا لم تكن له عصمة الأنبياء من جملة العرية التي يجوز عليها الزلل، ويعتريها السهو ويقع منها الغلط، ولا يؤمن منها تعمد الباطل، ويتوقع منها الضلال".

ويفسر المفيد إنكار جعفر لوجود ولد لأخيه، بأنه كان بسبب طلبه للزعامة والمال والحلول محل أخيه في الإمامة.

ويدعي أن بينة العقل والسمع قد قامت على وجود ذلك الولد، ودل عليه الاعتبار الصحيح.

ويسخر بشدة ممن يتعلق بقول جعفر في عدم وجود خلف لأخيه، ويتهمه بالجهل والسفه، وسقوط كلامه عند العلماء، والفقهاء.

مع أن المفيد يعترف - تبعا للمؤرخين الشيعيين الإماميين النوبختي والأشعري القمي - بأن بعض شيعة العسكري ، وخاصة الفطحية ، اعترفوا بالظاهر وسلموا بعدم وجود ولد له ، وآمنوا بإمامة أخيه جعفر . وقالوا: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده جعفر بن علي أخوه ، وذهبوا في ذلك الى بعض مذاهب الفطحية الذين جمعوا بين إمامة عبد الله وموسى ابني جعفر الصادق، والذين لم يكونوا يشترطون الوراثة العمودية دائما في الإمامة. وكان رئيسهم والداعي لهم الى ذلك رجل من أهل الكوفة من المتكلمين يقال له "علي بن الطاحي الخزاز" وعلماء بني فضال، وأخت الفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني.

واذا كانت النظرية "الاثنا عشرية" قد انتشرت بين الشيعة في القرن الرابع، فان كثيرا من الشيعة في القرن الثالث قد ذهبوا للقول بإمامة جعفر، وكاد أهل قم أن يستجيبوا له، لأنهم لم يكونوا يعرفون غيره، وقد اجتمعوا الى شيخهم احمد بن إسحاق، وكتبوا الى جعفر كتاباً، وطلبوا منه أن يجيبهم على عدة مسائل؛ قالوا: إن" أسلافنا سألوا عنها آباءك، فأجابوا عنها بأجوبة، وهي عندنا نقتدي بها ونعمل عليها، فاجبنا عنها بمثل ما أجاب آباؤك المتقادمون، حتى نحمل إليك الحقوق التي كنا نحملها إليهم". وأرسلوا وفدا منهم الى جعفر لمحاورته، فأوصل الكتاب إليه وسأله في البداية عن كيفية انتقال الإمامة إليه مع وجود خبر يقول بعدم جواز انتقال الإمامة الى أخوين بعد الحسن والحسين؟ فبرر ذلك جعفر بحدوث البداء من الله، لعدم وجود ولد

لأخيه الحسن.
ويقول الخصيبي: إن جماعة من أهل قم، هم: (أبو الحسين بن ثوابة وأبو عبد الله الجمال وأبو علي الصائغ والقزويني) كانوا يأخذون الأموال باسم جعفر، مما يشير الى أن قسما من شيعة قم آمنوا بإمامة جعفر ، بالفعل، وأخذوا يرسلون إليه الأموال.

وكل ما لدى المفيد من أدلة إثباتية هي اشاعات سرية باطنية تخالف الظاهر، من أقوال أدعياء "النيابة الخاصة" وعلى رأسهم عثمان بن سعيد العمري، الذي كان قد عزا جعفر بن علي بوفاة أخيه الحسن، وهنأه بالامامة. ثم انقلب عليه بعد ذلك وادعى وجود الولد ووجود علاقة خاصة سرية به، ومن الطبيعي أن يزعم أنه "قد مضى أبو محمد، ولكن خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده". إلا أن قوله لا يشكل حجة شرعية لأنه يجر النار الى قرصه.
ومن المعلوم أنه كان يوجد في فترة "الحيرة" التي أعقبت وفاة الحسن العسكري، أكثر من عشرين شخصا يدعي النيابة والوكالة والسفارة عن "ابن الحسن" وكان يكذب بعضهم بعضا، فكيف لنا أن نصدق هذا ونكذب ذاك؟.

ب - الدليل العقلي

ينطلق الشيخ المفيد في محاولة إثبات وجود "الإمام الثاني عشر" مما يسميه بالدليل العقلي، وهو عبارة عن مجموعة مقولات كلامية فلسفية واهية حول ضرورة الإمامة الإلهية، وبالرغم من أنها مقولات افتراضية وهمية لم يقم عليها دليل ثابت، الا ان المفيد يحاول أن يستولد منها "إبنا" للامام العسكري، بالرغم من إرادته، وخلافا للظاهر من حياته، فيقول: "من الدلائل على ذلك ما يقتضيه العقل بالاستدلال الصحيح من وجود امام معصوم كامل غني عن رعاياه في الأحكام والعلوم في كل زمان، لاستحالة خلو المكلفين من سلطان يكونون بوجوده أقرب الى الصلاح وأبعد من الفساد، وحاجة الكل من ذوي النقصان الى مؤدب للجناة، مقوم للعصاة راجع للغواة، معلم للجهال، منبه للغافلين، محذر من الضلال، مقيم للحدود، منفذ للأحكام، فاصل بين أهل الاختلاف، ناصب للأمراء، ساد للثغور، حافظ للأموال، حام عن بيضة الإسلام جامع للناس في الجمعات والأعياد. وقيام الأدلة على أنه معصوم بلا ارتياب...ووجوب النص على من هذه سبيله من الأنام، أو ظهور المعجز عليه، لتمييزه ممن سواه، وعدم هذه الصفات من كل أحد سوى من أثبتت امامته أصحاب الحسن بن علي، وهو ابنه المهدي.
وهذا أصل لن يحتاج معه الى رواية النصوص، وتعداد ما جاء فيها من الأخبار، لقيامه

بنفسه في قضية العقول، وصحته بثابت الاستدلال".

وكما يلاحظ هنا فان المفيد يستخدم الدور الباطل، حيث يحاول إثبات وجود ذلك الامام المفترض، بفرضية الامامة، ويستشهد عليه بما يدعي بعض أصحاب العسكري حول إمامة ابنه المهدي، علما بأن الإقرار بهذه الإمامة لا يدل على ولادة ذلك الإبن، حيث يجب أولا إثبات وجوده ثم ادعاء صفة الامامة له، إضافة الى التسليم بفرضية الامامة لا يوجب افتراض وجود ولد للعسكري، إذ يمكن تطبيق تلك النظرية على جعفر بن علي الهادي، مثلا، كما طبقها الشيعة الموسوية على موسى بن جعفر، بعد وفاة أخيه عبد الله الأفطح.

ورغم استخدام الشيخ المفيد هذا المنطق الهزيل في محاولة الإثبات، إلا أنه يصف قوله هذا بأنه "أصل لن يحتاج معه الى رواية النصوص، وتعداد ما جاء فيها من الأخبار، لقيامه بنفسه في قضية العقول، وصحته بثابت الاستدلال".!

ولو كان المفيد يستخدم عقله قليلا لسلم بقول الفرقة التي اعترفت بانهيار نظرية الامامة، بعد وفاة العسكري دون خلف ظاهر، ودون أن يتحدث عن مصير الامامة، ولكنه يلجأ مرة أخرى الى ما يسميه "العقل" ليرد على تلك الفرقة، ويحاول إثبات نظرية باطنية وهمية مخالفة للعقل والواقع، فيقول: "أما الفرقة الأخرى التي زعمت أن الامامة قد بطلت بعد الحسن ، فان وجوب الامامة بالعقل، يفسد قولها، وقول الله "يوم ندعو كل أناس بإمامهم" وقول النبي "من مات وهو لا يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية" وقول أمير المؤمنين "اللهم انك لا تخلي الأرض من حجة على خلقك إما ظاهرا مشهورا، أو خائفا مغمورا، لئلا تبطل حججك وبيناتك" وقول النبي "في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين". وأما تعلقهم بقول الصادق "ان الله لا يخلي الأرض من حجة الا أن يغضب على أهل الدنيا" فالمعنى في ذلك أنه لا يخليها من حجة ظاهرة، بدلالة ما قدمناه".

لقد اعتمد الشيخ المفيد على حديث: "من مات وهو لا يعرف امام زمانه من مات ميتة جاهلية" وقال عنه إنه "خبر صحيح يشهد به اجماع أهل الآثار" وقال في (الإفصاح): "انه خبر متواتر، وأمر اسناده مفروغ منه، وان القرآن يشهد لمعناه في آيات صريحة، منها: قوله تعالى "يوم ندعو كل أناس بإمامهم" وقوله تعالى: " فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا". وأضاف: "لم أرَ في ولد العباس ولا في ولد علي ولا في

قريش قاطبة من هو بتلك الصفات، فعلمت بدليل العقل: ان الحجة غيرهم، ولو غاب ألف سنة.
وهذا كلام جيد في معناه، إذا تفكرت فيه لأنه إذا قامت الدلالة بأن الأرض لا تخلو من حجة، وان الحجة لا يكون الا معصوما من الخطأ والزلل، لا يجوز عليه ما يجوز على الأمة، وكانت المنازعة فيه لا في الغيبة. فاذا سلم ذلك كانت الحجة لازمة في الغيبة".
وذهب المفيد باستدلاله "العقلي" بعيدا حتى قال: إن "الجهل بالامام يخرج صاحبه عن الإسلام". ولكنه استدرك قائلا: إن " مدلول الخبر هو لزوم وجود الامام ولزوم معرفة المسلم به، ولم يتضمن وجوب ظهوره وعدم غيبته. وان نفس معرفتنا بوجوده، وامامته وعصمته وفضله وكماله، تنفعنا بأن نكتسب بها الثواب والأجر لامتثالنا لأمر الله بذلك، ثم ان انتظارنا لظهوره وعبادة نؤدي واجبا اليها فرضه الله علينا".

ويبدو أن المفيد شعر هنا بضعف "دليله العقلي" فحاول أن يتشبث ببعض الآيات والأحاديث، ولكن استدلاله بآية "يوم ندعو كل أناس بإمامهم" كان أضعف، إذ أن الآية لا تتحدث عن الأئمة الإلهيين، وانما بصورة عامة تشمل المؤمنين والكافرين والمنافقين، ثم انها لا تتحدث عن ولد للامام العسكري، وكذلك الأحاديث التي استعان بها، دون تحقيق لا في السند ولا في المتن، والتي يمكن لأية فرقة إسلامية أو شيعية أو إمامية ان تدعي انطباق تلك الأحاديث على أئمتها، ولا تؤدي حتما الى إثبات فرضية وجود "الإمام الثاني عشر".

ج - **الدليل الروائي**

وحاول الشيخ المفيد تدعيم فرضية "الامام الثاني عشر" السرية الباطنية، بمجموعة من الأحاديث العامة والخاصة التي تتحدث عن (المهدي) و (القائم) و (الغيبة) و (الغائب) و (الثاني عشر) و (المهدي الثاني عشر) و (محمد بن الحسن العسكري) وضرورة وجود (الحجة) وما الى ذلك، وهي أحاديث كانت منتشرة لدى الفرق الشيعية السابقة كالسبئية والكيسانية والزيدية والناووسية والواقفية، التي قالت بأئمة مهديين وغيبتهم خلال القرون الثلاثة الأولى، فاستعار منها تلك الأحاديث وركبها على "الامام

الثاني عشر الغائب"، كما فعل الكليني في (الكافي) والنعماني في (الغيبة) والصدوق في (كمال الدين)، في محاولة من أجل تدعيم نظرية "المهدي الغائب". وقال: " ثم قد جاءت روايات في النص على ابن الحسن من طرق ينقطع بها الاعذار".

وسوف نستعرض تلك الروايات، وثم نرى هل تشكل طريقا ينقطع به الأعذار، في إثبات وجود ولد للإمام الحسن العسكري؟ أم أنها روايات عامة قد تثبت فكرة ما ، ولكنها عاجزة عن إثبات ولادة إنسان في الخارج؟

1- الروايات الواردة حول المهدي والقائم

قال رسول الله (ص):"لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتي ، يواطئ اسمه اسمي (...) يملؤها عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا".
وقال: "لو لم يبق من الدنيا الا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث الله فيه رجلا من ولدي يواطئ اسمه اسمي (...) يملؤها عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا".

وكما يلاحظ فان المفيد هنا يقوم بقص الحديث المشهور في بداية القرن الثاني، وحذف كلمة (واسم أبيه أسم أبي) لكي يطبق الحديث على الولد المفترض الذي يمكن وضع أي اسم عليه، كما فعل فريق من الشيعة الذين قالوا إن اسمه (علي)، وذلك في غياب أي دليل على وجوده فضلا عن اسمه. وسواء صح الحديث أو لم يصح، فانه حديث عام لا ينطبق بالضرورة على ولد العسكري، حتى لو كان موجودا فعلا.

وورد في كتاب منسوب الى المفيد هو كتاب (الاختصاص): "... عن الاصبغ بن نباتة قال: أتيت أمير المؤمنين فوجدته متفكرا ينكت في الأرض، فقلت: يا أمير المؤمنين ما لي أراك متفكرا تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها قال: لا، والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوما قط، لكني فكرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر (؟) من ولدي هو المهدي الذي يملأها عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا، يكون له حيرة وغيبة، يظل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون".

وقد حاول المفيد أن يعطي هذا الخبر قسطا من الاعتبار فرواه مسندا دون تحقيق، الى الأصبغ بن نباتة، وهو من الغلاة الذي كذبوا وكذب عليهم، وكما يلاحظ فان علامات الوضع بادية على هذا الحديث، إذ ينطوي على دعوى علم الامام علي بالغيب، وعلم ما سوف يحدث بعد قرنين من وفاته، ويوجد فيه خطأ واضح وهو (الحادي عشر من ولدي) بدل (العاشر) ويتحدث عما وقع للشيعة بعد وفاة العسكري من "حيرة وغيبة يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون". مما يدل على اختلاق هذا الحديث في تلك

الفترة.

2- الروايات الواردة حول الغيبة والغائب

قال المفيد: "كان الخبر بغيبته ثابتا قبل وجوده، وبدولته مستفيضا قبل غيبته، وهو صاحب السيف من أئمة الهدى، والقائم بالحق المنتظر لدولة الايمان، وله قبل قيامه غيبتان، احداهما أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى فمنذ وقت مولده الى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف".

ويضيف: "الدليل على ذلك نقل الشيعة الامامية نقلا متواترا، والأخبار بغيبته كذلك عن أمير المؤمنين أن الثاني عشر من الأئمة يغيب، وان الغيبة قد وقعت على ما اخبروا به، وقد وجدنا الشيعة الامامية قد طبقت الأرض شرقا وغربا مختلفي الآراء والهمم، متباعدي الديار، لا يتعارفون، وكلهم متدينون بتحريم الكذب وقول الزور، وعالمون بقبحه، ومثل هؤلاء يستحيل عليهم الاجتماع على الكذب في هذه الأخبار، اذ لو جاز عليهم ذلك، واحتمل فيهم لجاز على سائر الأمم والفرق حتى لا يصح خبر في الدنيا، وذلك ابطال للشرائع كلها. وهو أمر واضح الفساد والبطلان".

ولا أريد أن اتهم المفيد بالكذب الصريح، الا ان قوله هذا يتضمن تدليسا فاحشا، وسذاجة مفتعلة، وادعاء فارغا، فهو يتحدث عن صفات رجل لم تثبت ولادته بعد، واحتار الشيعة في أمره، وبحثوا وحققوا وفتشوا ولم يجدوا له أثرا، وتفرقوا أربع عشرة فرقة، ما عدا مجموعة ادعت علمها بولادته سرا، ومنعت الناس من السؤال عنه، ثم ادعت النيابة الخاصة عنه، ثم ألفت ما تشاء من الأحاديث حوله، وقد استوردت بعض الاخبار التي كانت الفرقة "الواقفية" قد ألفتها حول "مهدوية وغيبة الامام موسى الكاظم" واعتبرت ان سجنه غيبة صغرى، وهروبه من السجن غيبة كبرى، ثم جاء المفيد بعد مائة عام من "الغيبة" ليعتبر بكل جرأة تلك الأحاديث متواترة، ويطبقها على رجل موهوم، ويتشبث ببعض الأخبار الكاذبة عن أمير المؤمنين، ليكرس أسطورة "الامام الغائب".

وبالرغم من وجود كل علامات الاستفهام حول الاحاديث الموضوعة المنتشرة في تلك الأيام حول (الغيبة) ووجود الكذابين والغلاة الذين يتهمهم علماء الرجال الشيعة الامامية كالكشي والنجاشي والطوسي، بوضع الكثير من الأحاديث، فان المفيد يدعي استحالة الاجتماع بينهم على الكذب، ويساوي بين أخبارهم اللامعقولة وبين أخبار النبوة والأنبياء.!

وتكمن الملاحظة الرئيسية على المفيد هنا أنه يطلق صفة "التواتر" على أحاديث أقل من كونها "أخبار آحاد" وهي أقرب الى الاشاعات والأساطير منها الى الأحاديث الصحيحة.

ورغم ادعائه بوجود تواتر على أحاديث الغيبة، يعود فيطرح هذا السؤال:"لعل جماعة تواطأت في الأصل على وضع تلك الاخبار ثم نقلتها الشيعة وتعلقت بها، وهي غير عالمة بالأصل كيف حصل؟" ويجيب:"ان هذا الاحتمال يأتي في جميع الاخبار المتواترة، وهو الطريق الى ابطال الشرائع، كما قلنا".

وينسى المفيد أن معنى التواتر هو العلم باليقين وعدم الشك، ومتى ورد الاحتمال فلا تواتر في البين ولو روى الحديث ألف ألف انسان.

ويحاول المفيد مرة أخرى أن ينفي احتمال الوضع والكذب في تلك الأخبار، ويستشهد ببيت شعر من قصيدة للسيد الحميري:" له غيبة لا بد أن سيغيبها، فصلى عليه الله من متغيب" ويعلق عليه قائلا:" فانظروا رحمكم الله قول السيد هذا وهو في الغيبة، كيف وقع له أن يقوله، لولا انه سمعه من أئمته، وأئمته سمعوه من النبي، والا فهل يجوز لقائل أن يقول قولا فيقع كما قال بعد ١٥٠ سنة ما يخرم منه حرف؟".

ويتغافل المفيد عن أن الشاعر الحميري الكيساني كان يتحدث عن غيبة محمد بن الحنفية في القرن الأول، وليس عن ابن العسكري الذي لم يولد ولا يعرفه، ولم يكن يؤمن بنظرية الامامة أساسا. ثم يفترض المفيد أن الحميري سمع فكرة الغيبة عن الأئمة والأئمة سمعوا من النبي!

3- الروايات الواردة حول الاثني عشر إماما

ويمضي المفيد في محاولته إثبات وجود "الامام الثاني عشر" بالأحاديث والروايات، فيذكر "حديث اللوح" الذي استعرضناه في الفصل السابق، والذي كان أقطاب "الاثني عشرية" قد اختلقوه في وقت متأخر ونسبوه الى جابر بن عبد الله الانصاري.

ثم يروي أحاديث أخرى مشابهة معنعنا عن أبي عبد الله عن آبائه قال قال رسول الله (ص): "اثنا عشر من أهل بيتي من أعطاهم الله فهمي، وعلمي، وخلقوا من طينتي، فويل للمنكرين حقهم بعدي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي".

وعن عبد العزيز القراطيسي قال قال أبو عبد الله: "الأئمة بعد نبينا اثنا عشر نجباء مفهمون، من نقص واحدا أو زاد فيهم واحدا خرج من دين الله، ولم يكن من ولايتنا على شيء".

وقد وردت هذه الأحاديث في كتاب (الاختصاص) المنسوب للشيخ المفيد، والمشكوك بصحة نسبته اليه، وعلى فرض صحة نسبة الكتاب اليه، فانها أحاديث لا تنجو من تهمة الوضع المتأخر، كما انها لا تتضمن أسماء الأئمة الاثني عشر، ويمكن أن تشمل (الامام عبد الله الأفطح) وتكتمل بوفاة العسكري، ولا يمكن أن تصح قبل إثبات وجود الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ولكن "الغريق يتشبث بكل قشة".

4- المهدي الإمام الثاني عشر

وأخيرا يعقد المفيد في كتابه (الارشاد) بابا في ما جاء من النص على امامة صاحب الزمان الثاني عشر من الأئمة. ويقول: "قد سبق النص عليه في ملة الإسلام من نبي الهدى ثم من أمير المؤمنين، ونص عليه الأئمة واحدا بعد واحد الى ابيه الحسن، ونص ابوه عليه عند ثقاته وخاصة شيعته". وينقل مجموعة أحاديث عن "زرارة: سمعت أبا جعفر يقول: الاثنا عشر الأئمة. وعن ابي بصير عن ابي جعفر: يكون بعد الحسين تسعة تاسعهم قائمهم. وعن محمد بن علي بن بلال: خرج الي امر ابي محمد العسكري، قبل مضيه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج الي من قبل مضيه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف". وعن كميل بن زياد عن أمير المؤمنين: "والله ما رغبت فيها ساعة، ولكني أفكر في التاسع من ولد الحسين هو الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا تكون له غيبة يرتاب فيها المبطلون. يا كميل لا بد لله في أرضه من حجة، اما ظاهر مشهور، شخصه، واما باطن مغمور، لكيلا تبطل حجج الله". "وما روى الباقر: لست بصاحبكم، وانظروا من خفيت ولادته، فيقول قوم ولد ويقول قوم ما ولد، فهو صاحبكم. وما روى عن الصادق، انه قال: كيف بكم اذا التفتم يمينا فلم تروا واحدا، والتفتم شمالا فلم تروا واحدا... ورجع عن هذا الأمر الكثير ممن يعتقده، ويمسي أحدكم مؤمنا ويصبح كافرا، فالله الله في أديانكم ، هنالك فانتظروا الفرج".

وكل هذه الاحاديث التي ينقلها المفيد بلا أي سند، لا تسمي شخصا معينا، ويتضح كذبها من عدم وجود ولد للحسن العسكري، أو عدم القدرة على إثبات وجوده على الأقل، بما يسقطها عن الحجية.

5- حتمية وجود الحجة في الأرض.

ويحتج المفيد بحديث عن محمد بن الصيرفي... عن كميل بن زياد، قال أمير المؤمنين: "... اللهم بلى لا تخلي الأرض من قائم بحجة ظاهر مشهور أو مستتر مغمور لئلا تبطل حجج الله وبيناته، فان أولئك الأقلون عددا الأعظمون خطرا بهم يحفظ الله حججه حتى يودعوها نظراءهم ويزرعوها في قلوب اشباههم، هجم بهم العلم على حقائق الأمور فباشروا روح اليقين، واستلانوا ما استوعره المترفون، وانسوا بما استوحش منه الجاهلون، صحبوا الدينا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى، أولئك

خلفاء الله في أرضه والدعاة الى دينه.
هاه .. هاه.. شوقا الى رؤيتهم".

وينقل المفيد في كتاب (الاختصاص) المنسوب اليه، عن الإمام الصادق قوله:" لن تخلو الأرض من رجل يعرف الحق ، فإذا زاد الناس فيه قال: زادوا ، وإذا نقصوا قال: قد نقصوا ، وإذا جاءوا به صدقهم ، ولو لم يكن ذلك كذلك لم يعرف الحق من الباطل". وقوله: " من مات وهو لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية".
واذا كانت فكرة عدم خلو الأرض من قائم بحجة، صحيحة ، وهي غير ثابتة ولا صحيحة، فانها تتناقض مع (الغيبة) التي لا يقوم فيها الامام الغائب بأي دور فكري أو ثقافي أو تشريعي أو سياسي، واضافة الى كل ذلك فهي لا تنطبق على "الامام الثاني عشر" الذي لم تثبت ولادته ، وانما يفترض الاثنا عشريون وجوده ثم يفترضون قيامه بدور (الحجة) هذا. أو يقومون بالعكس بافتراض ضرورة (الحجة) أولا، لكي يفترضوا وجود الولد للامام العسكري بعد ذلك. مما يدل على أن نظرية وجود "الامام الثاني عشر" ليست الا فرضية قائمة على فرضيات وهمية.

د - الدليل الاعجازي

وأخيرا يتخلى الشيخ المفيد عن كل قواعده الأصولية المنطقية في التفكير العلمي والمنهج القرآني، فيوغل في التشبث بالإشاعات والأساطير، ولا يتوقف للحظة لكي يعرضها على القرآن الكريم الذي يقول: "وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ". (الاسراء، ٥٩) "ولا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب". (هود، ٣١) أو يتخذ موقف الباحث الرصين المحقق في ما يسمع، فيصدق بكل ما روي عن "النواب الأربعة" الذين ادعوا السفارة والوكالة عن "الامام الغائب" ويحتج بما روي عنهم من "معاجز" و "علم غيب" كدليل على صحة ارتباطهم بذلك الامام، فيقول: إن السفراء من خاصة أصحاب الحسن كانوا يخبرون عما يكون قبل كونه.

وينقل حكاية عن أحد مدعي الوكالة عن "الامام الغائب" تتضمن علم "السفراء" بالغيب، فيقول: " أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب (الكليني) عن محمد بن حمويه، عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار(الأهوازي)، قال: شككت عند مضي ابي محمد الحسن بن علي، واجتمع عند أبي مال جليل فحمله، وركبت السفينة معه مشيعا له، فوعك وعكا شديدا ، فقال يا بني ردني فهو الموت، وقال لي: اتق الله في هذا المال، وأوصى الي ومات بعد ثلاثة أيام. فقلت في نفسي: لم يكن

أبي ليوصي بشئ غير صحيح، أحمل هذا المال الى العراق، واكتري دارا على الشط، ولا اخبر أحدا بشئ، فان وضح لي كوضوحه في أيام أبي محمد انفذته، وإلا انفقته في ملاذي وشهواتي.
فقدمت العراق واكتريت دارا على الشط وبقيت أياما، فاذا أنا برقعة من رسول فيها: يا محمد معك كذا وكذا، حتى قص علي جميع ما معي، وذكر في جملته شيئا لم احط به علما، فسلمته الى الرسول، وبقيت أياما لا يرفع بي رأس، فاغتممت، فخرج الي : قد أقمناك مقام ابيك، فاحمد الله".

وفي هذه الحكاية يعترف الوكيل ابن مهزيار بأنه لم يكن يعرف شيئا عن الامام بعد الحسن العسكري، رغم أنه ابن وكيل له في الأهواز، وأنه فكر بصرف ما لديه من أموال على ملذاته وشهواته، ولكن جاءه رسول ومعه رقعة فيها إشارة الى أمور يعلمها وأمور لا يعلمها، في دلالة على علم المرسل بالغيب، والذي يفترض أن يكون "السفير عثمان بن سعيد العمري" مما فدعه لتسليمه الأموال التي كانت معه من أبيه. ثم تعيينه في مقام أبيه.
وإذا عرضنا هذه الحكاية على أي طفل لأدرك أو احتمل على الأقل، ادعاء ابن مهزيار بالوكالة عن "الامام الغائب" بعد أن كان يشك بوجوده، وتعيين نفسه "وكيلا" عبر حبك هذه الأسطورة، حول معرفة أحد لم يسمه بالغيب، أو اتفاقه مع "السفير" على مشاركة الأموال، والاستمرار بقبضها من الناس.
ولكن الشيخ المفيد لم يتوقف ليفكر في هذه الدعوى حتى يتبين صدقها من كذبها، واعتمد على تقليد شيوخه الذين كانوا يروجون لمثل هذه الأساطير "الغيبية".
وملأ كتبه بحكايات مشابهة عن حوادث فردية علم فيها "السفراء" بالغيب، وكانوا ينصحون أتباعهم بفعل هذا أو ترك ذاك. وقال: إن "الاحاديث في هذا المعنى كثيرة وهي موجودة في الكتب المصنفة المذكورة فيها أخبار القائم، وان ذهبت الى ايراد جميعها طال بذلك هذا الكتاب".
ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة ، وقال: "ان المصلحة لا تُعرف إلا من جهة علام الغيوب ، المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب ، الذي لا تخفى عليه السرائر".

وفي الحقيقة ان تبرير "السفراء" أدعياء "النيابة الخاصة" عدم ظهور ولد مخفي للامام العسكري، بالغيبة خوفا من السلطات العباسية، حوالي

سبعين عاما، أي بعمر الانسان الطبيعي، في تلك الأيام، انطلى على بعض الشيعة لبعض الوقت، ولكن عامة الشيعة بدأوا يرفضون هذا التبرير، لسببين: أولا: ضعف الخلفاء العباسيين في ظل قيام الدولة الشيعية البويهية في القرن الرابع، والثاني: طول مدة الغيبة أكثر من مائة عام، أو بالأحرى عدم وجود مبرر للغيبة منذ أول يوم لعدم وجود الخوف من الأئمة من الخلفاء العباسيين المتأخرين (في القرن الثالث) نظرا للتحالف الودي بين الطرفين. وبدلا من أن يستسلم الشيخ المفيد لمنطق العقل الجمعي هذا، راح يكابر ويصر على تبرير الغيبة الطويلة اللامعقولة بشتى السبل، ونقل بعض الحوارات التي كانت تجري بينه وبين عامة الناس، فقال: إن "استبعاد الداعي للحسن الى ستر ولده وتدبير الأمر في إخفاء شخصه، والنهي لشيعته عن البينونة بتسميته وذكره، مع كثرة الشيعة في زمانه وانتشارهم في البلاد وثروتهم بالأموال وحسن الأحوال، وصعوبة الزمان فيما سلف على آبائه (ع) واعتقاد ملوكهم فيهم وشدة غلظهم على الدائنين بامامتهم، واستحلالهم الدماء والأموال ولم يدعهم ذلك الى ستر ولدهم.. وقول الخصوم: ان هذا متناقض في أحوال العقلاء، فليس الأمر كما ظنوه. والذي دعا الحسن الى ستر ولده وكتمان أمر ولادته واخفاء شخصه والاجتهاد في اهمال ذكره بما خرج الى شيعته من النهي عن الإشارة اليه، وخطر تسميته ونشر الخبر بالنص عليه شيء ظاهر لم يكن في أوقات آبائه (ع) فيدعونه من ستر أولادهم الى ما دعاه اليه، وهو ان ملوك الزمان اذ ذاك كانوا يعرفون من رأي الأئمة التقية، وتحريم الخروج بالسيف على الولاة. فلما جاز وقت وجود المترقب لذلك المخوف منه القيام بالسيف، ووجدنا الشيعة الامامية مطبقة على تحقيق أمره وتعيينه".

وكما يلاحظ فان المفيد يحاول هنا أن يفترض إعلان الأئمة السابقين عن مهدوية "ابن الحسن" وحتمية قضائه على الخلافة العباسية، وأن هؤلاء كانوا يترقبونه ويحاولون القبض عليه، وهذه فرضية وهمية متأخرة لم يكن لها وجود في السابق، اختلقها أدعياء "النيابة الخاصة" لتبرير "غيبة انسان لم يولد"

قط.

وبما أن الشيخ المفيد كان يدرك تهافت هذا التبرير، وعدم وجود فرق بين ظروف الأئمة السابقين واللاحقين، بل أن علاقة الأئمة المتأخرين كانت أكثر ودية وحميمية مع الخلفاء العباسيين، وكانوا يتمتعون بحرية أكبر في الدعوة وجمع المال من الشيعة، فقد حاول أن يعزو سبب الغيبة (الوهمية) الى إرادة الله تعالى، فقال: "ولو لم يكن ما ذكرناه شيئا ظاهرا وعلة صحيحة وجهة ثابتة لكان غير منكر أن يكون في معلوم الله جل اسمه ان من سلف من آبائه يأمن مع ظهوره وانه لو ظهر لم يأمن على دمه، وانه متى قتل أحد من آبائه عند ظهوره ولم تمنع الحكمة من إقامة خليفة يقوم مقامه. وان ابن الحسن لو يظهر لسفك القوم دمه، ولم تقتض الحكمة التخلية بينهم وبينه".

ويحاول الشيخ المفيد مهاجمة منطق العقل، والتشبث بعلم الله المفترض بالمصلحة، فيقول:" أن المصلحة لا تكون من جهة القياس، ولا تعرف أيضا بالتوهم ولا يتوصل اليها بالنظائر والأمثال، وانما تعلم من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر، العالم بالعواقب الذي لا تخفى عليه السرائر، فليس ننكر أن يكون الله سبحانه قد علم من حال رسول الله مع جميع ما شرحتم انه لا يقدم عليه أحد ولا يؤثر ذلك منه، اما لخوف من الاقدام على ذلك أو لشك فيما قد سمعوه من وصفه أو لشبهة عرضت لهم في الرأي فيه، فتدبير الله سبحانه له في الظهور على خلاف تدبير الامام المنتظر لاختلاف الحالين".

وإذا تمعنا في جواب الشيخ المفيد حول تبرير الغيبة اللامعقولة للامام المفترض (ابن الحسن العسكري) فاننا سنجد استعمالا مزدوجا لسلاح "المعجز" حيث يستخدمه أحيانا لتفسير الحالات غير الطبيعية، وينساه ويهمله أحيانا أخرى، ولو قال له قائل: لماذا الغيبة إذا كان الله تعالى قادرا على حماية ذلك الامام (المهدي) وحفظه من الأعداء بصورة إعجازية، لما وجد المفيد أي جواب.

وهذا ما أشار اليه المفيد بقوله: "اضطرار الامامية عند قولهم بالغيبة في اثبات الأعلام بالمعجزات لإمامهم عند ظهوره، اذ كان لا يعرفه متى ظهر أحد بشخصه، وانما يصل الى معرفته بمعجزه الدال على صدقه بصحة نسبه وثبوت امامته ووجوب طاعته، وهذا اخراج الآيات عن دلائلها، وايجاب لظهورها على غير ما اختصت به من الأنبياء والرسل، وفي ذلك فساد أدلة النبوة واعلام الرسالة، وذلك باطل باتفاق أهل الملل كلها".

لقد حاول الشيخ المفيد أن يبرر الغيبة الطويلة ويرد على من قال من الخصوم بأنها دليل البطلان، وأن : "ان دعوى الامامية لصاحبهم انه منذ ولد الى وقتنا هذا مع طول المدة وتجاوزها الحد مستتر لا يعرف أحد مكانه ولا يعلم مستقره ، ولا يدعي عدل من الناس لقاءه ولا يأتي بخبر عنه ولا يعرف له أثرا ، خارجة عن العرف، اذ لم تجر العادة لأحد من الناس بذلك... واذا خرج قول الامامية في استتار صاحبهم وغيبته عن حكم العادات بطل ولم يرج قيام حجة".

فقال: "ليس الأمر كما توهمه الخصوم، والامامية بأجمعها تدفعهم عن دعواهم، وتقول: ان جماعة من أصحاب ابي محمد الحسن قد شاهدوا خلفه في حياته وكانوا أصحابه وخاصته بعد وفاته، والوسائط بينه وبين شيعته دهرا طويلا في استتاره ينقلون اليهم عن معالم الدين ويخرجون اليهم أجوبة عن مسائلهم فيه، ويقبضون حقوقه لديهم، وهم جماعة كان الحسن عدلهم في حياته واختصهم أمناء له في وقته وجعل النظر اليهم في أملاكه والقيام بمآربه معروفون بأسمائهم وأنسابهم وأمثالهم كأبي عمرو عثمان بن سعيد السمان، وابنه محمد وبني الرحبا من نصيبين، وبني سعيد، وبني مهزيار بالاهواز وبني الركولي بالكوفة وبني نوبخت ببغداد وجماعة من أهل قزوين وقم وغيرها من الجبال مشهورون بذلك عند الامامية والزيدية، وهذا يسقط دعوة الخصوم : ان صاحبهم لم ير منذ ادعوا ولادته ، ولا عرف له مكان ولا خبر أحد بلقائه ".

وإذا صدقنا الشيخ المفيد في دعواه هذه بمشاهدة رجال كثيرين لابن الحسن "الغائب" فلا معنى إذن للغيبة، ولا ضرورة لها، واذا كان الأمر كذلك فلماذا أخفى الحسن العسكري أمر ولادته، ولم يشر الى وجوده في وصيته، ولم يعرفه أهل البيت، ولا عامة الشيعة الذين فتشوا عنه ولم يعثروا عليه؟ ولماذا كان أدعياء "النيابة الخاصة" الذين استشهد بهم المفيد، يحرمون مجرد النطق باسمه، أو الإشارة اليه، كما يقول أحد أركان الدعوة الى وجود ذلك الولد بصورة سرية، وهو شيخ القميين سعد بن عبد الله الأشعري القمي، في كتابه (المقالات والفرق): "ليس على العباد أن يبحثوا عن أمور الله ويقفوا أثر ما لا علم لهم به، ويطلبوا اظهاره فستره الله عليهم وغيبه عنهم، قال الله عز وجل لرسوله: "ولا تقف ما ليس لك به علم" فليس يجوز لمؤمن ولا مؤمنة طلب ما ستره الله، ولا البحث عن اسمه وموضعه، ولا السؤال عن أمره ومكانه، حتى يؤمروا بذلك، اذ هو (ع) غائب خائف مغمود بستر الله ... بل البحث عن أمره وطلب مكانه والسؤال عن حاله وأمره محرم، لا يحل ولا يسع لأن في طلب ذلك وإظهار ما ستره الله عنا وكشفه وإعلان أمره والتنويه باسمه معصية لله... وقد رويت الأخبار الكثيرة الصحيحة: أن القائم تخفى على الناس ولادته، ويخمل ذكره، ولا يعرف اسمه ولا يعلم مكانه حتى يظهر ويؤتم به قبل قيامه؟".

وهذا ما يدل على كذب الاشاعات التي روجها أدعياء "السفارة، والنيابة الخاصة" خلال ما يسمى "الغيبة الصغرى" عن لقاءاتهم بالامام "الغائب". والتي صدقها الشيخ المفيد، بسذاجة متناهية، أو بتعمد، حتى كاد ينفي وجود "الغيبة" من كثرة تلك الاشاعات.

وما يشير اليه الشيخ المفيد من أخبار حول الغيبتين الصغرى والكبرى، ويعتبرها "آيات باهرات في صحة ما ذهب اليه الإمامية" هي الأخبار التي لفقها "الواقفية" الذين اعتبروا فترة دخول الامام موسى بن جعفر في السجن "غيبة صغرى" ثم هروبه من السجن و"غيبته": "غيبة كبرى".. فجاء الاثنا عشريون واستوردوا تلك "الأخبار" الكاذبة، وركبوها على "الإمام

الغائب" الذي لم يولد، واعتبروا فترة السبعين عاما التي ادعى فيها "النواب الأربعة" اللقاء به "غيبة صغرى" وما بعد ذلك الى وقت الظهور "غيبة كبرى". وقد ادعى الشيخ المفيد عدم معرفة أحد به الا "ثقات أوليائه" ولكنه لم يقل لنا من هم؟ وكيف عرف بذلك؟ أم انه كان يرجم بالغيب؟ ليس إلا.

وسواء كان "الإمام الغائب" يلتقي بأحد في غيبته، أو لا يلتقي، فان الغيبة الطويلة تناقض فرضية الإمامة الإلهية، وهذا سؤال طرحه الشيعة على المفيد، وأشار اليه في أحد كتبه، وهو: "اذا كان الامام غائبا طول هذه المدة فهو لا ينتفع به فما الفرق بين ووجوده وعدمه؟ - وحاول أن يجيب قائلا - : ان الله نصبه (ع) دليلا وحجة ، ولكن الظالمين هم الذين أخافوه فمنعوا من الاستفادة منه، فهم المسؤولون عن ذلك، واذا لم يوجده الله أو أعدمه لكانت العلة في عدم الاستفادة منه، صنع الله تعالى، والفرق بين الأمرين واضح؟".

ازدواجية المفيد في الموقف من استعمال القياس

وفي نضاله الحميم من أجل إقناع الشيعة بالمقولة المتناقضة (وجود الامام الثاني عشر وغيبته) يتخبط الشيخ المفيد بين رفض استعمال القياس وممارسته في عمليات "الكلام"، فيبرر "الغيبة" بالخوف من بني العباس، وينسى زوال خطرهم في أيام البويهيين، في القرن الرابع الهجري. وعندما "قيل للشيخ:

أليس رسول الله قد ظهر قبل استتاره ودعا الى نفسه قبل هجرته، وكانت ولادته معروفة ونسبه مشهورا، وداره معلومة، هذا مع الخبر عنه في الكتب الأولى والبشارة به في صحف إبراهيم وموسى، وادراك قريش وأهل الكتاب علاماته ومشاهدتهم لدلائل نبوته، واعلام عواقبه، فكيف لم يخف مع ذلك على نفسه، ولا أمره الله بستر ولادته وفرض عليه إخفاء أمره كما زعمتم انه فرض على ابي الامام لما كان المنتظر عندكم من بين الأئمة والمشار اليه بالقيام

بالسيف دون آبائه، فأوجب ذلك على ما ادعيتموه، واعتللتم به في الفرق بين آبائه وبينه في الظهور على خبره وكتم ولادته والستر عن الانام شخصه، وهل قولكم في الغيبة مع ما وصفناه من حال النبي الا فاسد متناقض؟".

قال: "إن المصلحة لا تكون من جهة القياس، ولا تعرف أيضا بالتوهم ولا يتوصل اليها بالنظائر والأمثال، وانما تعلم من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر، العالم بالعواقب الذي لا تخفى عليه السرائر، فليس ننكر أن يكون الله سبحانه قد علم من حال رسول الله مع جميع ما شرحتم انه لا يقدم عليه أحد ولا يؤثر ذلك منه، اما لخوف من الاقدام على ذلك أو لشك فيما قد سمعوه من وصفه أو لشبهة عرضت لهم في الرأي فيه، فتدبير الله سبحانه له في الظهور على خلاف تدبير الامام المنتظر لاختلاف الحالين".

ويواصل الرد التعسفي والتبرير اللامنطقي: "ولا خلاف ان الملوك من ولد العباس لم يزالوا على الاخافة لآباء الامام، وخاصة ما جرى من المنصور مع الصادق، وما صنعه هارون بأبي الحسن الكاظم، حتى هلك في حبسه ببغداد، وما قصد المتوكل بأبي الحسن العسكري جد الامام حتى اشخصه من الحجاز فحبسه عنده بسر من رأى، وكذلك جرى أمر الحسن بعد أبيه، الى أن قبضه الله تعالى".

وفي قول المفيد هذا مخالفة واضحة للمعروف من التاريخ، كمحاولة كفار قريش قتل النبي، وشن الحروب المتعددة عليه، ومع ذلك لم يختف النبي ولم يغب عن المسلمين، كما ان المفيد يفترض أن الله قد خطط لأن يكون "ابن الحسن" الامام الذي يحطم عرش العباسيين، وأن آباءه كان لديهم علم إلهي وارتباط ومعرفة بإرادة السماء، وأن ذلك كان معلنا من قبل، وأن العباسيين كانوا يتربصون بذلك الامام قبل أن يولد، ولذلك أخفاه أبوه وأخفى مولده. وكل ذلك رجم بالغيب وقول بلا أي دليل.

طول عمر الامام المفترض

يواصل الشيخ المفيد السير في عالم الخيال، بعد افتراض وجود ولد للامام العسكري، ثم افتراض غيبته، فيفترض طول عمر ذلك الولد بصورة غير طبيعية "إعجازية" ثم ينسب ذلك الى الله تعالى، فيقول: "لو لم تجر عادة بذلك جملة، لكانت الأدلة على أن الله تعالى قادر على فعل ذلك تبطل توهم المخالفين للحق فساد القول به وتكذبهم في دعواهم".

متى يجب أن يظهر الامام؟

وعندما يأتي المفيد ليفسر علة الغيبة، يتخبط يمينا وشمالا، فيفترض تارة أنه بسبب الخوف على نفسه من الظالمين، ويفترض تارة أخرى أنه بإرادة الله، فيقول مثلا:

"اذا غاب الامام للخوف على نفسه من القوم الظالمين، فضاعت لذلك الحدود وانهملت به الأحكام، ووقع به في الأرض الفساد، فكان السبب لذلك فعل الظالمين دون الله عز وجل، وكانوا المأخوذين بذلك المطالبين به دونه.

فلو أماته الله تعالى وأعدم ذاته فوقع لذلك الفساد، وارتفع بذلك الصلاح، كان سببه فعل الله دون العباد، ولن يجوز من الله تعالى سبب الفساد ولا رفع ما يرفع الصلاح.

فوضح بذلك الفرق بين موت الامام وغيبته واستتاره وثبوته، وسقط ما اعترض المستضعفون فيه من الشبهات.

وعندما يواجه المفيد بالسؤال عن سبب اختلاف موقف ذلك "الإمام الغائب" عن مواقف الأئمة السابقين الذين لم يخافوا على أنفسهم من الظالمين، ولم يغيبوا، يبرر موقفهم باتباعهم لسياسة التقية، ويفترض أن "الإمام الغائب" يعلن إشهار السيف، فيقول:" ان الذي يظهر من أحوال الأئمة الماضين (ع) انهم أبيحت لهم التقية من الأعداء، ولم يكلفوا بالقيام بالسيف مع الظهور لعدم مصلحة في ذلك، ولم يكونوا ملزمين بالدعوة، بل كانت المصلحة تقتضي

الحضور في مجالس الأعداء والمخالطة لهم ولهذا اذاعوا تحريم اشهار السيوف عنهم، وخطر الدعوة اليها... فلما ظهر ذلك من السلف من آباء صاحب الزمان ، وتحقق عند سلطان كل زمان علموا من الأمة الماضين (ع) أنهم لا يتدينون بالقيام بالسيف ، ولا يرون الدعاء الى أنفسهم وانهم ملتزمون بالتقية، وكف اليد، وحفظ اللسان، والتوفر على العبادات ، والانقطاع الى الله بالأعمال الصالحات، لما عرف الظالمون من الأئمة هذه الحالات أمنوهم على أنفسهم. لكن امام هذا الزمان لما كان هو المشار اليه بسل السيف والجهاد لأعدائه، وانه هو المهدي، كان الأعداء يترصدونه ويبغون قتله. وحيث لم يكن له أنصار متهيئين الى وقت ظهوره لزمته التقية وفرضت عليه الغيبة".

ويكرر ذلك التبرير الافتراضي مرة أخرى: "فلما ظهر ذلك عن السلف الصالح من آبائه، وتحقق ذلك عند سلطان كل زمان وملك كل أوان، وعلموا أنهم لا يتدينون بالقيام بالسيف، ولا يرون الدعاء الى مثله، على أحد من أهل الخلاف، وان دينهم الذي يتقربون به الى الله التقية وكف اليد وحفظ اللسان، والتوفر على العبادات والانقطاع الى الله عزوجل بالأعمال الصالحات امنوهم على أنفسهم مطمئنين بذلك الى ما يديرونه من شأنهم، ويحققونه من ديانتهم وكفوا بذلك عن الظهور والانتشار واستغنوا عن الغيب والاستتار".

وعندما يحاصر الشيعة الأقوياء الشيخ المفيد، في ظل الحكم البويهي الشيعي، ويسألونه عن سر الغيبة مع زوال الظالمين أو ضعفهم، يفترض سببا آخر للغيبة، ولندعه يحدثنا عما جرى له في أحد المجالس. يقول الشيخ المفيد: "حضرت مجلس رئيس من الرؤساء (البويهيين) فجرى كلام في الامامة، فانتهى الى القول في الغيبة، فقال صاحب المجلس: أ ليست الشيعة تروي عن جعفر بن محمد (ع) انه لو اجتمع للامام عدة أهل بدر ٣١٣ لوجب عليه الخروج؟ أوليس الشيعة في هذا الوقت أضعاف عدة أهل بدر، فكيف يجوز للامام الغيبة، مع الرواية التي ذكرناها؟

فقلت: ان الشيعة وان كانت وقتنا كثيرا عددها حتى تزيد على أهل بدر أضعافا مضاعفة، فان الجماعة التي عدتهم عدة أهل بدر، اذا اجتمعت فلم يسع الامام التقية، ووجب عليه الظهور، لم تجتمع في هذا الوقت ولا حصلت في هذا الزمان بصفتها وشروطها، وليس كل الشيعة بهذه الصفة.
ولو علم الله تعالى في جملتهم العدد المذكور لظهر الامام لا محالة، ولم يغب بعد اجتماعهم طرفة عين.
لكن المعلوم خلاف ما وصفناه، فلذلك ساغ للامام الغيبة.

وعندما يسأله السائل الشيعي: "ومن اين لنا ان شروط القوم على ما ذكرت، وان كانت شروطهم هذه فمن اين لنا أن الأمر كما وصفته؟
فقلت: اذا ثبت وجوب الامامة وصحت الغيبة، لم يكن لنا طريق الى تصحيح الخبر الا بما شرحناه. ولو لم نذكر في هذا الباب واقتصرنا على أنه متعبد في ذلك لغلبة الظن، وما يظهر له من الصلاح لكفى وأغنى وقام مقام الاظهار.
فقال: لماذا لا يظهر الامام ، وان أدى ظهوره الى قتله، فيكون البرهان له والحجة في امامته أوضح، ويزول الشك في وجوده بلا ارتياب.
فقلت: انه لا يجب ذلك عليه، كما لا يجب على الله معاجلة العصاة بالنقمات، وإظهار الآيات في كل وقت ".

كيف نعرف المهدي إذا ظهر؟

لقد أدى تبني الشيخ المفيد لحكاية "الغيبة الكبرى" التي انقطع فيها الاتصال بين "الإمام الغائب" وبين أي أحد، كما كان في عهد "الغيبة الصغرى" الى الوقوع في أزمة جديدة، هي: كيفية التعرف عليه عند الظهور، مع عدم مشاهدة أي أحد له من قبل، وهنا كان على الشيخ المفيد اللجوء الى الخيال وعالم الأساطير، لكي يدعي ظهور علامات غير طبيعية "إعجازية" لم تظهر على أي نبي من الأنبياء، ولا أي ولي من الأولياء، فقال:"ان الاخبار قد

جاءت عن أئمة الهدى من آباء الامام المنتظر بعلامات تدل عليه قبل ظهوره، وتؤذن بقيامه بالسيف قبل سنته... وقد شاركت العامة الخاصة في الحديث عن النبي، بأكثر هذه العلامات، وانها كائنة لا محالة على القطع بذلك والثبات، وهذا بعينه معجز يظهر على يده، يبرهن به عن صحة نسبه ودعواه".

ومن العلامات الخيالية المغالية التي يدعيها الشيخ المفيد عند خروج القائم:

- نداء مناد من السماء: أيها الناس قطع عنكم مدة الجبارين وولي الأمر خير أمة محمد فالحقوا بمكة.. وفي رواية أخرى: ينادي مناد من السماء أول النهار، ألا ان الحق مع علي وشيعته، ثم ينادي ابليس في آخر النهار: ألا ان الحق مع عثمان وشيعته، فعند ذلك يرتاب المبطلون. ثم يسير مقدمته جبرئيل وسايقه اسرافيل، فيملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما.

وتأييدا لذلك يروي المفيد حديثا عن جابر الجعفي، قال قال لي أبو جعفر (الباقر): "يا جابر الزم الأرض ولا تحرك يدا ولا رجلا حتى ترى علامات اذكرها لك... فما اشكل على الناس من ذلك يا جابر ، ولا يشكلن عليهم ولادته من رسول الله، ووراثته العلماء عالما بعد عالم، فان اشكل عليهم هذا كله فان الصوت من السماء لا يشكل عليهم، اذا نودي باسمه واسم ابيه واسم أمه".

- نزول جبرئيل عليه، ومبايعته له، وقوله: أنا أول من يبايعك، ابسط يدك فيمسح على يده.
- كسوف الشمس في النصف من شهر رمضان.. وخسوف في البيداء...
- ركود الشمس من عند الزوال الى وسط أوقات العصر.
- طلوع الشمس من المغرب.
- طلوع نجم بالمشرق يضئ كما يضئ القمر، ثم ينعطف حتى يكاد

يلتقي طرفاه.

- ظهور نار بالمشرق طولا وتبقى في الجو ثلاثة أيام ، أو سبعة أيام.
- مسخ لقوم من أهل البدع حتى يصيروا قردة وخنازير.
- وجه وصدر يظهران من السماء للناس في عين الشمس.
- أموات ينشرون من القبور حتى يرجعون الى الدنيا ، فيتعارفون ويتزاورون.
- طول عمر الرجل حتى يولد له الف ذكر، لا يولد فيهم أنثى.
- كما يذكر مجموعة أخرى من العلامات العادية مثل خروج السفياني، وقتل الحسني، أو قتل نفس زكية، واختلاف بين العباس في الملك، وخروج أثني عشر من آل أبي طالب كلهم يدعي الإمامة لنفسه، وخلع العرب أعنتها وخروجها عن سلطان العجم، وتملكها البلاد، وما الى ذلك.

ويقول المفيد: ان بعض هذه العلامات والاحداث محتومة، ومنها مشترطة والله اعلم بما يكون، وانما ذكرناها على حسب ما ثبت في الأصول، وتضمنها الأثر المنقول، وان النداء من المحتوم، وطلوع الشمس من مغربها محتوم".

ومن الأمور الخيالية التي يذكرها الشيخ المفيد، بعد خروج "الامام الغائب" هي: "فتح القسطنطينة والصين وجبال الديلم، فيمكث على ذلك سبع سنين، مقدار كل سنة عشر سنين من سنيكم هذه، ثم يفعل الله ما يشاء...يأمر الله الفلك باللبوث وقلة الحركة فتطول الأيام لذلك والسنون".

و"عن جابر، قال سمعت أبا جعفر يقول: والله ليمكن رجل منا أهل البيت بعد موته، ثلاثمائة سنة، ويزداد تسعا... بعد موت القائم..قلت: كم يقوم القائم في عالمه حتى يموت؟ قال: تسعة عشر سنة من يوم قيامه الى يوم موته، ثم يكون الهرج خمسين سنة، ثم يخرج المنتصر الى الدنيا فيطلب بدمه دماء أصحابه فيقتل ويسبي حتى يقال: لو كان هذا من ذرية الأنبياء ما قتل

الناس كل هذا القتل... المنتصر: الحسين، والسفاح علي بن ابي طالب".
ولا يتردد الشيخ المفيد من استيراد روايات من أجواء الصراع بين الفصائل الشيعية المعتدلة والمتطرفة، فيروي عن الزيدي المتطرف ابي الجارود عن ابي جعفر(الباقر) أنه: إذا قام القائم سار الى الكوفة فيخرج منها بضعة عشر الف نفس يدعون "البترية" (وهم الشيعة المعتدلون) عليهم السلاح، فيقولون له: ارجع حيث جئت فلا حاجة لنا في بني فاطمة فيضع فيهم السيف حتى يأتي على آخرهم. ويدخل (القائم) الكوفة فيقتل بها كل منافق مرتاب، ويهدم قصورها ويقتل مقاتلتها حتى يرضى الله عز وجل".

الباب الرابع

الفصل الأول

الاستعانة بالمعاجز الأسطورية في الاستدلال على الأئمة

رغم ادعاء المفيد (والإمامية عموما) أن نظرية الإمامة تقوم على النص من النبي للامام علي، ومنه الى الحسن والحسين، ومن كل امام سابق الى اللاحق، أو نزول لوح من السماء بأسماء الأئمة الإثني عشر على السيدة فاطمة الزهراء، كما قال الاثنا عشريون في القرن الرابع، فانهم في الحقيقة يشعرون بافتقار نظرية الامامة لأية نصوص صريحة وجلية حول الإمام علي، أو انعدامها نهائيا على بقية الأئمة، ولذلك يلجؤون لتقديم بديل يقوم على دليل "المعاجز" الأسطورية، بدءا من الامام علي حتى آخر إمام.
وينطلق الشيخ المفيد في القول بالمعاجز قياسا على قيام النبي الأكرم محمد (ص) ببعض المعاجز، بالرغم من أنها موضع شك، حيث أنها تخالف القرآن الكريم الذي ينفي وجود هكذا معاجز: "وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون". (الاسراء، ٥٩) ولكن المفيد يقول: "ليس في جحد الملحدة واصناف الزنادقة واليهود والنصارى والمجوس والصابئين ما جاء مجيئه من الاخبار بمعجزات النبي (ص) كانشقاق القمر، وحنين الجذع، وتسبيح الحصى، وشكوى البعير، وكلام الذراع، ومجيئ الشجرة، وخروج الماء من بين أصابعه في الميضاة، واطعام الخلق الكثير من الطعام القليل،

قدح في صحتها وصدق رواتها، وثبوت الحجة بها".

ويقيس على تلك "المعاجز" فيقول: " فأما ظهور المعجزات عليهم والاعلام فانه من الممكن الذي ليس بواجب عقلا ولا ممتنع قياسا. وقد جاءت بكونه منهم (ع) الأخبار على التظاهر والانتشار، فقطعت عليه من جهة السمع وصحيح الآثار. ومعي في هذا الباب جمهور أهل الامامة. وبنو نوبخت تخالف فيه وتأباه.
وكثير من المنتمين للامامية يوجبونه عقلا كما يوجبونه للأنبياء، وأصحاب الحديث كافة تجوزه لكل صالح من أهل التقى والايمان".
ولا يقتصر المفيد في الاعتقاد بظهور المعجزات على الأئمة، وانما ينسبها "للمنصوبين من الخاصة والسفراء والأبواب" فيقول:" ان ذلك جائز لا يمنع منه عقل ولا سنة ولا كتاب. وهو مذهب جماعة من مشايخ الامامية".

وبناء على ذلك يقول الشيخ المفيد: "كان خرق العادة لأمير المؤمنين بما عددناه من علم الغيب، وغير ذلك كخرق العادة لطالوت بحمل التابوت، وهذا بين".

ويضيف: "لا أزال أجد الجاهل من الناصبة والمعاند يظهر العجب من الخبر بملاقاة أمير المؤمنين الجن وكفه شرهم عن النبي واصحابه، أو يتضاحك لذلك، وينسب الرواية له الى الخرافات الباطلة، ويضع مثل ذلك في الاخبار الواردة بسوى ذلك من معجزاته، ويقول: انها من موضوعات الشيعة، ويخرص من افتراه منهم للتكسب بذلك أو التعصب. وهذا بعينه مقال الزنادقة وكافة أعداء الإسلام، فيما نطق به القرآن من خبر الجن واسلامهم.

رجوع الشمس للامام علي

ومن أبرز "المعاجز" التي ينسبها الإماميون للامام علي، ما يسمى بمعجزة رد الشمس، كما يقول المفيد: "ومما اظهره الله تعالى من الاعلام

الباهرة على يد امير المؤمنين، ما استفاضت به الاخبار، ورواه علماء السير والآثار، ونظمت فيه الشعراء الاشعار: رجوع الشمس له مرتين، في حياة النبي مرة، وبعد وفاته مرة أخرى. روت أسماء بنت عميس، وأم سلمة وجابر بن عبد الله الانصاري، وأبو سعيد الخدري في جماعة من الصحابة".

فعن أسماء بنت عميس قالت: "أوحى الله الى نبيه فتغشاه الوحي، فستره علي بن ابي طالب بثوبه حتى غابت الشمس، فلما سري عنه، قال يا علي ما صليت العصر؟ قال لا يا رسول الله شغلت عنها بك، فقال: رسول الله: اللهم اردد الشمس على علي بن ابي طالب، وقد كانت غابت، فرجعت حتى بلغت الشمس حجرتي ونصف المسجد".

"وكان رجوعها عليه بعد النبي (ص) انه لما أراد أن يعبر الفرات ببابل، اشتغل كثير من أصحابه بتعبير دوابهم ورحالهم، فلم يفرغ الناس من عبورهم حتى غربت الشمس ففاتت الصلاة كثيرا منهم، وفات الجمهور فضل الاجتماع معهم، فسأل الله تعالى رد الشمس عليه ليجتمع كافة أصحابه على صلاة العصر في وقتها، فأجابه الله تعالى الى ردها... فلما سلم القوم غابت الشمس فسمع لها وجيب شديد هال الناس وأكثروا من التسبيح والتهليل والاستغفار... وسار خبر ذلك في الآفاق ، وانتشر ذكره في الناس، وفي ذلك يقول السيد الحميري: ردت عليه الشمس لما فاته وقت الصلاة وقد دنت للمغرب".

ويظهر من قوله: " وسار خبر ذلك في الآفاق ، وانتشر ذكره في الناس" أن حادثة رد الشمس وقعت في مكان محدود، وليس في كل الدنيا ، بحيث أصبحت خبرا سار في الآفاق.

وأظن أننا لسنا بحاجة لمناقشة دعوى المفيد التعسفية في محاولته إثبات ظاهرة كونية لم يعرفها أحد في العالم غير الشاعر الحميري، وأسماء بنت عميس وأم سلمة وجماعة من الصحابة، واعتبار ذلك الحديث "ما استفاضت به الاخبار، ورواه علماء السير والآثار".

واذا كان المفيد قد استساغ رواية هذه الأسطورة الكبيرة بحجم الشمس

فما عساه يقول بالنسبة للأساطير الأخرى الصغيرة مثل:

- "كلام الحيتان في نهر الفرات والسلام عليه بإمرة المؤمنين ، ما عدا الجري والزمار والمارماهي". كما يقول: " ومن ذلك ما رواه نقلة الأخبار واشتهر في أهل الكوفة لاستفاضته بينهم، وانتشر الخبر الى من عداهم من اهل البلاد فأثبته العلماء. من كلام الحيتان له في فرات الكوفة. وذلك أنهم رووا أن الماء طغى في الفرات، أو زاد حتى اشفق اهل الكوفة من الغرق، ففزعوا الى أمير المؤمنين فركب بغلة رسول الله، (ص) وخرج الناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، ثم دعا الله بدعوى سمعها أكثرهم ثم تقدم الى الفرات متوكئا على قضيب بيده حتى ضرب صفحة الماء وقال: انقص بإذن الله ومشيئته. فغاض الماء حتى بدت الحيتان من قعر البحر، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين ، ولم ينطق بها أصناف من السموك، وهي الجري والزمار والمارماهي. فتعجب الناس لذلك وسألوه عن علة نطق ما نطق، وصمت من صمت، فقال: انطق الله لي ما ظهر من السموك ، واصمت عني ما حرمه ونجسه وبعده. وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي (ص) وتسبيح الحصى بكفه وحنين الجذ ع اليه، واطعامه الخلق الكثير من الطعام القليل".

- "حديث الثعبان الجني معه على المنبر". كما يقول: "فقد روى حملة الأخبار أيضا من حديث الثعبان. ورووا أن أمير المؤمنين كان ذات يوم يخطب على منبر الكوفة، اذ ظهر ثعبان من جانب المنبر فجعل يرقى حتى دنا من أمير المؤمنين، فارتا ع الناس لذلك.. فتكلم معه.. فنق نقيقا سمعه كثير منهم، ثم انه زال عن مكانه، وأمير المؤمنين يحرك شفتيه والثعبان كالمصغي اليه ثم انساب فكأن الأرض ابتلعته. فقال الامام: ليس ذلك كما ظننتم، وانما هو حاكم من حكام الجن التبست عليه قضية، فصار الي يستفهمني عنها، فأفهمته إياها، ودعا لي بخير وانصرف".

ويعقب المفيد على تلك (المعاجز) فيقول: " ومن آيات الله الباهرة فيه، والخواص التي أفرده بها ودل بالمعجز منها على امامته ووجوب طاعته، وثبوت حجته ما هو من جلمة الخرائج التي أبان بها الأنبياء والرسل، وجعلها اعلاما لهم على صدقه... فمن ذلك ما استفاض عنه (ع) من اخباره بالغائبات والكائن قبل كونه، فلا يخرم من ذلك شيئا ويوافق المخبر منه خبره، حتى يتحقق الصدق فيه، وهذا من ابهر معجزات الأنبياء".

ويضرب المفيد عددا من الأمثلة على علم الإمام علي بالغيب، واخباره أحد أصحابه (رشيد الهجري) بصلبه في المستقبل، وقطع لسانه. "وهذا حديث قد نقله المؤالف والمخالف عن ثقاتهم عمن سميناه واشتهر أمره عن علماء الجميع، وهو من جملة ما تقدم ذكره من المعجزات والأخبار عن الغيوب". وقوله لجويرية بن مسهر: "والذي نفسي بيده لتعتلن الى العتل الزنيم، وليقطع يدك ورجلك ثم ليصلبنك تحت جذع كافر". فلما ولي زياد في أيام معاوية فقطع يده ورجله ثم صلبه الى جذع ابن مكعبر. وكذلك اخبار مولاه قنبر بذبح الحجاج له. واخبار ميثم التمار، الذي كان عبدا لامرأة من بني أسد: ان اسمه ميثم، وليس سالم. و"هذا من جملة الأخبار عن الغيوب المحفوظة عن أمير المؤمنين، وذكره شائع والرواية بين العلماء مستفيضة". ومعرفته بيوم ضربه واستشهاده.

لم يكن هنالك جدل كبير حول مكانة الإمام علي بن ابي طالب وابنيه الحسن والحسين، لدى عامة المسلمين وعند الشيعة خصوصا، ولم يكونوا بحاجة لنصوص خاصة حولهم، أو ادعاء أية معجزة تثبت إمامتهم، فانهم لم يكونوا يدعون الإمامة الإلهية، ولم يكن الشيعة في حياتهم يؤمنون بذلك، وانما كانوا يوالونهم سياسيا فقط. وعندما أراد الإماميون صناعة نظرية الإمامة الإلهية والصاقها بمحمد الباقر، واجهوا مشكلة كبيرة تتمثل في انعزال والده علي بن الحسين عن السياسة، وعدم ادعائه الإمامة السياسية أو الدينية، وعدم وصية الامام الحسين له أو النص عليه بالإمامة. فكيف

يربطون سلسلة إمامة الباقر وبنيه من بعده، بمن سبقه من الأئمة، ويضفون عليهم مسحة إلهية؟

هنا تفتق العقل الإمامي عن سلاح "المعاجز" ليحل محل النص والوصية، ويقيموا إمامة السجاد زين العابدين بمجموعة من القصص الأسطورية باسم "المعاجز"، أو كما يقول الشيخ المفيد: "قد روت الشيعة له آيات معجزات وبراهين واضحات ". ولكنه لم يذكر واحدة من تلك المعاجز والآيات، ومنها: معجزة تكلم الحجر الأسود، والسلام على زين العابدين، والحكم له بالامامة دون عمه محمد بن الحنفية، وهي "معجزة" استشهد بها محمد بن فروخ الصفار، في (بصائر الدرجات) وعلي ابن بابويه في (الامامة والتبصرة من الحيرة) والكليني في (الكافي) والمسعودي في (اثبات الوصية).

وقد وردت مجموعة من حكايات القدرات الخاصة الإعجازية في كتاب (الاختصاص) المنسوب الى الشيخ المفيد، ولكنا أعرضنا عن ذكرها لوجود الشك بصحة تلك النسبة اليه.

"معاجز" الامام محمد الباقر

ورد في كتاب (الاختصاص) المنسوب الى المفيد ، والمشكوك بصحته، أن الأرض كانت تطوى للامام الباقر. وانه كان يعلم الغيب، ويقول:"انا لنعرف الرجل اذا رأيناه بحقيقة الايمان، وبحقيقة النفاق".

"معاجز" الامام الصادق

يلجأ الشيخ المفيد الى دعاوى علم الإمام الصادق بالغيب، لإثبات إمامته الإلهية، ويذكر تنبؤه في اجتماع "الأبواء" بمقتل محمد بن عبد الله وأخيه إبراهيم من قبل المنصور. ويقول: "هذا حديث مشهور كالذي قبله، لا يختلف العلماء بالاخبار في صحتهما، وهما مما يدلان على امامة ابي عبد الله الصادق، فان المعجزات كانت تظهر على يده لاخباره بالغائبات والكائنات قبل كونها، كما كان الأنبياء يخبرون، فيكون ذلك من آياتهم وعلامات نبوتهم

وصدقهم على ربهم عز وجل".

ويعتبر المفيد علم الامام الصادق بالغيب دليلا على إمامته الإلهية، وينقل عن هشام بن الحكم روايته حول حواره مع الرجل الشامي (المجهول) في محاولته إثبات إمامة الصادق، وسؤال الشامي: من هو الإمام؟ وقول هشام له: هذا الجالس - يعني أبا عبد الله - الذي تشد اليه الرحال، ويخبر بأخبار السماء وراثة عن أب عن جد. ثم قول الصادق للشامي: انا اكفيك المسألة يا شامي، أخبرك عن مسيرك وسفرك، خرجت يوم كذا وكان طريقك كذا ، ومررت على كذا ، ومر بك كذا. فأقبل الشامي كلما وصف له شيئا من أمره يقول: صدقت والله، ثم قال: اسلمت لله الساعة.

وفي الحقيقة إن هذه الرواية الوهمية تؤكد عدم وجود أي نص يمكن الاعتماد عليه في اثبات إمامة الصادق، الا بدعوى علمه بالغيب، وهذا ما لم يمكن ولا يمكن إثباته لأحد، وانما هي مجرد دعوى عارية من هشام بن الحكم.

"معاجز" موسى بن جعفر

يقول الشيخ المفيد: "ورووا عنه من الآيات والمعجزات ما يقطع به على حجيته وصواب القول بامامته". ولنستمع اليه وهو يحدثنا عن معجزات الكاظم التي قطع بها على حجيته وصواب القول بإمامته، حيث ينقل رواية عن أحد أقطاب نظرية الامامة (هشام بن سالم الجواليقي) عما حدث بعد وفاة الصادق، فيقول: "كنا بالمدينة بعد وفاة ابي عبد الله، أنا ومحمد بن النعمان صاحب الطاق، والناس مجمعون على عبد الله بن جعفر (الأفطح) أنه صاحب الأمر بعد أبيه...(ويزعم أنه سأل الافطح بعض الأسئلة ولم يجب) فخرجنا ضلالا لا ندري الى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في

بعض أزقة المدينة، باكين لا ندري الى أين نتوجه، والى من نقصد، نقول: الى المرجئة؟ الى القدرية؟ الى المعتزلة؟ الى الزيدية؟ الى الخوارج؟.. فنحن كذلك اذ رأيت رجلا شيخا لا أعرفه يومئ الي بيده، فخفت أن يكون عينا من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس على من يجتمع بعد جعفر الناس عليه، فيؤخذ ويضرب عنقه، فخفت أن يكون منهم. وتبعت الشيخ... حتى ورد على باب أبي الحسن موسى ثم خلاني ومضى. فدخلت فاذا أبو الحسن موسى، فقال لي ابتداءا منه: إليّ إليّ لا الى المرجئة ولا القدرية ولا الى المعتزلة ولا الى الزيدية. قلت: جعلت فداك: مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: فمن يكون لنا من بعده؟ قال: ان شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك إن عبد الله أخاك يزعم أنه الامام بعد ابيه، قال: عبد الله يريد أن لا يعبد الله،

قلت: جعلت فداك فمن لنا بعده؟ قال: ان شاء الله ان يهديك هداك، قلت: فأنت هو؟ قال: لا أقول ذلك. قلت: عليك امام؟ قال: لا، قلت: شيعة أبيك ضلال، فالقي اليهم هذا الأمر وادعوهم اليك؟ فقد اخذت علي الكتمان، قال: من أنست منهم رشدا، فالق اليه وخذ عليه بالكتمان فان أذاع فهو الذبح.
قال: فخرجت من عنده (الكاظم) ولقيت أبا جعفر الاحول فقال لي: ما وراءك؟
قلت: الهدى، وحدثته بالقصة.
قال: ثم لقينا زرارة (كان في الكوفة على وشك الوفاة وتوفي ولم يعرف من هو الامام) وأبا بصير، فدخلا عليه وسمعا كلامه وساءلاه وقطعا عليه، ثم لقينا الناس أفواجا، فكل من دخل عليه قطع عليه، الا طائفة عمار الساباطي، وبقي عبد الله لا يدخل اليه من الناس الا القليل.

ولو تأملنا في هذه الرواية، فان الراوي (هشام بن سالم الجواليقي) يعترف ويؤكد الأمور التالية:

- إجماع الشيعة على إمامة عبد الله الأفطح (طبعا ما عدا الناووسية والاسماعيلية)
- عدم معرفة النص على موسى الكاظم

- علم الامام الكاظم بالغيب، ومعرفته بحيرة هشام
- عدم ادعاء الامام الكاظم بالامامة
- إيمان هشام بالامام الكاظم بمجرد قوله (ليس علي إمام)
- قطع زرارة وأبي بصير على الكاظم بعد سؤاله عدة أسئلة، وليس على أساس النص عليه.

ولو نظرنا في هذه الرواية مرة أخرى، لوجدنا فيها دعوى غريبة من هشام في اتباعه للرجل المجهول بمجرد الإشارة اليه، وذكره لدخول زرارة بن أعين على الكاظم والقطع عليه، وهذا يخالف الثابت من التاريخ الشيعي بأن زرارة توفي في الكوفة، وهو لا يعرف من هو الامام بعد الصادق، وارسال ابنه عبيد الله الى المدينة من اجل معرفة الامام التالي، ووضعه المصحف على صدره وقوله: اني أؤمن بمن يثبت امامته هذا الكتاب، كما يقول الشيخ الصدوق، ولكن هشام أو المفيد يحاول اثبات إمامة الكاظم بهذه المعجزة الغيبية وادعاء وجوده في المدينة.

وفي خضم محاولته لإثبات علم الكاظم بالغيب، كدليل على إمامته، ينسى المفيد حديثا صحيحا يرويه هو في كتاب آخر، عن ابن المغيرة، قال يحيى بن عبد الله للكاظم: جعلت فداك إنهم يزعمون أنك تعلم الغيب. فقال: "سبحان الله ، ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت فيه شعرة ولا في جسدي الا قامت، ثم قال: لا والله ما هي الا وراثة عن رسول الله".

وبالرغم من ذلك يواصل المفيد حشد الروايات الموضوعة التي تتحدث عن "الآيات والمعاجز" التي ظهرت على يد الكاظم ، ويروي روايات كثيرة تزعم أن الكاظم كان يعلم متى يموت الرجل ويخبر أصحابه بذلك، كما كان يخبرهم بمصائرهم في المستقبل. وأنه كان يخرج من الحبس ببغداد ويحطم الأغلال ويخترق الجدران، ويذهب من بغداد إلى المدينة المنورة ويعود إليها في نفس الليلة، ويطبع خاتمه في حصاة، ويتكلم بلغات أجنبية من دون تعلم ، ويدخل النار ولا يحترق، ويقوم بإحياء بقرة ميتة. وما إلى ذلك من "المعاجز".

ويروي قصة رجل يقال له الحسن بن عبد الله، سأل الكاظم: من هو الامام

اليوم؟ قال إن اخبرتك تقبل؟ قال: نعم، قال: أنا هو، قال: فشيء استدل به؟ قال: اذهب الى تلك الشجرة، وأشار الى بعض شجر أم غيلان، فقل لها يقول لك موسى بن جعفر: اقبلي، قال: فأتيتها فرأيتها والله تخد الأرض خدا ، حتى وقفت بين يديه، ثم أشار اليها بالرجوع، فرجعت. قال فأقر به، ثم لزم الصمت والعبادة، فكان لا يراه أحد يتكلم بعد ذلك".

وفي هذا السياق روى المفيد أيضا مرسلا عن علي بن حمزة البطائني (الواقفي)

حكاية عن لجوء أسد الى الكاظم والطلب منه الدعاء لتعسر أنثاه في الولادة، وقوله:" انه سألني أن اسأل الله أن يفرج عنها ، ففعلت ذلك، والقي في روعي أنها تلد ذكرا له، فخبرته بذلك. فقال لي: امض في حفظ الله، فلا سلط الله عليك ولا على ذريتك ولا على أحد من شيعتك شيئا من السباع، فقلت: آمين . والاخبار في هذا الباب كثيرة".

وفي غياب النصوص الواضحة والصريحة والعامة والعلنية على إمامة الرضا الدينية، كان لا بد للامامية من الاستعانة بسلاح المعاجز وادعاء معرفة الإمام الرضا بعلم الغيب لإثبات إمامته وإضفاء صبغة "دينية" عليها، وزعم المفيد بأن الرضا كان يعلم الغيب، ويجترح "المعاجز". وأنه أعطى سائلا بقدر ديونه، وأكثر. وأنه حك الأرض بسوطه فاستخرج منها سبيكة ذهب وأعطاها لفقير. وأنه علم مسبقا بمكان دفنه بخراسان الى جانب قبر هارون الرشيد.

"معاجز" الامام الجواد

يروي المفيد عن "رجل" مجهول قوله: "اني كنت بالشام اعبد الله، فبينا أنا ذات ليلة في موضعي على المحراب اذ رأيت شخصا بين يدي ، فقال لي : قم، فمشى بي قليلا، فاذا أنا في مسجد الكوفة،... فمشى قليلا فاذا أنا بمسجد رسول الله.. ثم خرج وخرجت معه فمشى قليلا فأذا أنا بمكة، فطاف

بالبيت وطفت معه، ثم خرج فمشى قليلا، فاذا أنا بموضعي بالشام، وغاب الشخص عني فبقيت متعجبا حولا مما رأيت.
فلما كان العام المقبل رأيت ذلك الشخص فاستبشرت به، ودعاني فأجبته ففعل كما فعل في العام الماضي، فلما أراد مفارقتي بالشام قلت له: سألتك بحق الذي أقدرك على ما رأيت منك الا اخبرتني من أنت؟ فقال: انا محمد بن علي بن موسى بن جعفر. فاعتقل الرجل ثم كتب رسالة الى محمد بن عبد الملك الزيات، فوقع في ظهرها: قل للذي أخرجك من الشام في ليلة الى الكوفة ومن الكوفة الى المدينة ومكة وردك من مكة الى الشام، أن يخرجك من حبسك هذا.

فاختفى الرجل من الحبس.
ويروي أيضا قصصا كثيرة عن علم الجواد بالغيب، كدليل على إمامته من الله.

"معاجز" الامام علي الهادي

وهكذا ينتقل المفيد للحديث عن إمامة علي بن محمد الهادي، فيشعر بافتقاد الهادي لأدلة شرعية كافية تدل على إمامته من الله، ولذلك يضطر للاستعانة بدعاوى علم الهادي بالغيب، واتيانه للمعاجز، فيقول: إنه كان يخبر وهو في المدينة بوفاة الواثق في سامراء، ويخبر عن تولي جعفر المتوكل: انه صاحب الأمر.
ويتحدث عن تحويل الهادي لخان الصعاليك الذي نزل فيه في طريقه من المدينة الى سامراء، عند استدعاء المتوكل له، الى روضات آنفات، وانهار جاريات، وجنان فيها خيرات عطرات، وولدان كأنهن اللؤلؤ المكنون.

"معاجز" الحسن العسكري

ويواصل المفيد تقديم الرواية الرسمية الأخيرة والمتأخرة لسلسلة الأئمة

الاثني عشر، فيقول: كان الامام بعد الهادي ابنه أبو محمد الحسن، ويقوم بعدها برواية مجموعة من حكايات المعاجز وعلم الغيب، التي يملأ المفيد حوالي عشر صفحات من كتابه (الارشاد) بها، مثل: إعطاء بعض الناس مالا بقدر حاجتهم، دون أن يسألوا. وترويض بغل حرون للمستعين. وحك الأرض لأبي هاشم الجعفري واخراج ٥٠٠ سبيكة ذهب، والتحدث مع غلمانه بلغاتهم التركية والرومية والصقلبية. ونصحه رجلا ببيع فرسه لأنه سيموت قبل المساء، والقائه في بركة السباع لتأكله فوجدوه قائما يصلي وهي حوله.

"السفراء" يعلمون الغيب

وأخيرا ينسب الشيخ المفيد المعاجز وعلم الغيب، الى "النواب الأربعة" الذين ادعوا وجود الولد للامام العسكري، و "النيابة الخاصة" عنه، من أجل اثبات صحة دعواهم، بالرغم من عدم وجود أحد يشهد لهم بصحة النيابة، لعدم مشاهدة أحد لذلك الولد "المنيب". ويتخذ المفيد من دعاوى اخبارهم بالغيب واتيانهم للمعاجز دليلا على صحة ادعائهم بالنيابة الخاصة والسفارة عن "الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري". ويقول: إن "علامة صدقهم بصفات الغيبة، والخبر فيها عما يكون قبل كونه ".

الباب الرابع

الفصل الثاني:

المفيد على خطى الغلاة المفوضة

ابتلي أئمة أهل البيت بعدد كبير من الغلاة الذين اندسوا في صفوف الشيعة، وحاولوا تشويه مذهبهم بمقولات خارجة عن الإسلام، كادعاء النبوة والألوهية لهم، وكان على رأس هؤلاء في الثلاثينات من القرن الثاني الهجري أبو الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الكوفي، مولى بني أسد، الذي غالى بالإمام جعفر الصادق، بعد أن كان وكيله ومعتمده في الكوفة.

وقد ادعى أبو الخطاب في البداية علم الإمام الصادق بالغيب ونزول الملائكة عليه

وتحدثهم معه، وأنه "محدَّث" ثم تطور إلى القول بأن الأئمة أنبياء. ثم تطور بعد ذلك إلى القول بحلول الله في الامام الصادق، وادعاء النبوة لنفسه (أبي الخطاب) عنه. مما دفع الامام الى لعنه والتبرؤ منه.

ولكن واحدا من أتباعه يدعى "المفضل بن عمر الجعفي" (توفي سنة 179هـ) قام

بالتنزل درجة عن نسبة الألوهية لأئمة أهل البيت، فقال بالتفويض. أي تفويض الله لهم بالخلق والرزق والحياة والموت والحساب يوم القيامة، وأسس فرقة عرفت باسم

"المفوضة" أو "المفضلية". وقد نسب هؤلاء مقولتهم المنحرفة إلى الإمام الصادق، وزعموا أنه قال: "قولوا فينا ما شئتم، واجعلونا مخلوقين".

وقد أسس هؤلاء الغلاة "المفوضة" الذين ادعوا أن الإمام الصادق سمح لهم بالتقول عليه ما يشاءون، لنوع خطير من الغلو بالأئمة يسبغ عليهم صفات الله وأعماله، ويرفعهم فوق البشر. وقد اختلف "المفوضة" عمن سواهم من الغلاة الذين كانوا يؤلهون الأئمة، باعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ونفي القدم عنهم ولكن مع إضافة الخلق والرزق إليهم ودعواهم أن الله تعالى تفرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه.

وقد اختلف علماء الرجال الشيعة حول "المفضل الجعفي" فمنهم من ضعفه وأورد تبرؤ الامام الصادق منه، ومنهم من وثقه، فقال أحمد بن علي النجاشي (توفي 450هـ) عنه : أنه "فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: إنه كان خطابيا، وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها". وقال احمد بن الحسين ابن الغضائري (القرن الخامس) عنه: انه " ضعيف متهافت، مرتفع القول، خطابي، وقد زيد عليه شئ كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملا عظيما، ولا يجوز أن يكتب حديثه". وروى محمد بن عمر الكشي (توفي ٣٥٠هـ) حوله عدة روايات متناقضة، ونقل باسناده عن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول للمفضل بن عمر الجعفي:"يا كافر يا مشرك مالك ولإبني" يعني إسماعيل بن جعفر وكان منقطعا إليه، يقول فيه مع الخطابية ثم رجع بعده. وروى باسناده عن عبد الله بن مسكان، قال: دخل حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبد الله (ع) فقالا له: جعلنا فداك إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي لعنه الله وبرئ منه. قالا: أ فتلعنه وتتبرأ منه؟ قال: نعم فالعناه وابرءا منه، وبرئ الله ورسوله منه.

وروى الكشي أيضا روايات أخرى عن جماعة من أتباعه الغلاة، عن الامام الصادق

وابنه الكاظم، تمدح المفضل، وتدافع عنه وتذم خصومه كحجر بن زائدة، وعامر ابن جذاعة، وأن الشيعة حين أحدث أبو الخطاب ما أحدث خرجوا إلى أبي عبد الله (ع)، فقالوا: أقم لنا رجلا نفزع إليه في أمر ديننا وما نحتاج إليه من الاحكام. قال: لا تحتاجون إلى ذلك، متى ما احتاج أحدكم عرج إلي وسمع مني وينصرف، فقالوا: لابد. فقال: "قد أقمت عليكم المفضل اسمعوا منه واقبلوا عنه، فإنه لا يقول على الله وعلي إلا الحق".

ولكن الكشي علق على بعض الروايات المادحة له قائلا:" لعل هذا الخبر إنما روي في حال استقامة المفضل قبل أن يصير خطابيا".

ورغم هذا الاختلاف حول شخصية المفضل، وموقف الامام الصادق منه، فقد ترحم عليه الشيخ المفيد، وعده من خاصة الإمام وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين، ممن روى النص بالإمامة منه على ابنه موسى الكاظم.

وورد في الكتاب المنسوب الى الشيخ المفيد (الاختصاص) ما يرجح اعتماده في توثيق المفضل بناء على هذه الرواية: عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال: كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام إذ دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: "إلي يا مفضل، فوربي إني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضل لو عرف جميع أصحابي ما تعرف ما اختلف اثنان، فقال المفضل: يا ابن رسول الله، لقد حسبت أن أكون قد انزلت فوق منزلتي، قال: بل انزلت المنزلة التي أنزلك الله بها... ثم أقبل علي فقال: ان الله خلقنا من نور عظمته وصنعنا برحمته، وخلق أرواحكم منا، فنحن نحن اليكم وأنتم تحنون الينا، والله لو جهد أهل المشرق والمغرب ان يزيدوا في شيعتنا رجلا أو ينقصوا منهم رجلا ما قدروا على ذلك، وانهم لمكتوبون عندنا بأسمائهم وأسماء آبائهم وعشائرهم وأنسابهم، يا عبد الله بن الفضل، ولو شئت لأريتك اسمك في صحيفتنا، ثم دعا بصحيفة فنشرها فوجدتها بيضاء، ليس فيها أثر الكتابة، فقلت: يا ابن رسول الله ما أرى فيها أثر الكتابة، قال: فمسح يده عليها فوجدتها مكتوبة، ووجدت في اسفلها اسمي فسجدت لله شكرا".

وكما يبدو فان المشكلة لدى المفيد كانت تكمن في تعريف "الغلو" وتحديد سقفه الأعلى، حيث كان يعتقد بأن " الغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته الى الألوهية والنبوة، ووصفوهم من الفضل في الدين والدنيا الى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار حكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام".

كما كانت المشكلة لديه في تعريف "المفوضة" حيث قال: إن "المفوضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم

ونفي القدم عنهم، واضافة الخلق والرزق مع ذلك اليهم، ودعواهم ان الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم خاصة، وانه فوض اليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال".

وأما ما دون ذلك، أي دون القول بألوهية أئمة أهل البيت، أو نبوتهم، أو خلقهم للعالم، فليس بغلو ولا تفويض، علما بأن بالقول بتفويض الله للأئمة الرزق والحياة والموت والحساب، والدين، ونزول الملائكة عليهم، وعلمهم بالغيب، هو مما اشتهر عن الغلاة المفوضة، ولكن المفيد كان يعتبر كل ذلك أمرا عاديا.

وبناء على الاختلاف في تعريف الغلو والتفويض، انتقد المفيد كثيرا من الشيعة والفقهاء في عصره، ولا سيما الشيخ الصدوق، على "تقصيرهم" في معرفة منزلة الأئمة من أهل البيت. وكان مشايخ الشيعة القميين قد اتهموا من لا يقول بسهو النبي بالغلو، وكتب الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق كتابا في تعريف عقائد الشيعة، تحت عنوان "الاعتقادات" فقام المفيد بالرد عليه وكتب "تصحيح الاعتقادات".

وجادل في تعريف الغلو والتقصير، فقال:" فأما نص ابي جعفر (ره) بالغلو على من نسب مشايخ القميين وعلمائهم الى التقصير، فليس نسبة هؤلاء القوم الى التقصير علامة على غلو الناس، اذ في جملة المشار اليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصرا، وانما يجب الحكم بالغلو على من نسب المحققين الى التقصير، سواء كانوا من أهل قم أم من غيرها من البلاد وسائر الناس. وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن ابي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد لم نجد لها دافعا في التقصير، وهي ما حكي عنه أنه قال: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي والامام، فان صحت هذه الحكاية عنه فهو مقصر مع أنه من علماء القميين ومشيختهم. وقد وجدنا جماعة وردوا الينا من قم يقصرون تقصيرا ظاهرا في الدين، وينزلون الأئمة (ع) عن مراتبهم ويزعمون أنهم كانوا لا يعرفون كثيرا من الأحكام الدينية حتى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول انهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة الى الرأي والظنون، ويدعون مع ذلك أنهم من العلماء. وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه. ويكفي في علامة الغلو نفي القائل به عن الأئمة سمات الحدوث وحكمه لهم بالالهية والقدم... ولا يحتاج مع ذلك الى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر سمة للغلو على كل حال".

وكما يلاحظ فقد حدد المفيد الغلو بنفي "سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقدم" وهذا ما كان يزعم المفوضة نسبته الى الامام الصادق أنه قال "نزلونا عن الألوهية وقولوا فينا ما شئتم".

تعريف الصدوق للغلو

بينما كان الشيخ الصدوق المعاصر السابق للمفيد يعرف الغلو بصورة أوسع، ويقول: "اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله تعالى وأنهم أشر من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلة، وانه ما صغر الله جل جلاله تصغيرهم شيء، وقال الله تعالى: " ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولكن كونوا ربانيين، بما كنتم تعلمون الكتاب، وبما كنتم تدرسون، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا، أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون". (آل عمران ٧٩-٨٠) وقال تعالى: "لا تغلوا في دينكم". (النساء ١٧١) ...

وكان الرضا يقول في دعائه: اللهم إني ابرأ اليك من الحول والقوة فلا حول ولا قوة الا بك ... من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق ... من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللهم لك الخلق ومنك الأمر وإياك نعبد واياك نستعين، اللهم انت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا الآخرين، اللهم لا تليق الربوبية الا بك ولا تصلح الإلهية الا لك، فالعن النصارى الذين صغروا عظمتك، والعن المضاهئين لقولهم من بريتك، اللهم انا عبيدك وأبناء عبيدك لا نملك لأنفسنا ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا.

اللهم من زعم أنا أرباب فنحن اليك منه براء، ومن زعم أن الينا الخلق وعلينا الرزق فنحن اليك منه براء كبراءة عيسى من النصارى. اللهم انا لم ندعهم الى ما يزعمون، فلا تؤاخذنا بما يقولون، واغفر لنا ما يزعمون، رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا إنك ان تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا".

سقوط المفيد في متاهة الغلو والغلاة

ونتيجة لتوثيق الشيخ المفيد لزعيم "المفوضة" المفضل بن عمر الجعفي، واشتباهه في تعريف حدود الغلو، فقد انفتح على كثير من مقولات الغلاة، وألصق بأئمة أهل البيت كثيرا من الصفات الخرافية التي لم ينزل بها قرآن، بل وخالف القرآن الكريم الذي يعتبر النبي محمدا (ص) بشرا مثلنا في قوله تعالى: "قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الي أنما إلهكم إله واحد". (الكهف، ١١٠) وينفي علم النبي بالغيب: "قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا، الا ما شاء الله، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، وما مسني السوء، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون". (الأعراف، ١٨٨) ويرفض طلبات المشركين من النبي بالإتيان بالمعاجز والآيات: "وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا، أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا، أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا، أو تأتي بالله والملائكة قبيلا، أو يكون لك بيت من

زخرف، أو ترقى في السماء، ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرأه، قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا". (الإسراء، ٩٠-٩٣) وهو ما يؤكد رفض النبي لاجتراح المعاجز كدليل على نبوته، واعتماده فقط على القرآن الكريم. ولكن الشيخ المفيد يدعي نزول الملائكة على الأئمة، وعلمهم بالغيب، واتيانهم بالمعاجز والآيات، رغم نقله لقول الإمام علي الذي يؤكد فيه انقطاع الوحي، والذي يرويه في كتابه (الأمالي) بسنده عن ابن عباس، قال: لما توفي رسول الله (ص)، وفرغ علي من غسله قال: "بأبي أنت وأمي طبت حيا وطبت ميتا، انقطع بموتك ما لم ينقطع بموت أحد ممن سواك من النبوة والإنباء".

وقد استعرضنا في الفصل الماضي الحكايات الأسطورية التي أوردها المفيد عن "معاجز" الأئمة من أهل البيت، كدليل على إمامتهم الإلهية. وسوف نستعرض هنا أقواله التي نسبها لأولئك الأئمة، نقلا عن المفوضة والغلاة عموما، في محاولة منه لإضفاء هالة مقدسة عليهم.

آدم يسأل عن أشباح آل محمد

يرفض المفيد قول الغلاة بوجود ذوات الأئمة مسبقا، ويقول: إن " ذلك باطل بعيد عن الحق، لا يعتقده محصل ولا يدين به عالم، وانما قال به طوائف من الغلاة الجهال والحشوية من الشيعة الذين لا بصر لهم بمعاني الأشياء ولا حقيقة الكلام" ويحاول التخفيف من هذه الأسطورة بالقول: إن قيل إن اشباح آل محمد، سبق وجودها وجود آدم، فالمراد بذلك أن امثلتهم في الصور كانت في العرش فرآها آدم وسأل عنها، فأخبره الله أنها أمثل صور من ذريته شرفهم بذلك وعظمهم به...فأما ان يكون ذواتهم (ع) كانت قبل آدم موجودة، وقد قيل إن الله تعالى كان قد كتب أسماءهم على العرش فرآها آدم وعرفهم بذلك وعلم أن شأنهم به عند الله عظيم".

ويقول: "يجب أن تعتقد أن الله لم يخلق خلقا أفضل من محمد وآل محمد (ص) وأنهم أحب الخلق الى الله وأكرمهم عليه، وأولهم اقرارا به لما أخذ الله ميثاق النبيين "وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى" وأن الله بعث نبيه محمدا الى الأنبياء في الذر، وأن الله تعالى خلق جميع ما خلق له ولأهل بيته (ع) وأنهم لولاهم لما خلق الله السماوات والأرض ولا الجنة ولا النار، ولا آدم ولا حواء ولا الملاكة ولا شيئا مما خلق".

وكما يلاحظ فان المفيد لم يستشهد على ذلك بآية من القرآن الكريم، أو بحديث عن النبي الأكرم، وإنما كرر فقط ما قاله الغلاة دون أن يكلف نفسه بتقديم أي دليل.

البشارة بالنبي والأئمة في الكتب الأولى

يدعي المفيد أنه قد تمت البشارة الى الأئمة مع النبي في الكتب الأولى، فيقول: "قد بشر الله عز وجل بالنبي (ص) والأئمة (ع) في الكتب الأولى فقال في بعض كتبه التي أنزلها على أنبيائه (ع) وأهل الكتب يقرونه، واليهود والنصارى يعرفونه أنه ناجى إبراهيم الخليل (ع) في مناجاته: أني قد عظمتك وباركت عليك وعلى إسماعيل، وجعلت منه اثني عشر عظيما وكثرتهم جدا جدا، وجعلت منهم شعبا عظيما لأمة عظيمة، واشباه ذلك كثير في كتب الله تعالى الأولى".

ومن الجدير بالذكر أن المفيد هنا يستغل نصا في التوراة يتحدث عن أبناء إسماعيل الاثني عشر، ولا يحمل أية إشارة لا الى النبي محمد ولا الى الأئمة الاثني عشر، وذلك لأن العقيدة "الاثني عشرية" لم تتبلور الا في القرن الرابع الهجري، كما رأينا في فصل سابق، وانها لم تتأكد من ولادة "الامام الثاني عشر" وانما افترضته افتراضا، وإذا قبلنا مقولة "الاثني عشر إماما" فانها تصبح مع النبي محمد (ص) ثلاثة عشر عظيما، وليس اثني عشر عظيما كما ورد في التوراة.

ولكن الشيخ المفيد يحاول أن يضفي بعدا دينيا تاريخيا على "الأئمة الإثني عشر" دون أن يقدم أي نص ديني إسلامي يبرهن على ذلك.

الأئمة أفضل من الانبياء والرسل

يتردد الشيخ المفيد بين الغلاة المتطرفين والمعتدلين في تفضيل الأئمة على الأنبياء والمرسلين، فينقل لنا أقوالهم ثم يبين رأيه المختار، ولكن دون أن يقدم الدليل، فيقول: "قد قطع قوم من أهل الامامة بفضل الأئمة من آل محمد على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد (ص). وأوجب فريق منهم لهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أولي العزم منهم ، وأبى القولين فريق منهم آخر، وقطعوا بفضل الأنبياء كلهم على سائر الأئمة. وهذا باب ليس للعقول في ايجابه، والمنع منه مجال، ولا على أحد الاقوال فيه اجماع. وقد جاءت آثار عن النبي (ص) في أمير المؤمنين (ع) وذريته من الأئمة، والاخبار عن الأئمة الصادقين أيضا من بعده. وفي القرآن مواضع تقوي العزم على ما قال الفريق الأول في هذا المعنى. وأنا ناظر فيه وبالله أعتصم من الضلال".

الأئمة أفضل من الملائكة

"أما الرسل من الملائكة والأنبياء (ع) فقولي فيهم مع أئمة آل محمد (ص) كقولي في

الأنبياء من البشر والرسل، وأما باقي الملائكة فانهم وان بلغوا بالملكية فضلا فالأئمة من آل محمد (ص) أفضل منهم وأعظم ثوابا عند الله عز وجل بأدلة ليس موضعها هذا الكتاب".

الله يوصي النبي بعلي

ولكي يضفي الشيخ المفيد مزيدا من الصبغة الدينية على الامام علي بن ابي طالب، فقد روى بسنده عن جعفر بن محمد (الصادق) عن أبيه (الباقر) عن جده (الحسين) قال: قال رسول الله: "لما أسري بي الى السماء، وانتهيت الى سدرة المنتهى، نوديت: يا محمد استوص بعلي خيرا ، فانه سيد المسلمين، وامام المتقين، وقائد الغر المحجلين يوم القيامة".

ولا نعرف من اختلق هذا النص الذي لم يروه أحد عن رسول الله (ص)، هل هم الغلاة من الإمامية؟ أو محمد الباقر، الذي أسس نظرية الإمامة الإلهية؟ وعلى أي حال فان الامامية ينفردون به، فلا حجية فيه، ولا يمكن التصديق به.

الله يأمر النبي بتفضيل علي

وفي هذا السياق يروي الشيخ المفيد بسنده عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال قال رسول الله: "ان جبرئيل نزل علي وقال: ان الله يأمرك أن تقوم بتفضيل علي بن ابي طالب، خطيبا على اصحابك ليبلغوا من بعدهم ذلك عنك، ويأمر جميع الملائكة أن تسمع ما تذكره، والله يوحي اليك يا محمد، ان من خالفك في أمره فله النار، ومن أطاعك فله الجنة. فأمر النبي مناديا فنادى: الصلاة جامعة، فاجتمع الناس، وخرج حتى علا المنبر، فقال: أيها الناس... إني مبلغكم عن الله جل اسمه في أمر رجل لحمه من لحمي ودمه من دمي وهو الذي انتجبه الله من هذه الأمة واصطفاه... وخلقني واياه، وفضلني بالرسالة وفضله بالتبليغ عني، وجعلني مدينة العلم وجعله الباب... وخصه بالوصية... وأمر الناس جميعا بطاعته.. وانه عز وجل يقول: من عاداه عاداني، ومن والاه والاني... يا أيها الناس اسمعوا لما آمركم واطيعوه فاني أخوفكم عقاب الله، هذا مولى المؤمنين وحجة الله على الخلق أجمعين".

ولم يقتصر الغلاة على الحديث عن وصية الله للنبي بعلي، وانما قالوا بأنه ناجى عليا بنفسه، ووضعه شريكا في العلم مع النبي محمد (ص) وان جبرئيل أملى على

علي قرآنا، وأن عليا عرج الى السماء ليصالح بعض الملائكة المتشاجرين فيما بينهم، وهذه اساطير مغالية، لم يذكرها الشيخ المفيد في كتبه، ولكنها وردت في كتاب منسوب اليه، ومشكوك بصحته، وهو كتاب (الاختصاص) ولذلك لا يجوز لنا أن نحاسب المفيد عليها، ولكنا نرفضها وندين ترويجها حتى تحت غطاء كتاب مزور باسم المفيد.

زواج فاطمة بأمر الله تعالى

يروي المفيد مرسلا عن "أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله يقول لفاطمة، وقد جاءته ذات يوم تبكي وتقول: يا رسول الله عيرتني نساء قريش بفقر علي، فقال لها النبي: أما ترضين يا فاطمة أني زوجتك أقدمهم سلما، وأكثرهم علما؟ ان الله اطلع الى أهل الأرض اطلاعة فاختار منه اباك، فجعله نبيا، واطلع اليهم ثانية فاختار منهم بعلك فجعله وصيا، وأوحى الي أن انكحك إياه".

النبي يذهب الى كربلاء، ويلتقط دم الحسين

وينتقل الشيخ المفيد من روايات العرس المغالية الى روايات الحزن، فينقل "عن أم سلمة قالت: خرج رسول الله من عندنا ذات ليلة فغاب عنا طويلا، ثم جاءنا وهو أشعث أغبر ويده مضمومة... فقال: اسري بي في هذا الوقت الى موضع من العراق يقال له في كربلاء، فأريت فيه مصرع الحسين ابني وجماعة من ولدي وأهل بيتي فلم أزل القط دماءهم فها هي في يدي...وبسطها الي فقال: خذيها واحتفظي بها. فأخذتها فاذا هي شبه تراب أحمر، فوضعته في قارورة وسددت رأسها، واحتفظت به، فلما خرج الحسين من مكة متوجها نحو العراق كنت أخرج تلك القارورة في كل يوم وليلة، فأشمها وانظر اليها، ثم ابكي لمصابه، فلما كان في اليوم العاشر من محرم أخرجتها في أول النهار وهي بحالها، ثم عدت اليها آخر النهار، فاذا هي دم عبيط، فصحت...".

الامام علي يعلم الغيب ويعرف قاتله

روى المفيد في كتاب (الارشاد) تحت عنوان (الاخبار التي جاءت بذكره (ع) الحادث قبل كونه وعلمه قبل حدوثه) عن الاصبغ بن نباته، قال إن أمير المؤمنين اخبر ابن ملجم مسبقا بأنه قاتله.

وهنا يتدخل الشيخ المفيد فيحاول أن يخفف من مقولة "علم الإمام بالغيب" التي تتنافى مع القرآن الكريم، فيقول إن علم الامام بالغيب ليس مطلقا، ويرد على من يقول:

"ان الامام يعلم ما يكون باجماعنا" ويؤكد: "ان الأمر على خلاف ما قال. وما أجمعت الشيعة قط على هذا القول، وانما اجماعهم ثابت على أن الامام يعلم الحكم في كل ما يكون دون أن يكون عالما بأعيان ما يحدث ويكون، على التفصيل والتمييز. ولسنا نمنع أن يعلم الامام أعيان الأحداث تكون بإعلام الله تعالى له ذلك، فأما القول بأنه يعلم كل ما يكون، فلسنا نطلقه ولا نصوب قائله، لدعواه فيه من غير حجة ولا بيان". ويضيف إن " القول بأن أمير المؤمنين، كان يعلم قاتله والوقت الذي يقتل فيه، فقد جاء الخبر متظاهرا أنه كان يعلم في الجملة انه مقتول. وجاء أيضا بأنه كان يعلم قاتله على التفصيل، فأما علمه في وقت قتله فلم يأت فيه أثر على التفصيل".

والملفت هنا أن المفيد يسأل عن الحجة والبيان والأثر، لينفي جانبا جزئيا تفصيليا من الغيب، في حين يروي ما يشاء من روايات الغلاة دون أن يتوقف ليعضد كلامه بأية حجة أو بيان أو أثر.

وتزخر كتبه المختلفة بروايات الغلاة عن اخبار الامام علي لرشيد الهجري عن كيفية مقتله في المستقبل وصلبه وقطع لسانه. واخبار مولاه قنبر بقتل الحجاج له. "وهذا أيضا من الاخبار التي صحت عن أمير المؤمنين بالغيب، وحصلت في باب المعجز القاهر والدليل الباهر، والعلم الذي خص الله به حججه من أنبيائه ورسله وأوصيائه". وعندما يسمع الامام خبر وفاة خالد بن عرفطة، يرفض التصديق به ويقول: "مه، انه لم يمت ولا يموت حتى يقود جيش ضلالة ، صاحب لوائه حبيب بن جماز" يشير بذلك الى واقعة كربلاء حيث بعث ابن زياد بعمر بن سعد الى الحسين وجعل خالد على مقدمته وحبيب صاحب رايته.

واخبار ميثم التمار الذي كان عبدا لامرأة من بني أسد: أن اسمه ميثم، وليس سالم. و"هذا من جملة الأخبار عن الغيوب المحفوظة عن أمير المؤمنين، وذكره شائع والرواية بين العلماء مستفيضة". "والذي كان من أمير المؤمنين (ع) من هذا الجنس ما لا يستطاع انكاره الا مع الغباوة والجهل والبهت والعناد".

واخبار مروان بن الحكم الخائف من الموت بعد جرحه في معركة الجمل، بأنه لن يموت قريبا: "لا والله، ما أنت لما بك ميت وستلقى هذه الأمة منك ومن ولدك يوما أحمر".

و"عن الاصبغ بن نباتة، قال سمعته (ع) يقول: "ان رسول الله علمني ألف باب من الحلال والحرام، مما كان ومما هو كائن الى يوم القيامة، كل باب منها يفتح ألف باب، فذلك ألف ألف باب، حتى علمت علم المنايا والبلايا وفصل الخطاب".

و"عن الاصبغ بن نباتة، لما جلس أمير المؤمنين في الخلافة وبايعه الناس خرج الى المسجد وقال:...سلوني قبل أن تفقدوني... ولولا أية في كتاب. الله لأخبرتكم بما كان وما يكون وما هو كائن الى يوم القيامة وهي آية "يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب".

علم الأئمة بالضمائر والكائنات

يرفض الشيخ المفيد القول بعلم الأئمة بالغيب بصورة مطلقة، ولكنه يقول: "ان الأئمة من آل محمد (ص) قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم، ولا شرطا في امامتهم، وانما أكرمهم الله تعالى به، وأعلمهم إياه للطف في طاعتهم والتمسك بامامتهم، وليس ذلك بواجب عقلا، ولكنه وجب لهم من جهة السماع. فأما اطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بين الفساد. وعلى قولي هذا جماعة أهل الامامة، الا من شذ عنهم من المفوضة ومن انتمى اليهم من الغلاة".

الإيحاء الى الأئمة

ان المفيد يعترف ويقول: "انما منعت من نزول الوحي عليهم والإيحاء بالأشياء اليهم للاجماع على المنع من ذلك، والاتفاق على أنه من يزعم أن أحدا بعد نبينا (ص) يوحى اليه فقد أخطأ وكفر، ولحصول العلم بذلك من دين النبي (ص) ...والامامية جميعا على ما ذكرت ليس بينها خلاف".

ولكنه يعود فينقض كلامه بالقول بسماع الأئمة كلام الملائكة دون رؤية أشخاصهم، و"جواز هذا من جهة العقل، وانه ليس بممتنع في الصديقين من الشيعة المعصومين من الضلال. وقد جاءت بصحته وكونه للأئمة (ع) ومن سميت من شيعتهم الصالحين الأبرار الأخيار واضحة الحجة والبرهان. وهو مذهب فقهاء الامامية وأصحاب الآثار منهم. وقد أباه بنو نوبخت، وجماعة من أهل الامامة، لا معرفة لهم بالأخبار، ولم يمعنوا النظر ولا سلكوا طريق الصواب".

علم الامام يزداد ساعة بعد ساعة

ويعيد المفيد رواية هشام بن الحكم مع الرجل الشامي، التي استدل بعلم الامام الصادق بالغيب، على إمامته من الله، وقول هشام للشامي: هذا الجالس يعني أبا عبد الله الذي تشد اليه الرحال، ويخبر بأخبار السماء وراثة عن أب عن جد. وقول الصادق للشامي: "انا اكفيك المسألة يا شامي، أخبرك عن مسيرك وسفرك، خرجت يوم كذا وكان طريقك كذا، ومررت على كذا، ومر بك كذا".

فأقبل الشامي كلما وصف له شيئا من أمره يقول: صدقت والله، ثم قال: اسلمت لله الساعة.

ويعلق المفيد على ذلك بقوله: "وهذا حديث مشهور كالذي قبله، لا يختلف العلماء بالاخبار في صحتهما، وهما مما يدلان على امامة ابي عبد الله الصادق، فان المعجزات كانت تظهر على يده لإخباره بالغائبات والكائنات قبل كونها، كما كان الأنبياء يخبرون، فيكون ذلك من آياتهم وعلامات نبوتهم وصدقهم على ربهم عز وجل".

صدق منامات الأئمة

يتحدث المفيد عن المنامات الصادقة المشابهة لمنامات الأنبياء والرسل، وارتفاع الشبهات عنهم والأحلام، فيقول: "ان منامات الرسل والأنبياء والأئمة (ع) صادقة لا تكذب، وان الله تعالى عصمهم عن الأحلام. وبذلك جاءت الأخبار عنهم على الظهور والانتشار. وعلى هذا القول جماعة فقهاء الامامية وأصحاب النقل منهم. وأما متكلموهم فلا اعرف لهم نفيا ولا اثباتا".

وكما يلاحظ فان المفيد يخلط هنا بين الوحي للأنبياء عبر الأحلام والمنامات، حسبما يذكر القرآن، وبين أحلام الأئمة الذين لا يوجد أي دليل على صدق أحلامهم وما يرون في مناماتهم، مائة بالمائة، كالوحي للأنبياء.

الباب الرابع

الفصل الثالث:

العنف والتكفير

ربما لم ينظّر أحد من الإمامية في القرون الثلاثة الأولى، لنظرية الإمامة الإلهية، مثلما نظّر لها الشيخ المفيد، وبالرغم من أنه جاء في القرن الرابع الهجري، بعد انقراض نظرية الإمامة، وانقطاع سلسلة الأئمة الحسينيين الموسويين، ما عدا "الإمام الثاني عشر" الغائب الذي لا وجود له إلا في الأذهان. فان الشيخ المفيد تحمس كثيرا لرواية "التاريخ السلبي" لـ: "خصوم" الإمام علي، من الصحابة الكرام ولا سيما الشيخين أبي بكر وعمر وطلحة والزبير والسيدة عائشة أم المؤمنين، وتكفيرهم وتفسيقهم وتضليلهم، وذلك من أجل تدعيم نظرية النص على الإمام علي، وبيان حقه في الخلافة.

وقد اعتمد المفيد في روايته لذلك التاريخ السلبي المزيف للصحابة، على روايات الغلاة الذين رافقوا ولادة نظرية الامامة في القرن الثاني الهجري،

ونسبوا معظم أحاديثهم للامام محمد الباقر، الذي نسبوا اليه أيضا القول بتلك النظرية. وربما أضاف المفيد قصصا وحكايات أخرى نسجها الغلاة المتأخرون على منوال السابقين.

وسوف نستعرض الرواية الإمامية لتاريخ الصحابة "المعادين" للإمام علي، ونبين بعد ذلك أثرها السلبي على الوحدة الإسلامية، والعلاقات الشيعية السنية في القرن الرابع الهجري، وتسببها في إثارة الفتن الطائفية في أيام المفيد، في ظل الدولة البويهية، واستمرارها بدرجة أو بأخرى الى اليوم.

لماذا التجريح بشخصية أبي بكر وعمر؟

لقد اضطر الإماميون الى التجريح بشخصية أبي بكر وعمر، وعموم الصحابة، من أجل تحميلهم وزر جريمة الانقلاب الوهمي على الامام علي "الخليفة المعين من الرسول" إذ لا يعقل أن يكون أبو بكر وعمر مؤمنين صادقين ويخالفا أمر الرسول بطاعة علي، ويقوما "باغتصاب" الخلافة منه، فلا بد من افتراض كفرهما ونفاقهما وارتدادهما مع عامة الصحابة الذين لم ينصروا عليا ولم يساندوه، بعد أن كانوا قد "بايعوه" قبل شهرين في غدير خم.

ومن هنا كان مهمّا تشويه شخصية الشيخين من أجل إثبات الامامة لعلي، قبل أكثر من ثلاثة قرون من ولادة المفيد، وبما أن المفيد كان متحمسا جدا للترويج لنظرية الإمامة فقد كان أيضا متحمسا جدا لإسقاط شخصية الشيخين وعموم الصحابة.

وفي الحقيقة لم يكن عامة الشيعة يوافقونه الرأي في الموقف من الشيخين والصحابة، فبالأضافة الى الشيعة الزيدية بفرقهم المتعددة الذين كانوا يؤمنون بأولوية الامام علي بالخلافة، وعدم وجود نص عليه، كان يوجد أيضا فريق من الإمامية يقول بالنص الخفي، وليس الجلي، ومنهم تلميذ المفيد: الشريف المرتضى، ولذا لم يكن جميع الشيعة حتى الامامية يكنون حقدا

عنيفا على الشيخين أو يتهمون الصحابة بالردة، وانما كان يتخذ هذا الموقف الغلاة فقط، ومن المعلوم أن أول متطرف غال اتخذ موقفا سلبيا من الشيخين كان عبد الله بن سبأ، الذي كان يهوديا يمنيا يقول في يهوديته بخلافة يوشع بن نون للنبي موسى، فقال بعد إسلامه بأن الامام علي هو وصي النبي محمد (ص). وقد ذكر ذلك المؤرخان الشيعيان الإماميان المتقدمان النوبختي والأشعري القمي الا ان الشيخ المفيد لا يشير أبدا الى دور ابن سبأ، لأنه يريد الافتراض بوجود النص الجلي من النبي على الامام علي.

وهكذا يتلقف الشيخ المفيد كل روايات الغلاة الخيالية السلبية ضد الشيخين وعامة الصحابة، ويحاول كتابة التاريخ الإسلامي كما يحلو له.

أبو بكر ليس مؤمنا

يحاول المفيد أن يسلب الإيمان من أبي بكر (رضي الله عنه) ويأتي الى آية الغار "إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا" التي تؤكد على صحبة أبي بكر للنبي في مسيرة الهجرة، فيقلبها رأسها على عقب، ليجعل منها دليل إدانة، ويجرده من أية ميزة ممدوحة، فيقول: "اذا كان الاتفاق حاصلا على أن ابي بكر لم يكن معصوما كعصمة الأنبياء، وجب أن يجري كلام الله تعالى فيما ضمنه من قصته على ظاهر النهي وحقيقته، وقبح الحال التي كان عليها، فتوجه النهي اليه عن استدامتها، اذ لا صارف يصرف عن ذلك من عصمه فلا خبر عن الله تعالى فيه ولا عن رسوله. ويكشف عن صحة ما ذكرناه ما تقدم به مشايخنا وهو أن الله سبحانه لم ينزل السكينة قط على نبيه، في موطن كان معه فيه أحد من أهل الايمان الا عممهم في نزول السكينة وشملهم بها، بذلك جاء القرآن "ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا ... ثم انزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين". (التوبة ٢٥) وقال في موضع آخر: "فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين". (الفتح ٢٦) ولما لم يكن في الغار مع النبي الا أبو بكر أفرد الله عزو جل نبيه بالسكينة دونه، وخصه بها ولم يشركه معه وقال الله "فأنزل سكينته عليه وأيده

بجنود لم تروها" فلو كان الرجل مؤمنا لجرى مجرى المؤمنين في عموم السكينة لهم، ولولا انه أحدث بحزنه في الغار منكرا لأجله توجه النهي اليه عن استدامته (لا تحزن) لما حرمه الله تعالى من السكينة ما تفضل به على غيره من المؤمنين الذين كانوا مع رسول الله في المواطن الأخرى، على ما جاء في القرآن ونطق به محكم الذكر بالبيان".

وادعى المفيد أنه أجرى في المنام مع عمر بن الخطاب، حوارا طويلا ومفصلا جدا ، ومدعما بالأدلة والبراهين حول آية الغار وفضل ابي بكر.

ويعلق المفيد على القول المنسوب للامام علي حول أبي بكر: " فيا عجبا بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته" بالقول: "اذا تأملت قول أمير المؤمنين في خطبته في الكوفة... وجدته عجبا ، وعرفت المغزى الذي كان من الرجل في القول، وبان خلاف الباطن منه للظاهر ، وتيقنت الحيلة التي اوقعها والتلبيس، وعثرت به على الضلال وقلة الدين".

واتهم المفيد الشيخين بالكفر والنفاق، وقال: " كان الرجلان بجحدهما النص قد خرجا عن الايمان وبطل أن يكون لهما فضل في الإسلام".

وروى عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه قال: "نودي من مسجد رسول الله (ص) الصلاة جامعة، فخرج الناس وخرج أمير المؤمنين ثم قال: أما بعد فان الله تبارك وتعالى لما قبض نبيه قلنا: نحن أهل بيته وعصبته وورثته وأولياءه وأحق الخلق به، لا ننازع حقه وسلطانه، فبينما نحن كذلك اذ نفر المنافقون وانتزعوا سلطان نبينا منا وولوه غيرنا ، فبكت والله لذلك العيون والقلوب منا جميعا معا ، وخشنت له الصدور وجزعت النفوس منا جزعا أرغم، وأيم الله لولا مخافتي الفرقة بين المسلمين وأن يعود أكثرهم الى الكفر ويعور الدين لكنا قد غيرنا ذلك ما استطعنا".

فاعترض على المفيد رجل من المعتزلة يعرف بأبي عمرو الشطوي، وقال له:

قد أجمعت الأمة على أن أبا بكر وعمر كان ظاهرهما الإسلام؟ فقال له الشيخ: "نعم قد اجمعوا على أنهما قد كانا على ظاهر الإسلام زمانا، فأما أن يكونوا مجمعين على أنهما كانا في سائر أحوالهما على ظاهر الإسلام فليس في هذا اجماع، للاتفاق على انهما كانا على الشرك، ولوجود طائفة كثيرة العدد تقول: انهما كانا بعد اظهارهما الإسلام على ظاهر كفر بجحد النص، وانه كان يظهر منهما النفاق في حياة النبي".

وضرب لذلك مثلا بموقف عمر بن الخطاب يوم الحديبية، فقال: "ان الأمة مجمعة لا خلاف بينها على أن عمر بن الخطاب قال: ما شككت منذ يوم أسلمت الا يوم قاضى فيه رسول الله أهل مكة، فاني جئت اليه فقلت له: يا رسول الله: ألست بنبي؟ فقال: بلى، فقلت: ألسنا بالمؤمنين؟ قال: بلى، فقلت: فعلام تعطي هذه الدنية من نفسك؟ فقال: انها ليست بدنية، ولكنها خير لك، فقلت: أليس قد وعدتنا أن ندخل مكة؟ قال: بلى، قلت: فما بالنا لا ندخلها؟ قال: أوعدتك أن ندخلها العام؟ قلت: لا، قال: فسندخلها ان شاء الله تعالى. فاعترف بشكه في دين الله ونبوة رسول الله، وإذا كان الأمر على وصفناه فقد حصل الاجماع على كفره بعد اظهار الايمان واعترافه بموجب ذلك على نفسه.

ثم ادعى خصومنا من الناصبة أنه تيقن بعد الشك ورجع الى الايمان بعد الكفر، فاطرحنا قولهم لعدم البرهان عليه، واعتمدنا على الاجماع فيما ذكرناه".

وهذا ما أثار استنكار واستغراب الرجل المعتزلي فقال: "ما كنت أظن أن أحدا يدعي الاجماع على كفر عمر بن الخطاب حتى الآن".!

وتفاخر الشيخ المفيد بأنه أول من ابتدع هذا القول، وقال: "لعمري إن هذا مما لم يسبقني الى استخراجه أحد".

ولم يقل لنا المفيد على أي أساس قالت تلك الطائفة كثيرة العدد بما قالت؟ وان قولها كان بناء على فرضيات وهمية أو حقائق تاريخية؟

وحاول المفيد أيضا أن يشكك بمنزلة أبي بكر وعمر من الرسول، واحتفاظه بهما معه في العريش أثناء الحروب، وهو ما يستدل به أهل السنة والمعتزلة على فضلهما، فقال: "سبيل هذا القول أن يعكس: لو علم النبي أنهما كانا في جملة المجاهدين بأنفسهما لما حال بينهما وبين هذه المنزلة "لا يستوي القاعدون..." فلما رأينا رسول الله قد منعهما من هذه الفضيلة وأجلسهما معه علمنا أن ذلك لعلمه بأنهما لو تعرضا للقتال أو عرضا له لأفسدا، اما بأن ينهزما، أو يوليا الدبر، كما صنعا في يوم أحد وخيبر وحنين... ولا يؤمن وقوع الوهن فيهم بهزيمة شيخين من جملتهم، أو كانا لفرط ما يلحقهما من الخوف والجزع يصيران الى أهل الشرك مستأمنين...وفي منعهما من القتال دليل على أنهما بغير الصفة التي يعتقدها فيهما الجاهلون، فقد وضح بما بيناه أن العريش وبال عليهما ودليل على نقصهما وانه بالضد مما توهموه لهما".

"فقال شيخ من القوم يعرف بالجراحي: يا سبحان الله أترى أن أبا بكر وعمر كانا من أهل النفاق؟ كلا، ما نظن أنك أيدك الله تطلق هذا، وما رأينا أن النبي استشار ببدر غيرهما، فان كانا هما من المنافقين فهذا ما لا نصبر عليه ولا نقوى على استماعه. وان لم يكونا من أهل النفاق فاعتمد على الوجه الأول، وهو أن النبي أراد أن يتألفهم بالمشورة ويعلمهم كيف يصنعون في أمورهم.

فقال له الشيخ: ليس هذا من الحجاج أيها الشيخ في شيء، وانما هو استكبار واستعظام معدول به عن الحجة والبرهان ولم نذكر انسانا بعينه، وانما أتينا بمجمل من القول ففصله الشيخ وكان غنيا عن تفصيله.

فصاح الورثاني وأعلى صوته بالصياح يقول: الصحابة أجل قدرا من أن يكونوا من أهل النفاق وسيما الصديق والفاروق، وأخذ في كلام نحو هذا من كلام السوقة والعامة وأهل الشغب والفتن.

فقال له الشيخ: دع عنك الضجيج وتخلص مما أوردته عليك من البرهان، واحتل لنفسك وللقوم فقد بان الحق وزهق الباطل بأهون سعي، والحمد لله".

وألف المفيد كتابا خاصا لكي يجرد السيدة عائشة أم المؤمنين من فضيلة تنزيه الله لها عن الفاحشة، في آية الإفك، واسقاط الآية على جارية النبي مارية القبطية، واتهام عائشة لها بالفاحشة، فروى "... عن زرارة قال سمعت أبا جعفر يقول: لما مات إبراهيم بن رسول الله حزن عليه حزنا شديدا ، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو الا ابن جريح، فبعث رسول الله عليا وأمره بقتله، فرآه مجبوبا ، فقال النبي: الحمد لله الذي يصرف عنا أهل البيت".

وكما يلاحظ لم يتوقف المفيد لكي يدرس سند هذه الرواية العجيبة أو متنها ، ولم يسأل نفسه كيف يأمر النبي بسرعة بقتل شخص (عبد) بسبب اتهام امرأة له، دون أن يتثبت بالاستماع الى شهود أربعة، ولا يعاقب عائشة على قذفها لجريح بدون دليل سوى الظن، وكيف يأمر بقتل الزاني وحكمه الجلد، ولا سيما انه عبد وحكمه نصف ما على الحر من العذاب.
وكل ذلك من أجل أن يسلب السيدة عائشة فضيلة التنزيه ويلصقها بمارية القبطية، ولا يبالي فيما إذا كانت تلك الرواية تسئ الى النبي أم لا؟.

ثم يأتي المفيد الى آية أخرى في القرآن، تتحدث عن إفشاء بعض أزواج النبي لسر من الأسرار الخاصة بينه وبينهن، وهو ما تحدثت عنه هذه الآية: "وأذ أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا". (التحريم،٣) فيضفي على القصة بعدا سياسيا يتعلق بالخلافة، ويقول: "انه قد جاء في حديث الشيعة عن جعفر بن محمد: أن السر الذي كان من رسول الله (ص) الى بعض أزواجه إخباره عائشة أن الله أوحى اليه أن يستخلف أمير المؤمنين، وانه قد ضاق ذرعا بذلك، لعلمه بما في قلوب قريش له من البغضاء والحسد والشنآن، وانه خائف منهم فتنة عاجلة تضر بالدين، وعاهدها أن تكتم ذلك ولا تبديه وتستره وتخفيه. فنقضت عهد الله سبحانه في ذلك، وأذاعت سره الى حفصة وأمرتها أن تعلم أباها ليعلمه صاحبه، فيأخذ القوم لأنفسهم ويحتالوا في بعض ما يثبته رسول الله لأمير المؤمنين.. ففعلت ذلك حفصة، واتفق

القوم على عقد بينهم ان مات رسول الله لم يورثوا أحدا من أهل بيته ولا يؤتوهم مقامه، واجتهدوا في تأخيرهم والتقدم عليهم".

وهنا ينسى المفيد كل رواياته حول تعيين النبي للامام علي خليفة له منذ أول يوم في الدعوة، ومعجزة الوليمة التي أقامها لعشيرته الأقربين.

مؤامرة قريش في زمن النبي

وإكمالا لذلك الخبر المفتعل، يتحدث المفيد عن مؤامرة قرشية، ويعني بها بالطبع شيوخ المهاجرين، فيروي عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، قال: بلغ رسول الله عن قوم من قريش أنهم قالوا: أ يرى محمد أنه قد أحكم الأمر في أهل بيته؟ ولئن مات لنعزلنها عنهم ولنجلعنها في سواهم. فخرج رسول الله حتى قام في مجمعهم ثم قال: يا معشر قريش كيف بكم وقد كفرتم بعدي، ثم رأيتموني في كتيبة من أصحابي أضرب وجوهكم ورقابكم بالسيف. فنزل جبرئيل في الحال فقال: يا محمد ان ربك يقرئك السلام ويقول لك: قل ان شاء الله وعلي بن ابي طالب، فقال رسول الله: ان شاء الله وعلي بن ابي طالب يتولى ذلك منكم".

ويدعي المفيد وجود رواية لدى "العامة" أي أهل السنة، عن "أبي بن كعب" انه كان يقول في مسجد رسول الله بعد أن أفضى الأمر الى أبي بكر بصوت يسمعه أهل المسجد: ألا هلك أهل العقدة والله ما آسى على من يضلون من الناس قوم تعاقدوا بينهم إن مات رسول الله لم يورثوا أحدا من أهل بيته، ولا ولوهم مقامه". ولكن المفيد لم يذكر أي مصدر سني يروي ذلك.

صلاة أبي بكر بالناس

وعندما يواجه المفيد مسألة صلاة أبي بكر بالناس، خلال مرض الرسول، مما يدل على فضله ومكانته في الإسلام، يحاول التشكيك بمن أمر بها،

فيتساءل: "هل كانت عن أمر النبي؟ أم عن غير أمره؟ الذي صح من ذلك وثبت أن عائشة قالت: مروا أبا بكر أن يصلي بالناس، فكان الأمر بذلك من جهتها في ظاهر الحال، وادعى المخالفون أنها أمرت بذلك عن النبي. ولم تثبت لهم هذه الدعوى بحجة يجب قبولها. فان النبي نحاه عن المحراب".

تحميل السقيفة أوزار التاريخ

ويتخذ المفيد، بناء على أيديولوجيته حول الإمامة بالنص على علي، موقفا سلبيا من شورى المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، بعد وفاة رسول الله، وانتخابهم لأبي بكر خليفة له، فيحاول أن يلقي عليها كل أوزار التاريخ، ويقول: "اعلموا رحمكم الله: انه لولا ما اتفق لهؤلاء الثلاثة من التقدم على آل محمد، والتسلط على الخلق بسلطانهم والترؤس بالغطرسة عليهم، لما سل بين المسلمين سيفان، ولا اختلف في الشريعة اثنان ولا استحل اتباع الجمل وأهل الشام والنهروان دماء أهل الايمان، ولا سفك دم امير المؤمنين عليه السلام، جهلا على التدين به والاستحلال، ولا قتل الحسنان، ولا استحلت حرمات العترة، واريقت دماءهم كما يستباح ذلك من أهل الردة عن الإسلام، لكنهم أصّلوا لذلك بدفعهم عليا أمير المؤمنين عن مقامه باستخفافهم بحقه وأوجبوه باستهانتهم بأمره، وسهلوه بوضعهم من قدره، وسجلوه بحطهم له من محله، وأباحوه بما اظهروا من عداوته ومقته ، فباءوا لذلك بإثمه، وتحملوا أوزاره وأوزار من ضل بهم عن الحق بأسره، كما قال الله تعالى "ليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم، وليسألن يوم القيامة عما كانوا يفترون". (العنكبوت ١٣)".

ويحاول أن يعطي صورة سلبية عن شخصية أبي بكر، فيناقش في كتابه (الفصول المختارة) في عدة صفحات، في شجاعة ابي بكر، ويتخذ من بعض أقواله دليلا عدم أهليته للخلافة، فيقول: "قد صرح الرجل في خطبته المشهورة عنه، التي لا يختلف فيها اثنان، واصحابه خاصة يقولون بها

ويجعلونها من مفاخره حيث يقول: ان رسول الله خرج من الدنيا وليس أحد من الأمة يطالبه بضربة سوط فما فوق، وكان عليه وآله السلام معصوما عن الخطأ تأتيه الملائكة بالوحي فلا تكلفوني ما كنتم تكلفونه فان لي شيطانا يعتريني عند غضبي ، فاذا رأيتموني مغضبا فاجتنبوني لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم".

عمر يأمر بإضرام النار في دار فاطمة، و علي يهرب خارج المدينة!

ويواصل الشيخ المفيد روايته الأسطورية التي ينقلها عن مجاهيل وغلاة، فيقول: "اخبرني أبو بكر محمد بن عمر الجوالي، قال حدثنا أبو الحسين العباس بن المغيرة، قال حدثنا أبو بكر احمد بن منصور الرمادي، قال حدثنا سعيد بن عفير، قال حدثني ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن ابن ابي هلال، عن مروان بن عثمان، قال: لما بايع الناس أبا بكر دخل على والزبير والمقداد بيت فاطمة، وأبوا أن يخرجوا ، فقال عمر: اضرموا عليهم البيت نارا ، فخرج الزبير ومعه سيفه، فقال أبو بكر: عليكم بالكلب، فقصدوا نحوه فزلت قدمه وسقط الى الأرض ووقع السيف من يده، فقال أبو بكر: اضربوا به الحجر، فضرب بسيفه الحجر حتى انكسر، وخرج علي نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شماس، فقال: ما شأنك يا أبا الحسن؟ فقال: أرادوا أن يحرقوا علي بيتي، وأبو بكر على المنبر يبايع له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره، فقال له ثابت: ولا تفارق كفي يدك حتى اقتل دونك. فانطلقا جميعا حتى عادا الى المدينة، وإذا فاطمة واقفة على بابها، وقد خلت دارها من أحد من القوم، وهي تقول: لا عهد لي بقوم أسوأ محضرا منكم تركتم رسول الله جنازة بين أيدينا وقطعتم امركم بينكم لم تستأمرونا، وصنعتم بنا ما صنعتم ولم تروا لنا حقا".

قضية فدك

ويستخدم المفيد قضية الخلاف حول مزرعة فدك، التي كانت بيد فاطمة

واعتبرها أبو بكر ملكا عاما، فأخذها منها، ولما ادعت الملكية الخاصة طلب منها الشهود، فجاءت بزوجها علي وأم أيمن، فلم يقبل منها ذلك. وروى المفيد عن ابي عبد الله: أن عمر قال لأم أيمن: انت امرأة ولا نجيز شهادة امرأة واحدة، وأما علي فيجر الى نفسه، فقامت فاطمة مغضبة وقالت: اللهم انهما ظلما ابنة محمد نبيك حقها، فاشدد وطأتك عليهما، ثم خرجت.

وإذا صحت الرواية فانها تكشف عن ضعف الدليل، حسب القانون الإسلامي، وليس عن ظلم مقصود من أبي بكر بحق فاطمة، ولكن المفيد ينظر الى المسألة من زاوية أخرى، حيث يعتبر الحق مع فاطمة بلا حاجة لتقديم شهود، فيقول: "فاطمة معصومة بالآية: "انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا". (الأحزاب، ٣٣) واذا وجب قبول قول فاطمة بدلائل صدقها واستغنت عن الشهود لها، ثبت أن من منع حقها وأوجب الشهود على صحة قولها، قد جار في حكمه وظلم في فعله وآذى الله تعالى ورسوله، بإيذائه لفاطمة، وقد قال الله جل جلاله: "ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا". (الأحزاب، ٥٧)".

وبعد أن يذكر المفيد حكم المحكمة حول فدك، يعود فيروي رواية أخرى مناقضة لها، فيقول: "روى السياري عن علي بن أسباط قال: لما ورد أبو الحسن موسى (ع) على (الخليفة العباسي) المهدي وجده يرد المظالم فقال له: ما بال مظلمتنا لا ترد يا أمير المؤمنين؟ فقال له: وما هي يا أبا الحسن؟ فقال: إن الله تعالى لما فتح على نبيه (ص) فدك وما والاها - ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب - أنزل الله تعالى على نبيه (ص): " وآت ذا القربى حقه "، فلم يدر رسول الله (ص) من هم، فراجع في ذلك جبرئيل (ع) فسأل الله تعالى عن ذلك، فأوحى إليه: أن ادفع فدك إلى فاطمة (ص) فدعاها رسول الله (ص) فقال لها: يا فاطمة إن الله سبحانه أمرني أن أدفع إليك فدك، فقالت: قد قبلت يا رسول الله من الله ومنك. فلم يزل وكلاؤها، فيها حياة رسول الله (ص) فلما ولي أبو بكر أخرج عنها وكلاءها، فأتته، فسألته أن يردها عليها، فقال لها: إيتيني بأسود أو أحمر يشهد لك بذلك، فجاءت بأمير

المؤمنين (ع) والحسن والحسين (ع) وأم أيمن، فشهدوا لها، فكتب لها بترك التعرض لها، فخرجت - والكتاب معها - فلقيها عمر بن الخطاب فقال لها. ما هذا معك يا بنت محمد؟ فقالت: كتاب كتبه لي ابن أبي قحافة. قال: أرينيه، فأبت، فانتزعه من يدها، ونظر فيه، وتفل فيه، ومحاه، وخرقه، وقال: هذا الآن أباك لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب وتركها، ومضى".

وكما يلاحظ فان المفيد يضيف في هذه الرواية على الشهود (الامام علي وأم أيمن) الحسن والحسين، رغم أنهما كانا طفلين صغيرين ليسا في وضع تحمل الشهادة أو القائها.

ويضيف عليها أن الامام علي، قال بعد دفن الزهراء مخاطبا النبي: "وستنبئك ابنتك بتظافر أمتك علي وعلى هضم حقها، فاستخبرها الحال".

لماذا أقر الامام علي الخلفاء الثلاثة، ولم يجاهدهم؟

" لماذا أقرهم على ذلك ولم يجاهدهم كما جاهد الناكثين والقاسطين والمارقين؟". هذا سؤال طرحه الشيخ المفيد على نفسه، أو نقله عن المعترضين على الإمامية، الذين تشبثوا بإجماع المسلمين على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان، واحتجوا بذلك على عدم وجود النص على الامام علي بالخلافة، وقال: "سأل سائل: اذا كان رسول الله قد نص على علي واستخلفه على أمته فلم قعد عن حق له، وقد عول النبي عليه فيه؟ فان قلتم فعل ذلك باختياره نسبتموه الى التضييع لأمر الله ورسوله، وان قلتم: فعل ذلك مضطرا، نسبتموه الى الجبن والضعف. وبعد ذلك فلم أخذ عطاياهم ونكح سبيهم وصلى خلفهم وحكم في مجالسهم. وكل ذلك يدل على فساد ما ذهبتم اليه في النص".

وقد تخبط المفيد في الإجابة على هذا السؤال، حيث تعلل مرة بحالة الخضوع والاستسلام في المجتمع، فقال:"الجواب: لم يتمكن قط متملك الا وكان حال الخلق معه حالهم مع أبي بكر وعمر وعثمان، وهذه عادة جارية الى وقتنا هذا والى آخر الزمان". ونفى مرة أن يكون الامام علي قد بايع

أبا بكر، وقال: "المحققون من أهل الامامة يقولون: لم يبايع ساعة قط فقد حصل الاجماع على تأخره عن البيعة ثم اختلفوا في بيعته بعد ذلك".

وقد ناقض المفيد بذلك، التاريخ المتواتر حول بيعة الامام، بفلسفة كلامية واهية، ولم يستند الى أي مصدر موثوق.

وأجاب مرة ثالثة بقلة الأعوان وقال: "انما ترك جهاد الأولين لعدم الأنصار، وجاهد الآخرين لوجود الأعوان، وقال: "أما والله لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت أولها بكأس آخرها".

ولكن التبرير بقلة الأعوان لا يتطابق مع التاريخ الثابت الذي يرويه المفيد نفسه، وذلك عندما يذكر بأن العباس عم النبي جاء للامام علي، بعد وفاة رسول الله، وقال له: "أمدد يدك يا ابن أخ أبايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن أخيه فلا يختلف عليك اثنان". وزعم المفيد أن الامام علي "لما ألح عليه (العباس) قال: يا عم ان رسول الله أوصى الي وأوصاني أن لا أجرد سيفا بعده حتى يأتيني الناس طوعا، وأمرني بجمع القرآن، والصمت حتى يجعل الله عز وجل لي مخرجا".

وقد ذكر المفيد أيضا أن أبا سفيان عرض على الامام علي النصرة والتأييد، ونادى بأعلى صوته: "يا بني هاشم يا بني عبد مناف أرضيتم أن يلي عليكم أبو فصيل الرذل بن الرذل؟ أما والله لئن شئتم لأملأنها خيلا ورجلا".

تأويل مواقف الامام الإيجابية من الخلفاء الثلاثة

ان تاريخ الامام علي يؤكد اعترافه بالخلفاء الثلاثة، وبيعته لهم، وتعاونه معهم، ونصحه لهم، وهذا ما ينسف نظرية الإمامة الإلهية ووجود النص عليه، ولكن المفيد الذي يتبنى هذه النظرية يحاول أن يقلب التاريخ رأسا على عقب، ويفترض حالة من العداء بينه وبينهم، فيأول كل مواقفه الإيجابية تجاه

الخلفاء، ويقول: "سئل أبو الحسن علي بن إسماعيل بن ميثم:

- لم صلى أمير المؤمنين خلف القوم؟ قال:
- جعلهم بمثل سواري المسجد، قال السائل:
- فلم ضرب الوليد بن عقبة الحد بين يدي عثمان؟ قال:
- لأن الحد له واليه، فاذا امكنه اقامته أقامه بكل حيلة، قال:
- فلم أشار على أبي بكر وعمر؟ قال:
- طلبا منه أن يحيي أحكام الله عز وجل ويكون دينه القيم، كما أشار يوسف (ع) على ملك مصر، نظرا منه للخلق، ولأن الأرض والحكم فيها لله، فاذا أمكنه أن يظهر مصالح الخلق فعل، واذا لم يمكنه ذلك بنفسه توصل اليه على أيدي من يمكنه طلبا لإحياء أمر الله تعالى، قال:
- فلم قعد عن قتالهم؟ قال:
- كما قعد هارون بن عمران عن السامري وأصحابه، وقد عبدوا العجل، قال:
- أفكان ضعيفا؟ قال:
- كان كهارون حيث يقول "يا ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني" وكان كنوح عندما قال:" إني مغلوب فانتصر" وكان كلوط اذ قال:" لو أن لي بكم قوة أو آوي الى ركن شديد". وكان كموسى وهارون اذ قال موسى: "رب إني لا املك الا نفسي وأخي" قال:
- فلم قعد في الشورى؟ قال:
- اقتدارا منه على الحجة، وعلما منه بأن القوم ان ناظروه وانصفوه كان هو الغالب، ولو لم يفعل وجبت الحجة عليه، لأنه من كان له حق فدعي الى أن يناظر فيها فان ثبت له الحجة سلم الحق اليه، واعطيه، فان لم يفعل بطل حقه، وادخل بذلك الشبهة على الخلق، وقد قال يومئذ: اليوم أدخلت في باب ان انصفت فيه وصلت الى حقي، يعني أن أبا بكر استبد بها يوم السقيفة، ولم يشاوره. قال:
- فلم زوج عمر بن الخطاب ابنته؟ قال:

لإظهاره الشهادتين واقراره بفضل رسول الله (ص)، وأراد بذلك استصلاحه

وكفه عنه، وقد عرض لوط بناته على قومه وهم كفار ليردهم عن ضلالتهم، فقال: "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون في ضيفي، أليس منكم رجل رشيد"؟ (هود، ٧٨)

محاولة إنكار زواج عمر من أم كلثوم

رأينا قبل قليل كيف حاول الشيخ المفيد، أن يأول التاريخ الظاهري المجمع عليه، حول علاقة الامام علي الطبيعية بالخلفاء الثلاثة، وكيف حاول أن يقلب مواقف الامام الإيجابية ويفسرها تفسيرا باطنيا معاكسا، بما يخدم نظريته في الإمامة، وقد توقف المفيد كثيرا عند مسألة تزويج الامام علي ابنته أم كلثوم من عمر.

لقد حاول المفيد أن ينكر هذا الزواج، والتشكيك به رغم أنه ثابت في المصادر التاريخية الشيعية. فقد ورد في (الكافي) عن ابي عبد الله من طريقين أحدهما موثق والآخر صحيح الاسناد، أنه سئل عن المرأة المتوفى عنها زوجها أتعتد في بيتها أو حيث شاءت، فقال: "بل حيث شاءت، ان عليا لما توفي عمر أتى أم كلثوم فانطلق بها الى بيته".

ولكن المفيد قال:" ان الخبر الوارد بتزويج أمير المؤمنين ابنته من عمر غير ثابت، وطريقه من الزبير بن بكار، ولم يكن موثوقا به في النقل، وكان متهما فيما يذكره وكان يبغض أمير المؤمنين وغير مأمون فيما يدعيه على بني هاشم". "وانما نشر الحديث (زواج أم كلثوم من عمر) اثبات أبي محمد الحسن بن يحيى (توفي ٣٥٨) صاحب النسب ذلك في كتابه فظن كثير من الناس أنه حق لرواية رجل علوي، وهو انما رواه عن الزبير بن بكار". و" الحديث بنفسه مختلف (في التفاصيل). ويدو هذا الاختلاف فيه يبطل الحديث، فلا يكون له تأثير على حال".

ثم عاد المفيد ليعترف بهذا الزواج، ويحاول تأويله بالإكراه، ويؤلف القصص الأسطورية حول عملية الإكراه، فقال: "ورد في الكافي عن ابي

عبد الله ... انه سئل عن هذا النكاح فقال: ذلك فرج غصبناه". وزعم أن "أمير المؤمنين (ع) كان مضطرا الى مناكحة الرجل لأنه يهدده ويوعده، فلم يأمنه على نفسه وشيعته، فأجابه الى ذلك ضرورة كما قلنا إن الضرورة تشرع اظهار كلمة الكفر، قال تعالى: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان". (النحل، ١٠٦)".

الموقف من محاربي الإمام علي

وإذا كان الشيخ المفيد يتخذ موقفا سلبيا من الخلفاء الثلاثة الذين أجمع المسلمون بمن فيهم الامام علي والشيعة الأوائل على مدحهم، بسبب شبهة وجود نص على الإمام علي، فقد كان من المتوقع جدا أن يتخذ موقفا أعنف ممن حارب الامام علي من الناكثين والقاسطين والمارقين كأصحاب الجمل (طلحة والزبير وعائشة) ومعاوية بن أبي سفيان، والخوارج، بالرغم من مرور أكثر من ثلاثة قرون على الفتنة الكبرى، وذلك لأن الموقف السلبي منهم وتكفيرهم، كان قد أصبح لدى المفيد مسألة عقدية، وليست تاريخية شخصية، تسمح له بالقول: "غفر الله لهم جميعا" كما كان يقول عامة المسلمين.

ومن هنا فقد حاول المفيد أن ينظر للموقف من محاربي الامام علي بحماس شديد، فاعتمد على آية الطاعة: "يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم". (النساء، ٥٩) وقال: لقد: "قرن طاعة الأئمة بطاعته، ودل على أن المعصية لهم كمعصيته على حد سواء في حكمه وقضيته. وأجمع أهل القبلة على فسق محاربي أئمة العدل وفجورهم بما يرتكبونه بحكم السمع والعقل".

واستشهد أيضا بآية: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم

وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض". (المائدة، ٣٣). ليقول: "اتفقت الامامية والزيدية والخوارج على ان الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين وانهم بذلك في النار مخلدون... واتفقت الامامية والزيدية وجماعة من أصحاب الحديث على أن الخوارج على امير المؤمنين المارقين عن الدين كفار بخروجهم عليه وانهم في النار بذلك مخلدون".

وروى المفيد عن الزيدي المتطرف أبي الجارود عن جعفر بن محمد عن أبيه (الباقر) قال: "الشاك في حرب الجمل كالشاك في حرب رسول الله". وذلك بالرغم من رواية المفيد نفسه لحديث عن الامام علي يستنكر فيه وصف محاربيه بالظلم أو الشرك أو الكفر، حيث روى عن أبي جعفر (الباقر): "ان أمير المؤمنين لما دنا الى الكوفة مقبلا من البصرة، خرج الناس مع قرظة بن كعب... فقال له قرظة: الحمد لله يا أمير المؤمنين الذي أعز وليك وأذل عدوك ونصرك على القوم الباغين الطاغين الظالمين، فقال له عبد الله بن وهب الراسبي: أي والله انهم الباغون الظالمون الكافرون المشركون، فقال له أمير المؤمنين: ثكلتك أمك، ما أقواك بالباطل وأجرأك على أن تقول ما لم تعلم، أبطلت يا بن السوداء، ليس القوم كما تقول، لو كانوا مشركين سبينا وغنمنا أموالهم وما ناكحناهم ولا وارثناهم".

وكان المعتزلة قد حكموا على أصحاب الجمل بالفسق بدلا من الكفر، وأما المرجئة وأصحاب الحديث فقد قالوا: بأنهم لا يستحقون اسم الكفر ولا الفسوق، وانهم كانوا مجتهدين ولله مطيعين وعليه مأجورين. وهذا ما اعترف به الشيخ المفيد أيضا عندما قال: "ان ظاهر عائشة وطلحة والزبير وكثير ممن كان في حيزهم التدين بقتال أمير المؤمنين، وانصاره والقربة الى الله سبحانه وتعالى باستفرا غ الجهد فيه، وانهم كانوا يريدون فيما زعموا وجه الله والطلب بدم الخليفة المظلوم عندهم، المقتول بغير حق، وانهم لا يسعهم فيما اضمروه من اعتقادهم الا الذي فعلوه، فوضح من ذلك أن كلا من الفريقين يصوب رأيه فيما فعل ويخطئ صاحبه فيما صنع ويشهد لنفسه

بالنجاة ويشهد على صاحبه بالضلال والهلاك، الا ان امير المؤمنين (ع) صرح بالحكم على محاربيه ووسمهم بالغدر والنكث، وأخبر أن النبي (ص) أمره بقتالهم وفرض عليه جهادهم. ولم يحفظ عن محاربيه شيء ولا سمة مثل ذلك".

وقال: لقد قتل طلحة والزبير وهما مصممان على الحرب مقيمان على الفسق، ومن ادعى باطلا غيرها فقد ادعى علم الغيب.

ومع ذلك فان المفيد لم يخرج محاربي الامام علي من ملة الإسلام، وقال: "أجمعت الشيعة على الحكم بكفر محاربي أمير المؤمنين، ولكنهم لم يخرجوهم بذلك عن حكم ملة الإسلام، اذ كان كفرهم من طريق التأويل كفر ملة، ولم يكن كفر ردة عن الشرع مع اقامتهم على الجملة منه، وإظهار الشهادتين، والاعتصام بذلك عن كفر الردة المخرج عن الإسلام، وان كانوا بكفرهم خارجين عن الايمان مستحقين به اللعنة والخلود في النار".

والسؤال الآن: ما الذي يدفع الشيخ المفيد والشيعة الإمامية عبر التاريخ، الى اتخاذ موقف سلبي من الصحابة الذين حاربوا الامام علي، أو "اغتصبوا" الخلافة منه؟ وما الذي يمنعهم من طي صفحة التاريخ والدعاء للجميع بالمغفرة والرضوان؟

إن السبب وراء ذلك ، في نظري، هو الإيمان بنظرية الإمامة الإلهية، واضفاء طابع ديني على الخلافات السياسية والعسكرية التي جرت بين الصحابة في الفتنة الكبرى، وهذا ما يتجلى في أقوال الشيخ المفيد الذي يؤكد على ذلك، حيث يقول: في "باب القول على صواب فعل أمير المؤمنين في حروبه كلها وحقه في جميع أقواله وافعاله، والتوفيق المقرون بآرائه وبطلان مقال من خالف ذلك من خصمائه وأعدائه: فمن ذلك: وضوح الحجة على عصمته من الخطأ في الدين والزلل فيه". ويضيف: "ومن الدليل على أن أمير المؤمنين كان مصيبا في حروبه كلها وان مخالفيه في ذلك على ضلال: ما تظاهرت الروايات عن النبي من قوله: حربك يا علي حربي وسلمك يا علي سلمي، يا علي انا حرب لمن حاربك وسلم لمن سالمك، وهذان القولان مرويان من طريقي العامة والخاصة". "ومن ذلك الرواية المستفيضة عن النبي (ص)

انه قال له:"...علي مع الحق والحق مع علي، وتقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله".

وهكذا يحاول المفيد أن يشكل محكمة تاريخية لمحاكمة أصحاب الجمل وصفين والنهروان ليحكم عليهم بالضلال والخلود في النار.
والمشكلة الكبرى أن المفيد لا يقتصر في موقفه السلبي من الصحابة الذين قاتلوا أو اختلفوا مع الامام علي، وانما يجر هذا الموقف الى أتباعهم عبر التاريخ، مما يخلق مشكلة مزمنة في العلاقة بين الشيعة وعامة المسلمين.

دار الايمان ودار الإسلام ودار الكفر

وبالرغم من انقطاع سلسلة الإمامة، وعدم وجود أئمة من أهل البيت، ما عدا الولد الموهوم (الامام الغائب) فقد جعل المفيد الإيمان بحق الامام علي بالخلافة والولاية له ولبقية الأئمة السابقين، قاسما اجتماعيا قاطعا، وقسم المسلمين بين شيعة إمامية وسنة حشوية أو نواصب. وقام بناء على ذلك بتقسيم العالم الإسلامي الى دار ايمان ودار اسلام، الى جانب دار الكفر، وذلك تبعا لغلبة الايمان ويعني به التشيع، أو غلبة الإسلام، أو غلبة الكفر. وقال: "كل صقع من بلاد الإسلام كثر أهله أو قل عددهم، ظهرت فيه شرائع الإسلام والقول بامامة آل محمد (ع) فهو دار اسلام ودار ايمان. وقد تكون الدار عندي دار كفر ملة وان كانت دار اسلام، ولا يصح أن تكون كذلك وهي دار ايمان. وهذا مذهب جماعة من نقلة الاخبار من شيعة آل محمد".

واستورد المفيد أحاديث من التاريخ، عندما كان لنظرية الإمامة معنى من المعاني، في أيام وجود الأئمة في القرون الثلاثة الأولى، ليكرس التفرقة بين المسلمين، وينفخ الروح في "العقيدة الإثني عشرية" الميتة.
فقال: "اتفقت الامامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين

(ع) ضلال فاسقون، وانهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عن مقام رسول الله عصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون".

وروى بدون سند عن الحسين بن علي، قال رسول الله (ص): "الزموا مودتنا أهل البيت، فانه من لقي الله وهو يحبنا دخل الجنة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا ينتفع عبد بعمله الا بمعرفتنا".

وروى عن الحسن بن زياد العطار قال: دخلت على أبي عبد الله وعرضت عليه ديني، وقلت: ... اشهد أن عليا امام بعد رسول الله فرض طاعته، ومن شك فيه كان ضالا، ومن جحده كان كافرا... واشهد أنك بمنزلة الحسن والحسين ومن تقدم من الأئمة".

وقال: "اتفقت الامامية على أن من أنكر امامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار".

وخصص في كتاب (المقنعة) بابا في ما يجب من ولاية أولياء الله في الدين وعداوة أعدائه الفاسقين، وقال إن: "ولاية أولياء الله تعالى مفترضة، وبها قوام الايمان، وعداوة أعدائه واجبة على كل حال".

وصادق المفيد على ما سجله معاصره الشيخ محمد بن علي الصدوق، في كتاب (الاعتقادات) حول وجوب التبري من "أعداء الأئمة" وأشياعهم وأتباعهم، أي عامة المسلمين، واعتبار ذلك عقيدة دينية أساسية ومهمة، حيث قال: "اعتقادنا في البراءة أنها واجبة من الأوثان الأربعة، ومن الانداد الأربعة (يغوث ويعوق ونسر وهبل) واللات والعزى ومناة والشعرى، وممن عبدهم ومن جميع أشياعهم واتباعهم، وانهم شر خلق الله ولا يتم الإقرار بالله ورسوله وبالأئمة الا بالبراءة من أعدائهم.. ومن اعتقد فيهم غير ما ذكرناه فليس عندنا من الله في شيء".

فقال الشيخ المفيد:" اعتقادنا فيهم: أنهم ملعونون والبراءة منهم واجبة، قال تعالى "وما للظالمين من أنصار" وقال تعالى "ومن أظلم ممن افترى..." قال ابن عباس في تفسير هذه الآية ان سبيل الله في هذا الموضع علي بن ابي

طالب. والأئمة في كتاب الله تعالى امامان امام هدى وامام ضلالة... ولما نزلت هذه الآية: "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة" قال النبي (ص): من ظلم عليا مقعدي هذا بعد وفاتي، فكأنما جحد نبوتي ونبوة الأنبياء قبلي، ومن تولى ظالما فهو ظالم
... وقال النبي (ص): من جحد عليا امامته بعدي فقد جحد نبوتي ومن جحد نبوتي فقد جحد الله ربوبيته، وقال لعلي: انت المظلوم بعدي من ظلمك فقد ظلمني... واعتقادنا فيمن جحد امامة امير المؤمنين والائمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء. وقال الصادق: المنكر لآخرنا كالمنكر لأولنا، ومن شك في كفر أعدائنا والظالمين لنا فهو كافر".

وروى عن ابي سعيد الخدري، قال قال رسول الله (ص): "معاشر الناس أحبوا عليا فان لحمه لحمي ودمه دمي، لعن الله أقواما من أمتي ضيعوا فيه عهدي ونسوا فيه وصيتي ما لهم عند الله من خلاق".

وأورد المفيد في كتاب (المقنعة) "زيارة" للسيدة فاطمة الزهراء، تتضمن اللعن على "ظالميها" وهي كما يلي: "السلام عليك ايتها البتول الشهيدة، لعن الله من ظلمك ومنعك حقك ودفعك عن ارثك، لعن الله من كذبك وأعنتك وغصصك بريقك، وأدخل الذل بيتك، ولعن الله اشياعهم، وألحقهم بدرك الجحيم. صلى الله عليك وعلى أبيك وبعلك وولدك الأئمة الراشدين".

وأورد "زيارة" أخرى لقبر أمير المؤمنين، جاء في مقدمها: "قال الصادق: من ترك زيارة أمير المؤمنين لم ينظر الله اليه، ألا تزورون من تزوره الملائكة والنبيون، ان أمير المؤمنين أفضل من كل الأئمة له مثل ثواب أعمالهم.
(مختصر زيارته): السلام عليك يا حجة الله، السلام عليكم يا سيد الوصيين السلام عليك يا خليفة رسول رب العالمين، لعن الله من خالفك ولعن من قتلك ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به. السلام عليك يا وصي الأوصياء، ووارث علم الأنبياء، أتيتك زائرا عارفا بحقك مواليا لأوليائك معاديا لأعدائك...فاشفع لي عند ربك".

كما أورد "زيارات" أخرى لقبور الأئمة تتضمن معاني الغلو في الأئمة

والبراءة واللعن "لأعدائهم" كما في هذه الزيارة: "السلام عليكم يا خزان علم الله ، وحفظة سره، وتراجمة وحيه، أتيتكم يا بني رسول الله عارفا بحقكم مستبصرا بشأنكم معاديا لأعدائكم مواليا لأوليائكم...اللهم اني أتولى آخرهم كما توليت أولهم، وأبرأ الى الله من كل وليجة دونهم، آمنت بالله وكفرت بالجبت والطاغوت واللات والعزى، وكل ند يدعى من دون الله".

وروى المفيد عن محمد بن مسلم قال قلت لأحدهما (الباقر أو الصادق): إنا نرى الرجل من المخالفين عليكم له عبادة واجتهاد وخشوع، فهل ينفعه ذلك شيئا، فقال: يا محمد انما مثلنا أهل البيت مثل أهل بيت كانوا في بني إسرائيل، وكان لا يجتهد أحد منهم أربعين ليلة الا دعا فأجيب، وان رجلا منهم اجتهد أربعين ليلة ثم دعا فلم يستجب له، فأتى عيسى بن مريم يشكو اليه ما هو فيه، فأوحى الله اليه:
يا عيسى ان عبدي أتاني من غير الباب الذي أوتى منه، انه دعاني وفي قلبه شك منك فلو دعاني حتى ينقطع عنقه وتنتثر أنامله ما استجبت له. فالتفت عيسى فقال: تدعو ربك وفي قلبك شك من نبيه؟ كذلك نحن أهل البيت لا يقبل الله عمل عبد وهو يشك فينا".

ولم يتوقف المفيد بالطبع ليسأل الباقر أو الصادق – إن صحت الرواية عنهما - : من أين جاء بهذا الخبر عن النبي عيسى؟ وكيف جعل الامام نفسه محور الدين مثل النبي؟

الباب الرابع

الفصل الرابع:

المفيد والفتنة الطائفية

ولد الشيخ المفيد في أواسط القرن الرابع الهجري (سنة ٣٣٦) في قرية عكبرا شمالي بغداد ، ثم انتقل الى حي الكرخ في بغداد ، حيث كان يغلب

على المجتمع الفكر الشيعي الإمامي الإثني عشري، وهو فكر "عقدي" لا سياسي، كان قد ابتعد عن منهج الثورة المسلحة ضد الحكام، منذ بداية القرن الثاني الهجري، عندما فضل الامام محمد الباقر، انتهاج الأسلوب العلمي الفكري السلمي في التغيير، بينما فضل أخوه الامام زيد الطريقة السياسية الثورية، وتكرس ذلك المنهج المسالم بعد قبول الامام علي بن موسى الرضا ولاية العهد للخليفة العباسي المأمون سنة ٢٠١، ومع أنه توفي قبل المأمون، إلا أن التحالف العباسي – الرضوي استمر في أعقابهما، حيث احتضن المأمون محمد بن علي الجواد، وزوجه ابنته، كما احتضن المتوكل علي بن محمد الهادي، واحتضن المعتمد العباسي الحسن بن علي العسكري.

وامتاز الخط الباقري عن الخط الزيدي، في أن الأول كان يتبنى نظرية الإمامة الإلهية، التي كانت تستلزم اتخاذ موقف سلبي نظري من الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل، باعتبارهم "مغتصبين" للخلافة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب "المنصب" من قبل الله، بينما كان الخط الثاني الزيدي يهتم بالثورة على الحكام المعاصرين "الظالمين"، وهذا ما كان يقتضي منه كسب قاعدة جماهيرية واسعة، وعدم استفزازها بالطعن بالخلفاء السابقين المحترمين، إضافة إلى عدم إيمانه بنظرية "النص" وإيمانه بدلا من ذلك بنظرية الشورى. وقد استعرضنا ذلك في الفصول الماضية.

وكانت نتيجة ذلك أن تحول الشيعة الإمامية (ولا سيما الإثني عشرية) من حركة ثورية (علوية حسينية) تعمل من أجل الإصلاح في الأمة الإسلامية، الى طائفة منغلقة على نفسها ومضادة لعامة المسلمين، تتشبث ببعض النظريات الفكرية التاريخية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بأن الحق بالخلافة كان قبل ثلاثة قرون، للإمام علي، وليس لأبي بكر وعمر وعثمان، وأن المعارضين له من الصحابة والجيل الأول مخطئون. وهو ما كان يجر الشيعة الإمامية الى اتخاذ موقف سلبي من "المغتصبين لحق آل محمد" ولعنهم

والبراءة منهم، ويجرهم بالتالي الى معارك طائفية مع الآخرين.

واذا كان الشيعة الإمامية قد خففوا من موقفهم السلبي من الخلفاء الثلاثة، في فترة تحالف الأئمة الرضويين (علي الرضا وابنه الجواد، وابنه الهادي، وابنه العسكري) التي امتدت من بداية القرن الثالث الهجري حتى عام ٢٦٠ تاريخ وفاة آخر إمام، فان التيار المغالي والمتطرف "الرافضي" عاد فسيطر عليهم، حتى صبغهم بلونه بصورة عامة، بسبب عدم وجود إمام يضبط حركتهم الفكرية والسياسية، وبدأنا نشهد ظاهرة التوتر الطائفي بين "الطائفة الشيعية الميتة" وبين "الطائفة الحنبلية" (السنية) المتطرفة، دون أن يفكروا أو يعملوا من أجل تغيير النظام السياسي (العباسي) أو القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي اختص به الشيعة الزيدية، الذين نجحوا في قيادة بعض الثورات وتأسيس حكومات لهم هنا وهناك، دون أن ينغمسوا في الفتنة الطائفية.

وسوف نحاول قراءة تاريخ الحقبة التي عاش فيها الشيخ المفيد، في القرن الرابع الهجري، والتي اتسمت بطابع الفتنة الطائفية المزمنة، ونعتمد بصورة رئيسية على مؤرخ معتدل هو ابن الجوزي في كتابه (المنتظم من تاريخ الملوك والأمم) مع ملاحظة ما كتبه الآخرون حول ذلك. ثم نستعرض موقف الشيخ المفيد من تلك الفتنة الطائفية.

مسجد براثا أو كانون الفتنة الطائفية

يحدثنا ابن الجوزي أنه "كان في الموضع المعروف ببراثا مسجد يجتمع فيه قوم ممن ينسب الى التشيع يقصدونه لا للصلاة والجلوس، فرفع الى المقتدر بالله أن الرافضة يجتمعون في ذلك المسجد لسب الصحابة، والخروج عن الطاعة، فأمر بكبسه يوم الجمعة وقت الصلاة فكبس، وأخذ من وجد فيه فعوقبوا وحبسوا حبسا طويلا، وهدم المسجد حتى سوي بالأرض، وعفي

رسمه، ووصل بالمقبرة التي تليه، ومكث خرابا الى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، فأمر الأمير التركي "بجكم" بإعادته وإحكامه وتوسعة بنائه". وأنه نودي سنة ٣٣١ " ببراءة الذمة ممن ذكر أحدا من الصحابة بسوء".
ويذكر ابن الجوزي في وفيات سنة ٣٣٢ اسم احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، الذي كان يجلس في جامع براثا ويملي مثالب أصحاب رسول الله (ص) أو الشيخين يعني أبا بكر وعمر.

وقد تعززت هذه الظاهرة بعد سيطرة "معز الدولة احمد بن بويه" على عاصمة الخلافة العباسية بغداد سنة ٣٣٤ وخلع الخليفة المستكفي، وتعيين المطيع لله خليفة مكانه.

ونتيجة لانتشار سب الصحابة في بغداد، فقد خرج عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، صاحب كتاب "المختصر في الفقه" الحنبلي، منها وتوفي بدمشق.

ولم تمض سنوات حتى وقعت بسبب ذلك التطرف فتنة بين أهل السنة والشيعة سنة ٣٣٨ ونهبت الكرخ (الشيعية) ثم تكررت فتنة أعظم منها سنة ٣٤٠ وتلتها فتنة أخرى عامة بالكرخ سنة ٣٤٦

وأضاف أحد العلويين في حلب في ظل الدولة الحمدانية الشيعية، سنة ٣٤٧ في الأذان بالليل (محمد وعلي خير البشر).

واستمرت الفتن الطائفية في بغداد سنة ٣٤٨ و ٣٤٩ بحيث تعطلت الجمعة في أواخر شعبان في جميع المساجد الجامعة في الجانبين.

وتفجرت الفتنة الطائفية سنة ٣٥١ بعد أن استيقظ العامة في بغداد ليجدوا مكتوبا على مساجدها: "لعن الله معاوية بن ابي سفيان، ولعن الله من غصب فاطمة حقها، ولعن الله من أخرج العباس من الشورى، ولعن الله

من نفى أبا ذر".

ولم يمنع معز الدولة البويهي من ذلك، وبلغه أن العامة قد محوا هذا المكتوب، فأمر أن يكتب: "لعن الله الظالمين لآل محمد من الأولين والآخرين" والتصريح باسم معاوية في اللعن، فكتب ذلك.

وفي نهاية تلك السنة أمر معز الدولة بالاحتفال "بعيد الغدير" في ثامن عشر ذي الحجة.

ولم يأت شهر محرم من السنة الجديدة ٣٥٢ حتى أعلن البويهي الحداد العام وغلق الأسواق، بمناسبة عاشوراء، واحياء المناسبة شعبيا، ولا سيما في شوارع حي الكرخ الشيعي، وكما يقول حمزة الحسن: "كانت تلك الدعوة مغامرة وتحديا سياسيا ومذهبيا لا يخفى، خصوصا ان الحاكم البويهي كان يشارك وعدد غير قليل من عسكره في أحد تلك المواقع، لاطمين الوجوه والصدور، متشحين بالسواد باتجاه الكاظمية، حيث مقام الامامين الكاظم والجواد، فكأنها كانت تظاهرة سياسية مذهبية، انطلقت من مسجد (براثا) في ناحية الكرخ الشيعية حينئذ".

" ولم يمكن أهل السنة منع ذلك لكثرة الشيعة وظهورهم، وكون السلطان معهم".

واذا كانت هذه المناسبة قد مرت في هذا العام بسلام، فانها لم تمر كذلك في العام التالي، حيث تفجرت فتنة عارمة سنة ٣٥٣ وهي كما يصفها ابن كثير: "اقتتل الروافض وأهل السنة في هذا قتالا شديدا، وانتهبت الأموال". ويحدثنا ابن الجوزي عنها قائلا: "في يوم عاشوراء، وقعت فتنة عظيمة في قطيعة أم جعفر وطريق مقابر قريش بين السنة والشيعة ونهب الناس بعضهم بعضا، ووقعت بينهم جراحات".

ومع مرور السنين أصبح احتفال الشيعة "بعيد الغدير، وعاشوراء" مادة

رئيسية للصراع بين الطائفتين السنية والشيعية، ومن وراءه الصراع بين البويهيين والعباسيين، ومحاولة من كل طرف لفرض هيمنته على بغداد، وكما يقول ابن كثير في حوادث سنة ٣٥٤ فقد " تسلطت أهل السنة على الروافض، فكبسوا مسجدهم مسجد براثا الذي هو عش الروافض، وقتلوا بعض من كان فيه من القوم".

ورغم أن حدثي الغدير وعاشوراء كان قد مضى عليهما أكثر من ثلاثة قرون، الا ان البويهيين ومن ورائهم الشيعة كانوا يهدفون من وراء الاحتفال "بعيد الغدير" تجريد الخلفاء العباسيين من الشرعية السياسية، بناء على أن حديث الغدير كان يتضمن نصب النبي للامام علي خليفة من بعده، حسب القراءة الشيعية، وبالتالي فان الحق بالسلطة والخلافة هو من حق الشيعة أو البويهيين، بالرغم من عدم وجود إمام ظاهر من السلالة العلوية الموسوية، وغياب "الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" الذي كان يؤمن بوجوده الشيعة الاثنا عشرية الذين يغلبون على العراق وبلاد فارس، وأما الاحتفال الحزين بعاشوراء فقد كان يتضمن إدانة لمن "اغتصب حق أهل البيت في الخلافة" من الأولين والآخرين، وبالتالي فقد كان يتخلل ذلك الاحتفال سب وشتم ولعن للخلفاء السابقين ولم يقتصر على لعن يزيد بن معاوية، وفي هذا يقول الكاتب الشيعي حمزة الحسن: "يبدو ان ممارسة الطقس العاشورائي في بدايات استعلانه الأولى في العراق ومصر وايران، قد حوت شحنة من السباب والشتائم لبعض الخلفاء... حيث يبادر بعض السنة الموتورين من استعلان الهوية الشيعية الى المصادمات، أو يعمد بعض الشيعة الى الشتائم فتشتعل الفتنة الطائفية بين الطرفين".

وما أن كانت الفتنة الطائفية تخمد بعض السنين حتى تتفجر في سنين أخرى، حيث يروي ابن كثير في حوادث سنة ٣٦١ أنه "وقعت فتنة شديدة بين الروافض وأهل السنة، وأحرق أهل السنة دور الروافض في الكرخ، وقالوا: الشر كله منكم، وثار العيارون ببغداد يأخذون أموال الناس".

ويضيف ابن كثير: "قام الوزير أبو الفضل الشيرازي، سنة ٣٦٢ وكان شديد التعصب للسنة، بمهاجمة أهل الكرخ الشيعة، وأمر بإلقاء النار في دورهم، فاحترقت طائفة كثيرة من الدور والأموال، من ذلك ثلاثمائة دكان ، وثلاثون مسجدا ، وسبعة عشر ألف انسان".

وأما ابن الجوزي، فيصف تلك الواقعة بقوله: "بعث أبو الفضل الشيرازي، وكان قد أقامه معز الدولة مقام الوزير، في طرح النار من النخاسين الى السماكين، فاحترقت أموال عظيمة، وجماعة من الرجال والنساء والصبيان في الدور والحمامات، فاحصي ما احترق فكان سبعة عشر ألف وثلثمائة دكان، وثلاثمائة وعشرين دارا ".

وفي الوقت الذي كان السنة والشيعة يقتتلون في بغداد "اجتاح الروم بلاد الإسلام، ودخلوا نصيبين واستباحوا وقتلوا كثيرا من رجالها وسبوا من نسائها وصبيانها.. وورد الى بغداد خلق كثير من أهل تلك البلاد، فاستقروا في الجوامع وكسروا المنابر ومنعوا الخطبة، وحاولوا الهجوم على دار المطيع لله... و نسبوه الى العجز عن ما أوجبه الله على الأئمة، وأفحشوا القول".

ولكن تلك الكارثة لم تمنع المتعصبين من الطائفتين من مواصلة اقتتالهم في الأعوام التالية، حيث قام بعض أهل السنة (أي الحنابلة) سنة ٣٦٣ بابتداع "يوم الجمل" ردا "عيد الغدير" كما يقول ابن كثير: "فيها عملت البدعة على عادة الروافض، ووقعت فتنة عظيمة ببغداد بين أهل السنة والرافضة، وكلا الفريقين قليل عقل أو عديمه، بعيد عن السداد، وذلك أن جماعة من أهل السنة أركبوا امرأة وسموها عائشة، وتسمى بعضهم بطلحة، وبعضهم بالزبير، وقالوا: نقاتل أصحاب علي، فقتل بسبب ذلك من الفريقين خلق كثير وعاث العيارون في البلد فسادا ، ونهبت الأموال، ثم أخذ جماعة منهم فقتلوا وصلبوا فسكنت الفتنة".

ومع انتقال الخلافة العباسية من المطيع الى الطائع في ذلك العام (٣٦٣) تمرد الجنود الأتراك بقيادة سبكتكين، على الحكام البويهيين، فانعكس ذلك على الصراع بين السنة والشيعة، وكما يقول ابن الجوزي: "ثارت العامة تنصر سبكتكين... ثم ان الناس صاروا حزبين فأهل التشيع ينادون بشعار عز الدولة والديلم، وأهل السنة ينادون بشعار سبكتكين والأتراك، واتصلت الحروب وسفكت الدماء وكبست المنازل وأحرق الكرخ حريقا ثانيا".

وفي هذه الأثناء حدث صراع داخلي بين البويهيين فقتل "عضد الدولة" ابن عمه "عز الدولة بختيار" وسيطر على بغداد "وقد هلك أهلها قتلا وحرقا وجوعا للفتن التي اتصلت فيها بين الشيعة والسنة، فقال: آفة هؤلاء القصاص يغرون بعضهم ببعض ويحرضونهم على سفك دمائهم، وأخذ أموالهم، فنادى في البلد لا يقص أحد في جامع ولا طريق، ولا يتوسل متوسل بأحد من أصحاب رسول الله، ومن أحب التوسل قرأ القرآن، فمن خالف فقد أباح دمه".

وشهد العراق خلال حكم عضد الدولة، هدوء استمر حوالي عشرة أعوام حتى وفاته سنة ٢٧٢ وربما استمر الهدوء حتى سنة ٣٨٠ حيث اضطرب الأمن في بغداد، وتفجرت الفتنة الطائفية مرة أخرى "ووقعت بينهم حروب وعظمت الفتنة، واتصل القتال بين الكرخ (الشيعية) وباب البصرة (السنية)، وصار في كل حرب أمير وفي كل محلة متقدم وقتل الناس، واخذت الأموال، واحرق بعضهم محال بعض".

وفي سنة ٣٨١ حدث تطور سياسي مهم، وذلك عندما قام الحاكم البويهي "بهاء الدولة" بعزل الخليفة "الطائع" وتعيين "القادر بالله" مكانه، وبالرغم من تبادل اليمين بين الطرفين بالاخلاص والوفاء والصدق والطاعة، والاشهاد على ذلك أمام الاشراف والقضاة والشهود، إلا أن الأمور لم تجر بسلاسة، وانما شابها كثير من الصراع الخفي بين الخليفة العباسي والحكام البويهيين.

وكان تبوء الخليفة القادر للسلطة الرمزية والروحية والفكرية لأهل السنة، بداية العمل من أجل الانقضاض على الحكم البويهي، حيث قام بتعزيز وتوحيد المذاهب السنية (الحنابلة والشافعية والمالكية والأحناف) في طائفة سنية واحدة، ودعم ملوك الأطراف، وأعلن "البيان القادري" في مواجهة الشيعة والمعتزلة والزيدية والأشاعرة، وعبأ أهل السنة ضد الشيعة والبويهيين، ولم تمض شهور على توليه الخلافة حتى تصدى أهل السنة في (باب البصرة) في بغداد لاحتفالات الشيعة بيوم الغدير. " ومنع أهل الكرخ وباب الطاق من النوح في عاشوراء" في محرم سنة ٣٨٢.

وفي سنة ٣٨٦ ادعى أهل البصرة في شهر المحرم انهم كشفوا عن قبر عتيق فوجدوا فيه ميتا طريا بثيابه وسيفه، وقالوا انه الزبير بن العوام، فأخرجوه وكفنوه ودفنوه بالمربد، وبنوا عليه وجعلوا الموضع مسجدا.
ثم قام أهل السنة عام ٣٨٩ بالاحتفال "بيوم الغار" في مقابل احتفال الشيعة "بعيد الغدير" كما يقول ابن العماد الحنبلي: "تمادت الرافضة في هذه الأعصر في غيهم، بعمل عاشوراء، باللطم والعويل، ونصب القباب والزينة وشعار الأعياد يوم الغدير، فعمدت غالبية السنة، وأحدثوا في مقابله يوم الغار، وجعلوه بعد ثمانية أيام من يوم الغدير، وهو السادس والعشرين من ذي الحجة، وزعموا أن النبي وأبا بكر اختفيا حينئذ في الغار... وجعلوا بإزاء عاشوراء يوم مصرع مصعب بن الزبير، وزاروا قبره يومئذ بمسكن، وبكوا عليه، ونظروه بالحسين، لكونه صبر وقاتل حتى قتل، ولأن أباه ابن عم النبي".

وعلى اثر تفجر الفتن الطائفية سنة ٣٩٢ حاول الحاكم البويهي بهاء الدولة منع مواكب العزاء الشيعية، ومنع السنة والشيعة من اظهار أي مذهب، ونفى بعد ذلك الشيخ المفيد ابن المعلم فقيه الشيعة عن البلد.

وذكر ابن الجوزي في "المنتظم" وقوع فتنة طائفية سنة ٣٩٨ وذلك عندما

أحضرت الشيعة مصحفا ذكروا أنه مصحف عبد الله بن مسعود، وهو يختلف عن المصحف العثماني بعض الشئ، فجمع الخليفة القادر الاشراف والقضاة والفقهاء في يوم جمعة لليلة بقيت من رجب، وعرض المصحف عليهم فأشار الشيخ أبو حامد الأسفراييني والفقهاء بتحريقه، ففعل ذلك بمحضر منهم، فغضب الشيعة من ذلك غضبا شديدا، وجعلوا يدعون ليلة النصف من شعبان على من فعل ذلك ويسبونه، وقام بعض الهاشميين (العباسيين) بالتهجم على الشيخ المفيد، في مسجده بدرب رباح، فثار أصحابه له واستنفر أصحاب الكرخ وصاروا إلى دار القاضي أبي محمد الأكفاني والشيخ أبي حامد الأسفراييني، وصاحوا: "يا حاكم يا منصور!" (استنجادا بالخليفة الفاطمي)، وبلغ ذلك الخليفة فغضب وبعث أعوانه لنصرة أهل السنة، فحرقت دور كثيرة من دور الشيعة، وجرت خطوب شديدة، وقدم عميد الجيوش إلى بغداد لينفي عنها ابن المعلم (الشيخ المفيد)، فأخرج منها ثم شفع فيه علي بن مزيد، فأعيد الى محله.

كما قام بهاء الدولة بنفي الشيخ المفيد مرة أخرى مع جماعة من الوعاظ وأهل السنة، في أعقاب تفجر الفتنة الطائفية في بغداد عام ٤٠٩

ورغم ادعاء الخليفة القادر بالوفاء للبويهيين، بسبب الأيمان التي قدمها لهم عند توليه الخلافة، ورفضه الاستجابة لمطالب المتمردين عليهم سنة ٤١٨ حيث قال لهم: " لبني بويه في رقابنا عهود لا يجوز العدول عنها". (ابن الجوزي، المنتظم) إلا أنه دعم القائد التركي محمود بن سبكتكين، وأسماه "يمين الدولة" فقام هذا سنة ٤٢٠ بعملية إبادة لمعارضي الخليفة العباسي في خراسان و الري من الشيعة والمعتزلة.
وعندما انتقلت الخلافة الى ابن القادر "القائم بأمر الله" سنة ٤٢٢ كان أول من بايعه الشريف المرتضى (تلميذ المفيد)، وقال فيه شعرا، ولكن ذلك لم يمنع التوترات الطائفية من الانفجار بين آونة وأخرى، وقد كان موضوع سب الشيعة للصحابة مادة رئيسية في التوتر، مما دفع الخليفة القائم سنة ٤٣٣

الى تجديد إعلان "الاعتقاد القادري" وقراءته في الديوان أمام الزهاد والعلماء والفقهاء، وأخذ خطوط هؤلاء على "أن هذا اعتقاد المسلمين ومن خالفه فقد فسق وكفر".

وجاء في ذلك "الاعتقاد": "أن من سب سيدتنا عائشة (رضي الله عنها) فلا حظ له في الإسلام، ولا يقول في معاوية (رضي الله عنه) الا خيرا ولا يدخل في شيء شجر بينهم ويترحم على جماعتهم".

عام استثنائي فريد من الوحدة بين السنة والشيعة

وقد كان الاستثناء الوحيد، والغريب هو ما حدث عام ٤٤٢ من اتحاد السنة والشيعة في مواجهة السلطة العباسية، كما يحدثنا ابن الجوزي، وذلك عندما "ندب أبو محمد النسوي للعبور وضبط البلد، ثم اجتمع العامة من أهل الكرخ والقلائين وباب الشعير وباب البصرة على كلمة واحدة في أنه متى عبر ابن النسوي أحرقوا أسواقهم وانصرفوا عن البلد فصار أهل الكرخ الى باب نهر القلائين فصلوا فيه واذنوا في المشهد حي على خير العمل، وأهل القلائين بالعتيقة والمسجد بالبزازين بالصلاة خير من النوم، واختلطوا واصطلحوا وخرجوا الى زيارة المشهدين مشهد علي والحسين واظهروا بالكرخ الترحم على الصحابة ، وكبس أهل الكرخ دار الوزارة ... واستهل ذو الحجة : فعمل الناس على الخروج لزيارة المشهدين بالحائر (الحسيني) والكوفة (مرقد الامام علي)... واختلط الفريقان من السنة والشيعة وساروا الى الجامع بالمدينة ... ثم عادوا والعلامات بين أيديهم تقدمها العلامة السوداء والبوقات تضرب، فجازوا بصيفية الكرخ فنثر عليهم أهل الموضعين دراهم، وخرج الى الزيارة من الأتراك وأهل السنة من لم تجر له عادة فيها".

ولكن هذه الفرحة لم تدم طويلا، حيث تجددت الفتنة في العام التالي ٤٤٣ وذلك عندما "عمل اهل الكرخ ابراجا وكتبوا بالذهب: "محمد وعلي خير البشر فمن رضي فقد شكر ومن أبى فقد كفر" فأنكر أهل السنة هذه

الزيادة، وثارت الفتنة وآلت الى أخذ ثياب الناس في الطرقات... فمحا أهل الكرخ ما كتبوه من "خير البشر"وطالب السنة باسقاط "حي على خير العمل"... وقويت الحرب وكثر القتل وانقطعت الجمعة في مسجد براثا... واستنفر البلد ونقب في مشهد باب التبن واخرج جماعة من القبور فأحرقوا...واحترق الضريحان والقبتان (في مرقد الامامين الكاظم والجواد)...وأظهر أهل الكرخ الحزن وقعدوا في الأسواق للعزاء وعلقوا المسوح على الدكاكين...وفي يوم الجمعة لعشر بقين من ربيع الآخر خطب بجامع براثا وأسقط "حي على خير العمل" ودق الخطيب المنبر، وقد كانوا يمنعون منه وذكر العباس في خطبته".

وبلغت معالم الغلبة الطائفية ذروتها عام ٤٤٨ عندما " أقيم الأذان في المشهد بمقابر قريش، ومشهد العتيقة ومساجد الكرخ: "بالصلاة خير من النوم"، وأزيل ما كانوا يستعملونه في الأذان "حي على خير العمل" وقلع جميع ما كان على أبواب الدور والدروب من "محمد وعلي خير البشر" ودخل الى الكرخ منشدو أهل السنة من باب البصرة، فأنشدوا الأشعار في مدح الصحابة، وتقدم رئيس الرؤساء الى ابن النسوي بقتل أبي عبد الله بن الجلاب شيخ البزازين بباب الطاق، لما كان يتظاهر به من الغلو في الرفض، فقتل وصلب على باب دكانه، وهرب أبو جعفر الطوسي (الى النجف)، ونهبت داره.

وفي سنة ٤٤٩ في صفر كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرخ، وأخذ ما وجد من دفاتره، وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج ذلك الى الكرخ، فاحرق".

وكان ذلك علامة كبيرة على اختلال الميزان السياسي لصالح الخليفة العباسي وأهل السنة، في مقابل الشيعة والحكام البويهيين الذين أفل نجمهم في أواسط القرن الخامس الهجري.

ولكن الميزان السياسي والعسكري لم يبق كذلك، فسرعان ما انقلب رأسا

على عقب، عندما تمرد أحد قواد الأتراك من فلول البويهيين، وهو "أرسلان" المعروف بالبساسيري الذي "عظم أمره واستفحل فاستولى على البلاد وطار اسمه وتهيبته أمراء العرب والعجم ودعي له على كثير من المنابر العراقية والأهواز ونواحيها وجبى الأموال ولم يكن القائم بأمر الله يقطع أمرا دونه".

ورغم استعانة الخليفة القائم بأمير الغز السلاجقة "طغرلبك" عام ٤٤٧، لانقاذه من البساسيري، الا أن هذا الأخير استعان بالدولة الفاطمية ، وكاتب صاحب مصر يذكر له كونه في طاعته وانه على إقامة الدعوة له بالعراق فأمده بالاموال وولاه الرحبة... فخطب للمصري في واسط وشفاتا وعين التمر والكوفة والنيل وسورا ".

ثم دخل البساسيري بغداد يوم الأحد ثامن ذي القعدة سنة ٤٥٠ ومعه الرايات المصرية، وكان على رأسه أعلام عليها مكتوب: "الامام المستنصر بالله أبو تميم معد أمير المؤمنين". وضرب دنانير سماها المستنصرية وكان عليها من فرد جانب: "لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله علي ولي الله، ومن الجانب الآخر: عبد الله ووليه الامام أبو تميم معد المستنصر بالله أمير المؤمنين".
واعتقل البساسيري الخليفة العباسي "القائم بالله" حولا كاملا.
وعاود الشيعة من أهل الكرخ الأذان "بحي على خير العمل" وظهر فيهم السرور الكثير، وعملوا راية بيضاء ونصبوها وسط الكرخ وكتبوا عليها اسم المستنصر بالله. ودعي لصاحب مصر في جامع المنصور، وجامع الرصافة، وزيد في الأذان حي على خير العمل.

ولم يلبث سلطان السلاجقة "طغرلبك" أن عاد الى بغداد، وقتل البساسيري في الخامس عشر من ذي الحجة سنة ٤٥١ فثار الهاشميون وأهل باب البصرة الى الكرخ فنهبوها وطرحوا النار في أسواقها ودروبها،

واحترقت دار الكتب التي وقفها سابور بن أردشير في سنة ٣٨٣ وكان فيها كتب كثيرة، ونهبت الكوفة نيفا وثلاثين يوما.

موقف الشيخ المفيد من الفتنة الطائفية

إذن فقد ولد الشيخ المفيد في خضم الفتنة الطائفية التي عصفت بالشيعة الإثني عشرية في العراق في القرن الرابع الهجري، وبدلا من أن يقوم بدراسة تلك الفتنة المؤسفة التي كانت تستنزف طاقات المسلمين، ويحلل جذورها، ويقدم العلاج لتوحيد المسلمين، فانه انغمس في الفتنة، وراح يصب النار عليها ويعززها بكتاباته، وكان كل همه هو نقض نظرية الشورى، ودعم نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت الذين لم يكن لهم وجود في القرن الرابع الهجري، ولا إمكانية لتطبيق تلك النظرية المثالية الخيالية الوهمية العقيمة، وكذلك انتقاد الصحابة والخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل، ولعنهم وتكفيرهم وتفسيقهم والتشكيك في صدق إيمانهم، وتشويه صورتهم، والصاق التهم الكاذبة بهم، والتباهي بذلك.

فقد اتهم المفيد الصحابي الجليل أبا بكر الصديق بأنه كان كافرا، ولم يكن مؤمنا، وان أبا بكر وعمر كانا منافقين. واطلق عليهما وصف "الجبت والطاغوت".

وألف كتابا في الرد على أهل السنة الذين بدأوا يحتفلون بيوم الغار الذي أوى اليه رسول الله (ص) مع صاحبه أبي بكر، أثناء الهجرة من مكة الى المدينة، وحاول أن ينفي عنه شرف الصحبة، ونفى نزول السكينة عليه في الغار، كما جاء في الآية الكريمة: "إلا تنصروه، فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار، إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا، فأنزل الله سكينته عليه، وأيده بجنود لم تروها، وجعل كلمة الذين كفروا السفلى، وكلمة الله هي العليا، والله عزيز حكيم". (التوبة،٤٠) وقد أول المفيد "فأنزل سكينته عليه" بأنها نزلت على النبي فقط، ولم تنزل على أبي بكر. مع

أن نـزول الـسكينة عـلى الـنبي تسـتتبع نـزول الـسكينة عـلى صـاحـبه، وذلـك بـالرغم من وجود قولين في عودة الضمير (عليه) على النبي وعلى أبـي بكر، حسبما ينقل عن ابن عباس "بأن الله أنزل سكينته على أبي بكر فان النبي (ص) كانت عليه السكينة من قبل".

واتـهم المفيد الشيخين أبا بكر وعمر بـأنـهما تـآمرا على النبي وخططا لعزل أهـل البيت عن الـخلافة. ودعـا الـى الـبراءة مـن الـشيوخ الثلاثـة الـذيـن ظـلموا الامـام عـلي واغـتصبوا حـقه فـي الـخلافـة، ولـعنهم ولـعن أتـباعـهم وأشـياعـهم. وشـكك بـنزاهـة الـسيدة عـائشة أم المؤمـنين بـتحويـل آيـة الإفـك الـنازلـة بـحقها الـى الـجاريـة مـاريـة الـقبطية، الـتي ادعـى أن عـائشة اتـهمتها بـالـزنـا.

وغـني عـن الـقول أن الـشيخ المفيد اتـبع فـي روايـة الـتاريـخ، وأحـاديـث الإمـامـة، عـلى إشـاعـات وأخـبار آحـاد، وأسـاطـير لـم يـتحقق مـنـهـا، ولـم يـتوقـف لـيدرس سـندهـا، أو يـقارن بـينها وبـين الأخـبار الـصحيحة المـتواتـرة، وقـد بـينا ذلـك فـي الـفصول المـاضـية. ولـكنه نـجح فـي نـقل ذلـك الـتراث الأسـطوري المـشحون بـالـعنف والـكراهـية، الـى الأجـيال الـتالـية المـقلدة مـن الـشيعة، الـذيـن صـدقـوا روايـته واعـتبروهـا مـؤكـدة، وبـالـتالـي اسـتطاع أن يـنقل شـعلة الـفتنة الـطائـفية الـى الـيوم، مـع الأسـف الـشديـد.

الباب الخامس

الفصل الاول: **المفيد والفقه الجعفري**

رأيـنا فـي مـا سـبق أن الـشيخ المـفيد بـنى عـقيدتـه فـي الإمـامـة عـلى أخـبار آحـاد، ضـعيفة أو مـوضـوعـة، ولـم يـبنها عـلى آيـات مـحكمة مـن الـقرآن الـكريـم، ومـع ذلـك فـقد اعـتبر أحـاديـث الأئـمة كـالـباقـر والـصادق حـجة شـرعـية، وقـال: "

انا نعتمد على الصادق جعفر بن محمد في الأحكام، فانه ديننا الذي نتقرب به الى الله عز وجل، اذ كان الامام المعصوم، المنصوص عليه من قبل الله عز وجل المأمور بطاعته كافة الأنام، مع كونه من سادة العترة الذين خلفهم نبينا (عليه السلام) فينا، وأخبرنا بأنهم لا يفارقون كتاب الله جل اسمه، حكما ووجودا حتى يردا عليه الحوض يوم المعاد".

وهذه فكرة قريبة من فكرة "التفويض في التشريع" التي وردت في عدد من المصادر الشيعية مثل "بصائر الدرجات" للصفار، و"الكافي" للكليني، وقد وردت أيضا في كتاب "الاختصاص" المنسوب للشيخ المفيد، والمشكوك فيه، ما يلي مرويا عن الأئمة، أن الله قد فوض لهم التشريع في المسائل الحادثة:"... عن عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله، قال سألته عن الامام أفوض الله اليه كما فوض الى سليمان؟ فقال: نعم. وذلك ان رجلا سأله عن مسألة فأجابه وسأله آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأول، ثم سأله آخر عنها، فأجابه بغير جواب الأولين، ثم قال: "هذا عطاءنا فامسك أو اعط بغير حساب" هكذا هي في قراءة علي، قلت: أصلحك الله، فحين أجابهم بهذا الجواب يعرفهم الامام؟ فقال: سبحان الله أما تسمع الله يقول في كتابه: " ان في ذلك لآيات للمتوسمين" وهم الأئمة "وانها بسبيل مقيم" لا يخرج منهم أبدا، ثم قال لي: نعم ان الامام اذا نظر الى الرجل عرفه وعرف ما هو عليه وعرف لونه، وان سمع كلامه من وراء حائط عرفه وعرف ما هو؟ ان الله يقول "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ان في ذلك لآيات للعالمين" فهم العلماء وليس يسمع شيئا من الألسن تنطق الا عرفه ناج أو هالك، فلذلك يجيبهم بالذي يجيبهم".

و"... عن موسى بن أشيم، قال: دخلت على ابي عبد الله فسألته عن مسألة فأجابني فيها بجواب، وأجاب رجلا آخر وثالثا بأجوبة مختلفة، ففزعت من ذلك وعظم علي وقلت له: جزعت في ثلاثة أقاويل في مسألة واحدة، فقال: يا بن اشيم، ان الله فوض الى داود أمر ملكه، فقال: "هذا عطاءنا فامنن أو امسك بغير حساب" وفوض الى محمد أمر دينه، فقال: "ما آتاكم الرسول

فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" وان الله فوض الى الأئمة منا والينا ما فوض الى محمد، فلا تجزع". وعن أبي حمزة الثمالي، قال سمعت أبا جعفر يقول: "من أحللنا له شيئا أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال، لأن الأئمة منا مفوض اليهم، فما أحلوا فهو حلال وما حرموا فهو حرام".
و"عن عبد الله بن مسكان، قال أبو عبد الله: "لا والله ما فوض الله عزو جل الى أحد من خلقه الا الى رسول الله والى الأئمة، فقال في كتابه: " إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله". وهي جارية في الأوصياء".

ونتيجة للقول بالتفويض، فقد حفل التراث الشيعي الإمامي المروي عن الباقر والصادق بروايات كثيرة مختلفة ومتناقضة، وكان سبب بعض ذلك تعمد الائمة على بث الفرقة والاختلاف في الفتاوى، للتقية أو غيرها، وسبب بعضها الكذب عليهم من قبل الرواة.

ولذلك فقد وقع الفقهاء الشيعة في حيرة وخلاف، بسبب تناقض الروايات المنقولة عن أئمة أهل البيت، وروى بعضهم حديثا عن ابي عبد الله الصادق يأمر بالأخذ بما يخالف العامة عند ورود حديثين مختلفين، قال: " إذا أتاكم عنا حديثان مختلفان فخذوا بما وافق منها القرآن، فان لم تجدوا لهما شاهدا من القرآن فخذوا بالمجمع عليه، فان المجمع عليه لا ريب فيه، فان كان فيه اختلاف وتساوت الأحاديث فيه فخذوا بأبعدهما من قول العامة".

- **عدة أيام شهر رمضان**

ومن أشهر المسائل التي وقع فيها فقهاء الشيعة السابقون قبل المفيد، هي مسألة عدد أيام شهر رمضان، هل هو كامل ثلاثين يوما دائما؟ أم يحتمل النقصان في بعض السنين، وقد اشتهر تبني أولئك الفقهاء للرأي الأول بناء

على بعض الاحاديث الواردة عن جعفر الصادق، والمخالفة لفتاوى علماء أهل السنة (العامة) بالرغم من وجود أحاديث أخرى عنه باحتمال النقصان، وهي أساسا مسألة فلكية لا تستدعي الرجوع الى أي إمام، ولكن هذا ما جرت عادتهم عليه، حتى منتصف القرن الرابع الهجري، فقدر روى الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه، في كتاب (من لا يحضره الفقيه) عدة روايات عن الصادق مثل "ان الله خلق الدنيا في ستة أيام ثم اختزلها من أيام السنة، فالسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما: شعبان لا يتم، وشهر رمضان لا ينقص أبدا، ولا تكون فريضة ناقصة، ان الله تعالى يقول: "ولتكملوا العدة". وقال بعد ذلك: "قال مصنف هذا الكتاب: من خالف هذه الأخبار وذهب الى الأخبار الموافقة للعامة في ضدها، اتقى، كما يتقي العامة، ولا يكلم الا بالتقية كائنا من كان، الا ان يكون مسترشدا فيرشد ويبين له، فان البدعة انما تمات وتبطل بترك ذكرها".

وقال: إن "مذهب خواص الشيعة وأهل الاستبصار: أنه لا ينقص عن ثلاثين يوما أبدا، والأخبار في ذلك موافقة للكتاب، ومخالفة للعامة، فمن ذهب من ضعفة الشيعة الى الاخبار التي وردت للتقية في أنه ينقص ويصيبه ما يصيب الشهور من النقصان والتمام، اتقى كما تتقى العامة".

وقد روى الكليني: عن ابي عبد الله "شهر رمضان ثلاثون يوما لا ينقص أبدا".

وقد قام الشيخ المفيد بإعادة النظر في هذه الفتوى، فكتب عدة رسائل حول الموضوع وأجاب عددا من الشيعة برأي مخالف للمشهور. وقام بنقض خبر مروي عن الامام جعفر الصادق بأن: "رمضان ثلاثون يوما لا ينقص ابدا" كان قد عمل به الشيعة من قبل، حتى الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق (توفي عام ٣٨١)

واعتمد المفيد في رأيه أن رمضان ينقص ويكمل أحيانا، على ظاهر الآية القرآنية، والاطلاق العرفي والمفهوم المتداول بين الناس، واستدل بالمسلمات

الفقهية، ورد الأخبار المروية (المضادة) سندا ودلالة. وفسر قوله تعالى بأن المراد اكمال صوم الشهر بعدته، ان كان تاما فثلاثين، وان كان ناقصا فتسعة وعشرين، وليست الآية بصدد تعيين مقدار العدة.

وقال المفيد، في الرد على من تمسك بإكمال العدد لشهر رمضان: انهم " خالفوا نص القرآن ولغة العرب، وفارقوا بمذهبهم فيه كافة علماء الإسلام، وباينوا أصحاب علم النجوم ، فلم يصيروا الى قول المسلمين في ذلك، ولا الى قول المنجمين الذين اعتمدوا الرصد والحساب، وادعوا علم الهيئة، فصاروا مذبذبين لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء، وأحدثوا مذهبا غير معقول، ولا له أصل يستقر على الحجاج، وعملوا جدولا باطلا أضافوه الى الصادق، لم أجد أحدا من علماء الشيعة وفقهائها وأصحاب الحديث منها على اختلاف مذاهبهم في العدد والرؤية، الا وهو طاعن فيه ومكذب لراويه". وأضاف:" وأما ما تعلق به أصحاب العدد في أن شهر رمضان لا يكون أقل من ثلاثين يوما فهي أحاديث شاذة قد طعن نقاد الآثار من الشيعة في سندها، وهي مثبتة في كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها".

وقال: "أما ما تعلق به من شذ عن أصحابنا ومال الى مذهب الغلاة وبعض الشيعة في العدد، وعدل عن ظاهر حكم الشريعة من قول أبي عبد الله (ع): "اذا أتاكم عنا حديثان فخذوا بأبعدهما من قول العامة" فانه لم يأت بالحديث على وجهه... والحديث في العدد يخالف القرآن ، فلا يقاس بحديث الرؤية الموافق للقرآن، وهو قد أجمعت الطائفة على العمل به، فلا نسبة بينه وبين حديث يذهب اليه الشذاذ، وهو موافق لمذهب أهل البدع من الشيعة والغلاة".

وأكد المفيد مرة أخرى رفضه لهذا الحديث المروي عن الصادق: "ان الله خلق الدنيا في ستة أيام ثم اختزلها من أيام السنة، فالسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما: شعبان لا يتم، وشهر رمضان لا ينقص أبدا، ولا تكون

فريضة ناقصة، ان الله تعالى يقول: "ولتكملوا العدة". وقال عن حديث الصادق الآنف من أن "رمضان لا ينقص أبدا". : إن "هذا الحديث شاذ مجهول الاسناد، يخالف الكتاب والسنة واجماع الأمة ولا يصح على حساب ملي ولا ذمي، ولا مسلم ولا منجم، ومن عول على مثل هذا الحديث في فرائض الله فقد ضل ضلالا بعيدا".

وأضاف: ان "هذا يدل على أن واضع الحديث عامي عقل، بعيد من العلماء، وحاشا أئمة الهدى (ع) مما أضافه اليهم الجاهلون، وعزاه اليهم المفترون.

فهذه الاحاديث الثلاثة مع شذوذها واضطراب سندها، وطعن العلماء في رواتها هي التي يعتمد عليها أصحاب العدد المتعلقون بالنقل. وقد بينا ضعف التعلق بها بما فيه الكفاية". وقد رد المفيد أيضا أحاديث أخرى ضعيفة بالعقل وتنقيح السند.

- **الحيرة في حكم الخمس في "عصر الغيبة"**

ورد قانون (الخمس) في آية واحدة من القرآن الكريم هي: "واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله ". (الأنفال، ٤١) وهي كما تبدو تحصر الخمس في مغانم الحرب، وهناك آية أخرى تقع تحت قانون الخمس هي: "يسألونك عن الأنفال، قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين". (الأنفال، ١) والأنفال هي: " كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل ولا ركاب، والأرضون الموات وتركات من لا وارث له من الأهل والقرابات، والآجام، والبحار، والمفاوز، والمعادن، وقطايع الملوك".

ولكن الفقه الشيعي الامامي، قام بتوسيع دائرة المغانم لتشمل عامة الأرباح، كما قام بحصر الحق بأخذه للأئمة من أهل البيت (الاثني عشر) باعتبارهم الأئمة الشرعيين المعينين من قبل الله تعالى، وليس لمطلق الأئمة جبايته من الناس، وقام كذلك بحصر توزيعه على أقرباء الرسول فقط، وليس كما يفهم من عناوين عامة لذوي القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل.

وقد أكد ذلك الشيخ المفيد، واعتمد في رأيه على نظرية الإمامة وعلى الأحاديث الواردة عن الأئمة أنفسهم، دون ذكر لسندها أو مناقشة في متنها، باعتبارها من المسلمات عند الامامية، كما قال في "تذكرة الأصول" بأنه يأخذ الروايات الضعيفة التي يعمل بها الأصحاب. فقد قال: "الخمس واجب في كل مغنم... والغنائم كل ما استفيد بالحرب من الأموال، والسلاح، والثياب، والرقيق، وما استفيد من المعادن، والغوص، والكنوز، والعنبر، وكل ما فضل من أرباح التجارات، والزراعات، والصناعات عن المؤنة والكفاية في طول السنة على الاقتصاد".

وقال: إن الخمس "لقرابة الرسول كما بين، وليتامى آل الرسول كما أنزل، ولمساكينهم ببرهان ما شرح، ولأبناء سبيلهم بدليل ما أخبر. وليس لغيرهم في الخمس حق، لأن الله تعالى نزه نبيه (ص) عن الصدقة، إذ كانت أوساخ الناس، ونزه ذريته وأهل بيته (ع) عنها كما نزهه، فجعل لهم الخمس خاصة من سائر الغنائم، عوضا عما نزههم عنه من الصدقات، وأغناهم به عن الحاجة إلى غيرهم في الزكاة. روى أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي قال: سمعت أمير المؤمنين (ع) يقول: نحن والله الذين عنى الله تعالى بذي القربى الذين قرنهم بنفسه ونبيه (ص) فقال: " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " منا خاصة، ولم يجعل لنا سهما في الصدقة، أكرم الله تعالى نبيه (ص) وأكرمنا أن يطعمنا أوساخ ما في أيدي الناس".

وبناء على ذلك قال المفيد: "كانت الأنفال لرسول الله (ص) خاصة في

حياته، وهي للإمام القائم مقامه من بعده خالصة، كما كانت له (ع) في حياته... وما كان للرسول (ع) من ذلك فهو لخليفته القائم في الأمة مقامه من بعده". وروى عن الصادق (ع) أنه قال: "نحن قوم فرض الله تعالى طاعتنا في القرآن، لنا الأنفال، ولنا صفو الأموال ". وشرح ذلك قائلا: "يعني بصفوها ما أحب الإمام من الغنائم، واصطفاه لنفسه قبل القسمة من الجارية الحسناء، والفرس الفارة، والثوب الحسن، وما أشبه ذلك من رقيق، أو متاع على ما جاء به الأثر من هذا التفسير عن السادة (ع) وليس لأحد أن يعمل، في شيء مما عددناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها، وللإمام الخمس، ومن عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات" وأضاف: "روى أبو بصير عن أبي جعفر (ع) قال: كل شيء قوتل عليه على شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن لنا خمسه، ولا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئا حتى يصل إلينا نصيبنا ".

وبناء على أن (الخمس) حق شخصي للأئمة من أهل البيت، فقد روى الشيخ المفيد عنهم بأنهم قد حللوا الخمس لشيعتهم وحرموه على غيرهم كما " قال أبو عبد الله (ع): من أين دخل على الناس الزنا؟ قلت: لا أدري جعلت فداك، قال: من قبل خمسنا أهل البيت، إلا شيعتنا الأطيبين، فإنه محلل لهم لميلادهم ".

وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: "قال أمير المؤمنين (ع): هلك الناس، في بطونهم وفروجهم، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآبائهم في حل ".

وبالرغم من أن "الأئمة" لم يكونوا في الواقع يتبوؤون منصب الامامة السياسية (الخلافة) إلا أنهم كانوا يطالبون الخمس من الشيعة لإدامة مرجعيتهم، فقد روى المفيد عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: "إن الله تعالى جعل لنبيه (ص) الأنفال، وهي من بعده للإمام، وأحل لذريته الخمس، فعدوا عليه

فأخذوه، ومنعوهم حقوقهم منه".

وروى عن محمد بن يزيد الطبري قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالي أبي الحسن الرضا (ع): الإذن في الخمس. فكتب إليه: "بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب، وعلى الخلاف العقاب، لا يحل مال إلا من وجه أحله الله، إن الخمس عوننا على ديننا، وعلى عيالاتنا، وعلى موالينا، وما نبذل، ونشتري من أعراضنا ممن نخاف سطوته، فلا تزووه عنا، ولا تحرموا أنفسكم دعائنا بما قدرتم عليه، فإن إخراجه مفتاح أرزاقكم، وتمحيص ذنوبكم، وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من يفي الله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان، وخالف بالقلب، والسلام ".

وروى أيضا عن محمد بن يزيد قال: قدم قوم من خراسان على أبي الحسن الرضا (ع) فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس، فقال: "ما امحل هذا، تمحضونا المودة بألسنتكم، وتزوون عنا حقا جعله الله لنا، وجعلنا له، وهو الخمس، لا نجعل، لا نجعل، لا نجعل أحدا منكم في حل ".

وحاول الشيخ المفيد أن يجمع بين الروايات المحللة والمشددة فقال: "اعلم أرشدك الله أن ما قدمته في هذا الباب من الرخصة في تناول الخمس والتصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصة، للعلة التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمة (ع) لتطيب ولادة شيعتهم، ولم يرد في الأموال، وما أخرته عن المتقدم مما جاء في التشديد في الخمس، والاستبداد به فهو يختص الأموال".

وبالرغم من كل أحاديث وجوب الخمس ووجوب تسليمه للأئمة من أهل البيت، الا ان الشيعة الاثني عشرية وقعوا في أزمة عنيفة بعد فقد الامام الثاني عشر أو "غيبته" ولم يدروا ماذا يفعلون بالخمس ولمن يسلمونه؟ وكما هو معروف فقد ادعى "النواب الأربعة" أنهم وكلاء "الامام الغائب" (خلال ما يسمى بالغيبة الصغرى الممتدة من ٢٦٠ الى ٣٢٩هـ)، وقد ادعى "النائب

الثاني محمد بن عثمان العمري" أن "صاحب الدار" أي الامام الغائب، قد أرسل اليه رسالة يقول فيها:"... وأما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من أموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا فمن فعل ذلك فهو ملعون ونحن خصماؤه، فقد قال النبي (ص): المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون على لساني ولسان كل نبي مجاب، فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا، وكانت لعنة الله عليه بقوله عز وجل: ألا لعنة الله على الظالمين ... وأما ما سألت عنه من أمر الضياع التي لناحيتنا هل يجوز القيام بعمارتها وأداء الخراج منها وصرف ما يفضل من دخلها إلى الناحية احتسابا للأجر وتقربا إليكم فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه، فكيف يحل ذلك في مالنا؟! إنه من فعل شيئا من ذلك لغير أمرنا فقد استحل منا ما حرم عليه، ومن أكل من مالنا شيئا فإنما يأكل في بطنه نارا وسيصلى سعيرا".

ولكن "النائب الرابع" الأخير (علي بن محمد الصيمري) لم يوضح مصير الامام ولا مصير الخمس. وقد انتشر فيما بين الشيعة في بداية ما يسمى (بالغيبة الكبرى) "توقيع" رواه محمد بن علي بن بابويه الصدوق في كتاب (إكمال الدين) عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب فيما ورد عليه من التوقيعات بخط "صاحب الزمان" : " ... أما الخمس فقد أبيح لشيعتنا وجعلوا منه في حل إلى أن يظهر أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تخبث".

وكما يبدو فان الشيخ المفيد لم يقتنع كثيرا بهذه الرواية، وظل محتارا، فقال: "قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم فيه إلى مقال: فمنهم من يسقط فرض إخراجه لغيبة الإمام، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار. وبعضهم يوجب كنزه، وتناول خبرا ورد: أن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور القائم مهدي الأنام. وأنه عليه السلام إذا قام دله الله

سبحانه، وتعالى على الكنوز، فيأخذها من كل مكان. وبعضهم يرى صلة الذرية، وفقراء الشيعة على طريق الاستحباب، ولست أدفع قرب هذا القول من الصواب. وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر عليه السلام: فإن خشي إدراك المنية قبل ظهوره وصى به إلى من يثق به في عقله وديانته، ليسلمه إلى الإمام عليه السلام إن أدرك قيامه، وإلا وصى به إلى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان عليه السلام. وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق وجب لغائب، لم يرسم فيه قبل غيبته رسما يجب الانتهاء إليه، فوجب حفظه عليه إلى وقت إيابه، أو التمكن من إيصاله إليه، أو وجود من انتقل بالحق إليه. وجرى أيضا مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند عدمه سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، ويجب حفظها بالنفس والوصية بها إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف. وإن ذهب ذاهب إلى صنع ما وصفناه في شطر الخمس الذي هو حق خالص للإمام عليه السلام، وجعل الشطر الآخر في يتامى آل الرسول

عليهم السلام، وأبناء سبيلهم، ومساكينهم على ما جاء في القرآن لم تبعد إصابته الحق في ذلك، بل كان على صواب. وإنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه فيه من صريح الألفاظ، وإنما عدم ذلك لموضع تغليظ المحنة، مع إقامة الدليل بمقتضى العقل والأثر من لزوم الأصول في خطر التصرف في غير المملوك إلا بإذن المالك، وحفظ الودائع لأهلها، ورد الحقوق".

وكما يبدو فان الشيخ المفيد اعتبر (عزل الخمس والوصية به الى أن يظهر الامام) أفضل الآراء التي اختارها من بين الاجتهادات القائمة على الظن والتخمين، بالرغم من أن فتوى (العزل والوصية) تخالف العقل والحكمة من تشريع الله للخمس، ولكن المفيد اختار هذا الرأي لأنه كان يعتقد بأن الخمس

حق شخصي للأئمة من أهل البيت، وأن "الامام الثاني عشر الغائب محمد بن الحسن العسكري" شخص حقيقي موجود، وأنه على وشك الظهور، ولذلك لم يذهب المفيد الى ما ذهب فقهاء الشيعة المتأخرون من جباية الخمس، بالنيابة العامة عن الامام الغائب، وتوزيعه في المصالح العامة، أو كما ذهب بعضهم الى سقوط حق الامام الغائب في الخمس، لأنه حق لمنصب الامامة، وليس لشخص الامام.

- **حكم ذبائح أهل الكتاب**

وقد وردت في هذه المسألة روايات متناقضة من أئمة أهل البيت، بعضها يحل ذبائحهم، اعتمادا على قوله تعالى: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم" كما يذهب أهل السنة ، وبعضها يحرم ذلك.

وقد ذهب جمهور فقهاء الشيعة الامامية الى الحكم بحرمة ذبائح أهل الكتاب، وتفسير الروايات المحللة بالتقية من السلطان، وذهب الشيخ المفيد الى "حمل اخبار الحلية على التقية من السلطان، واشفاق الامام، من أهل الظلم والطغيان، اذ القول بتحريمها خلاف ما عليه جماعة الناصبية، وضد لما يفتي به سلطان الزمان ومن قبله من القضاة والحكام".

وقال الشيخ المفيد بقوة: "اني أحرمها لقول الله تعالى "ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه..." واذا ثبت أن اليهودي لا يعرف الله سبحانه لاعتقاده أن الله عز وجل أبّد شرع موسى وأكذب محمدا وكفر بمرسل محمد واعتقاده أن الذي ارسله الشيطان دون الرحمن، وكذلك النصراني لا يعرف الله لأنه يعتقد أن الله جل اسمه ثالث ثلاثة، وأنه لثلاثة أقانيم جوهر واحد، وأن المسيح ابنه اتحد به، وكفرهم بمن ارسل محمدا واعتقادهم انه جاء من قبل الشيطان، مع أن اكثر اليهود مشبهة مجبرة يزعمون أن الههم شيخ كبير

ابيض الرأس واللحية، ويعتمدون في ذلك على ما زعموا أنهم وجدوه في بعض كتب الأنبياء، انه قال: "صعدت الى عتيق الأيام فوجدته جالسا على كرسي وحوله الملائكة فرايته أبيض الرأس واللحية". واذا ثبت أن القوم لا يعرفون الله تعالى أثبت ان الذي يظهر منهم من التسمية ليس يتوجه الى الله تعالى، وان جهلهم بالله تعالى، يوجه الاسم الى ما يعقتدونه إلها، وذلك غير الله في الحقيقة، واذا لم يقع التسمية لله في الحقيقة لم تحل ذبائهم".

وأكد الشيخ المفيد هذا المعنى، في كتاب آخر، حيث رد ظاهر الآية المحلل لطعام أهل الكتاب بعدة تعليلات، كما يلي:
"سؤال: فان قال قائل: فان اليهود وغيرهم تعرف الله وتدين بالتوحيد، وتقر به وتذكر اسمه على ذبائحها، وهذا يوجب الحكم عليها بأنها حلال.
جواب: قيل له: ليس الأمر على ما ذكرت، لا اليهود من أهل المعرفة بالله عز وجل حسبما قدرت، ولا هي مقرة بالتوحيد في الحقيقة، وان كانت تدعي ذلك لأنفسها، بدلالة كفرها بمرسل محمد (ص) وجحدها لربوبيته، وانكارها لإلهيته من حيث اعتقدت كذبه ودانت ببطلان نبوته. وليس يصح الإقرار بالله في حالة الانكار له، ولا المعرفة به في حال الجهل بوجوده... ولو كانت اليهود عارفة بالله، وله موحدة، لكانت به مؤمنة، وفي نفي القرآن عنها الايمان دليل على بطلان ما تخيله الخصم".

واستعمل المفيد القياس بين حرمة مستحل الخمر بالشبهة على حرمة ذبائح اليهود، وقال: "فاليهود أولى بأن تكون ذبائحهم محرمة لزيادتهم عليه في الكفر والضلال أضعافا مضاعفة".

وقال: "ان القياس المستمر في السمعيات، على مذاهب خصومنا يوجب حظر ذبائح أهل الكتاب من قبل أن الاجماع حاصل على حظر ذبائح كفار العرب، وكانت العلة في ذلك كفرهم، وان كانوا مقرين بالله، فوجب حظر ذبائح اليهود والنصارى لمشاركتهم من ذكرنا، في الكفر، وان كانوا مقرين لفظا

بالله.
وشئ آخر: هو أنا وجمهور مخالفينا فى إباحة من سها عن ذكر الله من المسلمين، لما يعتقد عليه من النية وفرضها، فوجب أن يكون ذبيحة من أبى فرض التسمية محظورة، وان تلفظ عليها بذكرها، وهذا مما لا محيص عنه".

وقال المفيد أيضا: "ليس الأمر في معنى هذه الآية كما ظنوه، لأن اسم الطعام إذا أطلق اختص بالأخبار والحبوب المقتاتة دون الذبائح. ولو كانت سمة تعم بإطلاقها ذلك كله لأخرج الذبائح منها قوله جل اسمه: " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون " وقد ثبت أن اليهود والنصارى لا يرون التسمية على الذبائح، ولا يعتقدونها فرضا في ملتهم ولا فضيلة".

ورغم كل هذه التبريرات والتعليلات في صرف النظر عن ظاهر الآية التي تحل طعام أهل الكتاب، فان الشيخ المفيد، كما يبدو، كان يشعر بضعف تأويله للآية التي لا يمكن صرفها الى (الحبوب) فقط، أو المسلمين من أصل يهودي ومسيحي، ولذلك لجأ الى التمسك بالأحاديث وقال:" عمدتنا في ذلك أقوال ائمتنا الصادقين من آل محمد، وما صح عندنا من حكمهم به، وان كان الاعتبار دليلا قاطعا عند ذوي العقول والأديان، فانا لم نصر اليه، دون ما ذكرنا من الأثر".
وقد اتخذ المفيد هنا موقفا مخالفا لما اتخذه في مسألة العدد، ومال الى الأحاديث التي تعارض أهل السنة، وتخالف ظاهر القرآن، وكان من الأولى به أن يلتزم بالظاهر ويرفض الأحاديث المخالفة له.

- **عدة المطلقة اليائس والصغيرة**

ذكر الله تعالى عدة الصغيرة واليائس في هذه الآية: "وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ

الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ". (الطلاق ٤)

ووردت فيها أحاديث متناقضة من أئمة أهل البيت، بعضها يوجب على الصغيرة واليائس أخذ العدة بعد الطلاق، ويفسر كلمة (إن ارتبتم) بالجهل بحكم الصغيرات واليائسات، وبعضها يسقط العدة عنهما تماما، ويعلق العدة على الارتياب في رؤية دم الحيض، فأما من لا ترى الدم فلا عدة عليها. مثل:

- موثق عبد الرحمن بن الحجاج قال: سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول: ثلاث يتزوجن على كل حال: التي قد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض، قلت: ومتى تكون ذلك؟ قال - عليه السلام -: إذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض، والتي لم تحض ومثلها لا تحيض، قلت: ومتى تكون كذلك؟ قال - عليه السلام -: ما لم تبلغ تسع سنين فإنها لا تحيض ومثلها لا تحيض، والتي لم يدخل بها .
- صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألته عن التي قد يئست من المحيض والتي لا تحيض مثلها؟ قال - عليه السلام -: ليس عليهما عدة.
- حسن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر - عليه السلام - يقول في التي قد يئست من المحيض يطلقها زوجها، قال - عليه السلام -: قد بانت منه ولا عدة عليها.
- وحسنه الآخر عنه - عليه السلام - التي لا تحبل (لا تحيض خ ل) مثلها لا عدة عليها.
- وصحيح جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما - عليهما

السلام -: في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولا يحمل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي قد يئست من المحيض وارتفع حيضها فلا يلد مثلها، قال - عليه السلام -: ليس عليهما عدة وإن دخل بهما.

وأما الأحاديث الموجبة للعدة فهي:

- صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق - عليه السلام - في الجارية التي لم تدرك الحيض قال: يطلقها زوجها بالشهور. خبر أبي بصير قال: عدة التي لم تبلغ المحيض ثلاثة أشهر والتي قعدت عن المحيض ثلاثة أشهر.
- خبر أبي بصير الآخر عن الامام الصادق - عليه السلام -: عدة التي لم تحض والمستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر.
- صحيح الحلبي أو حسنه عن الامام الصادق - عليه السلام -: عدة المرأة التي لا تحيض والمستحاضة التي لا تطهر والجارية التي قد يئست ولم تدرك الحيض ثلاثة أشهر. ونحوها غيرها.

وقد أخذ عامة المسلمين بالقول بوجوب العدة على اليائس والصغيرة لمدة ثلاثة أشهر، إذ أن الآية تتحدث عن "اللائي يئسن.. واللائي لم يحضن" وليس عن المرتابات في رؤية الحيض، وان تعليق العدة على الارتياب يترك اليائسات والصغيرات دون حكم، وعلى فرض صحة هذا الفهم فان الآية لا تقول بصراحة بسقوط العدة عن اليائسات والصغيرات، ومع ذلك فقد رجح الشيعة الرأي الثاني، وضعفوا الأحاديث الموجبة للعدة، من حيث السند، أو الصدور تقية، وبناء على قاعدة الأخذ بما يخالف أهل السنة.

وقال الشيخ المفيد في جواب سؤال عن: "امرأة حرة مسلمة كاملة، وطأها خمسة أزواج مسلمين أحرار كاملين في يوم واحد من غير حرج عليهم ولا عليها فى ذلك ولا مأثم؟" فقال: "هذه امرأة كبيرة السن، آيسة من الحيض،

فليس عليها عدة تحبسها بعد الطلاق عن الأزواج، تزوجها رجل أول النهار ودخل بها، ثم طلقها فتزوجت بآخر بعد الطلاق بلا فصل، وكانت حالها معه كالأول، ثم تزوجها ثالث، ورابع وخامس، على ما وصفناه والقول بسقوط العدة عن الآيسة من الحيض، مروي عن آل محمد عليهم السلام، وهو مذهب جماعة كثيرة من شيعتهم الفقهاء".

- **زواج المتعة**

ورد حكم الزواج المؤقت (المتعة) في القرآن الكريم: " فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة، ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة، ان الله كان عليما حكيما". (النساء، ٢٤)

وقد روي عن جماعة من الصحابة، منهم أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، أنهم قرأوا: "فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى فآتوهنّ أجورهنّ فريضة"، وفي ذلك تصريح بأن المراد به زواج المتعة، وقال بجواز المتعة بعض التابعين كمجاهد، وقتادة وشعبة وأبو ثابت، وطاووس وعطاء، وسعيد بن جبير، وسائر فقهاء مكة ومنهم ابن جريج. ثم اختلفوا في نسخ هذه الإباحة، وفيما إذا كان النسخ من النبي الأعظم او من الخليفة عمر بن الخطاب.

وقد أخرج البخاري في صحيحه عن عمران بن حصين أنه قال: (نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولم ينزل قرآن يحرّمها، ولم ينه عنها، حتى مات (صلى الله عليه وآله)، قال رجل برأيه ما شاء).

وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي الزبير قال: (سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأبي بكر، حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث).

وروى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ، عن أبي نضرة عن جابر قال: "تمتعنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومع أبي بكر، فلما ولي عمر خطب الناس فقال: إن كانتا - أي المتعتان- على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) حلالاً، وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما" .

وفي مقابل هذه الأحاديث يروي أهل السنة ان التحليل كان لفترات قصيرة، وان النبي حرّم المتعة عدة مرات في عدة مواطن ، وانه (ص) حرمها في أواخر أيام حياته تحريما مؤبدا ، ونسخ حكم اباحته الأول . مثل:

- "يا أيها الناس، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرّم ذلك يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء، فليخلّ سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئًا".

ولكن أئمة الشيعة أنكروا أن يكون الرسول الأعظم قد حرم المتعة تحريما مؤبدا ، ونسبوا النهي والتحريم الى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. وبما أن أئمة المذهب الامامي كانوا يتخذون موقفا سلبيا ضد الخلفاء الثلاثة الأوائل، فقد اتخذ الخلاف حول المتعة بعدا سياسيا ، وقد رفع الامام جعفر الصادق مستوى حكم (المتعة) من درجة الإباحة الى درجة الاستحباب، وأكد على ضرورة ممارستها من قبل الشيعة، وقال: "ليس منا من لم يقل بمتعتنا ويؤمن برجعتنا".

وقد بحث الشيخ المفيد مسألة (المتعة) في عدة كتب هي: المتعة، والموجز في المتعة، والمختصر في المتعة، ورسالة المتعة، وفي المسائل الصاغانية، والمسائل العشر، مما يدل على أنه قد أولاها أهمية قصوى، وروى عن الامام أبي عبد الله انه قال: "يستحب للرجل أن يتزوج المتعة وما أحب للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوج المتعة ولو مرة". وأنه قال لمحمد بن مسلم: "لا تخرج من الدنيا حتى تحيي السنة". وأنه قال: "ما من رجل تمتّع ثمّ اغتسل إلاّ خلق الله من كل قطرة تقطر منه سبعين ملكا يستغفرون له إلى يوم القيامة ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة".

وبالرغم من رواية هذه الأحاديث عن الامام جعفر الصادق، الا أن الشيخ

المفيد يحكي لنا عن حوار جرى بينه وبين شيخ اسماعيلي في حضرة قائد بويهي، حول جواز المتعة، مما يدل على تفرد الاثني عشرية بالقول بجوازها وعدم معرفة الإسماعيلية (الامامية) بذلك، فيقول:

"حضرت دار بعض قواد الدولة وكان بالحضرة شيخ من الإسماعيلية يعرف بابن لؤلؤ سأل: ما الدليل على اباحة المتعة؟

فقلت له: الدلالة على ذلك قول الله عز وجل "وأحل لكم ما وراء ذلك ان تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين، فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة، ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة، ان الله كان عليما حكيما". فأحل جل اسمه نكاح المتعة بصريح لفظها وبذكر أوصافه من الأجر عليها والتراضي بعد الفرض من الازدياد في الأجل وزيادة الأجر فيها.

فقال: ما انكرت أن تكون هذه الآية منسوخة بقوله " والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون" فحظر الله تعالى النكاح الا لزوجة أو ملك يمين، واذا لم تكن المتعة زوجة ولا ملك يمين فقد سقط قول من أحلها.

فقلت له: قد أخطأت في هذه المعارضة من وجهين:
أحدهما: إنك ادعيت ان المستمتع بها ليست بزوجة، ومخالفك يدفعك عن ذلك ويثبتها زوجة في الحقيقة.
والثاني: ان سورة المؤمنين مكية وسورة النساء مدنية، والمكي متقدم للمدني فكيف يكون ناسخا له وهو متأخر عنه وهذه غفلة شديدة.

فقال: لو كانت المتعة زوجة لكانت ترث ويقع بها الطلاق، وفي اجماع الشيعة على أنها غير وارثة ولا مطلقة دليل على فساد هذا القول

فقلت له: وهذا أيضا غلط منك في الديانة، وذلك ان الزوجة...
فقال صاحب المجلس وهو رجل أعجمي لا معرفة له بالفقه وانما يعرف الظواهر: أنا اسالك في هذا الباب عن مسألة فأخبرني: هل تزوج رسول الله متعة أو تزوج أمير المؤمنين؟

فقلت له: لم يأت بذلك خبر ولا علمته

فقال: لو كان في المتعة خير ما تركها رسول الله وأمير المؤمنين

فقلت له: أيها القائد ليس كل ما لم يفعله رسول الله كان محرما، وذلك ان رسول الله والأئمة كافة لم يتزوجوا الاماء ولا نكحوا الكتابيات، ولا خالعوا ولا تزوجوا بالزنج ولا نكحوا السند ولا اتجروا الى الأمصار ولا جلسوا باعة للتجار، وليس ذلك كله محرما ولا منه شيء محظورا الا ما اختصت الشيعة به دون مخالفينا من القول في نكاح الكتابيات...".

وبغض النظر عن الجدل حول تحريم النبي للمتعة تحريما مؤقتا أو دائما، وهل يمكن للسنة أن تنسخ القرآن، فانا إذا راجعنا آية المتعة: " فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة". (النساء، ٢٤) فسنجد أنها تتضمن حكم الإباحة فقط، ولا تتضمن الاستحباب، كما نجد حكم الاباحة في الزواج من الإماء، في هذه الآية: "ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات...". (النساء، ٢٥) ولكن لم يرفع أحد هذا الحكم الى مستوى الاستحباب لعدم وجود دافع سياسي مثلما هو موجود في مسألة المتعة.

- **منع الزوجة من ميراث العقار**

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: "ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم

ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم" وهذا يعم جميع التركة بما يقتضي لهن الميراث منها، ولكن الشيعة قالوا: ان الزوجات لا ترث من رباع الأرض شيئا، واعطائهن بدلا من ذلك قيمة البناء والطوب والخشب والآلات.

وخصصوا بذلك عموم القرآن، كما يقول الشيخ المفيد، بناء على ما تواتر لديهم من أحاديث عن أئمة الهدي من آل محمد (ع) بأن المرأة لا ترث من رباع الأرض شيئا اذ ثبت الخبر عن الأئمة المعصومين بذلك، ويجب القضاء بخصوص العموم بخبر متواتر، لا سيما وأن أهل السنة يخصون العموم وظاهر القرآن بأخبار الآحاد الشاذة، ومنهم من يخصه بالمراسيل من الآحاد والظن الفاسد الذي يسمونه قياسا، فكيف ننكر خبرا ثبت عن النبي من جهة عترته الصادقين؟.

وأضاف المفيد: "ان للشيعة أن يقولوا: ان الرباع ليست مما تركها الأزواج لجميع الورثة، وانما قضى عموم القرآن لاستحقاق الزوجة الربع من تركات الأزواج، والثمن، على ما بينه الله عز وجل. واذا لم يثبت من جهة الاجماع ولا دليل قاطع للعذر أن التربة والرباع من تركات الأزواج للزوجات، بطل التعلق بالعموم في هذا الباب".

وردّ المفيد على أحد علماء أهل السنة في "صاغان" الذي اعترض على مخالفة الشيعة اجماع المسلمين في هذه المسألة (ولم يذكر اسمه) فقال له: "إنك أيها الشيخ قد خصصت وأئمتك من قبلك عموم هذه الآية، بل رفعتم حكمها في أزواج النبي وحرمتموهن من استحقاق بركات ميراثه جملة، وحرمتموهن شيئا منها بخبر واحد ينقضه القرآن، وهو ما رواه صاحبك عن النبي أنه قال: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة" فرد على الله قوله "وورث سليمان داود" وقوله "فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب". وخصص عموم قوله تعالى "للرجال نصيب مما ترك الوالدان..." وقصد بذلك منع سيدة نساء العالمين ميراثها من أبيها مع ما بيناه من ايجاب عموم القرآن ذلك. وظاهر قوله تعالى: " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل

حظ الأنثيين".

وربما كان السر وراء انفراد الشيعة بهذا التخصيص لعموم آية الميراث للزوجات، هو الرد على أبي بكر في منع الزهراء فدك، ومحاولة تجريد السيدة عائشة من ملكية بيتها الذي دفن فيه رسول الله (ص) ولو بعد قرون.

- **ارث البنت مع الأعمام**

وكما كان ثمة سر وراء الإفتاء بحرمان الزوجة من ميراث العقار، يبدو أن هناك أيضا سرا مشابها وراء الإفتاء بإعطاء جميع الإرث للبنت الوحيدة، وعدم إعطاء النصف للأخوة والأعمام والأقارب، كما يقول أهل السنة، وذلك من أجل منع العباسيين من ادعاء الحق في وراثة النبي سياسيا، وقد ناضل الشيخ المفيد في الدفاع عن هذا الموقف الفقهي – السياسي، المتأخر، وقد سئل في مجلس الشريف ابي الحسن علي بن أحمد بن إسحاق، حول حوز البنت المال دون العم والأخ، فقيل له: "أخبرنا عن رجل توفي وخلف بنتا وعما كيف تقسم الفريضة في تركته؟
فقال: إذا لم يكن ترك غير المذكورين فالمال بأسره للبنت خاصة، وليس للعم شيء.
فقال السائل: لم زعمت أن المال للبنت خاصة وليس للعم شيء وما الدليل على ذلك؟
فقال الشيخ: الدليل على ذلك من كتاب الله ومن سنة نبيه ومن اجماع آل محمد، فأما كتاب الله فقوله: "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وان كانت واحدة فلها النصف" فأوجب سبحانه للبنت النصف كملا مع الأبوين، وأوجب لها النصف الآخر مع العم بدلالة قوله تعالى "وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين" وذلك أنه اذا كان الأقرب أولى من الأبعد

كانت البنت مستحقة للنصف مع العم كما تستحقه مع الأبوين بنص التلاوة، ونظرنا في النصف الآخر ومن أولى به أهي أم العم؟ فاذا هي وجدناها أقرب من العم لأنها تتقرب بنفسها، والعم يتقرب الى الميت بجده، والجد يتقرب الى الميت بأبيه، فوجب رد النصف الباقي الى البنت بمفهوم آية ذوي الأرحام. وأما السنة فان رسول الله (ص) لما قتل حمزة بن عبد المطلب وخلف ابنته وأخاه العباس وابن أخيه رسول الله وبني أخيه عليا وجعفر وعقيلا، فورث رسول الله ابنته جميع تركته ولم يرث هو منها شيئا ولا ورث أخاه العباس ولا بني أخيه أبي طالب رحمه الله، فدل على أن البنت أحق بالميراث كله من العم والأخ وابن الأخ، وقد قال تعالى "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا". وأما اجماع آل محمد فان الاخبار متواترة عنهم بما حكيناه، وقد قال رسول الله: إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض".

وأضاف الشيخ المفيد: "قد الزم الفضل بن شاذان فقهاء العامة في قولهم في الميراث أن يكون نصيب بني العم أكثر من نصيب الولد واضطرهم الى الاعتراف بذلك. قال لهم خبروني عن رجل توفي وخلف ثلاثين ألف درهم وخلف ثمانية وعشرين بنتا وخلف ابنا واحدا، كيف يقسم ميراثه؟ فقالوا: يعطى الولد الذكر ألفي درهم وتعطى كل بنت ألف "للذكر مثل حظ الأنثيين". قال لهم: فما تقولون ان كان موضع الابن ابن عم؟ فقالوا: يعطى ابن العم عشرة آلاف درهم وتعطى البنات كلهن عشرين ألف درهم "فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك". قال لهم الفضل بن شاذان: فقد صار ابن العم أوفر حظا من الابن للصلب، والابن مسمى بأبيهم وأبوهم يتقرب بجده، والجد يتقرب بابنه، وهذا نقض الشريعة".

- **الطلاق بالثلاث: باطل؟ أو طلقة واحدة؟**

وهذه مسالة خلافية كبيرة بين السنة والشيعة، عبر التاريخ، وقد التزم عموم

فقهاء أهل السنة بكونها ثلاثا، وبينونة المرأة من زوجها كما لو طلقت ثلاثا، وذلك تقليدا لحكم الخليفة عمر باعتبار الطلاق بلفظ الثلاث ثلاثا، وكان من المتوقع أن ينتصر الشيخ المفيد لرأي أئمة أهل البيت المخالف لهذا الحكم، فقال: "لا خلاف أنه رفع (الى عمر) رجل قد طلق امرأته ثلاثا فأوجع رأسه ثم ردها اليه، وبعد ذلك رفع اليه رجل قد طلق كالأول فأبانها منه. فقيل له في اختلاف حكمه في الرجلين، فقال: قد أردت أن أحمله على كتاب الله (عز اسمه) ولكني خشيت أن يتتابع فيه السكران والغيران. فاعترف بأن المطلقة ثلاثا ترد الى زوجها على حكم الكتاب، وانه انما أبانها منه بالرأي والاستحسان، فعملنا من قوله على ما وافق القرآن، ورغبنا عما ذهب اليه من جهة الرأي".

وأضاف: "على أنه لا خلاف بين أهل اللسان وأهل الإسلام أن المصلي لو قال في ركوعه: سبحان ربي العظيم، ثم قال في عقيبه: (ثلاثا) ولو قال في سجوده سبحان ربي الأعلى، ثلاثا، ولو قرأ الحمد مرة ثم قال في آخرها بلفظه: عشرا، أو قال الملاعن: اشهد بالله، أربعا، إني لمن الصادقين.. لم يكن كذلك".

- ## تحريم بعض الأسماك

يقول الله تعالى: "وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا". (النحل، ١٤)

ويقول: "أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما". (المائدة، ٩٦)

والآيتان هنا مطلقتان، لا تعنيان بالطبع جواز أكل كل ما يوجد في البحر من حيوانات وأسماك، فبعض الأسماك سامة، كما ان بعض الأسماك قد يكون صحيا أكثر من غيره، وبعضها مفيدا لبعض الناس أو مضرا للبعض الآخر، كما هي الحيوانات البرية، ولكن القرآن الكريم لم يحرم أي نوع من

الأسماك بالخصوص، كما حرمت التوراة التي ذكرت: "كل ما ليس له زعانف وحرشف في المياه فهو مكروه لكم". (سفر اللاويين ١١:١٢)

ومن هنا فان عامة المسلمين لم ولا يحرمون أي نوع من الأسماك، سواء كانت له حراشف (فلوس) أو لا، ولكن الشيعة الجعفرية الاثني عشرية رووا عن الامام محمد الباقر أنه قال: "كُلْ ما له قشر من السمك، وما ليس له قشر فلا تأكله".

كما رووا عن الامام جعفر الصادق أنه قال: " كان علي (ع) بالكوفة يركب بغلة رسول اللَّه (ص) ثمّ يمرّ بسوق الحيتان، فيقول: لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر من السمك".

ومع أن هذين الحديثين يعتبران من أحاديث الآحاد، فانهما لم يرويا عن رسول الله (ص) وانما روي أحدهما عن الامام علي، والآخر عن الباقر، وقد يكونان صدرا من باب الكراهة الشخصية، وليس عن تحريم إلهي إسلامي، وربما كانا بتأثير يهودي، ولم يصدرا، في الحقيقة، لا علن الامام علي ولا عن الباقر، وعلى أية حال، فقد التزم الفقه الجعفري بتحريم الأسماك التي ليس لها فلس، وقال الشيخ المفيد: "يؤكل من صيد البحر كل ما كان له فلوس من السموك. ولا يؤكل منه ما لا فلس له. ويجتنب الجري والزمار والمارماهي من جملة السموك.

ودعم المفيد فتواه بحكاية أسطورية، عن تكلم بعض الأسماك والسلام على الامام علي بإمرة المؤمنين، وامتناع بعض الأسماك عن ذلك مثل الجري والزمار والمارماهي، وقال: "من ذلك ما رواه نقلة الأخبار واشتهر في أهل الكوفة لاستفاضته بينهم، وانتشر الخبر الى من عداهم من أهل البلاد فأثبته العلماء، من كلام الحيتان له في فرات الكوفة. وذلك أنهم رووا أن الماء طغى في الفرات، أو زاد حتى أشفق أهل الكوفة من الغرق، ففزعوا الى أمير المؤمنين فركب بغلة رسول الله، وخرج الناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، ثم دعا الله بدعوى سمعها أكثرهم ثم تقدم الى الفرات متوكئا على قضيب

بيده حتى ضرب صفحة الماء وقال: أنقص بإذن الله ومشيئته. فغاض الماء حتى بدت الحيتان من قعر البحر، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين، ولم ينطق بها أصناف من السموك، وهي الجري والزمار والمارماهي. فتعجب الناس لذلك وسألوه عن علة نطق ما نطق، وصمت من صمت، فقال: انطق الله لي ما ظهر من السموك، واصمت عني ما حرمه ونجسه وبعده.

وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي (ص) وتسبيح الحصى بكفه وحنين الجذع اليه، واطعامه الخلق الكثير من الطعام القليل".

ولو كان الشيخ المفيد يكتفي بالاعتماد على حديثي الباقر والصادق في تحريم الأسماك التي ليس فيها فلوس (خراشيف) لكان بالإمكان مناقشته في سند الروايتين، وحجية قول الباقر والصادق، ولكنه استعان بهذه الأسطورة العجيبة، التي تضحك الثكلى، ولم يكتف بنقل الأسطورة، بلفظ : "قيل" مثلا، وانما أكدها بكل قوة، فادعى ان نقلة الأخبار قد نقلوها، دون أن يذكر أي مصدر، وزعم استفاضة الخبر بين أهل الكوفة، وقال مرة أخرى إن "هذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي (ص) وتسبيح الحصى بكفه وحنين الجذع اليه، واطعامه الخلق الكثير من الطعام القليل". علما بأن كل هذه "المعاجز" لم تثبت تاريخيا، وانما هي أقرب الى الإشاعات المتأخرة، وهي تخالف القرآن الكريم الذي كان ينفي باستمرار قيام النبي محمد باجتراح المعاجز والاتيان بالآيات من أجل اثبات نبوته للناس.

وإذا كان المفيد قد اعتبر "رد الشمس" للامام علي حقيقة مسلمة، فكيف يمكن أن يكذب أسطورة تكلم الأسماك مع الامام علي؟

- **ولاية المرأة على نفسها**

يقول الشيخ المفيد: إن "المرأة إذا كانت كاملة العقل سديدة الرأي كانت أولى بنفسها في العقد على نفسها، وفي البيع والابتياع والتمليك والهبات والوقوف والصدقات. غير انها إذا كانت بكرا ولها أب أو جد لأب، فمن السنة أن يتولى العقد عليها أبوها، أو جدها لأبيها إن لم يكن لها أب، بعد أن يستأذنها في ذلك فتأذن فيه وترضى. ولو عقدت على نفسها بغير إذن ابيها كان العقد ماضيا، وان أخطأت السنة في ذلك. وان كانت ثيبا، فلها أن تعقد على نفسها بغير إذن أبيها، ولا تخطئ بذلك سنة".

- **العقيدة الجبرية**

وبسبب من اعتماد الشيخ المفيد على أخبار الآحاد الضعيفة، فقد ابتعد عن القرآن الكريم والعقل، في تبني القول "بوجوب الجنة لمن ينسب ولادته الى النبي (ص)" كما هو عنوان كتاب له، وفي نفس الوقت قال بعدم توفيق من قتل مؤمنا الى التوبة، وكذلك عدم نجابة ولد الزنا. وبالرغم من أن هذا ليس موضوعا فقهيا بحتا، وانما يتعلق بالآخرة، إلا أن لهذا الموقف آثارا اجتماعية في العلاقة مع أبناء الزنا والمجرمين السابقين التائبين، والنظر إليهم نظرة سلبية، وقد قال المفيد: "فأما القول فيمن استحل دماء المؤمنين وقتل منهم مؤمنا على الاستحلال، فان العقل لا يمنع من توبته، وقبول التوبة منه، لكن السمع ورد عن الصادقين من أئمة الهدى (ع) انه من فعل ذلك لم يوفق للتوبة أبدا ولم يتب على الوجه الذي يسقط عنه العقاب به مختارا لذلك غير مجبر ولا مضطر. كما ورد الخبر عنهم (ع): ان ولد الزنا لا ينجب ولا يختار عند بلوغه الايمان على الحقيقة، وإن أظهره على كل حال، وانما يظهره على الشك فيه والنفاق دون الاعتقاد له على الايقان... وعلى هذا القول اجماع الفقهاء من أهل الامامة ورواة الحديث منهم والآثار، ولم أجد

لمتكلميهم فيه مقالا حكيما في جملة الأقوال".

- **التداوي بطين قبر الحسين**

وتبعا لمنهج الشيخ المفيد الاخباري، وإيمانه بكل ما يرد اليه من أحاديث عن الباقر والصادق، فقد ذكر في " كتاب المزار" موضوع التداوي بطين قبر الحسين، وروى في عدة أبواب (٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ باب فضل طين قبر الحسين) ... عن ابي عبد الله قال: "في طين قبر الحسين الشفاء من كل داء، وهو الدواء الأكبر" و "لو أن مريضا من المؤمنين يعرف حق ابي عبد الله الحسين (ع) وحرمته وولايته، أخذ له من طين قبر الحسين مثل رأس الأنملة كان له دواء". و "طين قبر الحسين فيه شفاء، وإن أخذ على رأس ميل" و "من أصابته علة (فتداوى من طين) قبر الحسين (ع) شفاه الله من تلك العلة، الا ان تكون علة السام (الموت) و "حنكوا أولادكم بتربة الحسين فانها أمان" و" طين قبر الحسين من عند القبر سبعين باعا في سبعين باعا" و" ان الله خلق آدم من الطين، فحرم الطين على ولده... يحرم على الناس أكل لحومهم، ويحل لهم أكل لحومنا؟ وليكن اليسير منه مثل الحمصة"
وقال المفيد: يروى أن رجلا سأل الصادق فقال: اني سمعتك تقول: ان تربة الحسين من الأدوية المفردة، وانها. لا تمر بداء الا هضمته. فقال: قد كان ذلك، أو قد قلت ذلك، فما بالك؟ قال: اني تناولتها فما انتفعت بها. قال: أما ان لها دعاء، فمن تناولها ولم يدع به واستعملها، لم يكد ينتفع بها. قال: ما أقول اذا تناولتها. قال: تقبلها قبل كل شيء، وضعها على عينك، ولا تناول منها أكثر من حمصة، فان من تناول منها أكثر من ذلك، فكأنما أكل من لحومنا ودمائنا، فاذا تناولت فقل: اللهم اني اسألك بحق الملك الذي قبضها، واسألك بحق النبي الذي خزنها، وبحق الوصي الذي حل فيها، أن تصلي على محمد وآل محمد وان تجعله شفاء من كل داء، وأمانا من كل خوف، وحفظا من كل سوء. فاذا قلت ذلك فاستدرها في شيء، واقرأ عليها: انا انزلناه في ليلة القدر، فان الدعاء الذي تقدم لأخذها هو الاستئذان عليها،

وقراءة انا انزلنا، ختمها". و "طين قبر الحسين شفاء من كل داء، فاذا أكلته فقل: بسم الله وبالله، اللهم اجعله رزقا واسعا وعلما نافعا، وشفاء من كل داء، انك على كل شيء قدير".

ب٥ ف٢

الانتظار السلبي للإمام الغائب

ان التنظير للإمامة الإلهية، ووجود "الامام الثاني عشر" أدى الى نتيجة سلبية جدا تتمثل بانتظار ذلك "الإمام المفترض" وتحريم القيام بأي عمل ثوري أو سياسي أو تشكيل حكومة، أو تطبيق الحدود او الجهاد، أو حتى أداء صلاة الجمعة التي يشترط فيها إذن الإمام، وذلك لأن فرضية وجود الولد للامام العسكري، كانت تقوم على ضرورة تعيين الله تعالى لإمام معصوم من السلالة العلوية الحسينية الموسوية، من قبله تعالى، وعدم جواز إقامة أية حكومة بعيدا عن "الإمام المعصوم" وعدم السماح بالتحرك السياسي في "عصر الغيبة" ووجوب انتظار ذلك الامام. وذلك لأن الاعتقاد بوجود وولادة "الامام الثاني عشر" و "انتظاره" يعني تحريم التعامل مع اي مشروع ثوري او اي حاكم يحاول تشكيل حكومة في الارض. وهو ما أخرج الشيعة الاثني عشرية من المسرح السياسي، وحرم عليهم القيام بأي نضال من أجل العدل والحرية.

وقد ابتنى هذا الموقف على مجموعة من الروايات المختلفة التي تحتم الالتزام بموقف الائمة من أهل البيت وتحرم الخروج مع غيرهم، أو تحصر الخروج والقيام مع الامام الثاني عشر المهدي المنتظر (محمد بن الحسن العسكري):

كما قال المنظر الأول لغيبة "ابن الحسن" سعد بن عبد الله الأشعري القمي: "لا يجوز لنا ولا لأحد من الخلق أن يختار اماما برأيه ومعقوله واستدلاله.

وكيف يجوز هذا وقد حظره الله جل وتعالى على رسله وأنبيائه وجميع خلقه، فقال في كتابه، اذ لم يجعل الاختيار اليهم في شيء من ذلك "وما كان لمؤمن ولا لمؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم" وقال : " وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة من أمرهم" وانما اختيار الحجج والأئمة الى الله عز وجل ، واقامتهم اليه، فهو يقيمهم ويختارهم ويخفيهم واذا شاء أقامهم، فيظهرهم ويعلن أمرهم اذا أراد، ويستره اذا شاء فلا يبديه، لأنه تبارك وتعالى أعلم بتدبيره في خلقه وأعرف بمصلحتهم، والامام أعلم بأمور نفسه وزمانه وحوادث أمور الله منا".

و روى العياشي في (تفسيره) عن جابر الجعفي عن أبي جعفر (الباقر) انه قال: "الزم الارض، لا تحركن يدك ولا رجلك ابدا حتى ترى علامات اذكرها لك ...وإياك وشذاذ من آل محمد، فان لآل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فالزم الارض ولا تتبع منهم رجلا ابدا حتى ترى رجلا من ولد الحسين معه عهد نبي الله ورايته وسلاحه ... فالزم هؤلاء أبدا وإياك ومن ذكرت لك".

3 ـ وروى الحر العاملي عن ابراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي في كتاب :(الغارات) : ان امير المؤمنين خطب بالنهروان ..فقال :

ـ انظروا الى اهل بيت نبيكم فان لبدوا فالبدوا ، وان استصرخوكم فانصروهم تؤجروا ولا تستبقوهم فتصرعكم البلية .

العاملي:الوسائل ، كتاب الجهاد ، حكم الخروج بالسيف رقم 17

وروى الشريف الرضي في (نهج البلاغة) في آخر خطبة من خطبه عن اميرالمؤمنين انه قال:
ـ الزموا الارض واصبروا على البلاء ولا تحركوا بايديكم وسيوفكم في هوى السنتكم ، ولا تستعجلوا بما لم يعجله الله لكم ، فانه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله واهل بيته مات شهيدا ووقع اجره على الله واستوجب ثواب ما نوى من صالح عمله وقامت النية مقام اصلاته لسيفه ، وان لكل شيء مدة وأجلا .

وقد رواها صاحب الوسائل في كتاب الجهاد في نفس الباب السابق تحت رقم 15
وعلق ابن ميثم البحراني في (شرحه) لنهج البلاغة على هذه الخطبة بالقول:" نهي عن الجهاد من غير امر احد من الائمة من ولده بعده ، وذلك عند عدم قيام من يقوم منهم لطلب الامر فانه لا يجوز اجراء هذه الحركات الا باشارة من امام الوقت" .

وروى محمد بن إبراهيم بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340) في "الغيبة" عن ابي الجارود عن أبي جعفر، قال: "اوصيك بتقوى الله وان تلزم

بيتك وتقعد في دهماء هؤلاء الناس، واياك والخوارج منا فانهم ليسوا على شيء ولا الى شيء ". كما روى أيضا: "كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت (يعبد من دون الله)". وروى أيضا:" لا دين لمن لا ورع له ، ولا ايمان لمن لا تقية له ، ان اكرمكم عند الله اعملكم بالتقية ، فقيل له: يا ابن رسول الله الى متى؟.. قال: الى يوم الوقت المعلوم ، وهو يوم خروج قائمنا اهل البيت ، فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا ، فقيل له: ومن القائم منكم اهل البيت؟.. قال: الرابع من من ولدي ...وهو صاحب الغيبة قبل خروجه ".

وبناء على ذلك قال النعماني: "إن أمر الوصية والامامة بعهد من الله تعالى وباختياره لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه ورد مورد الظالمين والمنافقين الحالّين في ناره".

وقال النعماني في باب "ما أُمر به الشيعة من الصبر والكف والانتظار للفرج وترك الاستعجال بأمر الله وتدبيره" بعد ما ذكر سبعة عشر رواية حول التقية والانتظار في "عصر الغيبة": "انظروا ـ رحمكم الله ـ الى هذا التأديب من الائمة (ع) والى أمرهم ورسمهم في الصبر والكف والانتظار للفرج، وذكرهم هلاك المحاضير والمستعجلين وكذب المتمنين، ووصفهم نجاة المسلّمين ، ومدحهم الصابرين الثابتين، وتشبيههم إياهم على الثبات بثبات الحصن على أوتادها .. فتأدبوا ـ رحمكم الله ـ بتأديبهم وامتثلوا أمرهم وسلّموا لهم ولا تجاوزوا رسمهم ولا تكونوا ممن اردته الهوى والعجلة ومال به الحرص عن الهدى والمحجة البيضاء" .

وقال محمد بن علي الصدوق (ت 381) في: "الاعتقادات": "نعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي ولو بقي في غيبته عمر الدنيا ، لم يكن القائم غيره، لأن النبي والأئمة دلوا عليه باسمه ونسبه، وبه

رضوا وبه بشروا".

وأفتى قائلا: "التقية واجبة وتركها لا يجوز حتى خروج القائم ..ومن يتركها قبل خروج القائم فانه خارج من دين الله ودين الامامية ومخالف لله والرسول والائمة (ع)". كما افتى بنفس الحكم في كتاب: "الهداية" حيث قال: "التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الامامية وفارقه، وقال الصادق: خالطوا الناس بالبرانية وخالفوهم بالجوانية ما دامت الامرة صبيانية... والتقية واجبة لا يجوز تركها الى أن يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عز وجل ونهي رسوله والائمة (ع) ، ويجب الاعتقاد أن حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن ... ويجب أن يعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره ، بقي في غيبته ما بقي ، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره".

وقال الصدوق في: "اكمال الدين": " ...علينا فعل ما نؤمر به، وقد دلت الدلائل على فرض طاعة هؤلاء الائمة الاحد عشر الذين مضوا ، ووجب القعود معهم إذا قعدوا ، والنهوض معهم اذا نهضوا ، والاستماع منهم اذا نطقوا ... فعلينا أن نفعل في كل وقت ما دلت الدلائل على ان نفعله ".

وكان المعتزلة والزيدية في القرن الرابع الهجري، قد طرحوا نظرية: "ولاية الفقيه" على الشيعة الامامية ، خاصة في ظل "الغيبة الكبرى" . ولكن الالتزام بنظرية: "التقية والانتظار" منع الاجيال الاولى من قبول نظرية :"ولاية الفقيه" . ودار نقاش حام بين الطرفين حول هذا الموضوع . وقد نقله الشيخ الصدوق في مقدمة:(اكمال الدين) . حيث نقل مقتطفات من كتاب :(الاشهاد) لأبي زيد العلوي . وكتاب علي بن احمد بن بشار .حول الغيبة وولاية الفقيه . ورد عبدالرحمن بن قبة عليهما .

و طالب ابن قبة بالعودة الى موضوع النص والشورى حول خلافة رسول الله مباشرة . فان ثبتت هناك بالنص. فان الخلافة والامامة لا بد ان تثبت بالنص في كل زمان . وقال:(اذا ذكروا الحجة الصحيحة فننقلها الى الامام في كل زمان . لأن النص ان وجب في زمن وجب في كل زمان . لأن العلل الموجبة له موجودة ابدا) .

ولما كانت الشورى المباشرة بعد الرسول باطلة في نظر الامامية . فقد استصحب ابن قبة بطلانها في كل العصور ومنها بطلانها في عصر الغيبة . وأجاب بذلك عن سؤال الزيدية من الامامية: لماذا لا يقيمون الحكومة في عصر الغيبة ، لأن ذلك يتطلب خروجا من النص وعودة الى الشورى الباطلة في نظره. وقال: " ليس يقوم عندنا مقام الامام الا الامام".

وروى الشيخ المفيد عن عمرو بن ابي المقدام، عن جابر الجعفي، قال قال لي أبو جعفر: "يا جابر الزم الأرض ولا تحرك يدا ولا رجلا حتى ترى علامات اذكرها لك".

وعلق المفيد مسؤولية الاصلاح على الامام الغائب، فقال: "انه اذا غاب الامام للخوف على نفسه من القوم الظالمين فضاعت لذلك الحدود وانهملت به الاحكام ووقع به في الارض الفساد فكان السبب لذلك فعل الظالمين دون الله عز وجل اسمه، وكان المأخوذين بذلك المطالبين به دونه".

وكان تلميذ الشيخ المفيد، الشريف المرتضى علم الهدى (355 ـ 436) يعتقد بأن مهمة اقامة الائمة تقع على عاتق الله وليس على عاتق الأمة . وان ذلك لا يسوغ لها . وان مهمة اقامة الامراء تقع على عاتق الائمة وانها من فروضهم وعباداتهم التي يختصون بها .

ومن هنا فقد حرم السعي لتنصيب الامام وتشكيل الحكومة الاسلامية في عصر الغيبة "لأن ذلك ليس بأيدينا وانما بيد الله . فلا بد من الانتظار". وقال: "ليس إقامة الامام واختياره من فروضنا فيلزمنا اقامته ".

وهذا ما يؤكد وصول نظرية الامامة الإلهية، والقول بغيبة الإمام الثاني عشر، الى مأزق تاريخي كبير، أدى الى تغييب الشيعة "الاثني عشرية" عن مسرح التاريخ.

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

وبعدما ألغى الشيخ المفيد (ومنظرو الاثني عشرية) فكرة إقامة الدولة من قبل الشيعة في "عصر الغيبة" كان لا بد من أن يلغى كل ما يتعلق بها من أعمال، وعلى رأسها مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تحتاج الى قوة، ما عدا القيام بذلك باللسان والقلب. وحسبما يقول الشيخ المفيد: "ليس له القتل والجراح الا بإذن سلطان الزمان المنصوب لتدبير الانام (أي الامام الغائب) فان فقد الإذن بذلك لم يكن له من العمل في الانكار الا بما يقع بالقلب واللسان من المواعظ بتقبيح المنكر، والبيان عما يستحق عليه من العقاب والتخويف بذلك وذكر الوعيد عليه ، وباليد ما لم يؤد العمل بها الى سفك الدماء ، وما تولد من ذلك من اخافة المؤمنين على أنفسهم والفساد في

الدين ، فان خاف الانسان من الانكار باليد ذلك لم يتعرض له ، وان خاف بإنكار اللسان ايضا ما ذكره امسك عن الانكار به واقتصر على انكاره بالقلب". وقال: "ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان فرض على الكفاية بشرط الحاجة اليه لقيام الحجة على من لا علم لديه الا بذكره، أو حصول العلم بالمصلحة به، أو غلبة الظن بذلك. فأما بسط اليد فيه فهو متعلق بالسلطان وايجابه على من يندبه له واذنه فيه، ولن يجوز تغيير هذا الشرط المذكور. وهذا مذهب متفرع على القول بالعدل والامامة دون ما عداهما".

وقد ادى هذا الموقف السلبي من (قانون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) الى تكريس ظاهرة الانسحاب السياسي عند عامة الشيعة الامامية وضعف المشاركة في التغيير الاجتماعي.

اقامة الحدود

وبالرغم من أن إقامة الحدود تعتبر أيضا من أعمال الدولة، ويشترط في اقامتها إذن الامام، الا أن الشيخ المفيد أجاز لفقهاء الشيعة إقامتها في "عصر الغيبة" بدعوى "التفويض لهم في ذلك من قبل الأئمة" وقال: " فأما إقامة الحدود فهو الى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام، ومن نصبوه لذلك من الأمراء والحكام. وقد فوضوا النظر فيه الى فقهاء شيعتهم مع الإمكان، فمن تمكن من اقامتها على ولده وعبده، ولم يخف من سلطان الجور اضرارا به على ذلك فليقمها، ومن خاف من الظالمين، اعتراضا عليه في اقامتها، أو خاف ضررا بذلك على نفسه، أو على الدين، فقد سقط عنه فرضها. وكذلك ان استطاع إقامة الحدود على من يليه من قومه وأمن بوائق الظالمين في ذلك، فقد لزمه إقامة الحدود عليهم، فليقطع سارقهم ويجلد زانيهم ويقتل قاتلهم، وهذا فرض متعين على من نصبه المتغلب لذلك على ظاهر خلافته له أو الامارة من قبله على قوم من رعيته، فيلزمه إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام والأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر وجهاد الكفار، ومن يستحق ذلك من الفجار، ويجب على اخوانه المؤمنين معونته على ذلك، اذا استعان بهم، ما لم يتجاوز حدا من حدود الايمان أو يكون مطيعا في معصية الله تعالى".

فقد علق السيد المرتضى تطبيق الحدود حال الغيبة حتى يظهر الامام ، وقال في :(رسائله): (ان ظهر الامام والمستحق للحدود باق ، وهي ثابتة عليه بالبينة والاقرار استوفاها منه ، وان فات ذلك بموته كان الاثم على من أخاف الامام وألجأه الى الغيبة ، وليس ينسخ الشريعة في اقامة الحدود لأنه انما يكون نسخا لو سقط فرض اقامتها مع التمكين وزوال الاسباب المانعة من اقامتها ، واما مع عدمه والحال ماذكرنا فلا) .
المرتضى:رسالة في الغيبة / رسائل الشريف المرتضى ج2 ص 298

ونفى (ان تكون الامة مخاطبة بتنفيذ الحدود حتى تكون مذمومة بتضييعها ، وقال: ان اقامة الحدود من فروض الائمة (ع) وعباداتهم التي يختصون بها) .
المرتضى :الشافي ج1 ص 112

ورفض الشيخ الطوسي في (الغيبة): اعتبار تجميد الحدود في عصر الغيبة بمثابة السقوط ، واصر على انها باقية في جنوب مستحقيها ، فان ظهر الامام ومستحقوها باقون اقامها عليهم بالبينة او الاقرار ، وان كان فات ذلك بموته كان الاثم في تفويتها على من اخاف الامام وألجأه الى الغيبة .
ولم يعتبر ذلك نسخا لاقامة الحدود لأن الحد انما يجب اقامته مع التمكن وزوال المنع ويسقط مع الحيلولة ، وانما يكون ذلك نسخا لو سقط اقامتها مع الامكان وزوال المانع .
الطوسي: الغيبة 64

وقال في :(النهاية): (أما اقامة الحدود فليس يجوز لأحد اقامتها الا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى او من نصبه الامام لاقامتها ، ولا يجوز لأحد سواهما اقامتها على حال) .
المصدر 284

وكما سمح المفيد للفقهاء الشيعة بإقامة الحدود بافتراض "النيابة عن الإمام" أوجب على الشيعة تسليم الزكاة لهم، فقال: " لما غابت عينه (النبي) من العالم بوفاته صار الفرض حمل الزكاة الى خليفته، فاذا غاب الخليفة كان الفرض حملها الى من نصبه من خاصته لشيعته. فاذا عدم السفراء بينه وبين رعيته، وجب حملها الى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته، لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له في ديانته".
ولكنه لم يقل ذلك ، بناء على "افتراض النيابة عن الإمام" وانما قال: "لأن الفقيه

أعرف بمواضعها ممن لا فقه له".

ولئن كان رأي الشيخ المفيد واضحا في مستلم الزكاة في "عصر الغيبة" وهو الفقيه الشيعي، فان موقفه من مستلم الخمس، ومن أساس وجوب الخمس لم يكن واضحا، بل مرتبكا بدرجة كبيرة، ومن المعلوم أن الفقه الشيعي يؤمن بأن الخمس يجب إخراجه من الانفال، وهي خاصة لله وللرسول وللامام القائم مقامه من بعده ، خالصة له كما كانت له (ص) في حياته. وأنه لا يحق لأحد ان يعمل في شيء من الانفال الا بإذن الامام العادل فمن عمل فيها بإذنه فله اربعة اخماس المستفاد منها وللامام الخمس.

و لما كان (الامام العادل) في المصطلح الشيعي يعني: الامام المعصوم المعين من قبل الله تعالى، وانه الامام الثاني عشر الغائب، فانه يصبح : المالك الحقيقي للانفال .

كما يجب أخراج الخمس من المغانم والارباح، وتقديمه لله وللرسول وللامام ، وأن الامام الغائب هو الشخص الوحيد صاحب الخمس والانفال والذي يحق له استلامها وتوزيعها، ولكن لا سبيل الى الوصول اليه لأداء حقوقه.. كما لا توجد اية نصوص منه في مسألة توزيعها والتصرف فيها في ظل الغيبة.

ومن هنا فقد احتار الشيخ المفيد، وقال: " قد اختلف قوم من اصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم الى مقال ، فمنهم من يسقط فرض اخراجه لغيبة الامام وما تقدم من الرخص فيه من الاخبار، وبعضهم يوجب كنزه ويتأوّل خبرا ورد :"ان الارض تظهر كنوزها عند ظهورالامام وانه (ع) اذا قام دله الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان". وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستصحاب، وبعضهم يرى عزله لصاحب الامر، فان خشي ادراك الموت قبل ظهوره وصى به الى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم الى الامام ثم ان ادرك قيامه .. والا وصى به الى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط الى أن يظهر امام الزمان، وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم لأن الخمس حق لغائب لم يرسم

فيه قبل غيبته رسما يجب الانتهاء اليه فوجب حفظه الى وقت إيابه والتمكن من ايصاله اليه أو وجود من انتقل بالحق اليه، ويجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند عدم ذلك سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الاملاك ، ويجب حفظها بالنفس أو الوصية الى من يقوم بإيصالها الى مستحقها من أهل الزكاة من الاصناف . وان ذهب ذاهب الى ما ذكرناه في شطر الخمس الذي هو خالص للامام ، وجعل الشطر الآخر لأيتام آل محمد وابناء سبيلهم ومساكينهم على ما جاء في القرآن لم يبعد اصابته الحق في ذلك بل كان على صواب، وانما اختلف اصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ اليه من صريح الالفاظ ، وانما عدم ذلك لموضع تغليظ المحنة مع اقامة الدليل بمقتضى العقل في الامر من لزوم الاصول في حظر التصرف في غير المملوك الا بأذن المالك وحفظ الودائع لأهلها ورد الحقوق".

ويلاحظ أن المفيد يكشف عن الحيرة في موضوع الخمس والغموض الذي يلفه، ويتحدث عن عدم وجود نصوص صريحة من "الامام الغائب" أو غيره حول حكم الخمس في عصر الغيبة، وهو ما أدى الى عدد من الاقوال الغريبة المنافية للعقل والقرآن من قبيل اسقاط الخمس أو دفنه في الارض أو القائه في البحر أو عزله والوصية به الى يوم ظهور المهدي، وهو الرأي الذي اختاره المفيد .

وقد اتخذ الشيخ المفيد هذا الرأي اعتمادا على التزامه بنظرية "التقية والانتظار للامام الغائب " التي كانت تعني تحريم اقامة الدولة في عصر الغيبة او القيام بمسؤولياتها، ومنها استلام الخمس وتوزيعه.

ولكن الشيخ المفيد لم يتحدث عن نظرية (النيابة العامة) في سائر الابواب كالخمس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وصلاة الجمعة والثورة واقامة الدولة، واكتفى في الزكاة بإيجاب حملها الى الفقهاء "لأنهم اعرف بمواضعها".

ويبدو أن الشيخ المفيد لم يكن يرى في المقبولة والمشهورة، الواردتين في باب القضاء، إذنا عاما للفقهاء بممارسة

دور الإمامة في "عصر الغيبة". وما يؤكد ذلك ان الرسائل التي يقال بأن (الامام الغائب) قد ارسلها اليه، تخلو من أي تفويض له بأي منصب قيادي، كما لا تتحدث عن "النيابة العامة للفقهاء في عصر الغيبة ".

وقد اشترط الشيخ الطوسي في :(المبسوط) في وجوب الجهاد ظهور الامام العادل الذي لا يجوز لهم القتال الا بأمره ولا يسوغ لهم الجهاد من دونه ، او حظور من نصبه الامام للقيام بأمر المسلمين ،وقال بعدم جواز مجاهدة العدو متى لم يكن الامام ظاهرا ولا من نصبه الامام حاضرا ،وقال :ان الجهاد مع ائمة الجور او من غير امام خطأ يستحق فاعله به الاثم ، وان اصاب لم يؤجر عليه وان اصيب كان مأثوما. واستثنى من ذلك حالة الدفاع عن النفس وعن حوزة الاسلام وجميع المؤمنين ، اذا دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الاسلام ، واشترط عدم القصد في هذه الحالة الجهاد مع الامام الجائر ولا مجاهدتهم ليدخلهم في الاسلام .
وقال : ان المرابطة في سبيل الله فيها فضل كبير وثواب جزيل غير ان الفضل فيها يكون حال كون الامام ظاهرا..ومتى لم يكن الامام ظاهرا لم يكن فيه ذلك الفضل ، فان نذر في حال استتار الامام وانقباض يده عن التصرف :ان يرابط ، وجب عليه الوفاء ، غير ان حكمه ما ذكرناه من انه لا يبدأ العدو بقتال ، وانما يدفعهم اذا خاف سطوتهم ، وان نذر ذلك في حال انقباظ يد الامام صرف ذلك في وجوه البر .

ب٥ ف٣

إحياء الموتى ، وإماتة الأحياء

ظهر لنا خلال الفصول الماضية، ان مشروع الشيخ المفيد الفكري والثقافي يتألف من جزئين:
الأول: إثبات نظرية الإمامة الإلهية للأئمة العلويين الحسينيين الموسويين، الأحد عشر، من الإمام علي الى الحسن العسكري،
والثاني: إثبات فرضية وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ثم إثبات صفة الإمامة والمهدوية والغيبة له.

وهو ما أدى الى تأسيس الفرقة "الاثني عشرية" في القرن الرابع الهجري، بعد أن كانت نظرية الإمامة الموسوية (أبناء موسى بن جعفر: علي الرضا ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري) قد وصلت الى طريق مسدود، بوفاة العسكري سنة ٢٦٠ هـ دون خلف ظاهر، وقوع شيعة العسكري في حيرة شديدة أدت الى تفرقهم أربع عشرة فرقة، وقيام فرقة منهم بافتراض وجود ولد له في السر، الا أن هذه الفرقة بدأت تتلاشى مع

الزمن، وبعد مضي حوالي مائة عام على وفاة العسكري. وهذا ما أكده ثلاثة مؤرخين شيعة إماميين هم الكليني في (الكافي) والنعماني في (الغيبة) والصدوق في (إكمال الدين).

ونقول "الخط الموسوي" لأن الخط الآخر "الإسماعيلي" كان ناشطا جدا في القرن الرابع، واستطاع أن يقيم الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا، ثم يمتد الى الحجاز والشام وكاد أن يصل الى العراق.

وبغض النظر عن صحة نظرية الإمامة أو بطلانها، فانها كانت تدور في حياة الأئمة الأحد عشر، وفي الأئمة الإسماعيليين، حول أئمة موجودين في الظاهر، ولكنها وصلت مع وفاة العسكري دون خلف الى حالة من الموات والفقدان والتلاشي، كما قال فريق من شيعة العسكري وهو الذي قال ببطلان نظرية الإمامة من أساسها، والا لما وصلت الى طريق مسدود.

وجاء الشيخ المفيد ليعيد الحياة الى هذه النظرية الميتة، عن طريق "إثبات" وجود الامام الثاني عشر الغائب، ولولا ذلك لكانت النظرية الامامية (الموسوية) قد ماتت وانقرضت مثل ما ماتت وانقرضت نظريات شيعية سابقة كالسبئية والكيسانية والناووسية والمحمدية والواقفية وغيرها من النظريات التي قال بها بعض الغلاة الباطنيين، واثبت التاريخ عدم صدقيتها.

ولكن ماذا فعل الشيخ المفيد بالشيعة؟

لقد أماتهم، وأدخلهم في كهف ووضع عليهم الحجارة، واخرجهم من مسرح الحياة.

فقد بذل جهدا كبيرا في تحويل "الغيبة" المفترضة الى "عقيدة دينية" **رغم أن** هذا الادعاء كان ينطوي على موقف مزدوج فمن ناحية يقول بوجوب تعيين الله إماما في الأرض، ومن ناحية أخرى يقول بغيبته عن الحياة.

ولما لم يكن لذلك "الامام المفترض" أي وجود حقيقي وظاهري وحيوي، فقد اكتفى الشيخ المفيد من وجوده في الأذهان فقط، فقال: إن " مدلول الخبر هو لزوم وجود الامام ولزوم معرفة المسلم به، ولم يتضمن وجوب ظهوره وعدم غيبته. وان نفس معرفتنا بوجوده، وامامته وعصمته وفضله وكماله، تنفعنا بأن نكتسب بها الثواب والأجر لامتثالنا لأمر الله بذلك، ثم ان انتظارنا لظهوره

عبادة نؤدي واجبا اليها فرضه الله علينا".

وقد غفل المفيد بذلك عن "ضرورة وجود الحجة في الأرض" فماذا يفيد "الاعتقاد" بوجوده، وغيبته عن الحياة؟

وكان الشيخ المفيد نفسه قد روى عدة أحاديث عن أئمة أهل البيت في الرد على الفرق الشيعية المغالية والمنحرفة التي افترضت "غيبة" أئمتها السابقين، واشترط الأئمة فيها أن يكون الإمام حيا ظاهرا حتى يصبح حجة على الناس، حيث روى المفيد عن ابي الحسن قال: قال ابو عبد الله: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام حي يُعرف". وعن الرضا: قال أبو جعفر: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام حي يُعرف". وعن عمر بن يزيد، عن ابي الحسن الأول (الكاظم) قال سمعته يقول: "من مات بغير امام ميتة جاهلية، امام حي يعرفه". فقلت: لم اسمع أباك يذكر هذا – يعني اماما حيا – فقال: "قد والله قال ذاك رسول الله، وقال رسول الله: "من مات وليس له امام يسمع ويطيع مات ميتة جاهلية". وعن ابي الجارود، قال سمعت أبا عبد الله يقول: "من مات وليس عليه امام حي ظاهر مات ميتة جاهلية". قال قلت: امام حي جعلت فداك؟ قال: "امام حي". وعن داود الرقي، عن العبد الصالح، قال: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام حي يعرف".

وكل هذه الروايات تؤكد ضرورة حياة الإمام وظهوره، وأن يقوم بدور الامامة، وهذا يتناقض مع الغيبة والسرية، ولكن الشيخ المفيد يتخلى هنا عن "العقل" ويلجأ الى "الغيب" ويرفض سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، ويقول:" ان المصلحة لا تُعرف إلا من جهة علام الغيوب ، المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب ، الذي لا تخفى عليه السرائر". و" ان سرَّ الغيبة لا يعلمه إلا هو".

ويبدو أن المفيد شعر بهذا التناقض، بل ان الكثير من الشيعة وغيرهم كانوا يثيرون هذا الموضوع معه، فقال: "فان قال قائل: فاذا كان الخبر (من مات وهو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) صحيحا كيف يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان، وتغييبه واستتاره على الكل الوصول اليه، وعدم

علمهم بمكانه؟

قيل له: لا مضادة بين المعرفة بالإمام وبين جميع ما ذكرت، لأن العلم بوجوده في العالم لا يفتقر الى العلم بمشاهدته".

وضرب المفيد مثلا بمعرفة أصحاب الديانات السابقة بمجئ النبي محمد في المستقبل. وغيبة الخضر ، وموسى عن قومه (أربعين يوما) وغيبة يوسف، ويونس، وأصحاب الكهف.

وهذا قياس باطل، فان الله لم يكلف أحدا باتباع الخضر وأصحاب الكهف، كما لم يكن يوسف مكلفا بالامامة والقيادة، وأما النبي موسى فقد غاب مؤقتا وخلف أخاه هارون مكانه.

وقد ذهب الشيخ المفيد بعيدا في استعمال القياس الباطل، عندما تشبث ببعض أساطير التاريخ مثل غيبة وخفاء ولادة " كيخسرو بن سياوخش بن كيقاوس ملك الفرس... وما كان من ستر أمه حملها واخفاء ولادتها لكيخسرو... والخبر بأمره مشهور، وسبب ستره واخفاء شخصه معروف قد ذكره علماء الفرس واثبته محمد بن جرير الطبري في كتابه التاريخ".

وقال: "ان استتار ولادة المهدي بن الحسن عن جمهور أهله وغيرهم، وخفاء ذلك عليهم واستمرار استتاره عنهم ليس بخارج عن العرف، ولا مخالفا لحكم العادات".

وتساءل: "ما الذي ينكر خصوم الامامية عن قولهم في ستر الحسن ولادة ابنه المهدي عن أهله وبني عمه وغيرهم من الناس؟ وأسباب ذلك اظهر من أسباب ستر من عددناه وسميناه".

وتغافل المفيد عن حقيقة اختلاف غيبة الأنبياء والصالحين والأمراء في التاريخ لفترات محدودة عن غيبة الإمام الذي يفترض الإمامية أن الله قد عينه لقيادة الأمة الإسلامية وإدارة شؤونها المختلفة، وعدم جواز اختفاء هذا الإمام يوما واحدا فكيف بالغيبة مئات السنين؟

ومن هنا "قام انسان من المعتزلة وقال للشيخ المفيد: كيف يجوز ذلك منك وأنت ناظر منهم، قائل بالعدل والتوحيد، وقائل بأحكام العقول، تعتقد بامامة رجل ما صحت ولادته دون امامته، ولا وجوده دون عدمه، وقد تطاولت السنون حتى ان المعتقد منكم يقول ان له منذ ولد خمسا وأربعين ومائة سنة، فهل يجوز هذا في عقل أو سمع؟
قال له الشيخ: اعلم ان الدلالة عندنا قامت على أن الأرض لا تخلو من حجة، ثم ان الحجة على صفات، ومن لا يكون عليها لم تكن فيه".

وفي محاولة من الشيخ المفيد التخفيف من حكاية "الغيبة" اللامعقولة، ادعى استمرار اللقاء بالإمام الغائب في فترة ما يسمى بـ "الغيبة الكبرى، أو الطولى" التي ابتدأت بعد وفاة "النائب الرابع" علي بن محمد السمري سنة ٣٢٩هـ ، فقال: "فأما بعد انقراض من سميناهم من أصحاب أبيه وأصحابه، فقد كانت الاخبار عمن تقدم من آل محمد متناصرة: بأنه لا بد للقائم المنتظر من غيبتين، احداهما أطول من الأخرى، يعرف خبره الخاص في القصرى، ولا يعرف العالم له مستقرا في الطولى الا من تولى خدمته من ثقات أوليائه، ولم ينقطع عنه الاشتغال بغيره".
وقد ادعى الشيخ المفيد عدم معرفة أحد به الا "ثقات أوليائه" ولكنه لم يقل لنا من هم؟ وكيف عرف بذلك؟ أم انه كان يرجم بالغيب؟ ليس إلا.

وسواء كان "الإمام الغائب" يلتقي بأحد في غيبته، أو لا يلتقي، فان الغيبة الطويلة تناقض فرضية الإمامة الإلهية، وهذا سؤال طرحه الشيعة على المفيد، وأشار اليه في أحد كتبه، وهو: "اذا كان الامام غائبا طول هذه المدة فهو لا ينتفع به فما الفرق بين ووجوده وعدمه؟ - وحاول أن يجيب قائلا - : ان الله نصبه (ع) دليلا وحجة ، ولكن الظالمين هم الذين أخافوه فمنعوا من الاستفادة منه، فهم المسؤولون عن ذلك، واذا لم يوجده الله أو أعدمه لكانت العلة في عدم الاستفادة منه، صنع الله تعالى، والفرق بين الأمرين واضح؟".

وأشار المفيد الى ما أثاره البعض من تناقض الغيبة مع ضرورة الامامة، فقال: "الامامية تناقض مذهبها في ايجابهم الامامة وقولهم بشمول المصلحة للأنام بوجود الامام وظهوره وأمره ونهيه وتدبيره... وقولهم مع ذلك: ان الله تعالى قد أباح للامام الغيبة عن الخلق وسوغ له الاستتار عنهم، وان ذلك هو المصلحة وصواب التدبير للعباد. وهذه مناقضة لا تخفى على العقلاء".
و"ان غيبته متى صحت على الوجه الذي تدعيه الامامية بطلت الحاجة اليه، اذ كان وجوده معها كعدمه من العالم، ولا تظهر له دعوة ولا تقوم له حجة ولا يقيم حدا ولا ينفذ حكما، ولا يرشد مسترشدا ولا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر، ولا يهدي ضالا ولا يجاهد في الإسلام".

وأجاب المفيد قائلا: "تدبير الله لخلقه وارادته عمومهم بالصلاح، ليس ذلك بمتناقض في العقل ولا متضاد في قول أهل العدل بل هو ملتئم على المناسب والاتفاق. (فان) الله فرض الحج والجهاد وجعله صلاحا للعباد، فاذا تمكنوا منه عمت به المصلحة، واذا منعوا منه بإفساد المجرمين كانت المصلحة لهم تركه، والكف عنه، وكانوا بذلك معذورين، وكان المجرمون به ملومين".
وهنا يستخدم المفيد مرة أخرى (القياس) الباطل، فان الله قد أمر الناس بالحج والجهاد، وأوكل اليهم تقدير المصلحة والقدرة، في القيام بذلك، واذا لم يستطيعوا فانهم معذورون، ولكن حالة الناس مع "الامام الغائب" ليست مشابهة، لأنهم كانوا قادرين على الثورة والتغيير، كما فعل الشيعة الزيدية والاسماعيلية في تلك الأيام، الا أن ذلك "الامام الموهوم" لم يظهر، ولم يختبر الظروف، ولم ينزل عليه وحي بالاختباء من الحكام، مما يؤكد أن القول بوجوده لم يكن سوى افتراض وهمي لا حقيقة له.

وكاد المفيد أن يعترف بتناقض "الغيبة" مع نظرية الامامة، ولكنه القى اللوم في سبب الغيبة، على المجرمين، إلا ان هذا التبرير منه كان افتراضا متناقضا أيضا مع ما افترضه سابقا من إرادة الله تغييب الإمام.

واذا قبلنا هذا الافتراض من المفيد، بأن الغيبة بسبب ملاحقة المجرمين لذلك الامام، فلماذا يغيب عن أوليائه، ولا سيما اذا كان وجود الامام لطفا من الله لهم، حسب نظرية الامامة؟

وهنا لا يملك المفيد إلا أن يقلب نظرية اللطف (الوهمية المفترضة) فيقول: إن "غيبة الامام عن أوليائه لطف لهم في وقوع الطاعة منهم على وجه يكون به أشرف منها عند مشاهدته".

ويستميت المفيد في الدفاع عن "الغيبة" الى درجة يكاد ينفي فيها ضرورة الإمامة، فينقل قول الخصوم: "إذا استمرت غيبة الامام على الوجه الذي تعتقده الامامية، فلم يظهر له شخص ولا تولى إقامة حد ولا انفاذ حكم ولا دعوة الى حق ولا جهاد عدو، بطلت الحاجة اليه في حفظ الشرع والملة وكان وجوده في العالم كعدمه. – ثم يجيب -:

نقول: ان غيبته لا تخلّ بما صدقت الحاجة اليه من حفظ الشرع والملة. ألا ترى ان الدعوة اليه انما يتولاها شيعته، وتقدم الحجة بهم في ذلك، ولا يحتاج هو الى تولي ذلك بنفسه. كما كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام، تظهر نائبا عنهم، وقد قامت أيضا نائبا عنهم بعد وفاتهم، وكذلك إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وقد يتولاها أمراء الأئمة وعمالهم دونهم...وكذلك الجهاد، ألا ترى أنه يقوم به الولاة من قبل الأنبياء والأئمة دونهم، ويستغنون بذلك عن توليه بأنفسهم، فعلم بما ذكرناه ان الذي أحوج الى وجود الامام ومنع من عدمه ما اختص به من حفظ الشرع الذي لا يجوز ائتمان غيره عليه ومراعاة الخلق في أداء ما كلفوه من أدائه".

ويضيف: إن "الرجوع للعلماء والعقل جائز للمكلف الاعتماد عليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد، ولو كان الامام ظاهرا ما وسعه غير الرد اليه والعمل على قوله".

وهنا يأتي سؤال: "ان الأمة إذا كان بإمكانها الاعتماد في العمل بالدين

على ما ذكر من النصوص والاجتهاد وأحكام العقول، ثم الأصول فهي اذن مستغنية عن الامام، وليست بحاجة اليه فلماذا الالتزام بوجوده في الغيبة؟"

ولا يملك المفيد الا أن يقول: "ان الحاجة الى الامام مستمرة لو كان غائبا". ولكنه لم يوضح ما هي الحاجة؟ وكيف يقوم الامام الغائب بمهمته في سد حاجة الناس وهو غائب عنهم؟

لقد وقع الشيخ المفيد في مأزق كبير، بين أن يعلق أعمال الامام على ذلك "الإمام الغائب" المفترض، وبين أن يسمح للناس القيام بدوره في الحياة، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وإقامة الحدود وإدارة شؤون الناس العامة، بدون الحاجة لصفات الامام المثالية من العصمة والنص، وهي الشروط التي اضطرت الشيعة الامامية الى افتراض وجود ولد للامام العسكري "عقليا" وخلافا لأي دليل تاريخي. وقد تجنب المفيد اتخاذ موقف صريح، كالشيخ سعد بن عبد الله الأشعري القمي، وعبد الرحمن بن قبة، والشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق وغيرهم ممن حرموا إقامة الدولة في "عصر الغيبة" وقالوا بنظرية "التقية والانتظار" كما تجنب اتخاذ موقف واضح من السماح للناس للقيام بدور الامام وانتخابه عبر الشورى، أو أهل الحل والعقد.

لماذا لا يلتقي "الإمام الغائب" بالمفيد وأوليائه المخلصين؟

إذا قبلنا جميع فرضيات الشيخ المفيد حول وجود "الامام الثاني عشر" وغيبته بسبب الخوف من الظالمين، فلماذا غاب "غيبة كبرى" لا يلتقي فيها أحدا من اوليائه كالشيخ المفيد، كما كان يلتقي – على فرض صحة الادعاء – بالنواب الخاصين، في ما يسمى بـ "الغيبة الصغرى"؟ وهل قرار المقاطعة التامة للناس حتى الشيعة المخلصين له، بقرار منه أو من الله تعالى؟ وما هو السبب؟ ولا سيما بعد انتفاء الخوف من الظالمين وكثرة عدد الشيعة وقوتهم؟ أم أن دعوى "الغيبة الكبرى" ليست سوى محاولة للتغطية على العدم؟ أو وفاة ذلك "الإمام الغائب" على فرض وجوده؟

لقد كان الشيعة في القرن الرابع الهجري يفكرون بعقلانية طبيعية، ولكن الشيخ المفيد كان يسير بالعكس منهم، ويحاول أن يصادر عقولهم ويقنعهم بشتى الوسائل بأسطورة "الغيبة الكبرى".

ولقد نقل الينا تلميذه الشريف المرتضى بعض حوارات الشيعة مع المفيد، كما يلي:"- خبرني عن الامام الغائب عندكم أهو في تقية منك، كما هو في تقية من أعدائه

- في تقية من اعدائه وكثير من الجاهلين، ولست أنكر أن يكون في تقية من جماعة ممن يعتقد امامته الآن، فأما أنا فانه لا تقية عليه مني بعد معرفته بي على حقيقة المعرفة... وأما وجه تقيته من بعض من يعتقد امامته الآن فان المعتقدين بذلك ليسوا بمعصومين من الغلط. اذ التقية انما في الخوف على النفس والاخافة للامام لا تقع من عارف بالله عز وجل.

- اذا لم يكن الامام في تقية منك فما باله لا يظهر لك، فيعرفك نفسه بالمشاهدة، ويريك معجزة ويبين بك كثيرا من المشكلات... اذا كان قد أمن منك الاغراء به، وتيقن ولايتك له ظاهرة وباطنة؟

- اني أقول لك ان الامام يعلم السرائر وانه مما لا يخفى عليه الضمائر.. واي علم باطنا فبإعلام الله له خاصة على لسان نبيه، بما أودعه آباؤه من النصوص أو بالمنام الذي يصدق ولا يخلف".

وكما يلاحظ فان الشيخ المفيد يقع في مأزق الجواب التعسفي، فيتخيل أسطورة أخرى، هي "علم الامام" بالسرائر، و"انه مما لا يخفى عليه الضمائر" وهذا أمر لم يكن يعلمه رسول الله (ص) ثم يفترض أن ذلك الإمام المتخيل يتلقى العلم من الله بطرق شتى، حتى يلتقي بهذا أو ذاك، وهذا رجم من الشيخ المفيد بالغيب، وقول بلا دليل.

وعندما يشعر الشيخ المفيد بالحرج الشديد من تناقضه بين دعوى وجود "الامام الغائب" وبين عدم الاتصال به شخصيا، لكي "يبين له كثيرا من المشكلات" فان المفيد يحاول الخروج من هذا المأزق بادعاء ارسال "الإمام"

له   رسائل عبر البريد بواسطة أعرابي.

الخاتمة:

الشيخ المفيد.. وداعا

رأينا في صفحات هذا الكتاب أن نظرية "الامامة الإلهية" انطلقت من تصورات مثالية بضرورة اتصاف الحكام (الأئمة) بصفة "العصمة" والكمال والعلم "اللدني الإلهي" وقد أدت هذه التصورات الى تحريم الاجتهاد، و إلغاء نظرية الشورى، ودور الأمة في انتخاب الإمام، وانكفاء الشيعة "الاثني عشرية" عن القيام بأي دور سياسي، أو الثورة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا سيما في حياة الشيخ المفيد، وبشكل أو بآخر خلال ألألف عام الماضية. ولكن واقع الأمور كان يفرض نفسه باتجاه التخلي عن النظرية الامامية المثالية، وانتظار ذلك الامام "الغائب".

وقد ابتدأت مسيرة الخروج من كهف "الغيبة" في حياة الشيخ المفيد، وعلى يديه، وذلك بفتح باب الإجتهاد، والقبول بالعلم الظني، بدل العلم الإلهي القطعي اليقيني، الذي كان يفترض أن ينزل على الأئمة من أهل البيت، وفتح الباب تدريجيا على القيام بأعمال الامامة ومهماتها في "عصر الغيبة" وصولا الى التخلي التام عن نظرية "الإمامة الإلهية" المثالية الخيالية، والقول بنظرية "ولاية الفقيه" أو الشورى والديمقراطية.

فرضية النيابة العامة الجزئية

وقد قام الشيخ المفيد، تحت ضغط الواقع، وقيام إمارات شيعية كالدولة البويهية، واجبارها بعض الفقهاء الشيعة على تولي القضاء، باختراع فرضية "النيابة العامة عن الامام الغائب" ولكنه لم يبلورها بصورة متكاملة الى مستوى الحكم والامامة، وانما قال بها في بعض المجالات الحيوية فقط، كالامارة والحدود والقضاء، وتحدث في كتاب (المقنعة) عن تفويض الائمة للفقهاء اقامة الحدود في عصر الغيبة، وقال: "من تأمّر على الناس من أهل الحق بتمكين ظالم له وكان اميرا من قبله في ظاهر الحال فإنما هو أمير في الحقيقة من قبل صاحب الأمر الذي سوّغه ذلك واذن له فيه دون المتغلب من أهل الضلال، واذا تمكن الناظر من قبل أهل الضلال على ظاهر الحال من إقامة الحدود على الفجار وايقاع الضرر المستحق على أهل الخلاف فليجتهد في انفاذ ذلك فيهم فانه من اعظم

الجهاد".

وقد انطلق المفيد في محاولته استنباط نظرية (النيابة العامة) من الاحاديث القديمة، من الامام الصادق، التي يعطي فيها الاذن لبعض أصحابه، بممارسة القضاء، مثل:

- " مقبولة عمر بن حنظلة" التي يقول فيها: " سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة، أيحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا وإن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله - تعالى -: " يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به. قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران (إلى) من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله".

- "مشهورة ابي خديجة " التي يقول فيها: "بعثني أبو عبد الله (ع) إلى أصحابنا فقال: قل لهم: " إياكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارى بينكم في شئ من الأخذ والعطاء أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق. اجعلوا بينكم رجلا ممن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته قاضيا. وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر. "

ولكن الشيخ المفيد لم يتحدث عن فرضية "النيابة" في سائر الابواب كالخمس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وصلاة الجمعة والثورة واقامة الدولة، واكتفى في الزكاة بإيجاب حملها الى الفقهاء "لأنهم اعرف بمواضعها".

ويبدو أن الشيخ المفيد لم يكن يرى في المقبولة والمشهورة، الواردتين في باب القضاء، إذنا عاما للفقهاء بممارسة دور الإمامة في "عصر الغيبة". وبالرغم من ادعائه استلام رسائل خاصة من "الامام الغائب" الا انها تخلو من أي تفويض له بأي منصب قيادي أو سياسي، كما لا تتحدث عن "النيابة العامة للفقهاء في عصر الغيبة ". وهي النظرية التي قال بها عدد من فقهاء الشيعة الاثني عشرية عبر التاريخ، وتطورت تدريجيا الى القول بنظرية "ولاية الفقيه" أو الشورى والديمقراطية.

وعندما نطلع على التراث الفقهي والفكري الاثني عشري خلال الألف عام الماضية (من القرن الرابع الى القرن الرابع عشر الهجري) نكاد نصاب بحسرة ودهشة من حالة التناقض والأزمة التي كان يعيش فيها الفقهاء الشيعة، فهم من ناحية

كانوا يعيشون في كثير من الأحيان في ظل حكومات تعلن "التشيع" والانتماء للاثني عشرية، ومع ذلك فان الفقهاء كانوا يعتبرونها حكومات ظالمة ومغتصبة وغير شرعية، لأنهم كانوا يؤمنون بصورة مثالية بأن الحاكم يجب أن يكون معصوما ومعينا من قبل الله، وأن الله قد أوجد ذلك الامام المعصوم، ولكنه غائب، ومن ناحية أخرى يرون الواقع يضغط عليهم ولا يستطيعون التهرب من استحقاقات الضرورات الاجتماعية، فكانوا يضطرون الى الالتفاف حول نظرية الامامة وانتظار الامام الغائب، والقيام بكثير من أعمال الامام، بافتراض النيابة عنه، لشرعنة ما يقومون به من أعمال، في حين لم يكن يوجد امام غائب معصوم معين من قبل الله، ولا نيابة للفقهاء عنه، وانما كان كل ذلك افتراضا في افتراض، ولو كان الفقهاء الشيعية يعودون الى رشدهم، ويعيدوا النظر في نظرية "الامامة الإلهية" المثالية، ويشترطوا الفقه والعدل في الحكام، لكان بإمكانهم تأسيس حكومات عادلة، كما أسس غيرهم من أتباعهم ومن الطوائف الأخرى الزيدية والاسماعيلية، ولكنهم ظلوا حبيسي نظرياتهم المثالية ولم يستطيعوا التحرر منها.

فهذا الشيخ الطوسي (تلميذ المفيد) يرفض نظرية: "ولاية الفقيه" لأن الحاكم في نظره، يجب أن يتمتع بالعلم بجميع احكام الدين، علما يقينيا قاطعا "إلهيا" وعدم جواز اعتماد الامام على الاجتهاد ، او الاخبار ، او استفتاء العلماء ، وعدم جواز تقليد الحكام للعلماء ، لعدم جواز التقليد اساسا ، او لعدم جواز التقليد لخصوص الحكام وضرورة حصول العلم اليقين لديهم ، وهو ما لا يمكن الا في (الائمة المعصومين).

ومع ذلك فقد "رخص في حال قصور ايدي ائمة الحق وتغلب الظالمين ان يقيم الانسان الحد على ولده واهله ومماليكه اذا لم يخف في ذلك ضررا من الظالمين وأمن بوائقهم . ومن استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل اليه اقامة الحدود جاز له ان يقيم ما عليهم على الكمال ويعتقد انه انما يفعل ذلك باذن سلطان الحق لا باذن سلطان الجور ، ويجب على المؤمنين معونته وتمكينه من ذلك ما لم يتعد الحق في ذلك ".

وتحدث الطوسي عن تفويض الائمة لفقهاء الشيعة باقامة الحدود ، فقال : " واما الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز ايضا الا لمن اذن له سلطان الحق في ذلك ، وقد فوّضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من توليته بنفوسهم ، فمن تمكن من انفاذ حكم او اصلاح بين الناس او فصل بين المختلفين فليفعل ذلك وله بذلك الاجر والثواب ما لم يخف على نفسه ولا على احد من اهل الايمان ويأمن الضرر فيه ، فان خاف شيئا من ذلك لم يجز له التعرض لذلك على حال".

وظل الفقهاء الشيعة عبر التاريخ، يتمسكون بنظرية انتظار الامام الغائب، وحصر الحق في الحكم به، ويستثنون من ذلك بعض الأمور الجزئية التي لا تصل الى مستوى إقامة الحكم بأنفسهم، أو السماح لأي أحد بإقامة دولة. ويدعون أحيانا أنهم يقومون بذلك بالنيابة عن الامام الغائب.

وقد عبر الشيخ محمد حسن النجفي (ت 1266هـ) عن هذه الأزمة الفكرية المزمنة في :(جواهر الكلام) حيث أجاز قيام الفقهاء العارفين باقامة الحدود في حال غيبة الامام (ع) و الحكم بين الناس ، مستندا على بعض الاحاديث "التي تجعل الفقيه حاكما على الشيعة، والتي يظهر منها ارادة نظم زمان الغيبة للشيعة في كثير من الامور الراجعة اليهم (ع) وتفويضهم العلماء في ذلك ". وقال بامكانية قيام الفقيه بجبايتها بناء على عموم نيابته عن الامام المهدي ، ووجوب اجابته لذلك (لأنه نائب للامام كالساعي ، بل اقوى منه لنيابته عنه في جميع ما كان للامام ، والساعي انما هو وكيل للامام في عمل مخصوص). وقام بتوسيع نظرية :(النيابة العامة) الى درجة قريبة من (الامامة) وقال : "ان المراد من قولهم :(اني قد جعلته عليكم حاكما) ونحو ذلك مما يظهر منه ارادة نظم زمان الغيبة لشيعتهم في كثير من الامور الراجعة اليهم". وقال بصراحة:"ان اطلاق ادلة حكومته خصوصا رواية النصب التي وردت عن صاحب الامر (ع) يصيره من اولي الامر الذين اوجب الله علينا طاعتهم. ويمكن تحصيل الاجماع عليه من الفقهاء ، فانهم لا يزالون يذكرون ولايته في مقامات عديدة لا دليل عليها سوى الاطلاق الذي ذكرناه المؤيد بمسيس الحاجة الى ذلك اشد من مسيسها في الاحكام الشرعية) .

ولكن "صاحب الجواهر" استثنى مسألة الجهاد واقامة الدولة في عصر الغيبة ، واكد عدم اذن الائمة بها وببعض الامور التي يعلمون عدم حاجة الشيعة اليها في عصر الغيبة ، لانها تحتاج الى سلطان وجيوش وامراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد عنها في عصر الغيبة ، وربط بين امكانية تحقق ذلك وبين حتمية ظهور الامام المهدي وقيام

دولة الحق . واستبعد امكانية اقامة الدولة في عصر الغيبة انطلاقا من ايمانه بنظرية :(الخوف والتقية والانتظار) الى ظهور الإمام الغائب .

و كان يبني موقفه في تحديد نظرية :(النيابة العامة) على ارضية (التقية والانتظار) وفلسفة غيبة الامام المهدي بسبب الخوف وعدم استطاعة القيام ، وحتمية الظهور عند زوال اسباب الغيبة ، ويستنتج من استمرار الغيبة وعدم ظهور الامام استمرار عوامل العجز والضعف عن اقامة دولة الحق ، وقصور اليد عنها في عصر الغيبة ، والا لظهر الامام المهدي .

ومن هنا فانه لم يكن يجد مجالا للقول بـ:"ولاية الفقيه" التامة، والحلول محل (الامام المعصوم) .

وهذا يعيدنا الى قول الشيخ الصدوق في القرن الرابع الهجري: "نعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي ولو بقي في غيبته عمر الدنيا، لم يكن القائم غيره، لأن النبي والأئمة دلوا عليه باسمه ونسبه، وبه رضوا وبه بشروا". وان "التقية واجبة، وتركها لا يجوز حتى خروج القائم .. ومن يتركها قبل خروج القائم فانه خارج من دين الله ودين الامامية ومخالف لله والرسول والائمة (ع)".

ومن هنا فان تبني الشيعة مؤخرا لنظرية "ولاية الفقيه" والنظام الديمقراطي، يعتبر حقا خروجا عن "دين الإمامية" حيث لم يعد الشيعة يلتزمون بشروط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الامام، وانما يجيزون انتخاب "الإمام" عبر الشورى، سواء كان فقيها أو سياسيا عاديا، ولم يعد يربطهم بالعنوان القديم "الشيعة الامامية الاثني عشرية" الا الاسم، ولم يبق من تراث الامامية الذي كرسه الشيخ المفيد قبل ألف عام، سوى الغلو بالأئمة من أهل البيت، والعنف ضد الصحابة، والتكفير والطائفية، لدى بعض "الشيعة البويهيين".

ومن المؤمل أن تنعكس التطورات الفكرية السياسية الإيجابية (الديمقراطية) على الشيعة باتجاه إعادة النظر في نظرية "الإمامة الإلهية" المثالية الخيالية التي وصلت الى طريق مسدود وانقرضت، وتلاشت، وكذلك بالتراجع عن فرضية "وجود الولد" للامام الحسن العسكري، والادعاء بأنه "الامام الثاني عشر" أو "المهدي المنتظر".